

دراسات

(سياسية - ثقافية)

الاصدار الثالث

دراسات

دورية نصف سنوية تصدر عن مركز الفرات للدراسات



مركز الفرات للدراسات، هو مركز بحثي مستقل، يتخذ من الموضوعات المتعلقة بالشرق الأوسط وسوريا عامة ومنطقة شمال وشرق سوريا خاصة، توجّها أساساً له، ويُعنى بتفعيل الفضاءات المعرفية، والسعي إلى تأسيس بنية يمكن التعويل عليها من الناحية البحثية، وإن كان الواقع الأكاديمي وخاصة ما يتعلّق بالعمل البحثي مشتتاً في رآهه بسبب ما آلت إليه الأوضاع. فإنّ من شأن أيّ حراك في هذا الإطار أن يلمّ ما تشتت، من خلال ترك الفرصة للكاتب والباحثين للإسهام والمشاركة والتطوير في المركز. إنّ سوريا تشهد تغييراً على كافة الصّعد، وهذا التغيير مترافقٌ بفعلٍ هدامٍ يطال البشر والحجر، ولا شكّ المفاهيم أيضاً. حيث تفتّح الأسئلة في شتى المجالات وبخاصة البنيوية منها، مما تستدعي تفسيرات وتحليلات عميقة للواقع المتغيّر، ومن هذا المنطلق تم إطلاق مركز الفرات للدراسات، بهدف دراسة وتحليل القضايا الراهنة بشكل معمّق تُساهم في نشر الوعي بواقع المشكلات التي تعاني منها المنطقة، وبناء قاعدة معلومات تُساهم في تطوير المجال البحثي، وذلك من خلال استخلاص النتائج واقتراح التوصيات المناسبة والمفيدة لصنّاع القرار في القضايا التي تمس الواقع، كما ويسعى المركز إلى عقد ندوات وحلقات نقاش في موضوعات بنيوية ومؤسّسة عن الواقع الراهن.

تم المرسلات باسم هيئة التحرير على البريد الإلكتروني
alfiratn@gmail.com
ولزيارة الموقع الإلكتروني للمركز
www.firatn.com

الاصدار الثالث
مركز الفرات للدراسات



دراسات

(سياسية، ثقافية)

قامشلو - ٢٠٢٠

مركز الفرات للدراسات

الفهرس

المحتويات

دراسات	١
المقدمة	٥

الفصل الأول - دراسات

الغاز ودوره في تغيير قواعد اللعبة السياسية	٧
الكرد وسياسة التنكيل والمجازر المستهدفة وجوده ثقافياً وجسدياً	٢٤
المكانة الاجتماعية والدور الوظيفي للمرأة الكردية تاريخياً	٣٢
تركيا.. من حلم الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي إلى سياسة "العثمانية الجديدة"	٤٥

الفصل الثاني - قضايا راهنة

أردوغان والالتفاف على مواجهة الحقيقة	٩٧
الإدارة الذاتية بين قانون قيصر والتوافق التركي السوري	١٠٧
التدخل التركي ومسارات السياسة الدولية في شرق الفرات وتداعياتها	١١٣
الحوار الكردي- الكردي.. الأهمية والنتائج	١١٨
الضغط الروسي على دمشق.. تغيير لقواعد اللعبة أم بداية النهاية لعهد الشراكة؟! ..	١٢٥
إيران في مهبّ عاصفة كورونا	١٣٢
بعد التعافي، الكُلُّ مُعرَّض للتغيير ما عدا الشرق الأوسط	١٣٩
بعد ماضٍ مضطرب، بوادر إجماع على مستقبل مُتَّزن لُكُرد سورية	١٤٥
روسيا والبُعد الدولي للحل السياسي للأزمة في سوريا	١٤٩
سيناريو الإطاحة بالصحة العالمية .. خيار وارد أم قرار نهائي؟! ..	١٥٦
كورونا .. الامتحان الصعب لإدارات سوريا الثلاث	١٦٣
كيف كشف كورونا وباء (زيف الأنظمة وهشاشتها)	١٧٠
معركة ادلب... تصفية حسابات في آخر مناطق خفض التصعيد	١٧٦
من جرابلس الى طرابلس... تداعيات المغامرة التركية	١٨١
واشنطن وموسكو.. من التفاهم في غرب الفرات إلى المواجهة في شرقه	١٨٧

الفصل الثالث: ترجمات

التدخل التركي في سوريا يخدم مصالح إسرائيل الاستراتيجية	١٩٢
لماذا مقتل السليمانى هدية لفلاذيمير بوتين؟	١٩٩

- الأولويات الرئيسية للسياسة الخارجية الروسية ٢٠٦
- العلاقات الأمريكية التركية ٢١٤
- انهيار إمبراطورية الولاية ٢٢٦
- تهديدات إيران بالخروج من معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية واحتدام المنافسة النووية
في الشرق الأوسط ٢٢٩
- لماذا تسعى روسيا إلى الحدّ من نفوذ إيران في سوريا؟ ٢٣٣

الفصل الرابع - مقالات رأي

- لمحة عن ثورة الإعلام الكردي في روج آفا وسوريا ٢٣٨
- كورونا ونظرية المؤامرة ٢٤٤

الفصل الخامس - تقارير

- تقرير أعده مركز الفرات للدراسات عن استبيان حول سياسة المجلس الوطني الكردي ٢٤٨

تتم المراسلات باسم هيئة التحرير على البريد الإلكتروني

alfiratn@gmail.com

ولزيارة الموقع الإلكتروني للمركز

www.firatn.com

المقدمة

مراكز الدراسات والأبحاث لها عملٌ بالغ الأهمية في رسم ملامح القرارات لأي دولةٍ كانت؛ من خلال جملة من التوصيات المقدمة من قبلها، وتُضاعف مستوى الوعي لدى صانع القرار والمؤسسات والأفراد، وهي تحدد السلوك السياسي للدولة في المواقف المختلفة، فضلاً عن تحليل وتحديد السلوك السياسي للدول الأخرى، ونستطيع القول أن تقدم أي دولة يعتمد على عدد ونوعية مراكز الأبحاث الموجودة فيها، فحسب الإحصائيات في عام ٢٠١٨م، وحسب دراسة قام بها مركز الفرات للدراسات؛ وهي منشورة ضمن صفحات هذا الكتاب؛ هناك ١٨٧١ مركزاً بحثياً في الولايات المتحدة الأمريكية، و٥٠٩ في الهند، و٥٠٧ في الصين ٣٢١ في بريطانيا؛ تقوم هذه المراكز بإجراء تقييم شامل للسياسات السابقة بهدف معرفة جوانب القوى فيها لتعزيزها، وعلاج جوانب الضعف والقصور فيها، كما أنها تطرح آراء وأفكاراً جديدة وتقتراح السياسات البديلة، وتدرس الآثار البعيدة المدى جراء اتخاذ سياسات معينة، سواء كانت هذه الآثار إيجابية أو سلبية.

يعتبر مركز الفرات للدراسات من المراكز الناشئة في شمال وشرق سوريا، ورغم بدايته المتواضعة استطاع أن يقدم دراسات مهمة تمس الجوانب السياسية للمنطقة؛ سواءً أكان على مستوى سوريا عامة، وشمال شرقها خاصةً، أو على المستوى الإقليمي والدولي، وتأثير كل ذلك على منطقة شمال وشرق سوريا، بالإضافة إلى دور المركز في تقديم التوصيات اللازمة لتطوير سياسة الإدارة الذاتية.

وانطلاقاً من رؤية المركز التي تهدف إلى نشر الوعي الفكري في المجتمع، والتركيز على نشر قيم الديمقراطية والتحرر الفكري، وتعميم قيم الحوار، ارتأت إدارة المركز نشر الدراسات والأبحاث التي قام بها خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٩؛ من فترة ما بين حزيران (يونيو) ٢٠١٩ م وتشريع الأول (ديسمبر) ٢٠١٩م، والتي تتكون من اثنتي عشرة دراسة، على شكل كتاب، يحتوي على دراسات وأبحاث متنوعة، ليكون بين أيدي القراء الأعزاء، أملين أن تكون هذه الدراسات لبنة في بناء الوعي.

مركز الفرات للدراسات

الفصل الأول

دراسات

الغاز ودوره في تغيير قواعد اللعبة السياسية

مركز الفرات للدراسات

المقدمة

إنّ الثورة الصناعية التي اشتعلت في منتصف القرن الثامن عشر؛ والتي كانت بمثابة قفزة في التطور على جميع الأصعدة، بدأت يوماً بعد يوم تؤثر سلباً على البيئة، حيث أن الانبعاثات الغازية أثرت على طبقات الغلاف الجوي، وأدت إلى ارتفاع في حرارة الأرض، مما يشكل تهديداً إذا ما استمر العالم بالاعتماد على النفط والفحم؛ لذا كان من الضروري إيجاد البدائل، فكان هذا البديل هو الغاز الطبيعي الأقل ضرراً بالبيئة والذي اتفقت الدول، في قمة المناخ، على استخدامه.

تشكل منطقة الشرق الأوسط منذ القديم عقدة للمواصلات، تربط الغرب بالشرق والشمال بالجنوب، لذلك نرى أنّ معظم الصراعات كانت تدور في هذه المنطقة، وذلك لتأمين الطرق التجارية وتأمين الأسواق لمنتجات الدول الكبرى، فهي تتميز اليوم بأهمية كبيرة خاصة بعد اكتشاف الغاز، حيث بدأت تتصارع الدول للحصول على هذا الكنز، فصحيح أن الغاز موجود في شرق المتوسط، إلا أن قرار استغلاله والتحكم به تقررته الدول الكبرى التي تتقاطع مصالحها أحياناً وتتعارض في الكثير من الأحيان؛ لذا فإن المنطقة بحاجة إلى سياسة جديدة، وإلى تغيير في الأنظمة، فكانت بداية لولادة خطة "الشرق الأوسط الجديد"، حيث كانت الفوضى الخلاقة هي السياسة الكفيلة بإعادة ترتيب الأوراق من جديد.

وقد أدى الاعتماد على الغاز الطبيعي إلى تشكل واقع جيوسياسي جديد، كما أدى إلى إحداث تغييرات جذرية في موازين القوى دولياً واقليمياً، وأدى إلى صراعات لا متناهية كالتى نشهدها اليوم في سوريا.

إن التأثيرات الجيوسياسية والجغرافية لها الدور الكبير في صناعة توازن القوى، وهي سبيل لرسم السياسات الاستراتيجية، حيث تعتمد الدول الصناعية الكبرى على الغاز في توليد الطاقة والكهرباء، وهذا يعني أن عليها أن تؤمن الطرق المناسبة لإيصال الغاز الى بلدانها؛ وخاصة من شرق المتوسط، ولتكسر الاحتكار الروسي للغاز.

فعلى الرغم من سقوط الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة وانزواء روسيا، لم تقف موسكو مكتوفة الأيدي إزاء الوضع الذي انتهت إليه، فقد بدأت تبحث عن طرق لجعلها قوة متحكمة، وكذلك إعادة دورها السابق كقطب متحكم بالعالم، وقد وجدت هذا البديل في الطاقة، حيث تحتل روسيا المركز الأول عالمياً في إنتاج الغاز، وعلاوة على ذلك تريد التحكم بالمصادر الأخرى له بطريقة أو بأخرى، وهذا ما يجعل القوى العظمى غير راضية إزاء الاحتكار الروسي للغاز.

مع بداية القرن الواحد والعشرين، ظهرت اكتشافات كبيرة للغاز في منطقة شرق المتوسط، ولكن هذه الاكتشافات كانت وسط دول تعيش صراعات ونزاعات مستمرة (تركيا واليونان وقبرص ومصر وإسرائيل ولبنان وسوريا وليبيا)، وقد ولدت هذه الاكتشافات الضخمة في شرق المتوسط ضرورة ملحة لرسم خرائط جديدة للمنطقة، إلا أن المشكلة بقيت في كيفية إيجاد خطوط آمنة لنقل الغاز المكتشف إلى أوروبا المتعطشة له، والراغبة في الخروج من تحت سيطرة روسيا الغازية. وقد يمهد هذا الاكتشاف الجديد، الأرضية لتشكيل تحالفات جديدة في المنطقة، وفق مصالح كل من الولايات المتحدة وروسيا والاتحاد الأوروبي، فقد أصبح الغاز لغة السياسة والحوار والاتفاقيات في القرن الواحد والعشرين، ما أدى إلى دخول المنطقة في أتون حروب ونزاعات لا يُعلم متى تخمد نيرانها.

وقد حاولنا في هذا البحث تسليط الضوء على أهمية الغاز وخطوط نقله والصراعات القائمة بين القوى الإقليمية والدولية حوله، والتحالفات الوليدة ودورها، ونبدأ باتفاقية كيوتو، والتي كانت بداية لرسم استراتيجيات جديدة.

اتفاقية كيوتو ودورها في التغيير السياسي

لقد أثر استخدام الإنسان لموارد الطاقة من البترول بشكل كبير في المناخ العالمي، حيث أدت الانبعاثات الغازية إلى ارتفاع في درجة حرارة الأرض خلال المئة سنة الأخيرة؛ الأمر الذي أدى بدوره إلى ارتفاع منسوب المياه في البحار والمحيطات بسبب انصهار الجليد في الجبال والقطبين المتجمدين، وهذا ما شكل خطراً على الكرة الأرضية، ودفع الإنسان إلى البحث عن بدائل أخرى، فكان الغاز الطبيعي هو أحد هذه البدائل، نظراً لقدرته الكبيرة على التخفيف من حدة تغير المناخ، لذلك تم إقرار "اتفاقية كيوتو"، ويستند بروتوكول كيوتو إلى اتفاقية "قمة الأرض" التي انعقدت في مدينة ريو دي جانيرو البرازيلية عام ١٩٩٢. وكان المجتمع الدولي قد أجمع في تلك الاتفاقية على الحد من انبعاث الغازات الضارة بالبيئة، لكي تتيح بذلك للنظام البيئي التكيف، بشكل طبيعي، مع التغيرات التي تطرأ على المناخ، وتضمن عدم تعرض إنتاج الأغذية للخطر. وفي ١١ كانون الثاني عام ١٩٩٧ تم اعتماد هذه الاتفاقية، والتزمت الدول الصناعية في مدينة كيوتو اليابانية بخفض انبعاث الغازات الضارة بالبيئة في الفترة الممتدة بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٢ بمعدل لا يقل عن ٥ بالمئة مقارنة بمستويات عام ١٩٩٠، ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في ١٦ شباط ٢٠٠٥، وفي تشرين الثاني ٢٠٠٩ وقعت ١٨٧ دولة وصادقت على البروتوكول^١. وقد التزمت ٣٨ دولة بتخفيض انبعاثات الغازات الدفيئة، وهذا يتطلب استخدام مصادر بديلة كالغاز، الذي اكتشف مؤخراً، بشكل كبير في شرق المتوسط، وهذا ما أدى إلى حدوث تغيير في السياسة العالمية، وربما في خرائط الدول، بغية الوصول إلى الطرق الآمنة لنقل هذا الغاز المكتشف في منطقة مليئة بالخلافات والصراعات منذ القدم، وهنا تكمن الأهمية الكبيرة للغاز، لكن الأهمية الأكبر تكمن في خطوط نقله؛ ولا سيما في ظل وجود توقعات بازدياد استهلاك الغاز إلى أضعاف.

أهمية الغاز

تتبع أهمية الغاز، كما بينا سابقاً، من كونه يشكل بديلاً للنفط والفحم، وذلك بسبب قلة تأثيراته على البيئة. كان الترتيب العالمي للغاز يتأرجح بين روسيا وتركمانستان وأذربيجان وجورجيا وإيران وقطر، وباتت الدراسات تتحدث عن ترتيب جديد يقره واقع المخزون الاستراتيجي الجديد، حيث تحتل روسيا المرتبة الأولى (في حوض غرب سيبيريا باحتياطي يُقدّر بـ ٦٤٣ تريليون قدم مكعب)، وثانياً السعودية في الربع الخالي (٤٢٦ تريليون قدم مكعب)، وحقل غوار الكبير شمال شرق السعودية (٢٢٧ تريليون قدم مكعب)، وثالثاً غاز البحر الأبيض المتوسط ٣٤٥ تريليون، و٥,٩ مليار برميل من الغازات السائلة، و١,٧ مليار برميل من النفط، وجلّ ذلك في سوريا، حيث تتحدث دراسات أخرى عن أن ما يُشاهد من الغاز في البحر المتوسط مركزه في سوريا، وأن اكتشاف حقل «قارة» الذي ينتج ٤٠٠ ألف متر مكعب من الغاز يومياً قد رسّخ غنى سورية بالطاقة، ووضعها في المرتبة الأولى. ويأتي في المرتبة الرابعة حزام حقول الغاز على امتداد الخليج العربي (حزام زاغروس) من إيران إلى العراق (٢١٢ تريليون قدم مكعب)٢.

وقد رجّحت هيئة المسح الجيولوجي الأميركية في العام ٢٠١٠ وجود ما يقرب من ١٢٢ تريليون م^٣ من حقول الغاز غير المكتشفة في حوض شرق المتوسط قبالة سواحل سوريا ولبنان وإسرائيل وغزة وقبرص؛ بالإضافة إلى ما يقارب ١٠٧ مليار برميل من النفط القابل للاستخراج٣.

يمكن التماس أهمية الغاز عند التدقيق في المسؤولين عن ملف الطاقة، حيث ستتجلى لنا أهمية الغاز من خلال ذلك، ففي تركيا مثلاً، يُعتبر صهر أردوغان المسؤول عن ملف الطاقة، كما أنّ وزير الخارجية اللبنانية كان وزيراً للطاقة في السابق، وبوتين هو صاحب النفوذ في شركة غاز بروم، وولي العهد ووزير الدفاع السعودي محمد بن سلمان هو رئيس المجلس الأعلى لأرامكو؛ لعل هذه إحدى المعطيات التي تشير إلى الأهمية التي يشكلها الغاز في رسم السياسات المحلية والدولية.

بعد اكتشاف الأضرار الناتجة عن النفط والفحم، واكتشاف البديل المتمثل في الغاز الطبيعي، رأينا كيف أن الدول تدخل في حروب عديدة بهدف التدخل في المنطقة، فكانت حرب الخليج، وحرب أفغانستان، والصراع مع إيران حول الأسلحة النووية، لتبدأ المنطقة بالدخول في فوضى الصراعات والحروب، حتى يتم ترسيخ واقع جديد يخدم مصلحة النظام العالمي، وحتى ندرك مدى حدة الصراعات والتنافس علينا أن نعرف مسار خطوط الغاز التي تدور الصراعات حولها.

^٢ الصراع على الشرق الأوسط: الغاز أولاً

^٣ كنز في ماء المتوسط... من يربح حرب الغاز القادمة؟

خطوط الغاز ودورها في رسم الحدود الجيوسياسية

بعد اكتشاف هذه الكميات الضخمة من الغاز، كان لا بد من تأمين خطوط نقل لها، وقد باتت هذه الخطوط هي التي ترسم الحدود الجيوسياسية، حتى أن الكثير من الحروب التي حصلت تعود أسبابها إلى تأمين مسار خطوط الغاز أو تدمير الطرف المقابل، كما في جورجيا وأوكرانيا على سبيل المثال، فقد أدركت روسيا هذه الأهمية، وكان مشروعها "السييل الشمالي" و"السييل الجنوبي" بمثابة عصا مسلطة على رأس السياسة العالمية، وقد أدركت الولايات المتحدة خطر هذه الخطوط، فعملت على بناء خط أنابيب "نابوكو" ليناكس الخطوط الروسية، إلا أن روسيا أقرت هذا المشروع من محتواه من خلال لجوئها إلى الدول التي ستزود نابوكو بالغاز (دول آسيا الوسطى)، وعقدت معها صفقات لشراء الغاز لمدة عشرة أعوام، هنا توجهت أمريكا إلى إيجاد خطوط بديلة، وهي استغلال غاز قطر، وبناء شبكة من أنابيب الغاز، تمر عبر السعودية وسوريا إلى البحر المتوسط، لتصدير الغاز إلى أوروبا، ولكن هذا المشروع لم يخلو من العقبات أيضاً، فقد كان لا بد من تغيير النظام حتى يتم تطبيق هذا المشروع، وهو ما يفسر جانباً من الظهور الإيراني والروسي في سوريا بهذه القوة، فتمديد خط كهذا سيلحق الكثير من الضرر بمصالح كل من موسكو وطهران.

تسيطر روسيا على غالبية الأسواق الأوروبية المعتمدة على الغاز الروسي بشكل أساسي، فقد تم اختراق أوروبا من قبل روسيا بسبب الغاز، ولعل ألمانيا مثال على الطلب الكبير للغاز الروسي، وأهم الخطوط الروسية هي:

أ- **السييل الشمالي**: وينتقل من روسيا إلى ألمانيا مباشرة، ومن فاينبرغ إلى ساسنيتز عبر بحر البلطيق دون المرور ببيلاروسيا، وهو ما خفف الضغط الأميركي عليها. وما يثير القلق الأوروبي من السيل الشمالي هو الخوف من استبعاد روسيا لأوروبا باستخدام الطاقة، وقد بلغ الخوف بها أن اعتبر المحلل السويدي روبرت لارسون بأنها، أي دول أوروبا، ستكون منصات للتجسس. لقد ورد في قرارات مجلس اللجنة البرلمانية للاتحاد الأوروبي بتاريخ ٢٣ كانون الثاني ٢٠٠٧ "إن التغييرات في خارطة الطاقة تدعو إلى الحذر في معظم الدول الأوروبية".^٥

ب- **السييل الجنوبي**: ويمر من روسيا إلى البحر الأسود فبلغاريا، ويتفرع إلى اليونان فجنوب إيطاليا، وإلى هنغاريا فالنمسا، والفكرة هي توصيل الغاز عبر قاع البحر الأسود إلى الأراضي البلغارية، ويرى البعض في ذلك مشروعاً سياسياً لتوسيع إمدادات الغاز الروسي، وقد توقف هذا الخط بسبب المعارضة الشديدة التي تلقاها.

ج- **السييل التركي**: هو مشروع لبناء خطوط أنابيب لنقل الغاز الطبيعي من روسيا إلى تركيا ودول أوروبية، مروراً بالبحر الأسود إلى البر التركي، لينتهي عند الحدود التركية اليونانية، حيث يفترض إقامة مستودعات ضخمة للغاز، ومن ثم توريده للمستهلكين في شرق ووسط أوروبا. ففي زيارته إلى تركيا عام ٢٠١٤، وقع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين مع الرئيس

^٥ منايع وخطوط نقل الغاز الطبيعي ترسم خريطة الصراع والتحالفات في الشرق الأوسط والعالم.

^٦ ناتاليا غريب، امبراطور الغاز، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠١١ ص ١٠٨

^٧ دبلوماسية الأنابيب.. كيف أصبح الغاز الروسي جزءاً من السياسة الخارجية لبوتين؟

التركي رجب طيب أردوغان على مشروع "السييل التركي"٧، وتكمن أهمية هذا المشروع في تأمين حاجة تركيا وجعلها أهم الموزعين لأوروبا، وبذلك تتحول إلى مركز للطاقة.

د- السيل الأزرق: خط أنابيب بحري مخصص لتوريد الغاز الطبيعي الروسي إلى تركيا عبر قاع البحر الأسود، متجنباً المرور في أراضي دولة ثالثة، ويعد مصدراً إضافياً للغاز الروسي المورد إلى تركيا عبر خط الغاز البري الذي يمر عبر أراضي أوكرانيا ومولدافيا ورومانيا وبلغاريا وصولاً إلى تركيا.٨ وقد ذكر المفكر أوجلان في المجلد الخامس: "أمّنوا خروجي من روسيا بعد الاتفاق على مشروع التيار الأزرق، أما موقف روسيا فكان ذليلاً أكثر، حيث أرغمتني على الخروج من موسكو، مقابل مشروع التيار الأزرق، وقرض من صندوق النقد الدولي مقداره عشرة مليارات من الدولارات"٩، وهذا خير دليل على دور الغاز في السياسة.

خطوط بنيت برعاية ودعم أمريكي

أ- نابوكو: ولدت فكرة مشروع خط "نابوكو" العابر للقارات لنقل الغاز من أواسط آسيا إلى أواسط أوروبا، وتفادي المرور بروسيا، والتفكير في تشييد هذا الخط كان مبنياً أساساً على استراتيجية حلف الناتو للاستمرار في تطويق الدب الروسي، ومحاولة كسر احتكاره لتجارة الغاز العالمية عن طريق مشروع خط الطاقة نابوكو، الذي سيقطع، بدوره، اعتماد الاتحاد الأوروبي على إمدادات الغاز الروسية.١٠

كان لهذا المشروع دور في مواجهة خطوط الأنابيب الروسية وذلك لتنويع مصادر الغاز الأوروبي، ففي ٢٠٠٩، أبرمت اتفاقية في العاصمة التركية أنقرة مهدت الطريق أمام إقامة مشروع خط أنابيب غاز ضخّم لنقل الغاز من آسيا عبر الأراضي التركية باتجاه دول الاتحاد الأوروبي، ويصب في مستودعات كبيرة للتخزين في بلدة حدودية داخل النمسا، إلا أن روسيا تصدّت لهذا المشروع بكل قوة واعتبرتها مسألة مصيرية، حيث دخلت روسيا في عقود شراء غاز طويلة المدى مع كل حكومات الدول التي ستضخ الغاز في خط أنابيب نابوكو، كتركمانستان،١١ كما أنها حاولت جمع الدول المصدرة للغاز في منظمة، وذلك لاحتكار الغاز في الشرق، وهي منظمة "الدول المصدرة للغاز".

ب- إيست ميد: وقعت اليونان وقبرص وإسرائيل على اتفاق لمد خط أنابيب تحت البحر بطول ١٩٠٠ كم لنقل الغاز الطبيعي من شرق البحر المتوسط إلى أوروبا، وبحسب رويترز، فإنّ هذه الدول الثلاث تهدف للتوصل إلى قرار نهائي بشأن تفاصيل الاستثمار في ٢٠٢٢، وإتمام خط الأنابيب بحلول ٢٠٢٥.١٢

وبشكل اتفاق خط أنابيب شرق المتوسط تحدياً كبيراً لتركيا للأسباب التالية: أولاً، لأنها، أي تركيا، تعدّ شرق المتوسط منطقة اقتصادية خالصة تابعة لها بموجب الاتفاق الموقع مع الحكومة

٧ تركيا كممر ومركز عالمي للغاز.. أمّيات وحقائق.

٨ اتفاق تركي روسي على زيادة طاقة «السييل الأزرق» إلى ١٩ مليار متر مكعب.

٩ مانيفستو الحضارة الديمقراطية (المجلد الخامس القضية الكردية وحل الأمة الديمقراطية ص ٣٩٤

١٠ حرب أنابيب الغاز : الوجه الآخر للصراع في الشرق الأوسط ..اللعبة الجيوسياسية.

١١ خط أنابيب « نابوكو».. اللعبة الجيوسياسية الكبرى حول الطاقة

١٢ اليونان وإسرائيل وقبرص توقع اتفاقاً لخط أنابيب للغاز في شرق المتوسط.

اللبيبة المعترف بها دولياً. وثانياً، لأن تركيا ليست طرفاً في اتفاقات تقضي بنقل الغاز إلى الأسواق الأوروبية^{١٢}. كما أن تركيا رفضت مراراً وتكراراً تشييد خط أنابيب "إيست ميد"، قائلة إنها لن تسمح بمشروعات من هذا النوع في شرق المتوسط بدون مشاركتها أو موافقتها، وتصف كذلك التحالف الثلاثي بأنه محاولة لتطويقها؛^{١٣}

وكان المشروع القطري هو البديل لنابوكو في سوريا، حيث تم اقتراحه من قبل قطر عام ٢٠٠٩، وكان يهدف إلى بناء خط أنابيب لنقل الغاز الطبيعي، والذي سيعرف بخط قطر- تركيا، ويمر عبر الأراضي السعودية، والأردنية، والسورية والتركية. الخط الجديد كان من شأنه أن يغذي السوق التركية أيضاً، وهو ما قد يفسر مطالبة تركيا بإقامة منطقة حظر جوي بإشراف تركي- أمريكي في شمالي سوريا، إلى جانب منع إقامة أي كيان كوردي مستقل، وبالتأكيد لم يكن ذلك لمحاربة تنظيم داعش، وفي الجهة المقابلة كانت إيران تعزز وجودها في سوريا ولبنان بهدف مد خط أنابيب الغاز أيضاً، فبعد مضي ما يقارب العامين، منذ عام ٢٠١١، عندما بدأ الحرس الثوري الإيراني بتوفير الدعم العسكري والاقتصادي للنظام السوري، وتدريب وتمويل الميليشيات الطائفية التي تحوّلت إلى جزء من الحرب في سوريا، اقترحت إيران إنشاء خط أنابيب بديل، لضخ الغاز الطبيعي من أراضيها عبر العراق وسوريا^{١٤}.

ولهذا فإننا نستطيع أن نستنتج بأنه "لم تكن الاحتجاجات السلمية التي بدأت عام ٢٠١١ تحت مسمى الثورة السورية هي بداية تلك الحرب"، وفقاً لموقع "أكسس أوف لوجيك" الأمريكي، الذي يشير إلى أن "البداية كانت بواورها عام ٢٠٠٠، عندما عرضت قطر تشييد خط أنابيب بتكلفة ١٠ مليارات دولار يمتد لمسافة ١٥٠٠ كم عبر السعودية والأردن وسوريا وتركيا وصولاً إلى أوروبا، التي تعد ثاني أكبر سوق استهلاكي في العالم، ويلفت الموقع إلى أن قطر لن تتمكن من إقامة هذا الخط إلا إذا كان الذين يحكمون سوريا موالين لها، وهو ما يمكن اعتباره إجابة على الدور القطري في دعم المعارضة السورية^{١٥}".

فسوريا تعد المعبر الوحيد لخط الغاز القطري الذي تريد دول الخليج مده إلى أوروبا؛ فإن تلك الدول، ومعها تركيا وأمريكا، تسعى إلى إسقاط النظام السوري وتدعم من يقاتلونه، ولكن هذا النظام مدعوم من دول أخرى تريد بقاءه ليسمح بمرور خط الغاز الإيراني الذي سيجعل إيران أكبر مصدر للغاز الطبيعي في العالم، وفقاً لموقع "جلوبال ريسيرش" الكندي. فقد كانت تركيا وأمريكا وإسرائيل تدعم مد خط الغاز القطري الذي يمر عبر سوريا إلى أوروبا، وهو المشروع الذي يرفضه الأسد لصالح إيران التي تدعم نظام الأسد بقوة لأنه الضامن الوحيد لإتمام خط الأنابيب الإيراني، ويتوافق معها موقف روسيا التي تعتبر أن مد خط الغاز القطري إلى أوروبا بمثابة تهديد وجودي لمصالحها الاقتصادية ونفوذها السياسي^{١٦}.

تهدف إيران إلى تشكيل ممر شيعي من الخليج الفارسي إلى البحر المتوسط، وإقامة قواعد عسكرية لها على طول هذا الممر، وبذلك تؤمن طريق نقل الغاز إلى أوروبا. وفي المقابل نجد

^{١٢} السياسة تهيمن على أزمة غاز شرق المتوسط المشتعلة.

^{١٣} اتفاق ثلاثي في أينا مد خط أنابيب الغاز في شرق المتوسط.

^{١٤} حرب الغاز وعلاقتها بالأزمة السورية.

^{١٥} إيران وقطر.. من يفوز بصفحة الغاز بعد الحرب السورية؟

^{١٦} خطوط الغاز ترسم سوريا بالدم.. زاوية مختلفة لأسباب الحرب - (ملف خاص)

بأن تركيا تتبع سياسة العثمانية الجديدة وتتدخل، تحت ذرائع عديدة، في دول الجوار، وذلك بهدف إلى السيطرة على طرق أنابيب الغاز أيضاً.

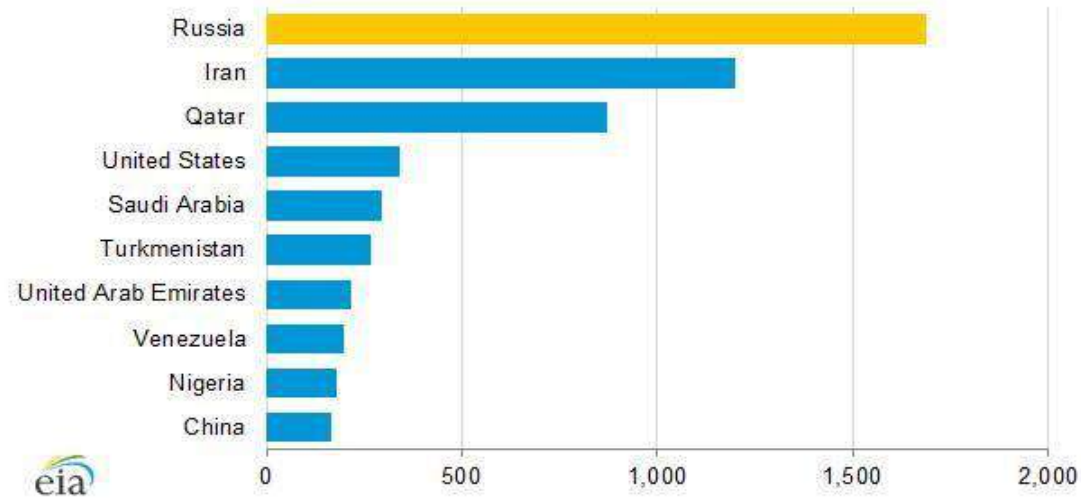
بعد أن تعرفنا إلى مسار خطوط الغاز، التي أدت إلى نشوب صراعات طويلة وعقيمة بين الدول التي تطل على شرق المتوسط، سنحاول هنا إلقاء الضوء على هذه الصراعات.

الصراع من أجل الغاز

بدأ الصراع الحديث على الغاز والبتروول في شرقي البحر الأبيض المتوسط بشكل خفي بين الدول منذ عام ١٩٦٦، عندما اكتشفت سفن أبحاثٍ بريطانية حقولاً للغاز في جبل إراتوستينس الممتد تحت مياه المتوسط، ثم جاءت الولايات المتحدة وروسيا بين أعوام ١٩٧٧ و ٢٠٠٣ لتؤكد أن الغاز في شرقي المتوسط يمتد من شواطئ اللاذقية إلى غربي مصر، بدءاً من جرف اللاذقية وصولاً إلى شمالي دمياط بـ ١٨٠ كم.

تصدر روسيا قائمة الدول صاحبة الاحتياطي الأكبر على المستوى العالمي، تليها إيران فقطر ثم الولايات المتحدة والسعودية، كما هو موضح في الشكل ١:

Figure 5. Estimated proved natural gas reserves, as of January 1, 2015
trillion cubic feet



Source: Oil & Gas Journal, "Worldwide Look at Reserves and Production," December 1, 2014.

الشكل ١ : التقديرات المثبتة أو المؤكدة لاحتياطيات الغاز الطبيعي

ووفقاً لمراكز دراسات الطاقة سيكون الاعتماد الأساسي على الغاز بنسبة ٥٠% في عام ٢٠٤٠، لذلك يمكن تخمين مدى أهمية وحدة الصراعات التي ستحصل من أجل الغاز.

ازدادت في الأعوام الأخيرة شدة الصراعات والخلافات بين دول شرق حوض المتوسط، ولا سيما بعد الاكتشاف الكبير للغاز منذ ٢٠٠٩، عندما بدأت الدول بترسيم حدودها البحرية

^{١٨} حرب الغاز على سوريا والسيناريوهات المحتملة

ظهرت كثير من الصراعات بين الدول المطلة على شرق المتوسط . فمن هم اللاعبون الاساسيون؟

أهم اللاعبين

إقليمياً:

تركيا

تركيا من أهم الدول التي يهملها أمر الغاز، وتعتبر خطوط نقله بمثابة شرايين الحياة لها، وذلك لاعتمادها الكبير على الغاز، ولقلة وجوده في مناطقها، فقد قامت بحفر ١٣ بئراً في مياه البحر المتوسط بين عامي ١٩٦٦ و ٢٠١٦، لكن لم يتم اكتشاف الغاز فيها، لذلك تعتبر تركيا من الدول التي لم توقع على معاهدة الأمم المتحدة لقانون البحار، فهي تستورد ٩٠% من الطاقة، وهي في حاجة ماسة إلى الغاز، ولذلك يهملها كثيراً أن يكون لها دور في هذه الصراعات، علماً تتأثر حصة ما، وهي تخشى أن يتم تجاهلها دون حصولها على حصتها من الغاز؛ لذا فهي ستدافع عن مصالحها، حتى إذا اضطرت إلى اللجوء إلى القوة العسكرية.

ترغب تركيا في أن تصبح مركزاً لنقل الغاز من دول آسيا وروسيا إلى أوروبا، كما أنها تطمح في الحصول على حصتها من الغاز في سواحل قبرص، لذلك نراها ترفض كل أعمال التنقيب هناك، فقد "زادت أعمال الحفر والتنقيب التي بدأتها السفن التركية التوتير القائم أصلاً في منطقة شرق المتوسط، بين أنقرة وأطراف عدة تتنافس على الوصول إلى غاز شرق المتوسط.

برز الصراع التركي القبرصي إلى الوجود، حيث هناك الكثير من الخلافات والمشاكل العالقة بينهما، فقبرص دولة مقسمة بين اليونان وتركيا التي احتلت القسم الشمالي منها عام ١٩٧٤، وجعلته كياناً، إلا أنه لا يعترف به أحد سوى تركيا، أما القسم اليوناني فهو الجانب الوحيد المعترف به دولياً، ولذلك فهو يتمتع بالسيادة على المياه الإقليمية للجزيرة والمنطقة الاقتصادية الخالصة.

يصرّ الجانب التركي على المطالبة "بحقوقه" في الغاز، وهذا ما يتعارض مع مصالح كل من اليونان وقبرص، وقد طالبت الدولتان الاتحاد الأوروبي بمعاينة تركيا التي لا تقبل بدورها أن يتم التنقيب عن الغاز قبالة سواحل قبرص؛ لذلك أرسلت تحذيراً شديداً للهجة إلى قبرص حول عمليات التنقيب عن الغاز في البحر المتوسط، واستخدمت "دبلوماسية البوارج الحربية"؛ إذ قامت بوارج حربية تركية باعتراض سفينة تابعة لـ "إيني" ٢٠ بنريجة أن البوارج تقوم بمناورات في المنطقة، ففي ٩ فبراير شباط ٢٠١٨ أوقفت البحرية التركية، خلال مناورات في البحر المتوسط، السفينة سايبم ١٢٠٠٠ التي استأجرتها إيني، بينما كانت في طريقها للتنقيب عن الغاز في المياه قبالة قبرص، الأمر الذي تسبب في خلق أزمة دبلوماسية ٢٠١. ومن جانب آخر، نرى بأن تركيا هي التي تقوم بعمليات التنقيب، وقد وقعت عقوداً مع شركات التنقيب، وتدّعي بأن

¹⁹ East Mediterranean Gas: Regional Cooperation or Source of Tensions?

^{١٩} إيني "الوكالة الوطنية للمحروقات" أو (بالإيطالية: Ente Nazionale Idrocarburi - ENI)، هي شركة إيطالية عملاقة لاستكشاف واستخراج النفط لها وجود في أكثر من ٨٥ بلداً.
^{٢٠} يوميات حرب أردوغان الأخرى على غاز المتوسط.

التنقيب والبحث عن النفط والغاز يتم وفق القانون الدولي، وأن التنقيب يجري داخل "جرفها القاري"^{٢٢}. وكذلك رفضت تركيا اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين قبرص وإسرائيل عام ٢٠١٠، وقد رأت أن هذه الاتفاقيات تتجاهل السيادة التركية على شمال الجزيرة، وقد صرح أردوغان بذلك، مصعداً من وتيرة التهديدات، ففي فبراير ٢٠١٨ قال: "نحذر من يتجاوزون حدودهم في بحر إيجيه وقبرص، ويقومون بحسابات خاطئة مستغلين تركيزنا على التطورات على حدودنا الجنوبية... حقوقنا في الدفاع عن الأمن القومي في منطقة عفرين شمال غربي سوريا هي نفسها في بحر إيجيه وقبرص"^{٢٣}. وقد قوبل الموقف التركي بمعارضة أوروبية وأمريكية ومصرية، فقد أكدت مسؤولة السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي، فيديريكا موغيريني أنّ "للإتحاد الأوروبي الحق التام في الرد، في حال حصول أي عمل من هذا النوع، رداً ملائماً يجسد التضامن الكامل مع قبرص"^{٢٤}.

تشدد تركيا على أنّ قبرص هي عبارة عن جزيرة، ولا يحق لها أن تمتلك جرفاً قارياً بعمق ٢٠٠ ميل؛ لذا فهي ترفض كل الاتفاقيات الاستثمارية التي وقعتها قبرص اليونانية مع الشركات الدولية، ولا يغيب الطموح التركي في الاستفادة من الثروات المكتشفة، بغية الوصول إلى قائمة مصدري الطاقة في المنطقة، كون موقعها الجغرافي يتيح لها ذلك بين شمال إفريقيا وآسيا وأوروبا^{٢٥}.

أثارت أعمال التنقيب التركية موجة غضب أوروبية وأمريكية، حيث لوحت أوروبا بالعقوبات الاقتصادية، ووقف الإتحاد الأوروبي إلى جانب قبرص اليونانية، وكذلك كان الموقف المصري والروسي، وكانت هذه الأعمال رداً على محاولة قبرص الجنوبية في التنقيب عن النفط، وترسيم الحدود المائية مع إسرائيل، مما حدا بتركيا إلى إعلان اتفاقية مع قبرص الشمالية، لتقاسم الحدود البحرية بينهما، واستمرت تركيا في عزمها على التنقيب عن الغاز، وقد يدفع هذا العناد التركي المنطقة إلى توترات كبيرة.

ومؤخراً جدد الإتحاد الأوروبي، موقفه من عمليات التنقيب عن موارد الطاقة التي تقوم بها تركيا في مياه شرق البحر الأبيض المتوسط التابعة لجمهورية قبرص، واعتبرها غير قانونية، ووعد بالرد في حال مواصلة تركيا عمليات التنقيب، فقد أفاد المتحدث باسم مفوض الإتحاد الأوروبي السامي للأمن والسياسة الخارجية، جوزيب بوريل "موقفنا لم يتغير، فلا زلنا نعتقد أن هذه التصرفات غير قانونية وتسبب مصدر قلق لنا"^{٢٦}.

لكن أنقرة، التي تعارض حق جمهورية قبرص في استكشاف موارد الطاقة واستغلالها، عمدت إلى استعراض قوتها، عبر إرسال سفن التنقيب إلى المنطقة الاقتصادية الحصرية لقبرص، على الرغم من تحذيرات وجهتها الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي.

وفي تحد لهذه التحذيرات ولتعزيز مكانتها في المنطقة، وقّعت أنقرة اتفاقية بحرية مثيرة للجدل مع حكومة فايز السراج في طرابلس أواخر تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٩ تتيح لأنقرة توسيع

^{٢٢} غاز شرق المتوسط... القصة الكاملة.

^{٢٣} لماذا تصاعدت حدة صراعات الغاز في شرق المتوسط؟

^{٢٤} "غاز المتوسط"... توترات وصراعات لا تنتهي.

^{٢٥} الصراع على الغاز في شرق المتوسط.

^{٢٦} الإتحاد الأوروبي يجدد موقفه من تنقيب تركيا في مياه شرق المتوسط ويعد بالرد.

حدودها البحرية في منطقة من شرق المتوسط تحتزن كميات كبيرة من النفط، كان قد تم اكتشافها في الأعوام الأخيرة^{٢٧}، حيث قال أردوغان في هذا الصدد: "ليس بإمكان أي دولة التنقيب في تلك المناطق التي رسمتها تركيا بموجب هذا الاتفاق بدون إذن". وقال أردوغان أيضاً: "إن بعض الدول كانت منزعجة من الصفقة، بينما وقعت اتفاقات مماثلة من جانب الإدارة القبرصية اليونانية ومصر ولبنان وإسرائيل في السنوات العشرين الماضية، متجاهلة حقوق تركيا والقانون الدولي في شرق البحر المتوسط"^{٢٨}، إذاً تركيا تتبع سياستين لإحباط المشاريع التي تقام من دون تركيا، وهي "ترك ستريم" والاتفاق مع السراج.

ولكن هذا الاتفاق قابل بعدم الرضا من قبل معظم الأطراف، سواء من قبل الاتحاد الأوروبي أو حلف الناتو، وكذلك الدول الإقليمية، ما دفع هذه الدول إلى الإعلان عن اتفاق خط غاز "إيست ميد" بين إسرائيل واليونان وقبرص بطول ١٩٠٠ كم لنقل الغاز إلى أوروبا، وقد حذرت أنقرة من مثل هذه الخطوة، حيث شنت الخارجية التركية هجوماً على الاتفاق الذي أكدت أنه لن يتكلم بالنجاح^{٢٩}.

وحول إذا ما تمّ استبعاد تركيا عن أيّ اتفاق يتعلّق بالغاز في المنطقة، صرح أردوغان قائلاً: "نحن لا نعتدي على حقوق وقوانين الدول الأخرى، نحن فقط نحمي حقوق بلادنا وإخواننا، ولن نسمح لقطاع الطرق في البحار بالتجوال بحرية، مثلما منعنا الإرهابيين في سوريا"^{٣٠}.

إن أحد أسباب التوسع التركي في منطقة الشرق الأوسط هو إعادة "أمجاد" الأتراك السابقة؛ بالإضافة إلى السيطرة على الممرات الاقتصادية لتأمين مرور أنابيب الغاز، فتركيا تفتقر إلى موارد الطاقة، وكذلك سعر الغاز مرتفع جداً، وبالتالي فإنّ هذا يؤثر على الاقتصاد والقدرة الصناعية والانتاجية، لذلك نجد بأن تركيا لديها خطة، وهي مرور أنابيب الغاز من وسط آسيا والخليج إلى أوروبا عبر أراضيها، فمرور خطوط الغاز من تركيا يدل على تلقي دعم قوي من الدول التي تمر خطوطها من تركيا، ومساعدتها على الاستقرار، وهذا ما يدل على توجه تركيا نحو قطر والإخوان، للحيلولة دون مدّ أي خط غاز لا يمر من الأراضي التركية، لذلك نجد أنها مصرة على عدم استقرار سوريا، حيث قامت بدعم الجماعات الإرهابية كداعش والنصرة والقاعدة، وغيرها من الفصائل السورية المسلحة، وهذا ما سيشكل سبباً لاستبعادها فيما بعد.

كانت الخلافات بين تركيا وقبرص بسبب احتلال أنقرة شمال قبرص، ولكن أحد الأسباب الأخرى المهمة هو اكتشاف الغاز بكميات كبيرة جداً في شرق المتوسط، فتركيا تأمل أن يكون لها نصيب في هذه الثروة؛ ولا سيّما أنها لا تمتلك هذه الثروة من الطاقة ضمن حدودها، وبحسب اتفاقية المياه التي تقسم البحار، فإنّ تركيا لا تمتلك هذا العمق في المتوسط، وذلك بسبب وجود الجزر القبرصية.

كما توترت العلاقات بين مصر وتركيا أيضاً، وذلك بسبب التقرب المصري من قبرص نتيجة اكتشاف الغاز، وتحاول تركيا قطع الطريق على مصر، كي لا تكون مركزاً إقليمياً للغاز، عبر

^{٢٧} خط أنابيب غاز " شرق المتوسط " خير على المتوسطيين أم عامل توتر وتصعيد بين دول المنطقة؟

^{٢٨} تركيا كممر ومركز عالمي للغاز.. آمانيات وحقائق.

^{٢٩} "إيست ميد" تحت مياه المتوسط: «حرب الغاز» تستعر.

^{٣٠} الصدام أم التفاهم.. «حرب الغاز» تشتعل في شرق المتوسط، بمصر وتركيا على خط المواجهة.

تحريك جبهة غزة ومنع التوصل إلى تسوية فيها، فتركيا عينها على الغاز في بحر غزة، وتريد استثمار شواطئها مع قطر كي تشكل عثرة أمام مصر^{٣١}.

من هنا يتبادر إلى الذهن التساؤل عن الدوافع الحقيقية وراء إرسال سفينة "مافي مرمرة" إلى غزة؟ ربما يتبين الآن أن دوافع تركيا لم تكن دوافع إنسانية كما تدعي، بل كان لتعزيز موقعها هناك، حيث الغاز الفلسطيني.

بعد أن نجحت مصر واليونان وقبرص، وبدعم من الاتحاد الأوروبي، في الوصول إلى اتفاق بخصوص الغاز، نجد أنّ تركيا صعدت من حدة تهديداتها لليبيا، وما دخولها إلى ليبيا إلا لخلق حالة من الفوضى في المنطقة، وهي تسعى من وراء ذلك إلى الحصول على منطقة يتواجد فيها الغاز، ولذلك نراها تزيد من حدة نبرتها بين الحين والآخر، كما أنّها عقدت اتفاقية مع حكومة السراج، متجاهلة جزيرة كريت اليونانية، في ظل عدم الرضا الدولي والإقليمي، محاولة بذلك قطع الطريق أمام خط الأنابيب الذي اتفقت كل من إسرائيل وقبرص واليونان على بنائه، وقد أوضح المعارض التركي تورغوت أوغلو "بأن تركيا دولة غير منتجة للطاقة وتستورد ٩٥% من احتياجاتها منها، ما يكلفها سنوياً نحو ٥٠ مليار دولار، وتريد وقف هذا النزيف، وأن تكون لها منابع نفط وغاز"، وأكد "أن تركيا لديها فقط ١٢ ميلاً بحرياً وفقاً لاتفاقية البحار للعام ١٩٨٢ كحدود بحرية، وليس بها أي مصادر للطاقة، لذا تريد التوسع في الجرف القاري لعلها تجد بغيتها"^{٣٢}.

لقد باتت تركيا اليوم في مواجهة كبيرة مع كل من الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة، ومصر، وقبرص، واليونان، نتيجة لسياساتها التوسعية، وأطماعها في السيطرة على الغاز في حوض المتوسط. كما أن الاتحاد الأوروبي كرر تحذيراته لتركيا بوقف التنقيب عن الغاز في شرق البحر المتوسط، ولكن تركيا تجاهلت ذلك، في إشارة منها بأنّها ستضرب بقوانين الاتحاد الأوروبي عرض الحائط، أملاً منها في الحصول على حصة من غاز المنطقة.

إنّ سعي تركيا إلى التوسع في حلة العثمانية الجديدة، جعلت الدول تتخوف من نواياها المستقبلية التي تشكل خطراً جدياً على المنطقة، لذلك تم استبعادها من التحالفات، فالدور التركي يقف بمثابة حجر عثرة أمام المشروع الأمريكي والغاز الإسرائيلي للوصول إلى أوروبا.

مصر:

إنّ موقع مصر الاستراتيجي على البحر المتوسط، وكذلك اكتشاف الغاز فيها بكميات كبيرة، ووجود البنية التحتية من المصانع اللازمة لإسالة الغاز، يجعل منها دولة ذات أهمية كبيرة في المنطقة، ويجعلها متفوقة على تركيا، لذلك نرى أن مصر أصبحت تشكل قوة رائدة في المنطقة. والغاز لا يحمل قيمة اقتصادية فقط بالنسبة إلى النظام المصري، بل الأهم أنه يعتبر أداة من أدوات تثبيت نظام الحكم والحصول على الشرعية الإقليمية والدولية المطلوبة.

^{٣١} إدارة ترمب نعمل على إبعاد أوروبا عن روسيا اقتصادياً.

^{٣٢} هل ندق تركيا طبول حرب «الغاز» في المتوسط؟

تساند روسيا مصر ليكون لها موطئ قدم في أفريقيا، وأيضا تحاول بناء دورها السابق كندّ
لأمريكا في المنطقة.

سعت تركيا إلى إلغاء اتفاقية ترسيم الحدود بين مصر وقبرص، وذلك عن طريق الإخوان
ومحمد مرسي، كي يصبح البحر مشاعاً للجميع، وترسم تركيا خرائط جديدة، تجعل من تركيا
بوابة الغاز، من خلال بناء الأنابيب، والتنقيب عن الغاز، ولكن الانقلاب الذي حصل في مصر
أفشل ذلك المخطط، والسيناريو ذاته يتكرر في ليبيا الآن. ومن جانبها حذرت مصر من أية
خطوة تركية للتنقيب عن الغاز، حيث حذرت الخارجية المصرية تركيا من اتخاذ أي إجراء
أحادي الجانب فيما يتعلق بأنشطة حفر أعلنتها في منطقة بحرية غرب قبرص^{٣٣}.

إسرائيل:

ربما نجد في إسرائيل حلاً لجميع العقّد الموجودة في المنطقة، حينما نفهم أن من أهم أهداف
القوى العالمية، بما فيها اللوبيات اليهودية الخالية من ذات التوجهات الليكودية، ثلاثة أهداف
رئيسية تسعى لتحقيقها في الشرق الأوسط:

أولها: أن تكون إسرائيل دولة إقليمية مرسومة الحدود مستقرة الأوضاع.

ثانيها: أن يتم تأمين مصادر الطاقة والخطوط الناقلة للطاقة لها.

أما **ثالثها:** منع المجموعات الإسلامية الراديكالية من استلام الحكم^{٣٤}، فالمهم هو حماية إسرائيل
وتأمين مصادر الطاقة لهذه الدولة، كي تتخلص من هيمنة الطاقة، إلا أن اكتشاف الغاز في
سواحلها جعل منها دولة كانت مستوردة للغاز فيما مضى، إلى دولة مصدرة، وهذا ما جعل لها
أهمية كبيرة؛ بالإضافة إلى أهداف القوى العالمية، ما يعطيها دوراً بارزاً وقوياً في الشرق
الأوسط. فالغاز في الحسابات الإسرائيلية تحوّل إلى رافعة سياسية وأمنية، وإلى سلاح سياسي
فعّال لتحقيق التطبيع مع عدد من الدول العربية في الجوار الإقليمي؛ ولاسيما مصر والسلطة
الوطنية الفلسطينية والأردن^{٣٥}.

ومن جانب آخر، إن محاولات تركيا لتوسيع حدودها البحرية ومعارضتها لأعمال التنقيب في
حدود قبرص البحرية تقلق إسرائيل، كما أن الاتفاق الأخير بين حكومة السراج وتركيا كان له
وقع سيء على تل أبيب، حيث قال البروفيسور شاول جوريف بهذا الخصوص: "لا يمكن
لإسرائيل أن تستخف بمذكرة التفاهم التي وقعتها تركيا مع حكومة الوفاق الوطني الليبي"، ورأى
بأن الإجراء التركي هذا يشكل تهديداً استراتيجياً كبيراً وجوهرياً^{٣٦}.

لا بدّ أن تكون خطوط الغاز التي تمر في المنطقة برضى إسرائيل، ولذلك نرى تقرباً روسياً من
إسرائيل، إذ تدرك روسيا أهمية دور إسرائيل في المرحلة المقبلة؛ ولا سيما بعد اكتشاف الغاز
في سواحلها.

^{٣٣} "غاز المتوسط"... توترات وصراعات لا تنتهي.

^{٣٤} هل خسر النظام العالمي رهانه على أردوغان؟

^{٣٥} كنز في ماء المتوسط... من يربح حرب الغاز القادمة؟

^{٣٦} غاز المتوسط... قمة أثينا تسابق الزمن للملاحقة التحرك التركي.

دولياً:

الاتحاد الأوروبي

تعتبر الدول الأوروبية المستورد الأكبر للغاز، حيث تستورد نحو ٨٠% من الغاز الطبيعي من روسيا وحدها، عبر خط الأنابيب الشمالي، المعروف باسم "نورث ستريم"٣٧. ولكن العلاقات الأوروبية الروسية تدهورت بعد ضم موسكو لشبه جزيرة القرم في أوكرانيا، ودعم أوروبا الانتفاضة المناهضة لروسيا في شرق أوكرانيا، وصولاً إلى فرض الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي عقوبات على موسكو.

وبما أن القسم الأكبر من أوروبا يستهلك الغاز الروسي فعليه أن يتحاور مع موسكو ويتفهمها ويتفق معها، فعندما قررت شركة "غاز بروم" إثر المشاكل التي حصلت في أوكرانيا قطع إمداداتها من الغاز إلى أوكرانيا، فقدت أوروبا بأكملها، بقرار واحد، نصف إمدادات الغاز الروسي إليها، ما تسبب في قطع الكهرباء عن ملايين الأوروبيين، ليعانوا من وطأة البرد في منتصف الشتاء الجليدي الأوروبي لمدة ٢٠ يوماً متواصلاً، لذلك تسعى أوروبا وسط كل هذه الصراعات، إلى تنويع مصادر الغاز وإيجاد بدائل أخرى، وبالتالي الخروج من تحت التحكم الروسي، لأن الخطوط الروسية كانت تبنى لدواع وأهداف سياسية.

روسيا

روسيا تدرك حقيقة أن من يملك مفاتيح العالم هو من يتحكم بالطاقة، ولديها استراتيجية في مجال الطاقة تتمثل بالتحكم في جميع مصادر الغاز في العالم، وعملت موسكو على رسم سياستها وفقاً لذلك، وهي تسعى إلى ما يشبه "احتكار" الغاز في مناطق إنتاجها أو نقلها وتسويقها على نطاق واسع، فهي تحاول الوصول إلى منابع الغاز في كل مكان، وذلك لمنع استغلاله واعتباره بديلاً للغاز الروسي، فهذه تعد ساحة حرب حقيقية لروسيا، وهي معركة وجود بالنسبة لها؛ إذ تبلغ واردات روسيا من الغاز سنوياً ٣٢ مليار دولار من تصدير ٢٠٠ مليار م ٣ إلى دول أوروبا. ولأجل هذا، فإن موسكو تسعى إلى الاستحواذ على الأسواق الأوروبية عبر تمديد خط السيل الجنوبي التركي، حيث تم إطلاق المشروع بشكل رسمي في نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١٧، لذا فهي تعمل على دعم تركيا في صراع المحاور، كما وقعت روسيا، عبر شركة "روسنفت" مع مصر اتفاقية استثمار الغاز في حقل "ظهر" بقيمة ٢ مليار دولار٣٨.

وكذلك قامت روسيا بتوطيد علاقاتها مع الدول المالكة لثاني وثالث أكبر احتياطي في العالم، وتمخض عن تلك الجهود الروسية المدروسة إنشاء منظمة للدول المصدرة للغاز، من بينها إيران التي تملك ثاني أكبر احتياطي، وقطر التي تملك أكبر حقل غاز في العالم، وتضم أراضيها كميات من الغاز تضعها في المركز الثالث من حيث الاحتياطيات العالمية بعد روسيا وإيران. إن خطوة إنشاء هذه المنظمة التي تضم أول وثاني وثالث أكبر احتياطي في العالم هي خطوة زادت من تقوية موقع روسيا على ساحة الطاقة الدولية، وهي تعتبر وسيلة جديدة في

٣٧ أنابيب الغاز الطبيعي. أدوات الصراع الخفي في الشرق الأوسط.

٣٨ الصراع على الغاز في شرق المتوسط.

بسط نفوذها الدولي في مجال الغاز^{٣٩}. كما أنها نجحت مؤخراً في توقيع معاهدة مع الحكومة العراقية، تعمل من خلالها على إعادة تفعيل خط نفط كركوك بانياس، عبر شركة "سويرزفتغاز" مع سيطرتها على الممر السوري؛ ومع تدشينها خط السيل التركي مع تركيا، والذي يمتد إلى أوروبا، ستكون روسيا قد أحكمت سيطرتها على الأسواق العالمية^{٤٠}.

وللحفاظ على سلامة هذه العلاقات، وحماية لمصالحها فقد عملت روسيا على تعزيز وجود بحري دائم لها في شرق المتوسط، إذ يوجد لها ١٦ سفينة و ٣ مروحيات بحرية وحاملة طائرات، ما يعني استعدادها لمواجهة أية أخطار محتملة على مصالحها في هذه المنطقة^{٤١}.

ومن خلال الهيمنة الروسية على كامل قطاع النفط والغاز، أصبح بمقدورها أن تلعب دوراً فاعلاً بشأن أي مشروع عبور للطاقة عبر سوريا. فهذا التواجد المكثف والمسيطر في سوريا، وكذلك في ليبيا يعود لطموحات قديمة في الوصول إلى المياه الدافئة، حيث لسوريا أهمية كبيرة في نقل الغاز، كما أنها تطفو على بحر من الغاز. وفي ليبيا تحاول روسيا محاصرة حلف الناتو من بوابة ليبيا وسوريا، واستغلالهما كورقة ضغط، لأنها بوابة الهجرة غير الشرعية، وتعمل روسيا على أن تكون تحت سيطرتها، ولكن كل هذه التحركات الروسية غير مستساغة لدى الجانب الأمريكي، لذلك تحاول واشنطن أن تنوع من مصادر الغاز الذي تعتمد عليه أوروبا، ونرى تواجداً أمريكياً إلى جانب التواجد الروسي في منطقة شرق المتوسط، وقد صرح وزير الطاقة الأمريكي ريك بيرري بذلك قائلاً: "يجب علينا ألا نسمح بعد الآن للكرملين باستخدام الطاقة كسلاح"^{٤٢}.

من جانبها سعت روسيا إلى توحيد الدول المنتجة للغاز في منتدى موحد، إلا أنها لم تستطع اخضاع قطر التي كانت مرتبطة بتركيا، فقد حاول فلاديمير بوتين في بداية القرن الحالي، تأسيس منظمة الدول المصدرة للغاز، وهو يراهن على كون الدول الأساسية المصدرة للغاز هي كلها دول مُعادية للولايات المتحدة، باستثناء قطر (روسيا، إيران، فنزويلا، الجزائر)^{٤٣}.

وفي الإطار نفسه حذرت روسيا، قبرص من السماح باستضافة أية قاعدة عسكرية أمريكية على حدودها، ما دفع بقبرص إلى نفي حدوث أي شيء من هذا القبيل، وسبب ذلك هو خوف روسيا من أن تكون محاصرة من القواعد الأمريكية؛ بالإضافة إلى وجود الغاز، فروسيا تريد أن يكون لها حصة في مشاريع المتوسط. كما إن محاولة روسيا إفشال مشروع نابوكو بكل قوتها، يعتبر دليلاً على إصرارها في السيطرة على منابع الغاز وخطوط مروره، فهذه السيطرة هي السلاح الوحيد الذي من خلاله تستعيد دورها السابق في العالم.

^{٣٩} http://www.aleqt.com/2009/07/25/artide_255824.html

^{٤٠} المصدر السابق الصراع على الغاز في شرق المتوسط

^{٤١} التحالفات الإقليمية والدولية في شرق المتوسط.

^{٤٢} حرب الغاز: محرك استراتيجي لعلاقات الدول في المستقبل.

^{٤٣} منتدى غاز شرق المتوسط... المرحلة الجديدة في الحرب القديمة.

الولايات المتحدة

من أهم أهداف واشنطن في المنطقة، تفويض الدور الروسي في المنطقة، وتنويع مصادر الغاز من أجل أوروبا، وتخليصها من الاحتكار الروسي، فخطوط الغاز تعد خطوطاً لرسم سياسات جديدة، وبالتالي من يملك الغاز يتحكم في المشتري، ولهذا فإن أمريكا لا تريد أن تتمتع روسيا بهذه المكانة، وهذا ما أدى إلى نشوب صراعات كبيرة في المنطقة.

الأمر الآخر هو اكتشاف الغاز الصخري في أمريكا، وإمكانية تصديره إلى أوروبا، فمن مصلحة أمريكا أن تتوقف هذه الإمدادات، وأن تكون هي المصدرة الأولى للغاز إلى أوروبا، وتتوقع وكالة الطاقة الدولية أن تتفوق الولايات المتحدة في السنوات القليلة المقبلة على المملكة العربية السعودية وروسيا، وتصبح الدولة الأكبر إنتاجاً للنفط على مستوى العالم؛ لذلك فمن مصلحة واشنطن بقاء الصراعات في المنطقة، وبالتالي بقاء خطوط نقل الغاز الروسية معلقة، وأن يكون الغاز في شرق المتوسط بيد إسرائيل.

كان الحضور الأمريكي في شرق المتوسط عن طريق شركات التنقيب، حيث اعتمدت الدول على خبراتها في التنقيب عن النفط والغاز، وبذلك أصبحت أيضاً لاعباً إقليمياً في الميدان.

الغاز و التحالفات الجديدة

يظهر على السطح، نتيجة التطورات في شرق المتوسط، تشكل تحالفين مختلفين يواجهان بعضهما البعض في منافسة لاستغلال وإنتاج الغاز الطبيعي، وهو تحالف يضم كلاً من إسرائيل واليونان وقبرص، بدعم من الولايات المتحدة من جهة، وتركيا وحليفاتها الحديثة روسيا من جهة أخرى، لذلك فالتوترات ستزداد بين الطرفين في ظل العناد التركي وتدخله في مياه شرق المتوسط، حيث أفرز التحالف القبرصي اليوناني منتدى "غاز شرق المتوسط".

منتدى غاز شرق المتوسط

إن الاقتصاد ينتج سياسة التقارب بين البلدان، وبالأخذ بعين الاعتبار مدى التوتر السياسي بين كل من روسيا وأمريكا من جهة، وبين إيران وأمريكا من جهة أخرى، فسيوجب التساؤل عما ستؤول إليه الأمور إذا تحكمت روسيا بالغاز؟ إذاً لا بدّ لأمريكا من خطة لمواجهة هذا الخطر الذي يهدد نفوذها ويجعلها تتمسك بمنافذ التنفس الأوروبي.

إن السيطرة على منابع الغاز تعتبر وسيلة للتحكم بالعالم، ونظراً لأهمية هذه المسألة، بحث حلف شمال الأطلسي عام ٢٠٠٦ بشكل واضح التهديدات الطاقوية المحتملة من قبل موسكو، فقد اقترح السناتور الأمريكي ريتشارد لوغار تحويل الناتو إلى "حلف مستهلكي الغاز"٤٥.

بدأت الاتفاقيات في شرق المتوسط بترسيم الحدود التي أدت إلى نشوب خلافات معقدة بين دولها، وكانت تركيا طرفاً محرضاً في هذه المناطق، فأدى ذلك إلى إعلان منتدى الغاز، وقد تم فيه إبعاد أنقرة عنه، وقد سنّ مجلس الشيوخ الأمريكي قانون شراكة الطاقة والأمن لشرق المتوسط لعام ٢٠١٩، وجاء فيه: "تتعاون حكومة الولايات المتحدة عن كثب مع قبرص

^{٤٤} الغاز الصخري الأمريكي وتأثيره العالمي.

^{٤٥} امبراطور الغاز ص ٣٠

واليونان وإسرائيل من خلال اتفاقيات تبادل المعلومات...، وتعارض البلدان الأربعة أية إجراءات في شرق البحر المتوسط وبحر إيجة من شأنها أن تهدد الاستقرار أو ينتهك القانون الدولي أو يقوض علاقات حسن الجوار^{٤٦}". وفي إعلان مشترك في ٢١ مارس ٢٠١٩، وافقت هذه الدول على الدفاع ضد الأضرار الخارجية المصدر في شرق المتوسط والشرق الأوسط.

من جانب آخر يعتبر منتدى الغاز ضربة اقتصادية لروسيا حيث تشجع الولايات المتحدة هذا المنتدى، وقد تم اقتراح أن تكون الولايات المتحدة عضواً مراقباً فيها، فقد أعلن رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب، إليوت أنغل، بعد لقائه الرئيس القبرصي، أن مشروع منتدى الغاز في البحر المتوسط يمثل فرصة استراتيجية للولايات المتحدة لإعاقه الجهود الروسية للتأثير على موارد الطاقة المحلية، وقال: "إن الرئيس الروسي وروسيا لا يمكن ولا ينبغي أن يكونا قادرين على السيطرة على الوضع"^{٤٧}.

ضمّ "منتدى غاز شرق المتوسط" كلّ من مصر وإسرائيل وقبرص واليونان وإيطاليا والأردن والسلطة الفلسطينية، وقد تم إعداد هذا المنتدى، بحسب الدكتور عبد اللطيف المناوي، خصيصاً لمواجهة مزاعم تركيا غير القانونية فيما يتعلق بالغاز في منطقة البحر الأبيض المتوسط. وتعتبر مصر هي الدولة الوحيدة التي تقود حرباً شرسة ضد أطماع أنقرة في توسيع نفوذها في المنطقة، ولعلّ الأمر اللافت هنا هو مشاركة الولايات المتحدة في هذا المنتدى بصفة مراقب، فالمنتدى يشير إلى أهمية الوجود الأمريكي في المنطقة من ناحية، ومن ناحية أخرى يشير إلى منافسة الغاز الروسي الذي يصدر إلى أوروبا، فقد وصفت تركيا الأمر بأنه تهديد واضح للمصالح والحقوق التركية في استكشافات الغاز في المنطقة^{٤٨}.

وقد تم إبعاد تركيا بسبب أطماعها في التوسع، ومشاكلها مع قبرص، وتقربها من روسيا؛ ولا سيما من خلال مشروع "السييل التركي"، وصفقة صواريخ "إس ٤٠٠".

ما علاقة كل هذه الصراعات بالشمال السوري؟

لنبدأ من المقولة القديمة التي تقول: "من يملك شمالي سوريا يملك الشام، ومن يملك الشام يهدد مصر، ومن يهدد مصر يهدد المنطقة"^{٤٩}؛ لذا فإن أهمية الشمال السوري تكمن في كونها بوابة المنطقة على تركيا، وعقدة ربط كل من تركيا بالعالم العربي وإقليم كردستان العراق الغني بالنفط، وإيران بالغرب. ولذلك فهو قد يكون له الدور الرئيسي في التحكم بطرق نقل الغاز من وإلى تركيا مستقبلاً، وترفض تركيا أن يكون للكرد هذا الدور، لأنها تدرك أهمية الدور الذي ستحظى به الإدارة الموجودة حالياً.

يذكر الباحث معتز علي في مقال له على موقع الجزيرة أنه "وفي يونيو ٢٠١٦ توصل الجانب التركي والروسي، لاتفاق بشأن سوريا والغاز، حيث تسمح روسيا لتركيا بعمليات عسكرية محدودة في الشمال السوري لمنع استكمال الحزام الكردي الممتد من الرقة شرقاً لعفرين غرباً،

^{٤٦} S.1102 - Eastern Mediterranean Security and Energy Partnership Act of 2019

^{٤٧} إدارة ترصد تعمل على إبعاد أوروبا عن روسيا اقتصادياً.

^{٤٨} Egypt ready to lead the region in a potential gas war

مقابل تمديد السيل التركي من روسيا لأوروبا عبر تركيا، وهو ما كانت ترفضه أمريكا وفرنسا وألمانيا، التي ترى في استحواذ روسيا على أكثر من ثلث واردات الغاز لأوروبا، تهديداً لأمن الطاقة الأوروبي^{٤٩}.

لا تريد تركيا قيام كيان كردي على حدودها، وخاصة إذا ما كانت تشكل ممراً لخطوط الغاز باتجاه تركيا، وما دعمها للتنظيمات المتطرفة والارهابية من أجل السيطرة على الشمال السوري إلا خير مثال.

نتائج وتوصيات

تم التوصل من خلال هذا البحث الى ما يلي:

- ١- إن منطقة شرق المتوسط والشرق الأوسط ستبقى ساحة للصراع بين القوى العظمى، فمن ينتصر في هذا الصراع سيحكم العالم، وكل قوة ستبني تحالفاتها لمواجهة الطرف الآخر.
- ٢- لن تتخلى روسيا عن هذه المنطقة التي ظلت تحلم بأن تصل إليها دائماً (المياه الدافئة)، وبعد أن عززت وجودها في سورية تقوم الآن بعقد الصفقات، وتقيم العلاقات مع الدول التي تمر بها أنابيب الغاز، وأيضاً مع الدول التي تم اكتشاف الغاز فيها، وتحاول أفشال المشاريع الأمريكية في المنطقة.
- ٣- إن الوجود الأمريكي في المنطقة هو لإبعاد أوروبا عن الاعتماد على الغاز الروسي، لذلك فهي لن تتخلى عن هذه المنطقة بسهولة، وستعزز وجودها أكثر، وتبني تحالفات لمواجهة المد الروسي، ولعلّ "منتدى غاز شرق المتوسط" هو خير مثال على ذلك.
- ٤- سيكون الدور الأساسي في المنطقة، على الصعيد الإقليمي، لإسرائيل، وبرعاية أمريكية، وذلك على حساب تركيا التي تعرف ذلك جيداً، وتتورط في المنطقة لعلها تنال حصة من الكعكة، لذا تسعى أنقرة جاهدة في الحصول على حصة من الغاز المكتشف هناك.
- ٥- لقد بات من الواضح أن الغاز له الدور الأكبر في توجيه السياسات والتحالفات الجديدة في المنطقة، حيث بدأت تبرز مجموعتان فيها؛ المجموعة الأولى هي دول منتدى الغاز، والثانية هي الدول المستثناة كتركيا وسوريا ولبنان ومن خلفهم روسيا وإيران، ولذلك نجد أنّ كل الدول تسعى لتعزيز مكانتها وفقاً لمصالحها، وهي ما جعلت من المنطقة بؤرة من الصراعات اللامتناهية منذ مطلع القرن الواحد والعشرين.
- ٦- يعتبر الغاز من العوامل الرئيسية التي ستغير العالم، ويغير من قواعد اللعبة السياسية، ومن يتحكم بهذه الطرق وخطوط الأنابيب سيتحكم بالعالم؛ لذا لن نجد انفراجاً للوضع ما لم تتوافق الأطراف الدولية على إدارة هذه الخطوط، فلما أن تتفق الأطراف وتقسم الحصص فيما بينها حتى تهدأ المنطقة، أو أن تظل المنطقة ساحة لحرب باردة بين القوى العظمى.
- ٧- لقد كانت هذه الثروات المكتشفة سبباً لتدمير الدول، وستكون سبباً لبنائها أيضاً، ولكن بعد حصول الدول الكبرى على حصتها، وبعد أن تضع الشروط التي تناسبها.
- ٨- إن كل أزمة في العالم هي فرصة لإحداث تغيير ما، ووسط هذه الأزمة على الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا أن تعرف كيف تستغل هذه الفرصة لإثبات نفسها، فنحن اليوم أمام تغييرات ومواقف صعبة من جميع الجهات.

^{٤٩} الغاز مقابل الشمال السوري... ماذا تعرف عن صراع المصالح بين بوتين وأردوغان؟

الكرد وسياسة التنكيل والمجازر المستهدفة

وجوده ثقافياً وجسدياً

مركز الفرات للدراسات

المقدمة

إن ما تعيشه منطقة شمال وشرق سوريا - حالياً - من الاحتلال؛ والتنكيل؛ والمجازر، ما هي إلا جزء من ثقافة الدولة التركية المبنية أساساً على إنكار ومحو ثقافات الشعوب الأخرى، وهي ثقافة موروثه من تاريخ السلطنة العثمانية، وكأن التاريخ يعيد نفسه في يومنا الراهن على هذه الجغرافيا التي لم تعش الاستقرار والأمان منذ أمد بعيد.

إن بناء الدول القومية، وترسيخ الفكر القومي والديني في المنطقة، فتح الباب أمام ممارسة سياسة الإبادة والتطهير العرقي على مصراعيه، حيث ترى هذه الأنظمة وجودها في إنكار الآخر المختلف، ويشكل الكرد مثلاً مهماً في هذا السياق، كونهم تعرّضوا لأكبر مظاهر الصهر وسياسات الدمج في الدول القومية التي اقتسمت منطقتهم الجغرافية، ومارست بحقهم المجازر الحمراء- الدموية، والمجازر البيضاء عن طريق الصهر الثقافي والقومي، تلك المجازر التي هدفت- وما تزال- إلى اقتلعه من جذوره وإبادته كلياً.

فبعد تقسيم الأراضي الكردية في اتفاقية (سايكس بيكو) وما بعدها من اتفاقيات دولية، على دول قومية مستحدثة، أقدمت أنظمة هذه الدول؛ بالإضافة إلى إيران، على قمع الانتفاضات الكردية المطالبة بحقوق الشعب الكردي بشكل دموي- وحشي، كما أصدرت حكوماتها مراسيم وديساتير تنبّت حدود هذه الدول، وتعتبر الأراضي الكردية جزءاً من أراض دولها، وبأن الشعب الكردي جزءٌ من قوميتهم العرقية، و"تؤكد" بأنه لا يوجد هناك أقليات أو إثنيات قومية غير القومية الحاكمة (العربية والتركية والفارسية)، وكانت هذه السياسات من أصعب المحطات في تاريخ هذا الشعب.

لم يختلف الوضع في سوريا عن بقية الأجزاء الأخرى، حيث لم تدخل الدولة السورية سياقاً طبيعياً بأي شكل من الأشكال منذ أعوام العشرينيات، ولا تنفك، الى يومنا هذا، تحكم بقانون الأحكام العرفية، وتفتقر لنظام دستوري مرتكز الى الوفاق الاجتماعي، بل إن نسبة مهمة من الكرد في سوريا ليسوا مواطنين! أي أنه غير معترف بهم قانونياً، وما تبقى منهم يفتقرون لأية حقوق قانونية أو ثقافية أو اقتصادية أو إدارية أو سياسية. وبمعنى آخر، إن وضع الكرد أكثر تخلفاً من وضع المستعمرة نفسها، في سوريا، وكذلك في بقية الدول المقتسمة لأراضيها

الكرد وسياسة الإبادة والتطهير العرقي في الدول القومية

تهدف سياسات التنكيل والمجازر وعمليات التغيير الديمغرافي إلى الإبادة والتطهير العرقي، وفي هذا السياق يرى السيد عبدالله أوجلان بأن الكرد هم من أهم الأمثلة الواضحة والفاضحة لهذه السياسات؛ كونهم الضحية الأكبر لسياسة الصهر والدمج في الشرق الأوسط، فقد كان على الكردي أن يمثل لكافة السياسات الثقافية التي اتبعتها الدول القومية، وإلا فإنه معرض لكافة أنواع الإبادة، بدءاً من البطالة والجوع وصولاً إلى التطهير العرقي، وقد كان عليه الاختيار ما بين الاستسلام مقابل فتح أبواب التدرج في المناصب العالية أو المقاومة وتحمل أعبائها التي تصل حد الإبادة.

يتم تنفيذ ظاهرة الإبادة والتطهير العرقي بعدة أساليب، أهمها: الإبادة الجسدية والإبادة الثقافية، وهي تهدف إلى التصفية التامة للشعوب والأقليات وكافة المجموعات الدينية والمذهبية والإثنية.

تُرتكب الإبادة الجسدية عموماً بحق المجموعات الثقافية التي تكون عادة في منزلة ثقافية أعلى من ثقافة الفئة الحاكمة، ولعل إبادة الأرمن واليهود من أهم الأمثلة الدالة على هذه الإبادة. في حين أن الإبادة الثقافية ترتكب ضد الشعوب والمجموعات الإثنية والمذهبية التي غالباً ما تكون في وضع متخلف وضعيف بالنسبة لثقافة الدولة القومية ونخبها الحاكمة، حيث تسعى هذه الأخيرة إلى القضاء على وجود تلك المجموعات، ومحوها وفق برامج وسياسات معينة، وتسهم فيها كافة مؤسسات الدولة، وعلى رأسها المؤسسات التعليمية، وذلك من خلال صهر المجموعات المستهدفة ضمن ثقافة ولغة النخبة الحاكمة والدولة القومية، لتشكل بذلك الإبادة الثقافية أخطر أشكال التطهير العرقي؛ كونها الأعمق أثراً والأطول أمداً.

كان الشعب الكردي من أكثر الشعوب المعرّضة للإبادة الثقافية، وما يزال، فقد تعرّضت كافة قيمه الثقافية المادية والمعنوية وإرثه المجتمعي؛ فضلاً عن بنيته التحتية والفوقية للسلب والنهب، في حين أن الباقي من هذه القيم يواجه المحو والتفسيخ أو يتعرض لسياسة التقييح والتشويه والتزوير، وكل ذلك لدفع الإنسان الكردي إلى التخلي عن تلك القيم، والانصهار في بوتقة الدولة القومية المهيمنة. ومن لم يستجب منهم إلى هذه المعالجة، فسيكون عليه مواجهة سياسة الإبادة الجسدية، لينتصر الكرد بذلك لائحة الشعوب الأكثر تعاسة؛ لتعرضهم لأكثر أمثلة الإبادات مأساوية، وهي العمل على جعله غير موجود.

وهنا نستعرض بعض جوانب ما تعرض له الكرد من المجازر وعمليات التطهير العرقي والتغيير الديموغرافي:

في تركيا

إن الممارسات التركية في مجال الإبادة والتطهير العرقي بحق الكرد حالياً تستند إلى خلفية تاريخية، ولا تقتصر على الوقت الراهن، ومن هنا لا بد لنا من الرجوع قليلاً إلى تاريخ مجازر هذه الدولة حيال الكرد.

تعرض الكرد للنفي والتهجير والتشريد على يد العثمانيين، الذين كانوا يقومون، عقب قمع الثورات الكردية، بحصار المدن وحرق البساتين والقرى بمن فيها، وإعدام قادتها، بغية فرض التهجير القسري على أهلها.٥٠، من خلال تفعيل تيار الطورانية في الدولة العثمانية.

استمرت ممارسات النظام التركي في التطهير العرقي في عهد الجمهورية أيضاً، فقد رسمت اتفاقية لوزان في ٢٤ تموز ١٩٢٣ ملامح حدود الجمهورية التركية التي استطاع فيها مصطفى كمال أتاتورك تحديد مفهوم الأقليات وماهيتها فقط بتلك التي لا تعتنق الدين الإسلامي، وهي المجموعات المسيحية واليهودية، إلى أخرى صغيرة وقليلة العدد، وتم بذلك إنكار وجود الكرد كقومية متميزة ضمن الحدود التركية الجديدة٥١، وتم فرض مفهوم عرقي يعتمد العرق التركي أساساً وحيداً للدولة التركية، واعتبار كل الأقسام المتواجدة على "الأرض التركية" أتراكاً، دماً ولغة وثقافة وتراثاً، وتم بذلك نفي أي مجموعات لغوية أخرى غير تركية، فحُرمت هذه المجموعات من التعبير عن هوياتها، وتطلعاتها، ولغاتها القومية، ومُنعت من فتح المدارس، والجامعات، ودور النشر وغيرها٥٢.

اعتمدت الحكومات التركية منذ نشوء الدولة التركية الحديثة أربعة أساليب رئيسية في عمليات الإبادة والتطهير العرقي وهي:

- القمع الديموي للانتفاضات الكردية.
- نزع السلاح من جميع الكرد بغض النظر عن مشاركتهم في الانتفاضات.
- توطين الكرد في مختلف أنحاء البلاد ليكونوا أقلية، وإسكان الأتراك بدلاً عنهم في مناطقهم.
- إصدار القوانين الجائرة والتعسفية.

إن العديد من القوانين التي أصدرها "المجلس الوطني الكبير" خلال العشرينات من القرن الماضي ضد الكرد والتي ما تزال سارية المفعول حتى وقتنا الراهن، ولا سيما القانونان ١٠٩٧ و١١٧٨ لعام ١٩٢٧، تنصّ على تهجير وإبعاد عدد كبير من العوائل الكردية إلى غرب الأناضول، والقانون ١٥٠٥ لعام ١٩٢٩ الذي تضمن الاستيلاء على أراضي الزعماء الكرد تحت ستار شعار كاذب هو (توزيعها على فلاحي شرق الأناضول)٥٣، وكذلك القانون الذي حمل رقم ٢٥١٠، والذي كان يهدف إلى تشييت وبعثرة السكان الكرد في شمال كردستان، بصورة لا تتجاوز نسبتها في أي ولاية من ولايات البلاد ١٠% من مجموع السكان. لم يتوقف أتاتورك عن استكمال سياسة "التتريك"، التي أقرها لقمع الأكراد والانتقاص من حقوقهم، فأصدر عام ١٩٣٢ قانوناً نص على: "منع الأشخاص الذين يتكلمون لغة غير التركية من إعادة بناء القرى أو البلدات".

وهناك قانون آخر أراد من خلاله أتاتورك تجريد الأكراد من هويتهم، وهو قانون عام ١٩٣٤ الذي أقرّ بإلغاء الاعتراف بالقبائل أو الأغوات أو الشيوخ، وحوّل اسم مدينة "درسيم" التي تعني "باب الفضة" بالكردية إلى "تونجالي" أي "أرض البرونز" بالتركية.

^{٥٠} د. محمد علي الصوري - موقع خبر <https://xeber24.org/archives/18909424>

^{٥١} نور الدين، محمد، تركيا الجمهورية العائرة، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، ط١، ١٩٩٨، ص٥١.

^{٥٢} المرجع نفسه، ص٥٣.

^{٥٣} ١٠٠ عام من التنكيل... ولا يزال الكرد باقون.

كانت تلك القوانين جميعها، بدءاً من "قانون إصلاح الشرق" الصادر بتاريخ ١٩٢٥، وصولاً إلى "قانون التوطين الإجباري" لعام ١٩٣٥، تهدف إلى القضاء على وجود الكرد؛ إذ أنها لم تعمل على تصفية الكرد ممارسةً وتنظيماً وحسب، بل كانت تهدف إلى تصفيتهم وجودياً أيضاً، ووفق القاعدة التي تقول: "إن كنت تؤدّ البقاء حياً وثريراً، فعليك التخلي عن هويتك الكردية"! وهي لا تبتعد كثيراً عن مضمون مقولة أردوغان: "فلما أن يقبل الكرد العيش أذلاءً، وإما أن يدفنوا تحت التراب".

تعرض الكرد خلال الانتفاضات التي قاموا بها لأقصى أنواع العنف، وكانت ظاهرة التهجير وإعدام الزعماء من أكثر الأساليب اتباعاً في الرد التركي عليها، ففي انتفاضات "فوجكري"^{٥٤} في عام ١٩٢٠ و"ثورة الشيخ سعيد ١٩٢٥ تعرضوا لقمع وعنفٍ شديدين، وفي ثورة آارات (أكري)، أواخر ربيع عام ١٩٢٧، قام الجيش التركي بقتل جميع الذين أشتبه بضلوعهم فيها، وقد وصل عدد القتلى إلى ٣٠٠٠ كردي، وفي وادي زيلان وحدها قُطع رأس ١٥٥٠ شخصاً، وأُحرقت ٢٠٠ قرية من منطقة أرجيش، كما قاموا بتهجير عوائل المشتركين في الانتفاضة.^{٥٥} وقد كانت مجزرة زيلان من أبشع جرائم الدولة التركية، فقد تم إبادة مواطني ٧٢ قرية كردية من منطقة زيلان، وقاموا بقصف المنطقة بالطائرات، وتم جمع الأهالي وإحراقهم بسبب الانتفاضة، وقد وصل عدد الضحايا إلى أكثر من ١٥ ألف شخص، واعتُبر حوالي ٢٠٠٠ شخصاً في عداد المفقودين.

وفي انتفاضة ديرسم تم تقديم سيد رضا للمحكمة العسكرية التي أصدرت بحقه وبعق أحد عشر شخصاً آخرين من أنصاره أحكاماً بالإعدام، ونُفذ الحكم يوم ١٨ تشرين الثاني عام ١٩٣٧.^{٥٦} وأقدم الجيش التركي على اتباع سياسة الإبادة الجماعية، وهدم المنازل، وترحيل السكان، حيث قصفت المنطقة بسلاح الجو، والمدافع، والأسلحة الثقيلة؛ فضلاً عن قصص مروعة عن وحشية الجنود الأتراك، كشق بطون الأمهات والحوامل، وقتل الرضع، واغتصاب النساء والأطفال، وحدثت حالات انتحار جماعية، حيث رمت الكثيرات من الفتيات والنساء الكرديات بأنفسهن إلى نهر مونزور؛ لتفادي الاغتصاب.^{٥٧}

عاشت تركيا إحدى أسوأ فتراتها إبان انقلاب ١٩٨٠، ويعد سجن آمد (ديار بكر) أحد الشواهد المظلمة على تلك الحقبة من تاريخ الجمهورية الحديث، حيث مارست أساليب لإنسانية بحق المعتقلين وأصبحت كردستان الشمالية سجناً مفتوحاً للشعب الكردي.

وفي تسعينات القرن العشرين سُردّ مئات الآلاف من المدنيين بعد أن أُحرقت أربعة آلاف قرية كردية بهدف تهجيرهم، وتم تفريغ المنطقة من أصحابها الحقيقيين؛ إضافة إلى الجنايات التي كتبت "ضد مجهول"، والتي تجاوز عددها سبع عشرة ألف جناية.

^{٥٤} Goyi, Cegerxawin, Desteya Dîroka Civakî Ya Akademiya Zanistên Civakî Ya Abdula Ocalan, Berhemên Akademiya Şehîd Ferhat KURTAY, 2015, p. 242-243.

^{٥٥} جليلي وأخرون، الحركة الكردية في العصر الحديث، ص ٢٠٤.

^{٥٦} المرجع نفسه، ص ٢١٧.

^{٥٧} جاليند، شعب بدون وطن، ص ١١١-١١٢.

في العراق

تعرض الكرد في شمال العراق للتنكيل والمجازر أيضاً، فقد عمدت الحكومات المتعاقبة إلى تشريد الكرد؛ ولا سيما في ظل حكومة البعث، حيث قامت بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٨٠ بأكبر عملية استئصال عرقي آثم ضدهم، وذلك بتهجير الكرد الفيليين إلى إيران بحجة أنهم إيرانيين،^{٥٨} كما قامت بحملات تعريب المناطق الكردية تماشياً مع سياسات التطهير العرقي منذ الستينيات، بُغية تغيير التركيبة الديموغرافية لشمال العراق (جنوب كردستان)، ففي عامي ١٩٧٨ و ١٩٧٩ تم حرق ٦٠٠ قرية كردية، وتم ترحيل قرابة ٢٠٠ ألف كردي إلى أجزاء أخرى من البلاد.^{٥٩}

وتعد مجازر الأنفال، والهجرة الكبرى، وحلجة من أشنع عمليات التطهير العرقي في منطقة الشرق الأوسط قاطبة، ولم تكن هذه المجازر أقل بشاعة من مجازر هيروشيما وناجازاكي.

في إيران

لم يختلف وضع الكرد في إيران عما هو عليه الحال في بقية الدول، فقد أقدم نظام الشاه على إعدام القاضي محمد وزملائه من مؤسسي جمهورية كردستان (مهاباد) عام ١٩٤٦؛ فضلاً عن قتل وترويع الكرد في مناطق سكناهم. كما استمر نظام ولاية الفقيه في نظام الإبادة والتطهير العرقي ضد الكرد، وفتوى الخميني خير دليل على ذلك، وهي الفتوى التي أصدرها بعد أشهر من توليه الحكم، وكانت تتعلق "بالجهاد ضد الكفار"، وراح ضحيتها أكثر من ١٠ آلاف مدني، كما لا يزال مسلسل الإعدامات والاعتقالات اليومية التعسفية مستمرة بحق الناشطين الكرد إلى يومنا هذا.

في سوريا

بعد تفرّد حزب البعث بالسلطة وإعلان نفسه قائداً للدولة والمجتمع منذ عام ١٩٦٣، بدأ بسياسة الإنكار من خلال الإبقاء على مراسيم جائزة بحق المنطقة كانت قد بدأت من عملية الإحصاء عام ١٩٦٢ الذي أقرته حكومة الانفصال والذي ترك من خلاله عدد كبير من الشعب الكردي بدون هوية، تحت مسمى الأجانب ومكتومي القيد؛ إضافة إلى تنفيذه مشروع التعريب على مراحل، والذي كان قد تم تقديمه من قبل محمد طلب هلال، قبل سيطرة البعث على مفاصل الحكم في البلاد، والذي كان يهدف إلى تغيير ديموغرافية المنطقة. ثم جاء مشروع بناء مستوطنات للمتضررين من مشروع سدّ الفرات، وإسكانهم في القرى الكردية، وتحت مسمى استصلاح الأراضي، فقاموا بأخذ وتوزيع الأراضي الخصبة في المنطقة على من تمت تسميتهم بالمغمورين؛ فضلاً عن فرض سياسة التجويع، "التأديب" الكرد، وفرض الاستسلام، ومن ثم الخنوع والانصياع الكلي للنظام، وبحسب هذه الخطة بدأ بإصدار المراسيم الداعمة لها، وإحدى هذه المراسيم، كان المرسوم رقم /٤٩/ لعام ٢٠٠٨ المتعلق بالعقارات أو ما يعرف بقانون الاستملاك، ومن خلال هذا المرسوم تم منع أهالي المناطق الحدودية، أي مناطق الأطراف، القيام ببيع وشراء العقارات وكتابتها بأسمائهم، وقد تم تطبيق هذا القانون على المجتمع الكردي فقط في الممارسة العملية؛ أي بما معناه أنه يحق للكردي بيع العقار والأراضي، ولكنه لا يملك

^{٥٨} الكرد الفيليون... بقلم: ا. م. د. محمد تقي جون / الأستاذ في جامعة واسط.

^{٥٩} حملات التعريب البعثي في شمال العراق.

حقّ شرائها، حتى وصل الأمر بالنظام إلى عدم إعطاء حقّ ترميم أو إجراء أي تغيير على منزله حتى في حال الضرورة القصوى.

ولا يفوتنا هنا ذكر أحداث عام ٢٠٠٤، والتي استند عليها المرسوم سابق الذكر، حيث أقدم فيها نظام البعث على التنكيل بالکرد في مناطقهم بعد أن انتشرت الاحتجاجات الكردية في المدن الكردية بدءاً من قامشلو وصولاً إلى كافة المدن الأخرى، بما فيها الأحياء التي يسكنونها في المدن الكبرى، كدمشق وحلب، وراح ضحيتها عشرات القتلى؛ فضلاً عن آلاف المعتقلين.

كما تم إصدار القوانين الاقتصادية الجائرة؛ ولا سيما في المجال الزراعي، باعتبار أنّ المنطقة هي منطقة زراعية، وكون الزراعة شريان الحياة للناس فيها، ناهيك عن عدم تقديم أي دعم ومساندة في هذا المجال، وتحت اسم الدورة الزراعية، وُضعت قوانين مُنع من خلالها زراعة مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية، إلى أن وصل الأمر بالدولة أن تتحكّم حتى بلقمة عيش الأهالي، من خلال تشديد قبضتها على كلّ شاردة وواردة، إضافة إلى عدم فسح المجال أمام المزارعين والفلاحين لبيع محاصيلهم إلى الجهات التي يرونها مناسبة لهم، بل كانوا مُلزمين بالضرورة لبيع نتاجاتهم إلى خزائن الدولة التي كانت تأخذها بأثمان بخسة.

كما تمت ممارسة الإبادة الثقافية بحق الكرد في مناطقهم؛ إذ تم منعهم من ممارسة الحقوق الثقافية، وتم منعهم من حق تسمية أبنائهم بالأسماء الكردية؛ فضلاً عن منع التعلّم باللغة الأم، بل ومنع التحدث بها في المؤسسات الرسمية، وفرض نظام تعليم بعثي يرفض أي وجود غير عربي في سوريا.

كان الهدف من كلّ هذه الإجراءات المجحفة بحق المجتمع الكردي هو دمج وصهر الكرد في البوتقة العربية، وإجبار غالبية الشعب للهجرة إلى المركز والمحافظات المحيطة به، لتُحكّم قبضتها عليهم وإجبارهم على القيام بكافة أنواع الأعمال التي تحطّ من كرامتهم.

وخلال الأزمة السورية استطاع الكرد الحفاظ على أمن منطقتهم بعد معارك عنيفة مع التنظيمات الإرهابية، النصره أولاً ثم داعش، إلا أن الدولة التركية استكثرت الأمان والاستقرار عليهم، فبدأت بمحاربتهم، تماشياً مع سياسة الإبادة والتطهير العرقي، من خلال الإبادتين، الجسدية والثقافية، فقامت باحتلال مناطق من الشمال السوري على مراحل، بدءاً من جرابلس وإزاز ثم عفرين وصولاً إلى رأس العين وتل أبيض؛ فضلاً عن هدفها المعلن على الملأ، في الأمم المتحدة! بتغيير ديموغرافية مناطقهم من خلال إسكان متعمد لثلاثة ملايين سوري من اللاجئين لديها على طول شريطها الحدودي مع سوريا وبعمرق ٣٢ كم في الأراضي السورية.

تعرضت مدينة عفرين لهجوم شاملٍ من قبل الدولة التركية في عام ٢٠١٨، وتسبب الهجوم في التهجير القسري للمدنيين الذين تعرضوا للعنف والمجازر، ووفق تقرير لمنظمة روج آفا عن الأوضاع في عفرين خلال الاحتلال التركي فقد "تم إرغام ٣٥٠ ألف مدني على الخروج من مدينة عفرين وريفها، ليكون مصيرهم التوزع على مخيمات تمّ إنشاؤها مع قدامهم في مناطق الشهباء وتل رفعت وفي مناطق الجزيرة والفرات، وفي الوقت الذي غادر فيه البعض الآخر منهم إلى دول مجاورة وإلى دول أوروبية، الأمر الذي أدى إلى خروج حوالي ٨٠ % من السكان الأصليين من مدينة عفرين وبقاء نسبة ٢٠ % منهم في حالة تفوق حالة السجن الانفرادي".

أسفر الهجوم التركي عن قتل عشرات المدنيين بينهم أطفال ونساء (مجزرة تل رفعت)، وما زالت أعمال العنف تُرتكب بحق المدنيين ويمارس التعذيب بحقهم، كما أنّ أملاكهم تتعرض للنهب والسلب، فعفرين التي كانت نموذجاً للمدينة التي تعيش بسلام أصبحت الآن في ظل الاحتلال مدينة خالية من الأمان، وتسيطر عليها مجموعة من اللصوص والمرترقة.

قام الرئيس التركي بتنفيذ وعيده باجتياح مناطق شرقي الفرات بعد حصوله على إذن من الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، عبر مكالمة هاتفية؛ إذ عبرت قواته، برفقة الفصائل الموالية له الحدود السورية في عملية احتلال صريحة للأراضي السورية، وتم الاستيلاء على مدينتي رأس العين وتل أبيض والمنطقة الممتدة بينهما.

انتهج الجيش التركي والفصائل المسلحة الموالية خلال هذه العملية أسلوب التهيب والتنكيل ضد سكان هاتين المنطقتين وضرب المدينة والقرى المجاورة المكتظة بالسكان بالطائرات الحربية واستعمال كافة أنواع الأسلحة الثقيلة من ناحية، ومن ناحية أخرى تقصدت العناصر المسلحة في تصوير مشاهد القتل والتعذيب، ونشرها على شبكات التواصل الاجتماعي لترويع الأهالي ودفعهم إلى الهرب من مناطقهم.

جاء في تقرير لمكتب شؤون المنظمات الإنسانية في مقاطعة الجزيرة حول تداعيات الاحتلال التركي في رأس العين وتل أبيض أنّ "عدد الشهداء من المدنيين بلغ (٤٧٨)، وعدد الجرحى بلغ (١٠٧٠)، كما وصل عدد النازحين والمشردين إلى ٣٠٠ ألف نازح، أكثر من نصفهم في مدينة الحسكة وحدها، وتعطلت العملية التعليمية في ٨١٠ مدارس مما أدى إلى حرمان ٨٦ ألف تلميذ من الالتحاق بمدارسهم".^{٦٠}

قبل تنفيذ هذه العملية، كان الجيش التركي يقوم باستهداف السكان القاطنين بالقرب من الشريط الحدودي بشكل متكرر، وكان من الصعب متابعة الأعمال الزراعية في تلك المناطق، وكان هذا أيضاً جزءاً من سياسة دفع السكان إلى ترك مناطقهم، والبحث عن لقمة العيش في مناطق أكثر أماناً.

إن الدولة التركية وفي محاولة منها لتكرار تجربة لوزان تضرب كل الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالاحتلال بعرض الحائط، من خلال ما تمارسه من التهجير القسري، وهي في الوقت نفسه تحاول كسب التأييد الدولي للشروع في عملية التغيير الديموغرافي في شمال وشرق سوريا، والتي أعلن عنها في أضخم مجمع دولي، ألا وهو قاعة الأمم المتحدة!!

الخاتمة

تستند سياسة الإبادة والتطهير العرقي إلى خلفية عنصرية ترتبط أساساً بمفهوم التمييز، وتشكل السلطة ورأس المال عوامل محرّضة لها، بعد الترويج لشعارات العرق المتفوق، والمذهب المتفوق، والجماعة المتميزة، وهي بدورها تدفع بالجهة المسيطرة، والمتحكمة بزمام السلطة إلى إنكار الآخر، والعمل على صهره أو دمجها أو محوه وحتى إلغاء وجوده. مع غياب الحلول؛ ولا سيما الحلول الديمقراطية على أقل تقدير، فإن الجهات الحاكمة تقوم بشن حرب الإبادة الجماعية، ولكن عندما تصل الأمور بالجهة المسيّرة لهذه الحرب إلى محو جماعة

^{٦٠} المنظمات الإنسانية: بشمال سوريا أكثر من ٣٠٠ ألف شخص نزحوا من منازلهم أثر الهجوم التركي.

ما من صفحات التاريخ، فهذا يعني بأن الإنسان سيفقد إنسانيته حتماً. وهو ما يحذر منه القائد عبد الله أوجلان؛ إذ أن طيش قوموية الأمة الحاكمة في خلق مجتمع قومي نمطي باتت كارثة حقيقية، وقد كان طيش قوموية الأمة الحاكمة (الطورانية) سبباً في وصول ثقافات محلية أصيلة، كالشعوب الهيلينية والأرمنية والسريانية والكردية، إلى حافة التصفية العرقية.

لم توفر السلطات الحاكمة في الدول المقتسمة لجغرافية كردستان الفرصة في ضرب أي حراك وطني كردي يطالب بالحقوق المشروعة للشعب الكردي، كما لم توفر جهداً في إجهاض أي محاولة تنظيم للمجتمع، وهو ما كان يدفعها إلى توجيه ضربات استباقية للمجتمع الكردي في الجهات الأربع، لمنع لملة الصوف، ولمنع بلوغهم قوة تهدد كياناتهم، فظهرت سياسة التنكيل والمجازر والتغيير الديموغرافي.

يمكن القول أيضاً بأن افتقار الأتراك للانتماء إلى الجغرافيا في هذه المنطقة دفعهم إلى العمل وفق شريعة الغاب، ومنطق القوة، مما جعلهم الأشرس من بين الجهات الأخرى في ممارسة سياسة الإبادة والتطهير العرقي.

وأخيراً، نقول أنه أن الآوان أن تعترف الأمم المتحدة والجهات الموازية والمرتبطة بها، والجهات الدولية، بالإبادة التي تعرض لها الشعب الكردي، فهو شعب من أعرق شعوب المنطقة، وقد عاش على أرضه التاريخية، وأسهم في كل مراحل تطور هذه المنطقة من النواحي الفكرية والمادية والعلمية، لكنه تعرض - ولا يزال - إلى إبادة مستمرة لا تقل أي منها عن إبادة الأرمن.

المكانة الاجتماعية والدور الوظيفي للمرأة الكردية تاريخياً (المجتمع الخوري في أوركيش / تل موزان نموذجاً)

د. ريبير خلف

مركز الفرات للدراسات

تمهيد

كان للمرأة دورٌ ضعيفٌ من حيث المساهمة في بناء المجتمع إلى جانب الرجل، ووجدنا ذلك في الكثير من الثقافات، القديمة والحديثة، فقد كانت العادات والتقاليد هي المتحكمة بحالها كثقافة متوارثة في الظروف الاجتماعية وبعض الممارسات القمعية من الأنظمة المختلفة التي منعناها من ممارسة حقها وتأكيد دورها. ولكن من خلال قراءة التاريخ واستنباط المعلومات المتعلقة بدور المرأة في المناطق المسكونة بشعوب تعود بأصولها للكرد نجد إن المرأة كانت الأساس في بناء الأسرة والهيكل الاجتماعية منذ آلاف السنين، حيث شاركت في إدارة شؤون المدن بكافة مؤسساتها بما فيها المدنية والثقافية والسياسية إلى جانب الرجل، كعضو مهم وفعال في بناء المجتمع ونهوضه، ومن خلال استقراء الأدلة عن دورها في المجتمعات القديمة فهي كانت الملكة والسياسية والإدارية والقيادية، وساهمت في إدارة المملكة إلى جانب الملك، فالعديد من الأختام الأسطوانية والنصوص القديمة والمكتشفات الأثرية منذ آلاف السنين قدمت دليلاً لا شك فيه عن دورها ومكانتها في المجتمع (الشكل ١)، ووضحت تنظيم هيكلية الإدارة والتسلسل الهرمي له، فكانت على قدم المساواة مع الرجل في إدارته. فمع مواكبة المجتمعات القديمة عجلة التطور الحضاري حوالي الألف الثالث ق. م أي (فترة العصر البرونزي القديم) ظهرت ممالك تنسب في أصولها للكرد، منهم الخوريون. ويركز هذا البحث بشكل خاص على هذا الفرع، كون المرأة في المجتمع الخوري كانت تحظى بمكانة عالية ودور مميز في الجزيرة السورية، ومن الممالك الخورية التي يركز عليها البحث هنا هي مملكة أوركيش (تل موزان حالياً) كونها من أهم الممالك الخورية وأكثرها تأثيراً على الحضارات الأخرى المعاصرة واللاحقة.

أهمية موضوع الدراسة

تأتي أهمية موضوع الدراسة في إبراز المكانة الاجتماعية والدور الوظيفي للمرأة في مملكة أوركيش الخورية، لدراسة دورها فيه، كونها نموذج للحضارة المدنية في الألفين الثالث والثاني ق. م في الجزيرة السورية وهو السبب الرئيسي لاختيار الموضوع لأنها شهدت تحولاً كبيراً لانخراطها في الأمور الإدارية، مما يعطي مؤشراً واضحاً على أن المكانة الاجتماعية للمرأة ودورها في تقليد مناصب قيادية وإدارية لم يكن وليد اللحظة وإنما منذ آلاف السنين ومشاركة الرجل في النواحي السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية، كون الإنتاج العلمي عن المرأة لا يعدو أن يكون مجرد مقالات وتقارير، كما أن معظم الدراسات التي تتناول دور المرأة هي عبارة عن عناوين مختلفة تتناول المعلومات نفسها. كما تهدف الدراسة هنا إلى استيفاء العناصر

المُكَمَّلة وفق ترتيب ممنهج وإخراج صورة كاملة وشاملة عن مكانتها ودورها في أوركيش (تل موزان) في الجزيرة السورية بوصفها وحدة متكاملة من الناحية الجغرافية والموارد الاقتصادية والفئات السكانية ودورها السياسي وعلاقاتها.

منهجية البحث

اعتمد البحث المنهج الوصفي والتحليلي المرتبط بموضوع الدراسة مستنداً على الدراسة الميدانية للموقع بما يرتبط بموضوع البحث، من خلال استقراء المادة العلمية، سواء أكانت من الصور أو الرسوم، للاستدلال بها على الأفكار المطروحة في الدراسة.

الخوريون وفرضيات الهوية الكردية

شكَّلت مسألة الهوية الكردية موضوع جدل كبير بين الناس بمختلف مجالاتهم، حيث لجأ البعض إلى نسبهم لأصول غريبة دون اللجوء إلى أدلة واقعية. فقد كان الكرد عرضة لتفريغ الذاكرة؛ لتهميش تاريخ أسلافهم، لدرجة أن الكردي لا يعرف شيئاً من تاريخه وقوميته سوى لغته، حيث يقول المؤرخ الكردي محمد أمين زكي "عندما زالت كلمة عثماني من تركيا، سألت نفسي إلى أي سلالة أنتمي، لأن كلمة "العثماني" الشاملة لجميع العناصر الخاضعة لحكمها قد خدَّرت أعصاب أبناء القوميات الأخرى. فاضطرت أن أسأل عدداً من أساتذة التاريخ فأوصل أحدهما أصلهم برواية مضطربة وسند ضعيف إلى (كرد بن عمر القحطاني) وجعل الآخر أصل الكرد متحدرًا من سلالة جني من الجان يدعى (جاساد)، وتألمت من سخر هذين الجوابين وانطلقت فكرة التحقيق في هذه المسألة.^{٦١}

استندت الدراسة هنا إلى عدة محاور رئيسية تبدأ بتناول الهوية الكردية لأحد فروع أسلاف الكرد وهم الخوريين المرتبطين بأصولهم للكرد حالياً.

الطبيعة الجغرافية

يذكر المؤرخ الكردي محمد أمين زكي أن كردستان التي هي الموطن الأول للسلالة البشرية الثانية وموضع انتشارها إلى جهات أخرى حسب الحوادث التاريخية، كان يسكنه في فجر التاريخ شعوب جبال زاغروس وهم (الخوريون - السوباريون) وأطلق عليهم اسم (خوري) إلى جانب (لولو) و (جوتي) و (كاسي) و (كالدي) فهذه الشعوب هي الأصل القديم جداً للشعب الكردي وقد أبدت نشاطاً سياسياً كبيراً في عهد كل من السومريين والأكاديين وفي أوائل عهد الآشوريين.^{٦٢} ويؤيد هذا الافتراض Wilhelm في كتابه عن الخوريين أنه من خلال سجلات من فترة أور الثالثة تكشف أن المناطق الجبلية شرق وشمال وادي دجلة والفرات كانت الموطن لهم.^{٦٣}

كما نُشرت مؤخراً العديد من الدراسات حول أصول الخوريين، فالباحث أحمد محمود الخليل يُشير في كتابه "المملكة الخورية الميثانية" إلى أن الفرع الخوري الميثاني هو أحد الفروع من

^{٦١} زكي (محمد أمين)، خلاصة تاريخ الكرد وكردستان - من أقدم العصور التاريخية حتى الآن، القسم الأول، الطبعة الثاني، بغداد، ٢٠٠٥، ص ٤٩٤٨.

^{٦٢} زكي (محمد أمين)، المرجع نفسه، ص ١٢٤-١٢٥.

^{٦٣} Wilhelm, G. The Hurrians, England, 1989, p. 9

أسلاف الكرد إلى جانب الجوتيين والميديين الذين وضعوا الأسس الاجتماعية والثقافية والسياسية للأمة الكردية.^{٦٤}

ومن المقالات عن طبيعتهم الجبلية أحدها للباحث KONRAD HIRSCHLER حول التاريخ الكردي، إذ يؤكد بوجود سلف للكرد في المنطقة كالخوريين والجوتيين والكاشيين والاورارتيين والميديين، كما يضيف بأن الهجرات المتكررة للعديد من الأقوام المذكورة أدناه إلى الأناضول وتركزهم في المنطقة وفي الآخر سموا الأناضول وطناً للأتراك، لذلك أصبح من الضروري إيجاد روايات وأدلة في هذه المناطق بأنها كردية الأصل، فهو يشير في أحد الفرضيات بأن الآريون هم السكان الأصليين منذ أكثر من ٦٠٠٠ سنة، وفي العصر الحديث الكرد هم أقرب إليهم وبالتالي يعتبرونهم الأحفاد، في إشارة إلى المناطق الجبلية على الحدود الشرقية والجنوبية، ما يعادل المنطقة الحدودية الحالية بين سوريا والعراق وإيران وتركيا حيث شكّلت هناك خلال تلك الفترة كيان سياسي وهم الخوريون، وهي دلالة على أنّ الكرد هم أقدم الناس في المنطقة، ويتناقض مع السكان الذين وصلوا في وقت لاحق مثل الفرس والرومان والبيزنطيين والعرب والأتراك، ويصوّرون على أنهم غزاة ومحتلين للمناطق الكردية، وفي بعض الأحيان يشمل مجموعات مثل الأرمن والسريان الارثوذكس، ومن المثير للاهتمام بشكل عام وجود شعوب وأقليات عرقية معترف بها، ومع ذلك فإن هذه الشعوب أو الأقليات نادراً ما يوجد وصف تاريخي ملموس لوجودهم، وإنما الوصف مقتصر على الكرد فقط، باستثناء بعض الأمثلة العرضية مثل الأرمن والشركس؛ يظهرون بشكل أساسي كضحايا للمذابح والطرده القسري أواخر الامبراطورية العثمانية.^{٦٥} ويؤيد هذه الدراسة مقالة — Ferdinand Hennerbichler عن أصل الكرد، فهو يشير بأنّ النظرة الأولى للكرد يدفع للاعتقاد بأنهم إيرانيون ومن أصل إيراني، باعتبارهم هندو أوروبيين مستندين إلى حد كبير على الاعتبارات اللغوية. وعلى النقيض من مثل هذه الاعتقادات، فإن أحدث أبحاث الحمض النووي (DNA) للانثروبولوجيا البشرية المتقدمة تشير إلى أن أسلاف الكرد ينتمون للسكان الأصليين في البداية من الهلال الخصيب في العصر الحجري الحديث (النيوليتيك)، وانتشروا مشكلين مجتمعات تاريخية وطبقات مختلفة من الأجداد الكرد، كل واحدة منها ذات خلفيات وراثية وعرقية ولغوية وثقافية متميزة. فمن خلال نشر البيانات لمراكز توزيعهم، هذه البيانات تشير إلى أن أحفاد الكرد، اللذين لا يزالون يعيشون على أرضهم، تُظهر أعلى نسب عرقية من أسلافهم.^{٦٦} تحت مسمى "الخوريين" "شعوب الجبال"، إلى جانب الحضارات الكبرى كالسومريين والحثيين والبابليين، وكانوا يشكلون جزءاً من المجتمع وحافظوا على علاقات جيدة مع جيرانهم في المنطقة كالحثيين والأكديين، وأول من نقلوا الثقافات السومرية والبابلية والاشورية إلى الشمال والشرق من خلال التجارة، وجميع المنحدرين من الأصل الخوري كانت لديهم روابط قوية بدلاً من تشكيل كيانات متميزة، فقد فضلت العيش مع جيرانها كما تفعل اليوم، وبعد الخوريين شكل

^{٦٤} الخليل (أحمد محمود)، تاريخ مملكة ميتاني الحورية، أبريل، ٢٠١٣، ص ٧.

^{٦٥} Hirschler, K. "Defining the Nation: Kurdish Historiography in Turkey in the 1990s", *Middle Eastern Studies* 37, 3, 2001, pp. 152 – 153.

^{٦٦} Hennerbichler, F., "The Origin of Kurds", *Advances in Anthropology* 2, 2 (2012), p. 64. p. 71.

الميتانيون كونفدرالية أقوى بين القرن السادس عشر والثالث عشر قبل الميلاد، ولكن كانوا في صراع دائم مع الحثيين والآشوريين. ٦٧

بالإضافة إلى ما تقدم ورد ذكر الخوريون في الكتاب المقدس تحت مسمى "الخوريين" في إشارة إلى طبيعتهم الجبلية. وهنا يشير الباحث ريبر خلف في أطروحته عن مملكة اوركيش بذكر الخوريين في أهم الكتب المقدسة، ٦٨ خلال فترات لاحقة، حيث ذكّرهم الكتاب المقدس في سفر التكوين الإصحاح ٣٦: السطور ٢٠-٢١.٦٩ وطبيعة سكنهم في المناطق الجبلية الأمر الذي يعزز فرضية وجود السكان الخوريين وطبيعة إقامتهم في المناطق الجبلية. ٧٠ والكشف بأن عاصمتهم مدفونة تحت قرية سورية حديثة تسمى "تل موزان" يؤكد على أهمية المكان وقدسيتها. ٧١

التشابه اللفظي (اللغوي)

تأتي أهمية اللغة الخورية باعتبارها مكملة لفرضيات وجودهم في المكان واستكمالاً لفرضية إقامتهم في المناطق الجبلية. ففي دراسة للباحث نضال حاج درويش حول تحديد تأريخ دقيق لبداية قدوم الخوريين إلى المنطقة نظراً لعدم وجود أية نصوص تاريخية تلقي الضوء على الحدث. يرى الباحث استناداً إلى الأدلة الأثرية من تل موزان بأنهم كانوا موجودين في الجبال التي تحد أوركيش من الشمال خلال الألف الرابع ق.م. ولكن ليست هناك أية أدلة مباشرة لإثبات صحة هذا الرأي أو نفيه. فالدلائل اللغوية من أسماء الأشخاص والأماكن تشير وبدون شك إلى وجودهم في المنطقة ومنذ الألف الثالث ق. م. ٧٢ وابتداءً من العصر الأكدي (٢٣٤٠-٢١٥٤ ق.م.) ازداد انتشار الخوريين في مناطق شمال بلاد الرافدين وزاگروس، وتظهر الأسماء الخورية كذلك الأمر وبكثرة في النصوص المكتشفة من منطقة الخابور، في كل من ناگار Nagar (تل براك) ، ونابادا (تل بيدر) وچاغر بازار/Chagar Bazar. ٧٣ أما تسمية خوري فظهرت ابتداءً من القرن ١٥ ق. م حيث استخدم أدريمي حاكم مدينة الألاخ تسمية شاببي خوري Šabē Hurri، أي جيش الخوريين، وقد استخدمها الحثيون أيضاً، وتظهر هذه التسمية في التوراة بصيغة خوريم.

وهذا الاسم شائع في الدراسات العربية حوري أما اللفظ الصحيح فهو خورّي ولهذا الاسم بحسب الباحث أحمد الخليل صلة بكلمة خُردي = خورادي التي ترد في النصوص الحورية والاورارتية وتعني (الجندي اليقظ، الحارث)، ويسمى شعب حوري باسم (هوري) أيضاً، وما

⁶⁷ Uzun, A., "Living Freedom" – The Evolution of the Kurdish Conflict in Turkey and the Efforts to Resolve It, *Berghof Transitions* 11, Berlin, 2014, p. 11.

⁶⁸ خلف (ريبر)، مملكة اوركيش (تل موزان) دراسة أثرية حضارية ٢٧٠٠-١٤٠٠ ق. م، رسالة دكتوراة (غير منشورة)، كلية الآثار، جامعة القاهرة، ٢٠١٨، ص ٨٨.
⁶⁹ سفر التكوين الإصحاح ٣٦، السطر ٢٠: هؤلاء بنو سَعيرِ الخُوريِ سَكَّانُ الأَرْضِ: أوطانٌ وشُوبالٌ وصِبعونٌ وعَنى. سفر التكوين الإصحاح ٣٦، السطر ٢١: وديشون وإيصر وديشان. هؤلاء أمراء الخوريين بنو سَعيرِ في أرض أدوم. (أدوم: هي منطقة تقع بين جنوب فلسطين وخليج العقبة، وقد استقروا الآدوميون في منطقة امتازت بطبيعة جبلية كما الحوريون في بلاد النهرين وشمال شرق سورية). لمزيد من المعلومات راجع القس أنطونيوس فكري، العهد القديم، عن موقع

https://st-takla.org/pub_Bible-Interpretations/Holy-Bible-Tafsir-01-Old-Testament/Father-Antonious-Fekry/01-Sefer-El-Takween/Tafseer-Sefer-El-Takwin_01-Chapter-36.html#20

⁷⁰ خلف (ريبر)، المرجع السابق، ص ٨٨.

⁷¹ Ashley, S., "The Bible and Archaeology", in: *Is the Bible True?*, published by the United Church of God, an International Association, USA, 2008, p. 32.

⁷² حاج درويش (نضال)، مملكة أوركيش (تل موزان) الخورية دراسة تاريخية حضارية، سورية، ٢٠١٧، ص ١٣.

⁷³ حاج درويش (نضال)، المرجع نفسه، ص ١٥.

زال الاسم مستعملاً عند الكُرد، وثمة في منطقة عفرين (جبل الكُود = كُرداغ، في أقصى غربي كردستان) سلسلة جبلية اسمها بالكردية (جبل هاوار) وهو أحد صيغ (هوري/ حوري/ خوري) ويوجد رجال يحملون اسم (هُورو، هُوريك، أوريان)، ونساء يحملن اسم (هُوري).^{٧٤}

يرى الباحث هنا أنه بالإضافة إلى التشابه اللفظي فإن المعنى والصفة للتسمية أيضاً دلالة على التشابه بين الكرد الحاليين وأسلافهم الخوريين، فمعنى الجندي اليقظ أو الحارس أو جيش الخوريين، تتسم بصفة عسكرية، كون المنطقة كانت ومازالت عرضة للهجمات من الخارج، الأمر الذي فرض على أصحاب المكان أن يكونوا يقظين ومستعدين دائماً لحماية أرضهم منذ آلاف السنين إلى وقتنا الراهن. وفي إشارة إلى ذلك يرى الباحث إن موقع المملكة المحاذي للجبال، أثر على فكر ومعتقد سكانها نحو تمجيد معبودات مرتبطة بالجبال مثل كوماربي الذي يظهر في أغلب المناظر مُحارباً في الجبال.^{٧٥} ومن خلال ما سبق يُلاحظ مدى تأثير طبيعة المكان على سكان المنطقة من كافة النواحي الفكرية والمادية.^{٧٦}

كما وردت العديد من المصطلحات الخورية المتشابهة مع الكردية على سبيل المثال مصطلح تا-بييرا ta-ibira استخدمها السومريين للإشارة إلى الحداد أو الشخص الذي يعمل في تعدين النحاس وقد اقتبسها السومريين من اللغة الخورية، وجذرها تاب-ث Tab-v، فالكلمة السومرية "صهر النحاس" tabira^{٧٧} أو tibira أقرب إلى العلامة الحورية (tab-iri) و (tab-li) مع تناوب مشترك للأحرف i/r، والمصطلح kabar / kabalum المعروف في "إبلا"، أقرب إلى المصطلح الحوري kabali والتي تعني "البرونز"^{٧٨} وهي كلمة قديمة في السومرية وشكلت جزءاً من اسم مدينة سومرية قديمة تدعى باد-تبييرا، ولا يعلم فيما إذا تم اقتباس الكلمة من مناطق زاغروس أم طوروس، حيث تمتع سكان زاغروس وطوروس ومنذ زمن باكر بمهارة فائقة في الصناعات المعدنية (التعدين) نظراً لغنى مناطقهم بالمصادر المعدنية، في حين كانت مناطق بلاد الرافدين فقيرة بتلك الثروة، وقد كانت لبلاد الرافدين علاقات تجارية واسعة مع مناطق زاغروس وطوروس، وكانت المعادن إحدى المواد المستوردة من تلك المناطق. والجدير بالاهتمام أن منطقة مازندران الحالية جنوب بحر قزوين كانت تسمى منذ القدم وحتى العصر السلجوقي طبرستان، التي تعني في اللغة الشعبية بلاد الفأس، وهذه التسمية مرتبطة بوفرة الخشب الذي تم استغلاله في المنطقة، وكلمة طبرستان مؤلفة من مقطعين تير/Tabar (في اللغة الفارسية) أي الفأس، وستان التي تعني في اللغات الإيرانية بلاد، ويسمى الفأس في اللغة الكردية تفر Tavr/Tawr. بموجب ذلك فإن الكلمة الخورية تاب / ث Tab-v ترتبط بالاسم الجغرافي طبرستان، وكلمة تير الفارسية وتور/تفر الكردية هي ذو أصول خورية استخدمت للدلالة على الفأس كأداة معدنية تم تعدينها لآلاف السنين في تلك المناطق.^{٧٩}

جميع اللغات في المواقع ذات الأصول الكردية تشير إلى أن أجدادهم تكلموا بعدة لغات منذ فترة

^{٧٤} الخليل (أحمد محمود)، المرجع السابق، ص ١٩.

^{٧٥} Ward, W. H., the Seal Cylinders OF Western Asia, Washington, 1910, p. 416.

^{٧٦} خلف (ريبر)، المرجع السابق، ص ٤٠٣.

^{٧٧} CAD I, p. 27.

^{٧٨} Lipiński, H., "Hittites et Hourrites dans la Bible", *BibAn* 2 (2012), pp. 19 - 20.

^{٧٩} Ahmed, K. M., The Beginnings of Ancient Kurdistan (c. 2500-1500 BC), Doctoral thesis (Unpublished), Universiteit Leiden, 2012, p. 175.

ما قبل التاريخ متبوعة بتقاليد متعددة اللغات مرتبطة ببعضهم من خلال بعض الأسماء أو الكلمات، وهو ما يشهد عليه فترة الألف الثالث ق.م، فقد وردت العديد من المصطلحات الخورية تشير إلى ارتباطهم ونسبهم بالكرد اللاحقين.^{٨٠}

هنا لا بد من الإشارة أنه بغض النظر عن تشابه اللغة المحكية لدى الخوريين وغيرها من الأقوام التي تنسب في أصولها للكرد، يرى الباحث إن اللغة بالرغم أنها دليل مهم لتحديد نسبهم، ولكن لا يمكن ربطها مباشرة كدليل قاطع لتحديد أصولهم. فأحياناً يكفي ورود بعض الأسماء أو الإشارات المتقاربة مع العائلة اللغوية للكرد للدلالة على انتمائهم، ففي المجتمع الخوري بإقليم الجزيرة السورية خلال الألف الثالث ق.م وردت بعض الأسماء الخورية للملوك والملكات وبعض الشخصيات الأخرى، إلا أن بعض الألواح المكتشفة كانت مكتوبة بالأكدية وبعض الأختام تحمل مشاهد فنية ذات طابع أكدي، لدرجة افتراض بعضهم أنهم بالأصل أكديين، لكن الدلائل تؤكد إنهم عاشوا إلى جانب الخوريين في أوركيش وكانت الأكدية هي اللغة المحكية حينها في المنطقة، كما إن الألواح المكتشفة تعود لإحدى ملكات أوركيش ذات الأصل الأكدي، والتي تعاملت في وثائقها بلغتها الأم، ولكن المكتشفات الأثرية والفنون المختلفة الأخرى تنسب للخوريين وأثرت بالثقافات الأخرى كالحثيين، وما ورد أعلاه عن موطن وطبيعة نسبهم دليل قوي إلى جانب اللغة لانتمائهم العرقي فالطبيعة الجغرافية والعادات والتقاليد المرتبطة بين السكان الحاليين مع السلف هي إشارة واضحة إلى انتمائهم للمكان والسكان الأصليين، أما تعدد اللغات في مناطقهم كانت نتيجة اختلاطهم بالأقوام الأخرى، أو المحتلين والتي فرضت على أجيالهم التكيف مع اللغة المحكية حينها، الأمر نلاحظه الآن في العديد من المناطق والمواقع الجغرافية، فكثير من السكان الكرد في الوقت الحالي يتكلمون بلغات مختلفة عن الكردية، كما إن بعضهم لا يتقن لغتهم الأم، نتيجة ابتعادهم عن ثقافتهم واختلاطهم بثقافات أخرى.

المكانة والدور الوظيفي

تستند الدراسة هنا إلى مكانة المرأة ودورها في مملكة أوركيش (تل موزان)، ففي دراسة لـ Matthews, V حول الأسرة في الشرق القديم، يُشير إلى أن الثقافات القديمة هو نظام متوارث للأجيال اللاحقة من الأقرباء كالعشيرة أو الهوية العرقية، لأن العديد من الأسر تعيش وفق منهج أجدادهم، للحفاظ على موروثهم الحضاري من عادات وغيرها.^{٨١} فهي حصيصة التطور التاريخي والثقافي والحضاري للنسيج الاجتماعي في البيئة الكردية، التي استقرت عليها منذ تلك الفترات إلى يومنا هذا، باستثناء بعض الاختلافات فرضتها بعض الظروف والبيئة الجغرافية للمناطق ذاتها. وانطلاقاً من هنا يركز البحث على دورها في الماضي أي أواخر الألف الثالث قبل الميلاد (الخوريون) وتُركز الدراسة على عدة نقاط رئيسية لتحليل أوجه التشابه والاختلاف بينهما منها.

⁸⁰ Hennerbichler, E., op. cit., p. 76.

⁸¹ Matthews, V., "Marriage and Family in the Ancient Near East", in: Ken M. Campbell, Marriage and Family in the Biblical World, InterVarsity Press, USA, 2003, p. 3.

على الصعيد الاجتماعي (المكانة الاجتماعية)

جرت العادة في أغلب حضارات الشرق الأدنى القديم على الإشارة إلى هيمنة الرجل على مقاليد الحكم ملكاً ومُشرِّعاً وقائداً عسكرياً، إلا أنَّ ثمة وضع مختلف لهذا المفهوم كان مختلفاً في إحدى هذه الحضارات القديمة. فقد كان للمرأة موقف بارز مقابل للرجل في الهياكل الاجتماعية لاتحاد الممالك القديمة في الألف الثالث والثاني ق.م كمجموعة عرقية تتعلق بالخوريين. ٨٢ ففي أوركيش الخورية (تل موزان) كانت المرأة تأتي في قمة الهرم الاجتماعي ما يعرف اصطلاحاً بـ (الملكة) حيث لعبت دوراً مميزاً وأحدثت تغييراً في الطابع السياسي والإداري والفني فيها. ٨٣

وقد وردت العديد من الإشارات ضمن الوثائق القديمة تتعلق بمكانتها المرأة تلك الفترة، منها دراسة لـ "Fumi Karahashi" عن دور المرأة قديماً، ففي وثائق "لجش" خصصت بعض الأراضي لبعض النساء وعلى الرغم من قلَّتها إلا أنها كانت مثيرة للاهتمام، ركزت على أفراد الأسرة المالكة، وزوجات كبار الموظفين، الأمر الذي يوضح مكانة المرأة خلال تلك الفترة بحكم صلة العلاقة مع المُنفذين كزوجة ملك أو زوجة أحد كبار الموظفين، أو إحدى النساء اللاتي كُنَّ يعملن ضمن البلاط الملكي وكان لهنَّ وضع خاص، وهو ما ينطبق على مملكة أوركيش الخورية، فقد حظيت المرأة بتلك المكانة الاجتماعية في تلك الفترة. ٨٤

نبدأ بشخصية الملكة "أوكنيتوم" زوجة "توبكيش"، ويعني اسمها في الأكديّة (فتاة اللازورد) حيث كانت هذه الحجارة الكريمة رمزاً للملوك والثروة في بلاد ما بين النهرين القديمة، وكان يتزين بها الملكات والأميرات، وفي بعض الأحيان الملوك. ٨٥ وهو ما شكّل علامة ودور بارز لها في البلاط. وتظهر في الأختام متمتعة بمكانة مركزية في المنظر ومحاطة بعازف قيثارة ومُغني وبجانبيها ابنتها والخدم (الشكل ١). ٨٦

وظهرت أختام أخرى للملكة في كل منها يعطي اسم أكدي (أوكنيتوم/ Uqnîtum) كما هو مكتوب KUR.ZA-ni-tum أو ZA.KUR-ni-tum. ٨٧ كما إنَّ النقوش على هذه الأختام مُميزة اعتماداً على اللقب الذي يتبع اسم الشخصية أحدها يعطي لقب الملكة (NIN) والآخر تحت مسمى زوجة "توبكيش" (DAM Tupkiš) أو مجرد زوجة. ٨٨ ويذهب البعض من الباحثين منهم "M., Stol" بمقارنتها مع النساء في الفترة اللاحقة لها كما في البابلية القديمة ومن خلال رسائل من "ماري (تل الحريري)" تظهر إلى حد كبير المغنيات وهُنَّ أيضاً فتيات مع الملكة، ٨٩ وعدد من المسؤولين لُحتم الحاويات باسم الملكة. يستخلص من هذه المشاهد

^{٨٢} Ocalan, A., War and Peace in Kurdistan, International Initiative, second edition, Cologne, 2009, p. 11.

^{٨٣} Wilford, J. N., "Lost Capital of a Fabled Kingdom Found in Syria", *New York Times*, 21 Nov, p. 1; p. 5.

^{٨٤} Karahashi, F., "Women and Land in the Presargonic Lagash F2-M12 Corpus", in: Lion, B & Michel, C., *The Role of Women in Work and Society* Université Paris Ouest Nanterre La Défense, November, 2014, p. 3.

^{٨٥} الجادر (وليد)، "الأزياء والأثاث، حضارة العراق"، الجزء الرابع، العصور القديمة، ٤، بغداد، ١٩٨٥، ص ٣٦٧ : ٣٧٢.

^{٨٦} Lawler, A., "Who Were the Hurrians?", *archaeology* (2008), p. 49.

^{٨٧} KUR.ZA هي علامة تسبق التسمية في القاموس الأكدي كما في KUR.ZA-ka-ni-su(ratu) حيث أن كلمة *kanisuru* هي تسمية للعالم السفلي، وهي مسبوقة بالعلامة الأكديّة. ومثال آخر أيضاً في الكلمة الأكديّة *kaki* وتعني (الظلام) وهي أيضاً تسمية للعالم السفلي في القاموس الأكدي ونلّي بالشكل KUR.ZA- [u-umtu] مسبوقة بالعلامة KUR.ZA. وفي أختام الملكة أوكنيتوم تحمل الكتابة هذه العلامة الأكديّة كتأكيد على الأصل الأكدي للاسم. لمزيد من المعلومات راجع . CAD K, p. 152; p. 498.

^{٨٨} Orsi, V., *Crisi e Rigenerazione nella valle dell'Alto Khabur (Siria)*, vol 1, Firenze University Press, 2011 p. 249.

^{٨٩} Stol, M., "Women in Mesopotamia", *JESHO* 38,2 (1995), p. 135.

المكانة المرموقة لها في المجتمع وخاصة وضعيات تصويرها على مشاهد بعض الاختام تُمثل



الشكل ١

بيتها (الشكل ١). ٩٠.

الشخصية الثانية هي " تارأم أكد " ٩١ حيث تؤكد جميع المؤشرات أنّها كانت متزوجة من أحد ملوك أوركيش (تل موزان)، وهو ما يشير أنّ هذه المملكة الخورية الشمالية قد تحالفت مع البيت الملكي في أكد، وبالتالي كان لها أهمية سياسية ومكانة اجتماعية رفيعة في اوركيش ٩٢ حوالي (٢٢٤٠ ق.م) الفترة الأكديّة الوسيطة - حيث ظهر لها ختم خاص مع خدم وموظفين في البلاط، مع تسمية للملكة ومسؤول أكدي كما ذكر سابقاً يدعى " ايشار-بيلي " ٩٣.

من خلال ما سبق، يمكن اعتبار شخصية المرأة في المجتمع الخوري كركن رئيسي في تأسيسه إلى جانب الملك لتمتعها بأنشطة متعددة ابتداءً بظهورها مع الملك والذي يضيف عليها طابع السلطة السياسية معه، الأمر الذي يعزز الاستنتاج حول مكانتها. وبغض النظر عن أهمية ودور إحداهن عن الأخرى، فإن إبراز شخصية ملكتها في كافة المناحي، ميزة تُعطى صفة التوازن الهرمي في المملكة للنساء مقابل الرجال في مجال السلطة والإدارة فيها، وهو ما لاحظناه في شخصية الملكة تارأم أكد ابنة نارام سين الاكدي، بالرغم من أصولها الأكديّة إلا إنها تمتعت بمكانة اجتماعية عالية داخل المجتمع الخوري بما يضاهي الملكة الخورية الأصل، وهي دلالة على تمكين دور المرأة في المجتمع وأهمية وجودها فيه. ودُعمت هذه الملاحظات عدة دراسات التي تضيف صفة القدسية للمرأة في اوركيش نستمد من إحدى مشاهد الملكة أطلق عليها (ايقونة الكوروتوفريك) ٩٤ حيث تظهر الملكة أوكنيتوم تحمل ولي العهد على حجرها (الشكل ٢)، ومن الواضح إنّ هذا المنظر يُشير إلى مكانة الملكة في مقابل الملك، وعادةً ما أفترض " الكوروتوفريك " لتصوير الأم والطفل بأنه يُمثل نوعاً ما "الأم العظيمة المعبودة" أو صورة من الخصوبة. ٩٥ وهو منظر فريد من نوعه، ويميز مكانتها في أوركيش (تل موزان).

مما سبق شكّل إشارة واضحة لمكانة المرأة الخورية كأحد أسلاف الكرد في الجزيرة السورية (موقع أوركيش/ تل موزان). ٩٦.

^{٩٠} Buccellati, G., & M., "Mozan/Urkesb: A New Capital", *DDS* 1 (1996), p. 131.

^{٩١} أعتمد " نارام سين " على بنائه في إدارة دويلات المدن في بلاد النهرين والإشراف على المعبد الرئيدي في المدن المهمة فقد عين ابنته (اينمينانا) كاهنة على " أور " و(توتونا نبشوم) كاهنة على " نيبور " و(شومهانيتا) كاهنة على " سيبار " -أهم دويلات المدن في بلاد النهرين خلال الألف الثالث ق. م - إلا ان تارأم أكد كانت ملكة أوركيش (تل موزان) وزوجة ملك (إندان) خوري في اوركيش (تل موزان) راجع صلاح سليم (علي)، "ملكات العراق بين الأسطورة والتاريخ"، مجلة الموروث، العدد السابع والثلاثون (٢٠١١)، ص ٧.

^{٩٢} Orsi, V., op. cit., p. 281.

^{٩٣} ايشار -بيلي: اسم أكدي، وتصدر الإشارة بأنه موظف مهم من البيت الملكي في أكد وهو معروف في مختلف الوثائق في أوما وأكد. لمزيد من المعلومات راجع Buccellati, G., & M., "The Royal Palace at Lawler, A., op. cit., p. 49 Urkesb", *AAASyr* 49 (2001), p. 64.

^{٩٤} الكوروتوفريك: وهو شخص بالغ مائل للأثنى البشرية أو معبودة أو مربية تحمل طفل في العصر البرونزي. في الشرق الأدنى. حيث أنّ الرجال لا يظهرون في الكوروتوفريك كونهم لم يصوروا مع أبنائهم كما نموذج الكوروتوفريك الإناث.

^{٩٥} Budin, S. I., "New Book on Kourotrophic Iconography", *newsletter of the coroplastic studies interest group* 6 (2011), pp. 8 - 9.

^{٩٦} شيخ موسى (روزين)، دور المرأة في المجتمع الكردي في سورية (مقاربة تاريخية)، مجلة حرمون للدراسات، العدد الثاني، ٢٠١٧، ص ٢١٤.



الشكل ٢

على الصعيد السياسي

تكمن مشاركة المرأة في العملية السياسية من خلال مقارنة المجتمع الذي يمكنها سياسياً ويُعزز مشاركتها الفعالة في العمل السياسي. وبين المجتمع الذي يحمل سيادة المفاهيم البالية والمعادية لحقوقها وعدم تقبلها في هذا الإطار أو غيره. فتعتبر مشاركتها في هذا المجال مؤشر ومقياس على مدى نزوة المجد والازدهار في الأولى والتفكك والتحلل في الثانية. وهو أمر أكد نجاحه من تجارب واقعية في الحياة كطريق نحو مجتمع ديمقراطي متوازن.

استطاعت النساء في المجتمع الخوري من تحقيق دورها السياسي منذ الألف الثالث ق.م، فشخصية الملكة " اوكنيتوم " كانت الأهم الى جانب الملك في ممارسة أنشطة متعددة والذي يضيف عليها طابع السلطة السياسية مع الملك، فالعديد من النقوش التي تعزز اسمها وتربطه مع الملك، لدورها في تسيير أمور المملكة على الصعيد الإداري والسياسي، وهي مهام تؤدي الى استنتاج مفاده أن المرأة الخورية كانت مختلفة عن باقي النساء في الممالك الأخرى المعاصرة، فقد كانت متميزة في تسيير أمور المملكة المختلفة بما فيها السياسية.

كما تؤكد بعض مشاهد الأختام من أوركيش الخورية تعود للملكة "تارأم أكد" بأنها أيضاً كانت تمثل شخصية سياسية. حيث يشير النقش بصفتها ابنة "نارام سين" الأكدي، يعود للسنوات الأولى من تأسيسها، يدل على الحكم الذاتي في أوركيش (تل موزان). ٩٧ فخلال فترة حكمها يلاحظ تحولاً واضحاً في النشاط السياسي لأوركيش، ودلالة لمنافسة المرأة في المراكز السياسية، التي تحمل مشاهد تشير إلى قوتها وهيبتها. ٩٨ فكان لها دور سياسي خاص في تقوية العلاقات بين الممالك فيما يعرف اصطلاحاً بالزواج الدبلوماسي، فزواجها من ملك خوري دلالة على التحالف بينها وبين أكد خلال تلك الفترة.

لذلك يعتبر نموذج مشاركة المرأة مجال الحياة السياسية، الجواب الحقيقي لنضالها وكفاحها من أجل الوصول إلى حريتها. واستطاعت أن تستثمر طاقاتها، وعملت على وصول المرأة إلى مراكز صنع القرار وتهيتها سياسياً.

^{٩٧} Buccellati, G., & M., "The Royal Palace at Urkesh and the Daughter of Naram-Sin", AAA:yr 49 (2001), p. 63.

^{٩٨} Buccellati, G., & M., "The Royal Palace at Urkesh", AAA:yr 49 (2001), p. 63

على الصعيد الإداري

إنَّ نجاح أي مؤسسة في المجتمع ابتداءً من البيت وانتهاءً بأعلى مؤسسة فيه مرتبط بإدارتها، وهذا النجاح يتوقف على الإداريين ومهاراتهم، وبالتالي فإنَّ هذا الدور ليس بالسهل ويعتمد على الموهبة والخبرة العلمية واستنباط الحلول لأي مشكلة، لكن السؤال هو هل للمرأة دور في الإدارة؟ أو هل تمتلك تلك المقومات للإدارة الناجحة؟ لأنَّ الشائع من منظور أغلب الناس هو تفوق الرجال في هذا المجال. فقد احتفظت المرأة الخورية منذ الألف الثالث ق.م بمنصبها فيما يرتبط بالشؤون الإدارية أسوةً بالملك، وأيد هذا الرأي "Matteo Vigo" حول العالم الحثي، عن تأثره بالثقافة الخورية فيما يتعلق بإدارة المرأة، لتخصصات متعددة كالسلطة، فقدت شهدت

طبعت أختام من عاصمة الحثيين "خاتوشا" مدى تأثرها بالخوريين كونهم أكثر الشعوب تأثراً بالأخيرة، الذي يتيح الدور المركزي للمرأة عندهم كما في اوركيش (تل موزان)، فقد كانت لـ "بودوخيبا Puduhepa"، زوجة "حاتوشيلي الثالث" ملكة الحثيين^{٩٩} قد تأثرت بملكات اوركيش على الصعيد الإداري في إشارة إن المرأة من العائلات الخورية قدرات على تأكيد ادوارهن الفردية، حيث أتاحت الأعمال الفنية كمناظر الأختام تصور الملكة بوضعية الإشراف على أعمال القصر وتوجيه بعض المهام، وهي تشكل حضوراً جوهرياً للمرأة وصعوداً نحو تقاسم السيطرة كحاكمة وإدارية، وبروزها في الحياة اليومية في الإشراف على سجلات المخازن كأمراة عاملة في شتى الأعمال ومنتجة للمواد والمصنوعات. ويلاحظ فيما يرتبط بالمهام الإدارية والوظيفية للملكة "أوكنيثوم"، أنَّ معظم العقود والخطابات في التعامل مع النساء من الطبقات العليا للمجتمع يأتي خطياً من الرسائل والمصروفات والسلع، وما إلى ذلك، ويعرف من خلالها أسماءهنَّ ومعرفة أنشطتهنَّ. ١٠٠ وكشفت عدد من الألواح التي توثق دور المرأة كإدارية، منها بعض النصوص الأكديّة تناولت مواضيع إدارية، فوجود ختم الملكة على الأبواب والمخازن دليل على الإشراف المباشر للملكة "تارأم أكد" وإدارة القصر، ويتجلى من قراءة دقيقة لمجمل الدلائل الأثرية والنصية والمقارنة الجغرافية لأوركيش (تل موزان) إن المرأة لعبت دوراً مهماً على الصعيد الإداري سواء على الصعيد الاقتصادي أو الفني أو التعليمي، حيث عثر على قسم مخصص للكتابة الهدف منه تعليم السكان تحت إشراف الملكة. ١٠١

ومن خلال استقراء المعلومات التاريخية حول إدارة المرأة تشير الدراسة إلى مدى الدور المنوط بالمرأة في المجتمع انطلاقاً من المجتمع الخوري في اوركيش، وهو ما يؤكد أن الظروف التي سمحت لها بممارسة هذا الدور منذ آلاف السنين، ومن ناحية أخرى فالإشارة إلى تأثر الثقافات الأخرى كالملكة الحثية التي اقتدت بالخورية في إدارة شؤون المملكة، والاقتداء بها.

على الصعيد الانتاجي (الاقتصادي)

ما بين قبول المرأة في العمل والدورة الانتاجية ورفض مشاركتها الرجل في هذا الدور وتهميشها كقوة منتجة الى جانبه، لا بد من تأكيد دورها كعضو منتج وفعال إلى جانب الرجل

^{٩٩} الملكة الحثية بودوخيبا Puduhepa وهي زوجة حاتوشيلي الثالث. والتي كان لها دور بارز في المفاوضات مع رعمسيس الثاني. لمزيد من المعلومات راجع حمود (محمود)، الديانات السورية القديمة خلال عصري البرونز الحديث والحديد ١٦٠٠ - ٣٣٣ ق. م، دمشق، ٢٠١٤، ص ٥٠٢.

^{١٠٠} Stol, M., op. cit., p. 136.

^{١٠١} شيخ موسى (علي)، "ملكات العراق بين الأسطورة والتاريخ"، مجلة الموروث، بغداد، العدد السابع والثلاثون (٢٠١١)، ص ٧ - ٨.

وأغلب الأحيان أكثر منه، ابتداءً من الريف فهي المزارعة والعاملة لإنتاج الغذاء، إلى تحسن وضعها الاقتصادي في المجتمع كمنتجة ساهمت في تسريع العملية الانتاجية فيه. فالكثير من الأدلة التاريخية تُشير إلى دورها كمتنفذة ومشرفة، إلا إنَّ دورها الآخر لا يتعدى كخادمة أو عاملة دون حقوق. أما في اوركيش (تل موزان) وردت العديد من المشاهد توحى إلى أهمية الدور الذي مارسته المرأة في القصر والمكانة الخاصة التي تتمتع بها، من خلال إصدار أختام خاصة بأسمائها، وإدراجها ضمن المشاهد الملكية الخاصة بملوك اوركيش، على عكس باقي المواقع والمجتمعات المعاصرة حول تهميش دور العاملات في القصر أو خارجه، وهو أمر نستنتج منه إن المملكة تمتعت بطابع حماية وحقوق عامليها وإصدار وثائق خاصة بهم خاصة الإناث، فقد ظهرت شخصيات تقوم بمهام خدمية متعددة في البلاط، في مناظر توضيحية عن الحياة اليومية في البلاط الملكي ومنها: الوصيفة، وكبيرة الطباخين والجزارين والمغنيات. ويلاحظ إنَّ أغلب العاملين عند الملكة كانوا نساءً، وهي إشارة على دور السيدات في البلاط الملكي، وكُشف في بلاطها العديد من العاملات الأخريات منهم في طحن الحبوب والخبز والطهي، والعمل في مطابخ القصر وغير ذلك، ومنهن اللاتي يُعَدْنَ مستحضرات الزيوت المُعطّرة لأهم السيدات في البلاط الملكي، وجميع هؤلاء النساء العاملات كانوا يحصلن على

حصص غذائية وصوف ورواتب إعاشة. ١٠٢



الشكل ٣

ومن الشخصيات المؤثرة حينها الوصيفة: (زامينا/ Zamena) تبدو في علاقة حميمية غير مسبوقه في مناظر الختم للملكة، فتظهر الملكة " أوكنيتوم " وإحدى وصيفاتها المعروفة باسم خوري (زامينا) تقوم بتمشيط وتجديل شعر الملكة (الشكل ٣).

ويبدو أنّ تلك الوصيفة شخصية مؤثرة في القصر كونها تظهر بقوة في أغلب مناظر أختام الملكة، بالإضافة إلى صدور أختام خاصة باسمها، وهو ما يعطي طابع مميز لشخصيتها ودورها الرئيسي في القصر. ١٠٣

وأيضاً كبيرة الطباخين والجزارين: "Tuli" يؤكد بأن الشخص المسؤول عن المطبخ كانت امرأة لها ختم خاص يصوّر أداء واجباتها نُقش على ختم لخدم الملكة وهو مُميز من خلال مضمونها على خلاف مناطق أخرى في الألف الثالث ق . م، ويظهر بشكلٍ نادر جداً في وقت لاحق. ويصوّر منظر آخر وهو شخص على وشك ذبحه لشاة. وامرأة تضع الزبد في المخض. كما يحتوي المنظر على نقش مسماري يعطي لقب طبّاخ الملكة: المسؤول عن كامل المطبخ. ١٠٤

كما شوهد عدد من المُغنيات مع الملكة اللواتي كان عددهن كبيراً، ومنهن يَقمُن بأعمال النسيج أيضاً من خلال ما ورد من مناظر على أختام الملكة في أوركيش (تل موزان).

¹⁰² Lion, B & Michel, C., The Role of Women in Work and Society in the Ancient Near East. *SANER* 13 (2016), p. 10.

¹⁰³ Ahmed, op. cit., p. 207.

¹⁰⁴ Buccellati, G., & M., Dal profondo del tempo, All'origine della comunicazione e della comunità nell'antica Siria, Firenze, 2014, p. 46.

ويبدو من الدور الكبير للنساء من البلاط الملكي وخاصة الوصيصة والطاهية، وتأثيرهن في القصر وهو أمر شاع في بلاد ما بين النهرين ولكن بأسلوب مختلف ففي دراسة لـ "Sophie Démare"

حول النساء وأعمالهن في بلاد ما بين النهرين تُعطي نتيجة مفادها صعوبة تحديد الإطار القانوني لعمل المرأة في بلاد ما بين النهرين، باستثناء الوصيصة التي تعمل بموجب عقد. ومعظم الوثائق الإدارية تشير بأنَّ القوة العاملة النسائية غير الماهرة كثيراً ما تكون في وضع تقديم الخدمات. ولكن ما نشاهده في أوركيش (تل موزان) أغلب المشاهد توضح الجانب النسائي كالوصيصة زامينا والطاهية "تولي" وغيرهنَّ اللاتي كان لهنَّ وضع خاص في العملية الانتاجية من خلال صدور أختام خاصة بهما تحمل أسماءهما. ١٠٥

ومن جانب آخر لم يقتصر دور المرأة حينها في البلاط الملكي فحسب فقد عكست بعض الوثائق ومشاهد الأختام تمثيلها لوظائف متعددة في الحياة العامة كمعالجة وطبيبة ومربية وعاملة وهي خصائص تمثل دورها الاقتصادي في أوركيش. ١٠٦ وتعكس نشاطاتها في الغزل والنسيج بالإضافة إلى المشاركة في الأعمال التجارية واليومية خارج المنزل هذا الدور ١٠٧ وهو ما يدعمه من وثائق ومشاهد حول الأنشطة التقليدية الداخلية والخارجية، وهو أمر يُستنتج منه، أن المرأة في أوركيش (تل موزان) الخورية كانت جزء لا يتجزأ من نظام انتاجي. ١٠٨

وهو قانون يمكن أن نستمد من واقع حياة المرأة في أوركيش الخورية خلال الألف الثالث ق. م حيث تؤكد دور الملكة (الزوجة الرئيسية للملك) وفقاً لما جاء من كتابات على بعض الأختام. حيث اللقب DAM المضاف يُشير إلى الزوجة - وهو أمر غير معروف بين الدلائل الأثرية من منحوتات الألف الثالث ق.م، عاكساً تميُّز الزوجة عن النساء الثانويات وغيرهن. ١٠٩

كما أنَّ التأكيد على تسمية "أوكنيتوم" كزوجة الملك يؤدي إلى الاعتقاد بأنها أعطت وضعاً خاصاً للقرين الملكي أي (الزوج). كما لم يرد أي ذكر أو إشارة نصية أو أثرية على تعدد الزوجات. ١١٠

الخاتمة

مما تقدم من دراسة يبدو جلياً أن المرأة في المجتمع الخوري كانت جزءاً لا ينفصل عن كيان المجتمع، وقد شغلت أدواراً مهمة عبر العصور، وكانت فاعلة ونشيطة في تسيير الأمور السياسية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية.

¹⁰⁵ Démare, S., "Women at work in Mesopotamia: the legal point of view", in: Lion, B & Michel, C., *The Role of Women in Work and Society* Université Paris Ouest Nanterre La Défense, November, 2014, p. 2.

¹⁰⁶ Recht, L., "Perfume, women and the underworld in Urkesh: exploring female roles through aromatic substances in the Bronze Age Near East", *JIA* 1 (2014), p. 21.

¹⁰⁷ Stol, M., op. cit., pp. 136 - 37.

¹⁰⁸ Recht, L., op. cit., p. 20.

¹⁰⁹ Buccellati, G., & M., "The Royal Storehouse of Urkesh", *AHO* 42 - 43 (1995), p. 16.

¹¹⁰ T'wair, P. M., & T'wair, S., "The Kingdom of the Lion", *Saudi Aramco World* (1997) p. 8.

Stol, M., op. cit., p. 123. مزيد من المعلومات راجع.

وعليه خلصت الدراسة عن مكانة المرأة ودورها إلى مجموعة من النتائج، يمكن تقديمها في النقاط التالية:

١- ساهم طبيعة الموقع الجغرافي في الجزيرة السورية، في إبراز دورها النشاط كإدارية وعاملة، ويعد أوركيش (تل موزان) خلال الألف الثالث والثاني ق.م. من أهم المواقع التي احتضنت أسلاف الكرد، وما زالت إلى الآن.

٢- عكست الإشارة إلى اسم الملكة في أوركيش (تل موزان) في العديد من الأختام، إلى أهميتها ومساهمتها في حركة المجتمع، وأصبحت قدوة لباقي النساء.

٣- أظهرت التعاملات السياسية الداخلية والخارجية للملكة إلى قوتها ونفوذها في المنطقة خلال الألف الثالث ق.م. فضلاً عن اللبونة السياسية للمملكة بمشاركة الملكة إلى جانب الملك.

٤- تمتع المرأة بمكانة بارزة في المجتمع الخوري، باعتبارها السيدة الأولى آنذاك كالمملكة، وسيدات المجتمع ثانياً في التعاملات اليومية بمختلف المجالات والمهن.

٥- الأسلوب المنظم في إدارة وتنظيم النشاط فمن خلال مراجعة بعض النصوص يلاحظ دور أوركيش (تل موزان) في تنظيم المعاملات التجارية من خلال سجلات خاصة لوثائق وقوائم للمهن التي تُعزز وضعها الاقتصادي وحماية حقوق عاملها وخاصة النساء وكانت إحدى عوامل ازدهار المدينة.

٦- تشير طبيعة التركيبة السكانية إلى مشاركة نساء غير خوريات في أمور إدارة المدينة وأنشطة أخرى الذي كان سائداً منذ الألف الثالث ق. م بين الخوريين في أوركيش (تل موزان)، السكان الأصليين مع الأقوام الأخرى وخاصة الأكديين في مجتمعهم.

٧- لم تكن مناظر الأختام للملكة والنساء عامّةً في أوركيش (تل موزان) عبارة عن صورة اعتيادية فقط للحياة اليومية فيها وإنما تبين لها دلالات خاصة، تَعَمّد الفنان بتصويرها لإيصال رسالة معينة إلى المشاهد في فترات لاحقة. والتي تُفسّر اليوم حياة المجتمع الخوري آنذاك، لتعظيم دور المرأة وتكريمها وقتها.

تركيا.. من حلم الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي إلى سياسة "العثمانية الجديدة"

مركز الفرات للدراسات

أ. جنار صالح

أ. شيرين فرات

د. عبد الإله المصطفى

محاور الدراسة

ملخص الدراسة

المقدمة

أولاً: حزب العدالة والتنمية ودوره في "العثمانية الجديدة"

ثانياً: استراتيجية "العثمانية الجديدة"

ثالثاً: وسائل "العثمانية الجديدة" في الانتشار والتوسع

رابعاً: أدوات "العثمانية الجديدة" في التوسع والانتشار

خامساً: المناطق المستهدفة في سياسة "العثمانية الجديدة"

نتائج الدراسة

ملخص الدراسة

تستحضر هذه الدراسة ملامح وجوانب وأهداف "العثمانية الجديدة" التي قيل وكُتِبَ عنها الكثير، وتمت دراستها بشكل شبه مستفيض، مع التنبيه إلى أن هذا التوجه أو السياسة أو الأيديولوجيا غير معلنة سوى شفاهياً على لسان مهندسها أحمد داوود أوغلو، ولم تدخل في السياق الوثائقي والمضمون السياسي كمنطلقات استراتيجية لتوجه حزب العدالة والتنمية، إلا إنها باتت على مستوى الممارسات حقيقة فعلية واضحة، وباتت الآن في صلب توجهات الحزب الحاكم في تركيا تحت قيادة رجب طيب أردوغان.

تمت محاولة الإحاطة بمفهوم العثمانية قبيل الغوص في بعض أسرار ظهور حزب العدالة والتنمية الذي ظهر في فترة محددة ولأهداف محددة حسب حاجة ومصالح القوى المهيمنة، مع الإشارة إلى الدور المنوط بهذا الحزب وفق تلك المصالح. كما تم تعيين الفترة الانتقالية له من حيث العلاقة مع النظام العالمي والتحول نحو العثمانية الجديدة كسياسة كانت في مضمونها تمرداً على القوى التي صنعته.

استند مفهوم وسياسة "العثمانية الجديدة" إلى عدة أبعاد منها: البعد التاريخي-الثقافي، والبعد الاقتصادي، والبعد العسكري، والبعد الجيوسياسي والاستراتيجي، وتم تحديد هذه الأبعاد لاستيعاب استراتيجية "العثمانية الجديدة" من الناحية النظرية، ودراسة إمكانية تفعيلها من الناحية العملية، وتجلي من خلالها جوهر هذا المشروع وأهدافه؛ إذ تبين تبني القائمين على هذا المشروع السير في اتجاهين اثنين: أحدهما إسلامي تعددي والآخر إسلامي طوراني.

اعتمدت سياسة "العثمانية الجديدة" على عدة وسائل للانتشار والتوسع، ويقف الدين الإسلامي على رأس القائمة، حيث يتم تسييس الدين وتطويره بشكل منهجي ومؤسساتي لخدمة الأغراض والأهداف "العثمانية الجديدة" في عملية استغلال قل نظيرها. في حين تؤدي المنظمات المدنية والدينية والإغاثية التابعة للإدارة التركية دوراً خفياً، ويشكل الستار الذي يتم خلفه القيام بمختلف الأنشطة والفعاليات للحركات الدينية التي يعتمد عليها حزب العدالة والتنمية لتمرير مشروعه. وفي هذا السياق يمكن إدراج الدراما التركية كإحدى تلك الوسائل؛ فضلاً عن استغلال تركيا حاجة الدول المتخلفة اقتصادياً إلى المشاريع والاستثمارات لتنمية قدراتها الاقتصادية.

يستخدم حزب العدالة والتنمية أدوات عديدة لتنفيذ هذا المشروع، وتشكل التنظيمات الإسلامية المتطرفة إحدى أهم هذه الأدوات، وقد تم توثيق علاقات أنقرة مع معظم الحركات المتطرفة بدءاً من القاعدة بفرعها في آسيا وإفريقيا وصولاً إلى تنظيم الدولة الإسلامية ومواليه؛ فضلاً عن تنظيم الإخوان المسلمين الذي يقف على رأس الهرم. كما تشكل منظمة الذئاب الرمادية إحدى أهم الأدوات أيضاً، فهي قائمة على درجة عالية من التنظيم، ولها فروع ومعسكرات ومتعاطفين، وتحظى بعلاقة متميزة مع الحزب كونها ذات اتجاه طوراني، وتدعو إلى دمج الهوية التركية مع الدين الإسلامي.

وفي محور أخير، تم تحديد المناطق التي يستهدفها أردوغان وحزبه، وتم توزيعها حسب التقسيمات الجيوسياسية، وتبين أن هذه المناطق تتميز بخصوصية ما بالنسبة لحزب العدالة والتنمية، فهي إما مناطق ودول إسلامية، وتركية أو مناطق يعيش فيها الترك والمسلمون.

توصلت الدراسة إلى تحديد القوى والجهات المتضررة من هذا المشروع، وتحديد القوى الرادعة له، وتركزت التوصيات في دعم قوى الردع هذه؛ كونها القوى الوحيدة التي أخذت على عاتقها فضح هذه السياسة، ومن ثم مواجهتها.

المقدمة

رضخت تركيا في القرن العشرين، على غير العادة، لفكرة الانزواء داخل المنطقة الجيوسياسية المسماة "الجمهورية التركية" التي كانت كل ما تبقى من إرث الدولة العثمانية، بعد أن توسعت هذه الأخيرة في أرجاء المعمورة وبكل الاتجاهات، وإن كان هذا التوسع في فترة "تأسلم" الترك بحجة "الفتح"، فإن التاريخ يذكر بأن توسع أجدادهم (الهون، والهياطلة، والمغول، والتتار وغيرهم)، ما قبل هذا التأسلم، كان من دون هدف أو غاية، حتى ليظن المرء بأنه كان توسعاً لأجل التوسع وحسب، والتاريخ حافل بقصص مروعة عن انتشارهم وهجراتهم وما خلفوه من هدم وتدمير لعدة حضارات، وقتل وتشريد بحق الشعوب التي تعرضت لسيل جحافل جيوشهم.

سار الغزنويون والسلاجقة، والمغول بعد تأسلمهم، على الخطى نفسها، مع فارق حجة الفتح، حتى أنشأوا ممالك في أفغانستان، والهند، وعلى حدود الصين، وفي القوقاز. في حين نجح العثمانيون في الوصول إلى غرب الأناضول، والتوغل إلى البلقان والوصول إلى مشارف أوروبا، عند أسوار فيينا، وكذلك في غرب آسيا، وشمال إفريقيا.

في سابقة هي الأولى من نوعها، اكتفى أتاتورك وخلفاؤه بحدود الجمهورية التركية، مع الاحتفاظ بعهدة سميت بـ "الميثاق المللي"، التي يبدو أنها هدأت من روع أمراء الحرب قليلاً، ولم يُجز منها سوى اقتطاع لواء الاسكندرون، واحتلال شمال قبرص.

وكمؤد على بدء، وكأنها الجينات التي تتحكم بالرئيس التركي رجب طيب أردوغان؛ وتجبره على العودة إلى سيرة أجداده، يستفيق العثماني الجديد من سبات الأتاتورية ليمضي في استكمال المسيرة من حيث توقف مصطفى كمال، وليسير في مشروع التوسع لأجل التوسع، والذي لا يجلب سوى التسلط على الرقاب، وسرقة خيرات الأمم، وتصفية الثقافات ومحوها.

ولكن، ومن حيث يدري الرئيس التركي أو لا يدري، فإن المشروع هو سير في عكس التيار، وتغريد من خارج سرب القوى المهيمنة التي صنعتها وحزبه، وهو انقلاب واضح ومعلن ضد هذه القوى، وبالتالي من المتوقع أن تكون العواقب وخيمة.

تعمل إيران على تحقيق مشروع الهلال الشيعي، بينما فعلت تركيا مشروع الحزام السني، وذلك بمد أذرعها، من خلال منظمة الإخوان المسلمين وغيرها من الحركات الإسلامية، في كل من الدول التي تعتبرها إرثاً للدولة العثمانية في الشرق الأوسط، وشمال أفريقيا، وشرق أوروبا، ويضيف إليها حزب العدالة والتنمية الجمهوريات التركية في آسيا الوسطى، مستخدماً في ذلك أدوات ووسائل سيتم مناقشتها خلال هذه الدراسة؛ إلى جانب تحديد عام للمناطق المستهدفة في مشروع وسياسة "العثمانية الجديدة".

أولاً: حزب العدالة والتنمية ودوره في "العثمانية الجديدة"

كانت "العثمنة" تعني تخلي "الملل" (مسلمين وغير مسلمين) عن خصوصياتها الثقافية والانحلال في النظام السياسي ١١١، أي صهر القوميات كافة تحت شعار الجامعة العثمانية، في حين أن الإسلام كان الرابط الآخر الإضافي الذي جمع الترك مع العرب والكرد وغيرهم من الشعوب الإسلامية التي كانت تزرع تحت وطأة الحكم العثماني لقرون من الزمن.

وضع نجم الدين أربكان خارطة طريق للعثمانيين الجدد باسم "مللي غوروش" أي الفكر القومي، في عام ١٩٦٩، ليتأسس بعدها أول حزب تركي بصيغة إسلامية رسمية منذ سقوط الدولة العثمانية عام ١٩٢٤، وشكل هذا الأمر بداية التحام تيار الإسلام السياسي والإخواني في تركيا بمبادئ العثمانيين الجدد، وتراوهم جميعاً أحلام استعادة "الإرث العثماني" ١١٢.

تم استنساخ حزب العدالة والتنمية من قبل ثالث الهيمنة العالمية (أمريكا، بريطانيا، إسرائيل)، وذلك لدعم مصالح هذه القوى في المنطقة، واستخدامها في مواجهة القومية الشيعية الإيرانية، والإسلاموية الراديكالية العربية، والقومية العلمانية العربية ثم تطويعها جميعاً لصالح النظام المهيمن ١١٣. وكانت البداية من خلال تبني انقلاب ١٢ أيلول ١٩٨٠ تركيبة الإسلام التركي الجديد، خدمة للهيمنة العالمية، وجعلها نسخة معدلة من القومية الرأسمالية، للوقوف في وجه القوى الوطنية والقضاء عليها؛ بالإضافة إلى حاجة القوى المهيمنة لحركة إسلاموية لكسر شوكة الاتحاد السوفييتي، والوقوف في وجه "الثورة الإيرانية" الوليدة. ومن هنا فإن جذور حزب العدالة والتنمية تمتد إلى انقلاب ١٢ أيلول، لأن القوى المهيمنة لم تعد بحاجة -آنذاك- إلى عنصرية فاشية بقدر حاجتها إلى مدعين بالإسلام المعتدل المنحاز إلى الرأسمال المالي (الفاشية/التركياتية الخضراء) ١١٤.

طالب أردوغان القوى المهيمنة بتخفيف وطأة الجيش على إدارة الدولة، وعدم نسج الانقلابات ضده، ومضاعفة حصته من مكاسب استغلال الشرق الأوسط مقابل خدمة حزبه لها، وكان له ما أراد، فقد سُمح له بإخضاع الجيش، والسيطرة على الشؤون الخارجية مقابل أن يؤدي AKP هذا الدور.

وفي نقطة في غاية من الأهمية يشير السيد عبد الله أوجلان إلى أن مظاهر الاشتباك الخاصة بهذا الجزء ما بين قوى الهيمنة وتركيا هي صراع متفق عليه (كمسرحية منتدى دافوس على سبيل المثال)، في حين أن التناقضات التي ستنشأ من مضاعفة الحصص ستكون حقيقية. ويؤكد على أن الانسجام التام ما بين AKP والنظام المهيمن أمر لا بد منه، إلا إذا تغطرس وتمرد على النظام المهيمن من خلال التقرب من إيران والتحالف مع الإسلام الراديكالي أو حتى مع تيار الإسلام المعتدل، عندها سيواجه مصيراً لا يختلف عن مصير أسلافه ومصير حزب الشعب الجمهوري CHP من قبله ١١٥.

تسمى حزب الرفاه باسم حزب الفضيلة بعد حظره عام ١٩٩٨، ولكنه ما لبث أن تعرض للحظر هو الآخر عام ٢٠٠١، فأنشئ المنشقون عن الحركة الإسلامية (حزب السعادة تحديداً) حزب

^{١١١} أنيس، محمد، الدولة العثمانية والشرق العربي (١٥١٤-١٩١٤)، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، د. ط. ١٩٩٣، ص ٢٥٨.

^{١١٢} «اتحاد المنظمات الأهلية... بوابة أردوغان لتمويل الإرهاب بأجنحة الإخوان».

^{١١٣} أوجلان، عبد الله، مانيفستو الحضارة الديمقراطية، القضية الكردية وحل الأمة الديمقراطية، ترجمة زاخو شيار، مطبعة أرادي، د. ط. ٢٠١٤، ص ٥٧٢.

^{١١٤} أوجلان، مانيفستو الحضارة الديمقراطية، ص ١٨٥-١٨٦.

^{١١٥} المرجع نفسه، ص ٥٧٢.

العدالة والتنمية بقيادة عبد الله غول ورجب طيب أردوغان، الذي استطاع استقطاب فئات اجتماعية مختلفة من خلال سياسة مالية جديدة أثناء الأزمة الاقتصادية التي عاشتها تركيا عام ٢٠٠٢، واستطاع الحصول، في الانتخابات المبكرة في تشرين الثاني ٢٠٠٢، على نسبة ٣٤% من الأصوات، و٣٦٣ مقعداً لنوابه من أصل ٥٥٠ نائباً، وكانت تلك المرة الأولى منذ عام ١٩٨٧ التي يتمكن فيها حزب سياسي من تولي مهام الحكومة من دون أن يضطر إلى تشكيل ائتلاف.^{١١٦}

اتخذ الحزب الليبرالية في الاقتصاد هدفاً له في السياسة الداخلية، وفي الانتماء إلى الاتحاد الأوروبي أولوية في السياسة الخارجية في البداية، وكان التحول الرئيس هو أن العدالة والتنمية حزب إسلامي لا يرى في الهوية المسلمة والانضمام إلى الاتحاد الأوروبي أمرين متناقضين، أي أنه بات حزباً لم يعد يشكل تهديداً للعثمانية والجمهورية، بل بات يصرّ على ضرورة أخذ تركيا مكانها في الاتحاد الأوروبي.

كانت أبواب أوروبا مؤصدة في وجه تركيا، فأقنرة فشلت في تحقيق المعايير المطلوبة للانضمام إلى الاتحاد، بالتزامن مع تصريحات قادة الحزب بأنهم ملّوا وتعبوا من المطالبة بالانضمام، حتى انقلب الحزب على كافة المبادئ التي تبناها في السابق، وكشف رئيسه عن وجه الحزب الإسلامي الإخواني الحقيقي، وبدأ بالقضية الكردية، حيث أنهى كافة مسارات الهدنة ومحاولات التصالح وإيجاد حلول ديمقراطية حقيقية لحل هذه القضية. كما بدأ بقمع الحريات الإعلامية؛ لاسيما بعد الانقلاب الفاشل في أيلول ٢٠١٦، إلى جانب قمع الكثير من الحريات الاجتماعية، ثم انقض على النظام البرلماني وحوله إلى نظام رئاسي، وقضى على كل منافسيه من الأصدقاء والمناوئين له، وقام باستحضار الماضي بكامل تشعباته، وبدأ بتبني الجامعات العثمانية والإسلامية والطورانية جميعها تعويضاً عن فشل الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، والسير نحو محاولة تحقيق مكتسبات إقليمية ودولية على حساب العرب واليونانيين والکرد والأوروبيين، ضمن سياسة العثمانية الجديدة الخاصة برجب طيب أردوغان.

ثانياً: استراتيجية "العثمانية الجديدة"

تشير بعض الدراسات إلى ظهور مصطلح "العثمانيون الجدد" على لسان اليونانيين إثر اجتياح تركيا للأراضي القبرصية، للدلالة على وحشية الاحتلال التركي وهمجيتهم كأجدادهم (العثمانيون الأوائل)^{١١٧}. ويبدو أن المسؤولين الأتراك استساغوا التسمية وتداولوها، ولم ينكروها فيما بعد، فقد اعتمدها أحمد داوود أوغلو بالقول: "إنهم يقولون عنا إننا العثمانيون الجدد.. نعم نحن العثمانيون الجدد"^{١١٨}.

تستند أيديولوجيا أو سياسة "العثمانية الجديدة" إلى عدة أبعاد منها: البعد التاريخي- الثقافي، والبعد الاقتصادي، والبعد العسكري، والبعد الجيوسياسي والاستراتيجي.

ينطلق البعد التاريخي- الثقافي من محاولة الاتجاه الإسلامي التركي في سدّ الفجوة التي أحدثتها الأتاتورية من خلال القطيعة المعرفية والثقافية والسياسية مع تاريخ الأناضول الحديث المتمثل

^{١١٦} نوفل، ميشال، عودة تركيا إلى الشرق- الاتجاهات الجديدة للسياسة التركية، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ط ١، ٢٠١٠، ص ٦٣-٦٥.

^{١١٧} أردوغان، على خطى أجدادهم العثمانية الجديدة ولدت من رحم احتلال قبرصه عثمانلي، ١٩ يوليو/ تموز ٢٠١٩.

^{١١٨} داود أوغلو: نعم.. نحن العثمانيون الجدد، أرشيف إسلام أون لاين.

بتاريخ الدولة العثمانية من جهة، وبالعالم الطوراني من جهة أخرى؛ إذ رأت في تاريخ الدولة العثمانية فترة تخلف وانتكاسات سياسية وعسكرية. ولن يطول بالقارئ للأحداث أن يكتشف التناقض الذي سيحدثه رؤى وآراء الطرفين في التاريخ العثماني؛ لا سيما ما يتعلق منها بمحاولات "العثمانيين الجدد" في إعادة "أمجاد الدولة العثمانية" في قيادة وإدارة شؤون معظم الشعوب الإسلامية وقتها.

أما بالنسبة إلى الجانب الطوراني، فقد أدى تفكك الاتحاد السوفياتي إلى ظهور "جمهوريات تركية" ١١٩ في آسيا الوسطى عكست مفهوم "الجامعة التركية" و"العالم التركي"، مما وفر لتركيا مساحة جديدة للتنفيذ أمام ضائلة حجم فرصة الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي من خلال الشعور بالانتماء إلى "عالم تركي كبير"؛ لا سيما بعد أن أصبحت تركيا محط أنظار زعماء هذه الجمهوريات الجديدة، وباتت بمثابة القطب الجاذب لها، بعد أن رتبت أنقرة أمور انضمامها إلى النظام العالمي في عدة اتجاهات منها: حصولها على عضوية "مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا" عام ١٩٩٢، وعرض قضاياها على الأمم المتحدة للبت في مسألة عضويتها في المنظمة العالمية، ١٢٠ وغيرها من التدابير المحلية والإقليمية.

وفي البعد الاقتصادي، تبنت الحركة الإسلامية سياسات اقتصادية اختلفت عما سبقها من أنشطة اقتصادية متعثرة للجهات الحزبية- السياسية الحاكمة في تركيا، باستثناء فترة تورغوت أوزال الذي سعى إلى تطبيق إصلاحات اقتصادية واضحة على ضوء التغيير الأساسي الذي بدأ مع انقلاب أيلول عام ١٩٨٠ عندما بادرت الدولة التركية إلى فتح أبواب البلاد أمام النظام الاقتصادي العالمي. في حين أن الحزب الإسلامي الحاكم اعتمد في فلسفته الاقتصادية على بناء اقتصاد سياسي رأسمالي- إسلامي (الرأسمال الأخضر) يسعى من خلاله إلى منافسة النظام العالمي المهيمن ١٢١.

أما في البعد العسكري، فقد انتهجت تركيا سياسة تحديث برنامجها العسكري وتقويته في كل الفترات، وأنفقت عليه مليارات الدولارات؛ فضلاً عن المساعدات التي قدمها الغرب لأنقرة للتصدي لتمدد الاتحاد السوفياتي، حتى غدا جيشها ثاني أقوى جيش في الناتو بعد الولايات المتحدة الأمريكية. وبعد أن يئست أنقرة من قضية توجيهها نحو الغرب شهدت سياستها العسكرية تحولات عميقة بدأت برفض التعاون المفتوح مع حلفائها في الناتو، فقد رفضت الانخراط في العملية العسكرية ضد العراق عام ٢٠٠٣ ثم توجهت، فيما بعد، إلى شراء الأسلحة الروسية بما يتناقض مع روح حلف الناتو؛ إذ اشترت منظومة صواريخ S400، وتتجه حالياً نحو شراء الطائرات الحربية الروسية أيضاً، وهي بذلك تطمح في بناء منظومة دفاعية خاصة بها على سبيل الحيطة والحذر من احتمال مواجهة حلفائها على خلفية سياستها الجديدة؛ بالإضافة إلى الطموح بأن تصبح قوة عسكرية إقليمية كبرى في محيطها الجيو سياسي.

يرتكز البعد الجيو- سياسي والاستراتيجي في فكرة "العثمانية الجديدة" على نظرية "العمق الاستراتيجي" التي تفترض أن الموقع الجيو- سياسي لتركيا يجعلها مستعدة إلى التحرك الحر في كافة الاتجاهات، وعلى المستويين الإقليمي والدولي، وتخص الجوار الإقليمي بأهمية

^{١١٦} وهي تركمانستان، وأوزبكستان، وقرغيزستان، وكازاخستان في آسيا الوسطى، وأذربيجان في القوقاز، وتارستان التي لازالت داخل الاتحاد الروسي. انظر: نوفل، عودة تركيا إلى الشرق، ص ٢٣.

^{١١٧} نوفل، عودة تركيا إلى الشرق، ص ٢٤.

^{١١٨} الدور التركي في ظل مفهوم العثمانية، ص ١٠٩.

مضاعفة للحفاظ على أمنها وتحقيق مصالحها، لذلك توجب على "العثمانيين الجدد" إنهاء القطيعة التركية مع منطقة الشرق الأوسط وقضاياها التي استمرت عقوداً طويلة، والخروج من حالة العزلة داخل هضبة الأناضول، والكف عن التصرف كدولة هامشية في منظومة المعسكر الغربي وحلف الناتو.

كما يحدد الموقع الجغرافي لتركيا أهميتها الاستراتيجية أيضاً، وذلك في عدة مجالات (سياسية، واقتصادية، وعسكرية.. وغيرها)، وقد سعت أنقرة إلى استغلال موقعها الاستراتيجي بين آسيا وأوروبا في تمرير سياساتها الخارجية- الإقليمية والدولية- بما يحفظ لها دوراً مهماً في السياسة الدولية. فعلى المستوى الإقليمي انتهجت سياسة "صفر مشاكل" مع الجوار لتحقيق المصالح السياسية والعسكرية والاقتصادية من خلال الاعتماد على العلاقات التاريخية مع دول الجوار ودول المنطقة من آسيا إلى إفريقيا، وصولاً إلى بعض دول البلقان، بينما اتبعت سياسة "فض التبعية" للغرب وإحداث دور نشط وفعال لأنقرة في المحافل الدولية.

ولكن، الطروحات النظرية شيء، والتطبيق شيء آخر، فإلى أي مدى يستطيع العثمانيون الجدد تحقيق هذه الطموحات؛ لا سيما بعد أن انفرد رجب طيب أردوغان بالحكم، وأزال عن طريقه كل شركائه، وعلى رأسهم أحمد داوود أوغلو، مهندس سياسة "العثمانية الجديدة" بأبعادها أنفة الذكر؟ وهل يستطيع أردوغان الخروج عن خدمة نظام الهيمنة العالمية، وعن خدمة مصالح الثلاث (أمريكا- أوروبا- إسرائيل) الذي أنتجه وحزبه؟

أكد داوود أوغلو في مناسبات عدة تبني مصطلح "العثمانيون الجدد"، بينما تردد أردوغان في بادئ الأمر، ولكنه ما لبث أن استخدم المصطلح، وبات يردده كلما سنحت الفرصة، ومع ذلك فإن مفهوم "العثمانية الجديدة" عند أردوغان يختلف عن مفهومها لدى داوود أوغلو، حيث يسعى أردوغان في هذا الإطار إلى استعادة الخلافة العثمانية البائدة بحلول عام ٢٠٢٤، أي بعد مئة عام من انهيارها، من خلال استعادة موطن قدم في الولايات العثمانية السابقة، وعلى اعتبار تنظيم الإخوان المسلمين بمثابة "خليفة المستقبل" ١٢٢، واستناداً إلى التجربة التركية في الشرق الأوسط منذ أيام السلاجقة وصولاً إلى فترة حكمه، فهو يستخدم الجامعتين الإسلامية والعثمانية إلى جانب الجامعة الطورانية، ويستمد الكثير من العنصرية من أتاتورك، ويخلطها مع المنطلقات الاقتصادية والسياسية والعسكرية والاستراتيجية التي تعبر عن روح "العثمانية الجديدة" عند أوغلو، ويعتمد تجربة التوسع العثماني كأساس ملهم لها، سواءً على مستوى النفوذ أو الاحتلال المباشر.

يمثل هذا المشروع في جوهره إعادة السيطرة والانتشار في المناطق التي تعد أنقرة البعض منها من إرث الدولة العثمانية، والبعض الآخر جزء من العالم التركي الجديد بعد انهيار الاتحاد السوفياتي.

*** هايدي صبري، "العثمانيون الجدد" - خدعة أردوغان للسطو على ثروات المتوسط، العين الإخبارية، ٢٠٢٠/١٠/٠٨.

ثالثاً: وسائل "العثمانية الجديدة" في الانتشار والتوسع

١ - الدين الإسلامي:

يُعد الدين بمثابة الأداة الحاسمة في السياسة الخارجية التركية بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم، وما يؤكد ذلك هو سعي تركيا لاستقطاب المسلمين عبر العالم من خلال بناء المساجد، ومحاولة استعادة التراث العثماني، وإظهار نفسها كقائد للعالم الإسلامي^{١٢٣}. كما يُعد برنامج بناء المساجد جزءاً أساسياً من استراتيجية تركيا في هذا الاتجاه؛ لاسيما وأن رئاسة الشؤون الدينية التركية (ديانت) قد وسعت من مكاتبتها على المستوى العالمي بشكل ملحوظ خلال فترة حكم إردوغان. فمن خلال هذه المؤسسة تمكن الرئيس التركي من توسيع دائرة نفوذه في أوساط الشتات التركي في أرجاء أوروبا وأمريكا؛ إذ تتكفل "ديانت" برواتب الأئمة الموفدين من تركيا، وتتحكم بالخطب التي يتعين عليهم إلقاؤها، فخطب يوم الجمعة هي ذاتها التي تُلقى في المساجد التركية، وتصدر جميعها من مقار "ديانت" في أنقرة^{١٢٤}.

تتنشط (ديانت) في ١٤٥ دولة، وتقوم أيضاً بالإشراف على مصاريف المساجد، وتشرّف على مشاريع التعليم والمساعدات الإنسانية خارج تركيا، وقد بلغت ميزانية (ديانت) لعام ٢٠١٨ قرابة ١٠،٤ مليار ليرة تركية، بزيادة قدرها حوالي ٤٥ في المئة عن عام ٢٠١٧.٢٥

ينشغل الرئيس التركي في الوقت الحالي بحشد التأييد لفكرة حصول دولة مسلمة على مقعد دائم في مجلس الأمن، في الوقت نفسه تعد قضية مكافحة "الإسلاموفوبيا" مشروعاً آخر يطرحه إردوغان وحكومته في كل مناسبة، وهو ما يدفع بأردوغان إلى الاعتقاد "بأنه لو كان الأمر بيد الناس، فإنهم سينتخبونه قائداً، ويبدو أنه يصدق هذا الأمر بالفعل"^{١٢٥}.

٢ - المنظمات المدنية والدينية:

كان "اتحاد المنظمات الأهلية في العالم الإسلامي" الستار المناسب لبناء العلاقات ودعمها بين أنقرة والإخوان المسلمين، ومن الناحية النظرية يبدو أن الاتحاد بريء من أي نشاط سياسي، وهو ما ساعد على العمل بحرية، والانتشار في الدول العربية دون أي معوقات، لذا لم يكن غريباً أن يؤسس الإخوان عشرات الجمعيات في البلد العربي الواحد، من أجل الهيمنة والسيطرة، ثم تقديم مفاتيحها طوعاً لاتحاد إردوغان^{١٢٦}.

أصدر إردوغان بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥ قراراً بتأسيس اتحاد المنظمات الأهلية في العالم الإسلامي، ومقره إسطنبول، ليكون ستاراً لأنشطة وفعاليات جماعة الإخوان داخل تركيا، ويكون قنطرة للتواصل مع تنظيمات إخوانية حول المنطقة العربية تحت ستار "الجمعيات الأهلية"، ويضم التنظيم الجديد عدة مؤسسات وأوقاف في تركيا وعدداً من الدول العربية والإسلامية، يصل عددها، بحسب بيانات المنظمة نفسها، إلى ٣٥٤ منظمة في ٦٠ دولة، ويضم

^{١٢٣} كيف استغلت قطر وتركيا بناء المساجد في أوروبا لدعم المنظرين؟

^{١٢٤} دبلوماسية المساجد.. هكذا انتصرت تركيا في معركة الرعاية الإسلامية.

^{١٢٥} بناء المساجد وسيلة تركيا للعب دور قيادي في العالم.

^{١٢٦} طموح تركي لقيادة العالم الإسلامي؟

^{١٢٧} الإخوان تحت جناح إردوغان (٣) .. "اتحاد المنظمات" بوابة تركيا لدعم الإرهاب.

الاتحاد داخل تركيا عدداً من الجمعيات التي تضمن توفير مصادر التمويل لأجندة أردوغان وفكرة "العثمناة" ١٢٨.

هناك أيضاً جمعية التعليم التابعة للدولة، وهي "مؤسسة معارف"، التي لعبت دوراً فعّالاً في نشر النموذج التركي للتعليم الديني في الخارج، عبر تقديم المنح التعليمية، وتشبيد المدارس وبيوت الطلبة، وتدريب المعلمين. كما تعمل تركيا أيضاً على استقطاب الطلاب من البلدان الأخرى لتلقّي التعليم الديني في مدارس الإمام الخطيب الدولية في مدن مثل إسطنبول، وقيسارية، وقونيا، وقد تعلّم في هذه المدارس أكثر من ١٠٠٠ طالب ينحدرون من ٧٦ بلداً ما بين عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥. ١٢٩.

٣- المنظمات الإغاثية:

يقوم الهلال الأحمر التركي بتخصيص مساعداتٍ في دعم جماعة "الإخوان المسلمين" في الصومال، واليمن، والسودان، وليبيا وغيرها، من خلال حملات المساعدات التي تقوم بها هذه المنظمة عبر العملاء الممولين لها بجميع فروعها، من أجل إقامة صلة وصل ثابتة بين الجماعات المتطرفة والنظام التركي، ولتقديم كل المساعدات المادية: كالأموال، والأمتعة إلى معسكرات الجهاديين من أجل مواصلة الأعمال الإرهابية، وذلك دون إثارة الشكوك حولهم بسبب ارتدائهم سترات تحمل شعار منظمة يُفترض بها الحيادية حتى في أوقات الحروب. فقد كشفت التحريات والتحقيقات عن استخدام الهلال الأحمر التركي في عمليات لتهريب الأسلحة، والعمل الاستخباراتي تحت اسم ورمز المنظمة ١٣٠، كما هو عليه الحال في إخفاء الشحنات غير القانونية وإيصالها إلى المتطرفين في سوريا ١٣١.

٤- توجيه الدراما التركية نحو إحياء التراث العثماني:

استخدمت حكومة العدالة والتنمية المسلسلات الدرامية التركية، التي تناولت الحقبة العثمانية، في تزييف الحقائق من أجل تحسين صورة العثمانيين أمام العالم، وكانت عملية إعداد وإنتاج هذه المسلسلات تتم تحت إشراف حزب العدالة والتنمية، مثل مسلسل قيامة أرطغرل الشهير الذي عُرض على أربعة أجزاء، ومسلسل عاصمة عبد الحميد ثم مسلسل محمد الفاتح، وكذلك مسلسل "الكوت والعمارة"، وبقية الأعمال الدرامية التي تجسد وتحاكي تأسيس الدولة العثمانية وفترات الحكم، وتعمل تركيا من خلالها على إبراز "ملاحم" تاريخ الدولة العثمانية، للمسلمين داخل وخارج تركيا، وكذلك للعالم التركي الناشئ بعد انهيار الاتحاد السوفياتي ١٣٢.

وفي المقابل جاء العمل الدرامي الأخير "ممالك النار" - وهو مسلسل دراما عربي مشترك- رداً على أسلوب الترويج للسياسة الخارجية الجديدة من خلال الدراما، وقد كشف العمل حقيقة العثمانيين وجرائمهم في المنطقة، وكشف مطامعهم من أجل السيطرة على المنطقة ضمن السياسة التي ينفذها أردوغان حالياً ١٣٣.

^{١٢٨} «اتحاد المنظمات الأهلية... بوابة أردوغان لتمويل الإرهاب وأجندة الإخوان.

^{١٢٩} دبلوماسية المساجد... هكذا انتصرت تركيا في معركة الزعامة الإسلامية.

^{١٣٠} الهلال الأحمر التركي بؤرة فساد متنقلة ، بريد سريع بين تركيا والجماعات المتطرفة ، نهب أموال للمساعدات !!

^{١٣١} تركيا وتمويل الإرهاب من سوريا إلى الصومال.

^{١٣٢} هكذا يقدم أردوغان "العثمانية الجديدة" للعالم.

^{١٣٣} أردوغان حرامى... معارض تركي: الرئيس سرق ٥٠ مليار دولار وأنفقها على الإرهابيين.

٥ - استغلال الحالة الاقتصادية السيئة لبعض الدول:

عمدت أفقرة إلى كسب بعض الدول الفقيرة إلى جانبها من خلال عمليات الاستثمار والمساعدات الاقتصادية فيها؛ لا سيما الدول التي كانت تحت السيطرة العثمانية: كالسودان، والصومال، وجيبوتي.

رابعاً: أدوات "العثمانية الجديدة" في التوسع والانتشار

١ - التنظيمات الإسلامية المتطرفة:

أ- القاعدة:

إن دعم كل من تركيا وقطر لجماعة تنظيم القاعدة في سوريا (جبهة النصرة) أمر لم يعد من الممكن إخفاؤه، فقد كشف موقع نورديك مونيتور وثيقة سرية في ديسمبر ٢٠١٩ تؤكد تورط كل من أفقرة والدوحة في دعم هذا التنظيم؛^{١٣٤} وقد كشفت وثائق مهمة إلى المحكمة البريطانية جزءاً من حجم التمويل القطري لجبهة النصرة التابعة لتنظيم القاعدة في سوريا^{١٣٥}، كما أن عملية دفع الفدية بمبالغ ضخمة عن بعض المعتقلين لدى التنظيم، والتي قدمتها قطر، فضحت عمليات تمويل هذا التنظيم^{١٣٦}؛ فضلاً عن العلاقة الواضحة بين أفقرة وجبهة النصرة، فعدا عمّا هو مخفي من الدعم بالمال والسلاح، تلقى زعيم التنظيم، أبو محمد الجولاني، علاجه علناً في مشافي أنطاكية إثر إصابته في الرأس نتيجة انفجار في مدينة إدلب^{١٣٧}.

وظهرت معلومات مستقاة من وثائق قضائية تفيد بأن وكالة الاستخبارات التركية أرسلت مئات الآلاف من الدولارات إلى حركة الشباب الصومالية، وذلك عن طريق أحد المعتقلين السابقين في سجن غوانتانامو، ويدعى إبراهيم سين، وكان قد تم اعتقاله في باكستان لصلته بتنظيم القاعدة، الذي تبين أنه يعمل لصالح الاستخبارات التركية، وكان يشرف على عملية نقل الإرهابيين من وإلى سوريا^{١٣٨}؛ إضافة إلى تقارير أخرى تشير إلى تمويل قطر، حليفة تركيا الأولى، للمنظمات المتطرفة في الصومال، مما يجعل هذا البلد يعيش مأساة الإرهاب إلى يومنا هذا.

استكمالاً للدور التركي، قام أردوغان بتكليف رئاسة الشؤون الدينية التركية (ديانت) بالعمل الميداني؛ عبر مرشدين دينيين، للعب دور مشبوه في سوريا وترسيخ دور تركيا الأيديولوجي بعد تدخلها العسكري المباشر في بعض المناطق السورية^{١٣٩}.

ب- تنظيم الدولة الإسلامية:

فيما يخص تنظيم الدولة الإسلامية، فقد كشفت عشرات التقارير الإعلامية عبور آلاف المقاتلين الذين انضموا إلى هذا التنظيم عبر تركيا^{١٤٠}؛ فضلاً عن تقديم الخدمات اللوجستية، واستخدام

^{١٣٤} أدلة جديدة، تكشف تورط تركيا وقطر بتمويل ودعم تنظيم القاعدة في سوريا.

^{١٣٥} محكمة بريطانية تكشف تورط قطر في تمويل القاعدة، ١٦ آب/ أغسطس ٢٠١٩.

^{١٣٦} هل دفعت قطر أكبر فدية في التاريخ لتحرير الأمراء المخطوفين في العراق؟، ١٧ تموز/ يوليو ٢٠١٨.

^{١٣٧} الجولاني يتلقى العلاج في تركيا بعد تعرضه لإصابة في المخ، ٢٠٢٠/١٩/٢٠١٩.

^{١٣٨} علوي المنزلاوي، وثائق تكشف تمويل استخبارات تركيا لحركة الشباب الصومالية الإرهابية، العين الإخبارية، ١٦/١٠/٢٠١٩.

^{١٣٩} تركيا تعزل نفسها وتخسر علاقاتها الإقليمية والدولية.

^{١٤٠} تقرير دولي: تركيا دولة ترعى الإرهاب من أجل استعادة الخلافة العثمانية.

المستشفيات التركية لعلاج مقاتلي التنظيم، وترتيب عمليات تجنيدهم وتدريبهم، وتمويلهم بالمال والسلاح^{١٤١}.

وفي مقابلات أجراها مركز الفرات للدراسات مع عدد من معتقلي التنظيم لدى قوات سوريا الديمقراطية، أكد جميعهم أن دخول عناصر التنظيم كان عبر تسهيلات قدمتها شبكات تهريب مرتبطة بالاستخبارات التركية. وقد أكد بريت ماغورك، المبعوث الأمريكي للتحالف الدولي ضد داعش، هذه الحقائق عبر تصريحات أدلى بها عندما باشرت تركيا بعدوانها على شرقي الفرات، حيث قال: "إن ٤٠ ألف من جهاديين داعش والذين ينحدرون من أكثر من ١١٠ دولة حول العالم دخلوا سوريا عبر الحدود التركية... ولم تغلق تركيا حدودها"^{١٤٢}.

أظهرت سجلات التنصت على المكالمات الهاتفية بين إبراهيم سين، سابق الذكر، وشركائه، كيف أنهم خططوا لاستخدام سيارات الإسعاف لنقل الإمدادات إلى المسلحين المتطرفين، للتحايل على منع الشاحنات الصغيرة من العبور إلى سوريا^{١٤٣}؛ فضلاً عن عشرات التقارير حول العلاقات التجارية- النفطية ما بين التنظيم وصهر أردوغان وابنه.

ج- الإخوان المسلمين:

كان "اتحاد المنظمات الأهلية في العالم الإسلامي" الستار المناسب لدعم العلاقات بين أنقرة وأندرع الإخوان، وتشير بعض الدراسات إلى أن علاقة أردوغان الشخصية بهذا التنظيم تعود إلى السبعينيات، بينما أشارت دراسات أخرى إلى أن العلاقة ما بين تنظيم الإخوان وأنقرة تعود إلى أوائل ستينيات القرن الماضي، حينما نشر نجم الدين أربكان البيان الخاص بتأسيس فرع للجماعة في تركيا، والذي أطلق عليه آنذاك "ميلي جورش"، وهي كلمة تركية تعني "الرؤية الوطنية"، وقد ظهر في هذا البيان تأثر أربكان بقيادي تنظيم الإخوان في مصر "سيد قطب"^{١٤٤}.

في حين أنه بدأت العلاقة تظهر بشكل واضح عام ٢٠٠٦، مع سيطرة أردوغان على المؤسسات الأمنية للدولة التركية، حيث بدأت تركيا باحتضان اجتماعات الجماعة، واستقبال كوادرها الهاربين من دول عربية بعد تورطهم في جرائم دموية، أو أنشطة معادية فيها، لتتحول بذلك أنقرة إلى مركز دولي للتنظيم، ومعبراً له نحو دول أوروبا، من خلال استخدام المساجد والأنشطة، كما حدث من خلال الاتحاد الإسلامي في ألمانيا "ديتيب"^{١٤٥}.

لم يعد خافياً أن الثورة السورية خُطفت من قِبل الإخوان المسلمين، وبات الائتلاف السوري، الذراع السياسي "للثورة"، جسماً أخوانياً بامتياز، ويتبع لأنقرة وفق أجنداث تعود بأقل تقدير إلى عام ٢٠٠٦، وهذا يعني أن ما آلت إليه الأمور لم يكن اعتباطياً، بل كان مخططاً تركياً- إخوانياً تم التحضير له بكل دقة وعناية. وهذه الرؤية تنعكس من خلال عسكرة الثورة أولاً ثم الانصياع الأعمى لهذا الائتلاف والفصائل المسلحة التابعة له إلى أوامر الاستخبارات التركية، كما حدث في الانسحابات غير المبررة من عدة جبهات مع قوات النظام، وفي التدخل العسكري في عفرين

^{١٤١} ليس فحة ما يدعو للاعتقاد بأن أردوغان سيقائل داعش.

^{١٤٢} ماغورك: تركيا رفضت إغلاق حدودها بوجه داعش، شفق، ٢٠١٩/١٠/٢٠.

^{١٤٣} بالتفاصيل.. وثائق تكشف دعم تركيا لحركة الشباب الإرهابية.

^{١٤٤} السياسة التركية الخارجية.. الكوارث والأخطار تحدى بأوروبا.

^{١٤٥} «اتحاد المنظمات الأهلية».. بوابة أردوغان لتمويل الإرهاب وأجندة الإخوان.

وشرقي الفرات، وأخيراً الذهاب خلف أو هام أردوغان إلى ليبيا بعد أن تركوا خلفهم القضية التي أوهموا بعضاً من الشعب السوري بأنهم يمثلونها.

٢ - الذئاب الرمادية:

هي منظمة قومية تركية تشكلت أواخر ١٩٦٠، وتستند في أفكارها إلى منطلقات طورانية تعتنق فكرة تفوق العرق والشعب التركي، وتدعو إلى استعادة أمجاده وتاريخه، وتهدف إلى توحيد الشعوب التركية في دولة واحدة تمتد من البلقان إلى آسيا الوسطى، مستلهمين ذلك من تاريخ الدولة العثمانية التي جمعت تحت سلطتها الكثير من الولايات في آسيا وأوروبا وإفريقيا. كما تدعو المنظمة إلى دمج الهوية التركية مع الدين الإسلامي في توليفة واحدة.

تمتلك المنظمة عدداً كبيراً من المعسكرات (١٧٠٠ فرع)، وتضم حوالي ٢٠٠ ألف عضو مسجلين رسمياً؛ بالإضافة إلى مليون متعاطف، وقد تمكنت الحركة من تغذية معسكراتها بالمقاتلين والطلاب الأتراك منذ عام ١٩٨٠، وقامت بتدريبهم فكرياً وعسكرياً لاستخدامهم كقوة رئيسية تشارك في أعمال العنف السياسي، وتوصف هذه المنظمة بـ"فرق الموت"، حيث تقوم بتنفيذ عمليات تصفية واغتيالات للشخصيات التي تختلف معها فكرياً، وهي مصنفة كمنظمة إرهابية في كل من الولايات المتحدة، وروسيا، والدول الأوروبية^{١٤٦}.

خرجت العلاقة بين المنظمة وحزب العدالة والتنمية الحاكم إلى العلن منذ استفتاء عام ٢٠١٧، الذي انتقل بتركيا من النظام البرلماني إلى النظام الرئاسي، ورغم أن الصلات بين المنظمة والحزب ليست جديدة، على غرار عصابات مثل عثمانلي أوجاق، وألبيرين أوجاق وغيرها، من حركات تخدم الخط المتشدد للعثمانيين الجدد، إلا أنها تشكل في مجموعها محاولة لتحقيق هدف الرئيس التركي، رجب إردوغان، لإعلان نفسه "الرئيس السلطان" لخلافة عثمانية جديدة مزعومة يحلم بإنشائها.

باتت عفرين والساحة السورية عموماً تشهد تواجد الإسلاميين الذين تدعمهم أنقرة؛ بالإضافة إلى ميليشيات من القوميين الأتراك، وفي مقدمتها "الذئاب الرمادية" التي فقدت بالفعل عدداً من قياداتها العليا في التنظيم إثر مشاركتهم في الصراع السوري^{١٤٧}. فقد ذكرت صحيفة "انتظار" التركية في تقرير لها فبراير ٢٠١٦ أن "أنقرة استخدمت ميليشيات الذئاب الرمادية إلى جانب ميليشيات داعش، والنصرة، والعصابات المسلحة، من أجل السيطرة على الشمال السوري على حساب دماء المواطنين الأبرياء"^{١٤٨}.

تدعم منظمة الذئاب الرمادية الحركات التركية في آسيا الوسطى ومنها حركة استقلال تركستان الشرقية في جمهورية الصين، فقد أقامت معسكرات تدريب للشباب الأويغور (الصينيون ذوو الأصول التركية)، ويتركز معظمهم في إقليم شينجيانغ غرب الصين، وقد اعتبرتها الصين من المنظمات الإرهابية الرئيسية^{١٤٩}، وكذلك لها تحركات في كل من شبه جزيرة القرم، وروسيا، وأذربيجان، والجمهوريات التركية الأخرى.

^{١٤٦} "الذئاب الرمادية".

^{١٤٧} الذئاب الرمادية .. نصف مليون متطرف في خدمة إردوغان.

^{١٤٨} الذئاب الرمادية .. طليعة الغزو التركي لشمال سوريا.

^{١٤٩} الذئاب الرمادية يتكلم.. هل ستكون الوجه الآخر للحرس الثوري الإيراني؟^{١٥}

وفي أوروبا، رصدت ألمانيا تحركات لمنظمة تتبنى مواقف قومية تركية متطرفة، ومناصرة لحزب العدالة والتنمية التركي الحاكم، وهي جماعة "أوسمانن جيرمانيا" التي تتبنى مواقف قومية تركية ويمينية متطرفة.^{١٥٠}

خامساً: المناطق المستهدفة في سياسة "العثمانية الجديدة"

١- الشرق الأوسط:

أ- سوريا:

دخلت تركيا على خط الحدث السوري وقررت الحكومة التركية سحب العاملين في سفارتها وإعلان موقفها الذي تمثل بـ "نصرة الشعب السوري"، والوقوف إلى جانب "الثوار"، وكانت من أكثر المحرضين- إلى جانب قطر- على تأجيج الأوضاع، حتى وصل الحال إلى ما هو عليه الآن، فقد دعمت وساندت معظم الفصائل المسلحة، وكانت البوابة الرئيسية لدخول المتطرفين إلى سوريا والخروج منها، وتم توثيق علاقاتها مع معظم الفصائل المقاتلة، وفي مقدمتها الجماعات الأكثر تطرفاً؛ داعش والنصرة وحركة نور الدين الزنكي وغيرها.

اعتبر أردوغان نشوب الأزمة السورية فرصة ثمينة لدعم جماعات إسلامية تسمح له بالوصول إلى موقع إقليمي متقدم، من خلال الاستفادة من "النجاح" المتوقع للإسلاميين المتطرفين في المنطقة، فبدأ بتقديم دعم غير محدود للفصائل المسلحة في الخفاء والعلن، واستقطب الشخصيات "السياسية المعارضة" من خلال منحهم، بالتعاون مع قطر، رواتب عالية، وفتح لهم مكاتب خاصة، وجمعهم تحت مسمى "الائتلاف المعارض"، فارتفعت هذه المجموعة إلى سياسات حزب العدالة والتنمية الحاكم، وما تزال تنفذ رغبات حكومته فقط.

إن التأثير الإخواني في الجسم السياسي "للمعارضة" واضح تماماً؛ فهم يشكلون الثقل الأهم في هذا الجسم، وهم الفئة التي تعتمد عليها أنقرة بشكل أساسي، في حين أن الهيكل العسكري المنتشر في مناطق الصراع، ويحظون بالحماية التركية والدعم القطري، يتشكل من فصائل إسلامية متشددة لا تختلف عن داعش والنصرة من حيث الممارسات الميدانية.

احتلت تركيا عدد من مدن الشمال السوري تحت ذريعة محاربة الكرد، ولكنها في الحقيقة تستغل هذا السبب لتحقيق هدفها غير المعلن، من خلال التوسع في جميع المناطق التي يشملها "الميثاق المللي".

ب- العراق:

بدعوى حماية السنة في العراق، يحاول الرئيس التركي تأجيج المحاصصة الطائفية في الجغرافيا السياسية العراقية، التي تزيد أوضاع هذا البلد تعقيداً، عبر دعمه لميليشيات عسكرية سنية بالمال والسلاح والتدريب؛ إلى جانب تحريك عملائه ضمن الإخوان عبر ذراعها السياسية "الحزب الإسلامي" لتمهيد الأرض لموطئ قدم الخليفة العثماني المزعوم.

حاول أردوغان، قبيل وأثناء معركة الموصل (١٦ أكتوبر ٢٠١٦ - ٢٠ يوليو ٢٠١٧)، بشتى الطرق، المشاركة في عملية تحرير ثاني أكبر مدن العراق من حيث عدد السكان بعد العاصمة بغداد، من قبضة تنظيم داعش الإرهابي التي احتلها عام ٢٠١٤، كونها من أهم مناطق الميثاق

^{١٥٠} المصدر السابق

المللي، حيث تزعم أنقرة أن الموصل "ميراث عثماني" تخلت عنه قسراً بعد الحرب العالمية الأولى بمقتضى اتفاقية لوزان عام ١٩٢٣، ويطالب إردوغان بتعديل الاتفاقية التي رسمت الحدود التركية الحالية. ووسط هذه الفوضى السياسية ظهر دور الحزب الإسلامي العراقي، الذي يعد النزاع السياسية لجماعة الإخوان، فعلى لسان أمينه العام إياد السامرائي، انتقد الموقف العراقي الراض للتدخل التركي مدعياً أن أنقرة تريد مساعدة العراق في استعادة الأمن بمحافظة نينوي ومركزها الموصل ١٥١.

تعد تركيا الموصل وكركوك مناطق تركية، ولها الأحقية بحمايتها، وقد صرح ابراهيم كالن، المتحدث باسم الرئاسة التركية: "نعم فيها الأكراد وفيها العرب أيضاً إلا أن الهوية الأساسية لكركوك أنها مدينة تركمانية"، وأضاف السياسي التركي أن "خمسة آلاف متطوع قومي على الأقل مستعدون وينتظرون الانضمام للقتال من أجل الوجود والوحدة والسلام في المدن التي يقطنها التركمان، خاصة كركوك" ١٥٢، لذلك أثار شمول كركوك بالاستفتاء الدستوري واستفتاء الاستقلال غضب تركيا.

ج- كردستان:

أسفر تفكك الاتحاد السوفياتي عن تحولات جيوسياسية جذرية في الشرق الأوسط، ومنها صعود القضية الكردية إلى مرتبة دولية- عالمية، وذلك لارتباطه بالدور الذي أنطته تركيا لنفسها في المجال الجيوستراتيجي الممتد من البلقان إلى الأناضول، ومنها إلى القوقاز وآسيا الوسطى، فقد تم اعتبار القضية الكردية العقبة التي قد تضع حداً لمرحلة ما يشبه إعادة المجال الإمبراطوري العثماني ١٥٣. وقد ازداد إمكانية تفعيل هذا الدور خلال الأزمة السورية عندما استطاع الكرد أن يجدوا لنفسهم موطئ قدم في الساحة الدولية بعد أن أثبتوا كفاءتهم العالية في التصدي لتنظيم الدولة الإسلامية، وهم بحاجة الآن إلى ترجمة هذا الدور سياسياً ودبلوماسياً، ولن يكون الأمر مستحيلاً عندما يدرك المجتمع السياسي- الدولي خطورة التمدد العثماني الجديد على مصالحهم الجيوستراتيجية.

أما سياسة العثمينة الجديدة التي مارسها حزب العدالة والتنمية في الجغرافيا الكردية فقد تمثلت بداية في محاولة كسب قاعدة كردية مناصرة له وفق مسارات عدة منها: ادعاء أردوغان بأن القضية الكردية قضيته، بالتزامن مع توسيع نطاق "قانون مكافحة الإرهاب"، حيث طالت الاعتقالات الأطفال والنساء الكرد. وأسهم في تشكيل مجموعة رأسمال كردي متواطئ مع أجنذاته، وأسس مراكزها في المدن المهمة في جنوب وشمال كردستان. كما أسس منظمات المجتمع المدني المتظاهرة بالكردايتية، وأردفها بوسائل إعلام مارست الحرب النفسية ضد الشعب الكردي بشكل واسع، مع فتح المجال أمام الأنشطة الرياضية والفنية؛ فضلاً عن تسييس الدين ومحاولة تشكيل "حماس كردي" (نسبة إلى منظمة حماس الفلسطينية التي أسسها الموساد لإضعاف منظمة التحرير الفلسطينية) يحمل شعار الكردايتية، وتفعيله وترقيته إلى الصدارة، مع إنشاء ثانويات دينية وتكثيف دورات تعليم القرآن وبناء الجوامع لتسخيرها جميعاً لصالح

^{١٥١} أوراق أنقرة بالعراق (٢) .. الإخوان ينصّبون إردوغان خليفة لـ"سنة بغداد".

^{١٥٢} أهمية "كركوك" التاريخية والاستراتيجية بالنسبة لتركيا.

^{١٥٣} نوفل، عودة تركيا إلى الشرق، ص ٢٧-٢٨.

التصفية الثقافية، والمضي في إنكار الوجود الكردي والتعظيم على نضال الكرد من أجل الحرية^{١٥٤}.

انتشرت المراكز الاقتصادية التركية بشكل لافت في جنوب كردستان، وتسربت إلى كافة القطاعات تقريباً، فمن مساهمتها في الشركات النفطية إلى الاستثمارات في الشركات العقارية، وصولاً إلى التجارة العامة بكل تفاصيلها (الغذائية والخدمية والصحية وغيرها)، وهو ما يشكل تعوّلاً تركياً اقتصادياً منقطع النظير، ويجعل الإقليم أسير الرغبات التركية ومحكوماً بإرادتها.

وعلى الصعيد العسكري، فقد أنشأ الترك، قبل AKP وما بعدها، عدة قواعد عسكرية في إقليم كردستان، انتشرت في مواقع حساسة جداً، وبات من الصعوبة بمكان المطالبة بمغادراتها على المستويين العراقي والكردي. وفي غرب كردستان (روجافا)، فقد استولت القوات التركية عبر جيشها والفصائل المسلحة الموالية لها على المنطقة الممتدة ما بين جرابلس والباب أولاً ثم عفرين، وأخيراً المنطقة الممتدة بين رأس العين/ سري كانيه وتل أبيض/ كري سبي، وهي مراكز تدخل في صلب مفهوم "الميثاق المللي".

عند إدراك هذه الوقائع يتم فهم مسألة التخوف التركي الهائل من القضية الكردية بشكل مختلف، كما لم تحسب له حساب من قبل، فالدور الكردي يهدد صميم فكرة "العثمانية الجديدة"، إلى جانب تحديات أخرى تواجهها تركيا بالطبع. فما زاد من النزعة القومية التركية بروح هجومية هو ظهور الدول التركية الجديدة في آسيا الوسطى والقوقاز بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، حيث أسهمت في إيجاد المناخ الملائم، سياسياً وفكرياً، لتحريك مشروع "الجامعة التركية"، وقامت أنقرة فيها بدور الزعامة لهذا العالم الواسع، مما أضفى على الموقف التركي حيال المسألة الكردية طابعاً قومياً متشدداً.

د- مصر:

شارك أردوغان في التخطيط للاستيلاء على مصر ضمن مشروع تنظيم الإخوان المسلمين المسمى "بالخلافة الكبرى"، فقد اصطحب رجال الأعمال الأتراك إلى مصر أملاً في السيطرة السياسية والاقتصادية على مصر عقب سقوط حسني مبارك، إلا أن طموحاته وآماله راحت أدرج الرياح بعد عام واحد فقط، حينما قامت ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣، وانحاز الجيش المصري لمطالب الجماهير الغفيرة، وتم إنهاء حكم الإخوان^{١٥٥}.

سحبت تركيا سفيرها من القاهرة بعد الإطاحة بمحمد مرسي والحكومة الإسلامية، وخفّضت التمثيل الدبلوماسي، وبدا الموقف التركي وكأنه يهدم جسور العلاقة مع القيادة المصرية الرسمية حتى على المدى البعيد، فقد صرّح أردوغان قائلاً: "أن أنقرة لن تحترم أبداً أولئك الذين يستولون على السلطة بانقلاب"^{١٥٦}.

شهدت العلاقات المصرية التركية انقلاباً كبيراً مع تفجر الاحتجاجات المصرية في كانون الثاني ٢٠١١، حيث دعمتها تركيا منذ الأيام الأولى، ووجه أردوغان خطاباً لحسني مبارك يطالبه بالاستماع لرغبة شعبه^{١٥٧}، وأكدت أنقرة ذلك من خلال الزيارة التي قام بها الرئيس التركي

^{١٥٤} أوجالان، مانيفستو الحضارة الديمقراطية، مج ٥

^{١٥٥} السياسة التركية الخارجية.. الكوارث والأخطار نحدق بأوروبا.

^{١٥٦} العلاقات التركية - الإسرائيلية وطورات الربيع العربي^{٢٠١٥-٢٠٠٢}

^{١٥٧} رجب طيب أردوغان يدعو مبارك إلى الإصغاء إلى مطالب شعبه، نشرت في: ٢٠١١/٠٢/٠١.

عبدالله غول كأول رئيس يزور مصر بعد شهر من تنحي مبارك، وأعقب ذلك قبل نهاية العام الزيارة الشهيرة لأردوغان بصحبة مائتين وثمانية رجل أعمال تركي وسط ترحيب كبير من أنصار الإخوان، وتم خلالها توقيع ٢٠ اتفاقية تجارية،^{١٥٨} ويبدو أن ذلك أثار حماسة التيار الإخواني المتطلع إلى بلوغ السلطة في مصر، وأسفرت الانتخابات عن فوز مرشحه محمد مرسي، فوجد كل منهما في الآخر سنداً له.

فتح وصول مرسي إلى السلطة الطريق واسعاً أمام تركيا لتكوين خريطة جديدة في الشرق الأوسط، فأنقرة ستمثل مع مصر ثقلًا إقليمياً غير مسبوق منذ مائة عام على الأقل، ولم يمض شهران على توليه الحكم إلا وكان مرسي مدعواً لحضور المؤتمر الرابع لحزب العدالة والتنمية في أيلول ٢٠١٢، وحظي هناك بترحيب كبير، كما شهدت تلك الفترة سقفاً مرتفعاً في الموقف التركي المصري من الحرب الإسرائيلية على غزة في تشرين الثاني ٢٠١٢، مما أثار توجس إسرائيليين من هذا التقارب.

انهارت الأحلام التركية فجأة تحت وقع صدمة الانقلاب العسكري الذي نفذته عبد الفتاح السيسي، وزير الدفاع المصري، في ٣ تموز ٢٠١٣، ولا يخفى على أحد أنه انقلابٌ نفذته المعسكر المعادي لأردوغان في منطقة الشرق الأوسط بدءاً من إسرائيل ومروراً بالإمارات والسعودية، وكذلك إيران التي أزعجها موقف مرسي من الأزمة السورية ولم تجد فيه الحليف الذي كانت تتأمله.

كان الموقف التركي حاداً وصلباً تجاه الانقلاب العسكري في مصر، فقد وفرت تركيا للمعارضة المصرية التي لجأت إليها قنوات فضائية تهاجم الانقلاب العسكري وسياسته، واستضافت المؤتمرات والفعاليات السياسية لهم، إلا أن ضعف المعارضة وعجزها في إدارة المعركة مع النظام في مصر انعكس على مستوى التصلب التركي المتمثل بطلب عودة مرسي إلى الحكم، والتراجع تدريجياً إلى المطالبة بإسقاط حكم الإعدام عنه.

أعلنت مصر جماعة الإخوان المسلمين تنظيمياً إرهابياً أواخر عام ٢٠١٣، وكان النظام المصري الجديد قد بدأ بشن حملات سياسية وإعلامية ودبلوماسية عنيفة على تركيا، وخصص العديد من مقدرات مصر ومجهودها لفضح وإعاقة السياسة التركية، وتحركت المؤسسات المصرية بالتوافق مع إسرائيل والإمارات في محاولة لتحطيم النفوذ التركي، وعقدت مصر اتفاقيات مع قبرص واليونان لترسيم الحدود البحرية، التي تضيّع على تركيا حقولاً نفطية في منطقة شرق المتوسط، وأسهمت بشكل فعال في رصد ومتابعة محاولة الانقلاب العسكري في تركيا في ١٥ أيلول ٢٠١٦.

هـ- فلسطين:

إن علاقات حركة حماس مع تركيا وقطر وإيران، تأتي وفق الفكر الذي تنتمي إليه حماس، وهو فكر جماعة الإخوان المسلمين، وقد اعتبرت حماس نفسها جزءاً من هذا التنظيم وفق المادة الثانية من ميثاقها. وقد رأت قيادات حماس في تركيا ملاذاً آمناً لها بعد فرارها من سوريا إثر اندلاع الحرب الأهلية فيها، حيث استطاعت توجيه خلايا حماس العسكرية في الضفة الغربية

^{١٥٨} محمد إلهامي، العلاقات المصرية التركية: الجذور والشمار، المعهد المصري للدراسات، ١٠ كانون الأول ٢٠١٧.

^{١٥٩} الرئيس مرسي يصل تركيا ويحضر فعاليات مؤتمر حزب العدالة والتنمية الحاكم، الأهرام، ٢٠١٢/٠٩/٣٠.

^{١٦٠} مصر تعلن الإخوان المسلمين جماعة إرهابية يحاكمها القانون، وكالات، ٢٥ كانون الأول ٢٠١٣.

والأردن، وتحويل مئات الآلاف من الدولارات إلى أنشطة حماس المسلحة. في حين أن السلطات التركية تشرف على تدريبات حماس العسكرية في البلاد، حيث يقوم نشطاء حماس في تركيا بتجنيد فلسطينيين يعيشون في تركيا والأردن وسوريا ودول عربية أخرى، ويتم إرسالهم إلى مكتب خاص في إسطنبول، يقوم بدوره بفرزهم إلى معسكرات تدريبية خارج المدينة^{١٦١}.

حاولت تركيا من خلال حركة حماس الوصول الى دور مؤثر في الشرق الأوسط، وهذا ما أثار غضباً من قبل إسرائيل، فقد فتحت تركيا الأبواب أمام قادة حماس، وقدمت الدعم لهم، لتكون القضية الفلسطينية ورقة بيدها تستخدمها في أي وقت تشاء، وبرز ذلك في العديد من المناسبات، على الرغم من العلاقات الوطيدة بين أنقرة وتل أبيب^{١٦٢}. في الوقت الذي نأت فيه الدول العربية ومنها السعودية بنفسها عن الحركة، وتحركت نحو تحسين علاقاتها بإسرائيل^{١٦٣}.

كان انفتاح تركيا على حركة حماس، التي كانت تتخذ من دمشق مقراً لها، ودخولها في ملف المصالحة الفلسطينية كوسيط بين السلطة الفلسطينية و"حماس"، أو لتخفيف التوتر بينهما، كان يهدف إلى تنشيط دورها في الشرق الأوسط، الذي كان منوطاً بمصر والجامعة العربية فقط، وكان نجاح تركيا في أداء هذا الدور؛ لا سيما بعد مواجهة أردوغان لشمعون بيريز في مؤتمر دافوس عام ٢٠٠٩م وإرساله سفينة "مافي مرمرة" عام ٢٠١٠م في محاولة "لكسر حصار غزة"، كان يستقطب تعاطفاً شعبياً عربياً وإسلامياً، وهو ما كان يشكل حرجاً سياسياً للأنظمة العربية التي شعرت بصعود نجم كل من تركيا وإيران اللتين جمع بينهما دعم حركة حماس، في الوقت الذي انحاز فيه النظام الرسمي العربي للسلطة الفلسطينية، وقد تسبب هذا الأمر في ظهور حساسيات لم تستطع القنوات الدبلوماسية من إزالتها حتى جاءت أزمة "الربيع العربي".

٢ - الخليج العربي:

أ- سلطنة عمان:

لم يبد العثمانيون الجدد حماساً تجاه عُمان في البداية، لكنهم تحركوا منذ عام ٢٠١١م بشكل ملحوظ، وقرروا أن يحصدوا ما زرعه حكومتهم أجاويد سابقاً في عُمان، انطلاقاً من مذكرة التعاون العسكري ثم تعميق العلاقات مع مسقط، واختراقها عسكرياً واقتصادياً، بهدف ضمها للمحور التركي في نهاية المطاف^{١٦٥}.

ب- البحرين:

حاولت حكومة أردوغان التقرب من البحرين بواسطة جماعة الإخوان المسلمين "جمعية الإصلاح، التي قدمت الأموال لصالح تركيا ومشاريعها، فكانت واحدة من الشركاء المانحين لجمعية "الصدقة والتعاون اليمنية التركية"، الممولة أيضاً من الأوقاف التابعة لحكومة أردوغان^{١٦٦}.

^{١٦١} نهج تركيا في مكافحة الإرهاب.

^{١٦٢} كيف ارتبطت حركة "حماس" بعلاقات قوية مع قطر وتركيا وإيران؟

^{١٦٣} ديلي تليغراف: تركيا "تسمح لحماس بالتأمر لشن هجمات" على إسرائيل.

^{١٦٤} أردوغان يغادر دافوس غاضباً بعد مشادة كلامية مع الرئيس الإسرائيلي.

^{١٦٥} بيزنس المونث .. تركيا تستغل مخاوف مسقط لتفريقها بالسلاح.

^{١٦٦} إخوان البحرين.. الجنسية عربية والولاء لـ"إردوغان".

ج- قطر:

لجأت تركيا إلى قطر لتزويدها بالغاز عقب أزمة إسقاط الطائرة الروسية على الأراضي التركية بعد أن قامت موسكو بفرض عقوبات تجارية على تركيا، وكان لقطر دور مهم في تخفيف حدة تأثير هذه العقوبات على تركيا خاصة في مجال الطاقة. وفي ظل احتدام الصراع الجيوستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط بين موسكو وواشنطن من جهة والسعودية وإيران من جهة أخرى، وجدت تركيا في قطر الحليف الاستراتيجي الوحيد المتبقي لها في منطقة تشهد سياسة استقطاب قوية، وقد جاءت اتفاقية التعاون العسكري بين البلدين عام ٢٠١٥ لتؤكد عمق العلاقة بين البلدين؛ إذ وقفت قطر مع تركيا في مواجهة محاولة انقلاب تموز ٢٠١٦، وردت تركيا بدعم سريع وغير محدود لـ حليفتها قطر بعد تعرضها للحصار خلال الأزمة الخليجية منذ حزيران ٢٠١٧، وتمثل في مد جسور جوي وبحري لنقل البضائع والمعدات إلى السوق القطرية، كما أن حجم التبادلات التجارية وصلت لمستويات قياسية^{١٦٧}، وقد بلغت اجتماعات القمة بين الرئيس التركي وأمير قطر ما يقارب ١٥ قمة، وأبرزت توقيع نحو ٤٠ اتفاقية في مجالات مختلفة^{١٦٨}.

إن أكثر ما جعل التقارب ممكناً وقوياً بين هذين البلدين هو تبني قطر لمنظمة الإخوان المسلمين، وتأمين الحماية والملاذ لها، وقد تمكنت هذه الجماعة من خلال مواقع التواصل الاجتماعي، وعبر العديد من دعائها أمثال يوسف القرضاوي وغيره، من الوصول إلى شريحة واسعة في العالمين العربي والإسلامي، وترافق هذا النشاط مع بروز اتجاهات حزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا، وقد اتضحت ملامح هذا التلاحم مع بداية أزمات "الربيع العربي"، حيث تم كشف العديد من النقاطات التي كانت تجمع هاتين الدولتين في تعاملهما ودعمهما لقوى الإرهاب في العالم العربي، وقد أصبحت الآن مكشوفة. كما إن المصالح الاستراتيجية، والاقتصادية، والسياسية جمعت الدولتين اللتين أصبحتا تعانيان من العزلة أكثر من دول الأزمات نفسها، وكان ذلك كافياً ليزيد من حالة التقارب الذي استغلته تركيا في خدمة سياستها التوسعية؛ إذ تمكنت من نشر آلاف الجنود الأتراك على الأراضي القطرية حسب بنود اتفاقية عسكرية سرية تم الكشف عنها مؤخراً، وتبين أن أحد أهم بنودها يفيد بعدم جواز ملاحقة أي جندي تركي متواجد في قطر أو محاكمته في حال ارتكابه أي انتهاكات قانونية، كما تبين أيضاً بأن هذه الاتفاقية لا تجيز اللجوء إلى طرف ثالث، سواءً كانت دولة أو منظمة دولية، من أجل فض النزاعات أو الخلافات التي يمكن أن تنشأ عنها بين الدولتين^{١٦٩}.

د- اليمن:

يسعى الأتراك حالياً إلى تأسيس كيان مماثل لكيان إيران تقوده حركة الإخوان المسلمين في اليمن، وبدأ العمل التركي على هذا المشروع منذ وصول حزب العدالة والتنمية الإسلامي إلى السلطة في تركيا، وازدادت وتيرة التحركات التركية على الأرض اليمنية بعد أزمات الربيع العربي التي وصلت إلى عدة أقطار عربية بينها اليمن.

^{١٦٧} جسر جوي غذائي بين إزمير والدوحة، ترك برس، ٢٠١٧/٠٦/١٢.

^{١٦٨} وكالة الأناضول للأنباء، حول الاجتماع الرابع للجنة الإستراتيجية التركية القطرية العليا، Daily Sabah، ٢٠١٨/١١/٢٦.

^{١٦٩} محمود رشدي، الاتفاق العسكري بين قطر وتركيا.. احتلال بوثيقة سرية، رؤية، ٢٠١٩/٠١/١٢.

عمل الأتراك بسرية تامة مع حركة الإخوان المسلمين في فترة حكم نظام صالح، وذلك على محاور مختلفة كان أبرزها المحور التجاري، حيث دعمت تركيا عبر حزبها الحاكم الإخوان المسلمين في اليمن بالمال والاستشارات والخدمات الفنية للعمل المصرفي، واستطاع الشيخ حميد الأحمر (أحد قيادات إخوان اليمن) أن يبني إمبراطورية تجارية كبيرة بمساعدة الأتراك. وبعد انطلاق الثورات في العالم العربي وجدت تركيا الباب مفتوحاً لها لتلعب دوراً كبيراً في دعم أنشطة حركة الإخوان المسلمين في اليمن، فقد قام حزب العدالة والتنمية التركي بتدريب أكثر من ٨٠٠ من كوادر حزب الإصلاح، من ذوي التوجه الإخواني، في مجالات عديدة، أبرزها التنمية البشرية، والتخطيط، والتقنيات الحديثة في الاتصالات، والتخطيط العسكري، وإدارة المؤسسات الصحية والتعليمية، ومجالات أخرى مختلفة.

بعد رحيل نظام صالح عن الحكم ظهرت التحركات التركية صوب اليمن بشكل علني ولم يتخرج سفير تركيا من لقاء قيادات إخوان اليمن وتنسيق تحركات تصب في مجرى تأسيس قوة سياسية حليفة لتركيا، وهو ما تم بالفعل، حيث استطاعت تركيا أن تجمع أجنحة حركة الإخوان المسلمين كلها في اليمن تحت لواء العدالة والتنمية بالتوازي مع مشروع مماثل في مصر بحيث يكون لتركيا النفوذ الأكبر على ممرات الملاحة المائية في جنوب وشمال البحر الأحمر حيث تطل مصر واليمن ١٧٠.

بلغ التناقض في التعامل التركي مع الأطراف اليمنية حدّ الغرابة، فقد عملت هيئة الإغاثة التركية في صنعاء ومناطق سيطرة الحوثيين، ما شكل دعماً مباشراً من حكومة أردوغان لميليشيا الحوثي، وشبه اعتراف بالميليشيا الحوثية ١٧١. في الوقت الذي أجرى فيه عبد ربه منصور هادي، رئيس الجمهورية اليمنية، زيارة لتركيا في الفترة ما بين ١٦-١٨ شباط/فبراير ٢٠١٦، تلبية لدعوة موجهة إليه من قبل أردوغان، كما شارك وزير الخارجية اليمني في القمة الإسلامية الطارئة حول القدس في ١٨ أيار/مايو ٢٠١٨ في إسطنبول ١٧٢. في حين نقلت وكالة "سبوتنيك" الروسية أن أكثر من ٤٠٠ مسلح، جميعهم من جنسيات أجنبية، يتبعون تنظيم القاعدة، تم نقلهم من إدلب إلى الأراضي التركية، ومنها إلى الصومال ثم اليمن، مشيرة إلى أن هؤلاء المسلحين وفدوا على شكل مجموعات صغيرة يتراوح عدد أفرادها بين ٨ و ١٥ شخصاً ١٧٣.

تسعى تركيا من خلال حزب الإصلاح الإخواني الموالي لها، ومن خلال الدعم القطري المادي والإعلامي والمعنوي وأطراف أخرى في المنطقة إلى استعادة هيمنتها العثمانية على اليمن، لإدراكها أهمية موقعها الاستراتيجي، ولبسطة نفوذها على دول المنطقة ١٧٤.

إنّ ملامح تنسيق إيراني تركي قطري في اليمن بات أمراً ملموساً في ظل التطورات الأخيرة التي شهدتها الملف اليمني، والإشارات التي بعثتها أنقرة تدل على تحوّل موقفها إزاء الحرب في اليمن، وتبنيها للرؤية القطرية التي تسعى إلى المواءمة بين دعمها للحوثيين وارتباطاتها بجماعة الإخوان المسلمين في اليمن ١٧٥.

^{١٧٠} علاقة غير مشروعة بين تركيا و حزب الإصلاح عبر حميد الأحمر.

^{١٧١} بعد تجميد أموال «صالح» و«الحوثي».. تركيا تحاول اصطياذ النفوذ في عياد عكرتها الحرب.

^{١٧٢} العلاقات السياسية بين تركيا واليمن.

^{١٧٣} تركيا تواصل تصدير الإرهاب وتعيد زراعة «القاعدة» في اليمن.

^{١٧٤} إيران و تركيا.. خيوط التأمير الخبيث.

^{١٧٥} تنسيق تركي إيراني في اليمن بمشاركة قطرية تحسباً لمرحلة ما بعد الحرب.

٣ - شمال افريقيا:

أ- ليبيا:

عارضت تركيا في البداية أية عملية عسكرية ضد ليبيا إبان انتفاضة عام ٢٠١١، ورأت أن التدخل العسكري من قبل "الناتو" في ليبيا أو أية دولة أخرى سيكون له نتائج عكسية تماماً. ولكن مواقف أنقرة تغيرت بعد هزيمة القذافي؛ إذ كان لديها فرصة للوصول إلى الاقتصاد الليبي، ونشر نفوذها من خلال جماعاتها الإسلامية، ويبدو من خلال ذلك أن أنقرة أرادت أن تكون أكثر قدرة على توجيه مسار التطورات من الداخل من جهة، وتحقيق التوازن مع الطموح الفرنسي للعب الدور الريادي خلال هذه العملية، من جهة أخرى.

ظهر التدخل التركي في ليبيا بشكل واضح بعد عام ٢٠١٤، حين رفضت العناصر الإسلامية التي تمثلها حكومة الوفاق الوطني الاعتراف بالهزيمة في الانتخابات، مما أدى إلى تشكيل حكومة منافسة في طبرق يدعمها الجيش الوطني بقيادة الضابط المتقاعد خليفة حفتر.

يعد دعم أنقرة لحكومة الوفاق الوطني أحد قرارات السياسة الخارجية العديدة التي وضعتها أنقرة لمواجهة مصر وحلفائها من دول الخليج، مما دفع بعض المحللين إلى وصف الصراع الليبي بأنه حرب بالوكالة الإقليمية.^{١٧٦}

ووفقاً لفريق من الخبراء التابعين للأمم المتحدة، فقد سلمت الشركات التركية الأسلحة إلى تحالف فجر ليبيا (وهو تكتل لميليشيات متشددة)، كما اتهمت اللجنة ذاتها قطر بإرسال الأسلحة والمال إلى "المتشددين".^{١٧٧} فقد واصلت أنقرة بالتنسيق مع الدوحة في دعم الجماعات المتطرفة في طرابلس ومصراته بالأسلحة، على الرغم من حظر الأسلحة الذي فرضته الأمم المتحدة، وقد صودرت العديد من شحنات الأسلحة القادمة من تركيا^{١٧٨}، وذلك من دون أية مسائلة من قبل المجتمع الدولي.

وما كان في البارحة سراً أصبح اليوم معلناً، وبات أردوغان الآن يرسل الأسلحة والمتطرفين من داعش والنصرة والفصائل السورية المسلحة أمام أنظار الجميع، وحصل على موافقة برلمان البلاد في التدخل عسكرياً في ليبيا بعد تخوفه من انهيار الحكومة الإخوانية في ليبيا، وبالتالي انهيار أحلامه العثمانية.

يظهر هذا الاتجاه بشكل واضح في مسار العلاقات التركية مع ليبيا، فقد أصبحت أنقرة تتدخل بجرأة كبيرة في ليبيا البعيدة عن حدودها منذ اندلاع أزمتها التي بدأت تدخل عامها العاشر، من دون أن تواجه أي اعتراض واضح من المجتمع الدولي.

إن العنوان الأبرز في السياسة التركية تجاه الأزمة الليبية كان التناقض والتعارض، فمع بداية الاحتجاجات في ١٥ شباط ٢٠١١ ضد حكم معمر القذافي تحفظت أنقرة بشكل عام إزاء التدخلات الخارجية في ليبيا، وعارضت فرض العقوبات، وخطط التدخل العسكري بقيادة فرنسا ثم الناتو، وبدت تركيا أقرب إلى تبني مدخل الإسهام في جهود الإغاثة الإنسانية، مع الإبقاء على قنوات مفتوحة مع طرفي الصراع لأداء دور الوسيط.

^{١٧٦} تركيا في ليبيا بعد ٢٠١١.. من الدبلوماسية إلى التصعيد العسكري.

^{١٧٧} تقرير أمريكي يكشف دور تركيا وقطر في تخريب ليبيا.

^{١٧٨} تحالف المتطرفين: الدعم التركي والقطري للإرهاب في ليبيا.

ومع سقوط نظام القذافي في تشرين الأول ٢٠١١ اتجهت أنقرة نحو تقديم كافة أوجه الدعم للتنظيمات الإرهابية، الممثلة في "حزب العدالة والبناء"، النزاع السياسية لتنظيم الإخوان المسلمين، ومليشيات مدينة مصراتة في الغرب الليبي، كما قدمت أنقرة دعماً لتحالف "فجر ليبيا" في مواجهة "عملية الكرامة" التي أطلقها الجيش الليبي في مايو ٢٠١٤ بقيادة "خليفة حفتر"، وهو ما تسبب في توتر علاقاتها مع الشرق الليبي، حيث وجه قائد الجيش الليبي في الشرق "خليفة حفتر" اتهامات لتركيا بدعم "الإرهاب" في ليبيا، وأصدرت حكومة الشرق الليبي قراراً بإيقاف التعامل مع كافة الشركات التركية في ليبيا رداً على سياساتها الداعمة لتحالف "فجر ليبيا".

تسعى تركيا إلى توسيع نطاق نفوذها والتمدد في شمال إفريقيا بدءاً من المغرب وصولاً إلى مصر ومروراً بالسودان، وذلك لإجبار هذه المنطقة على التسليم بهذه التركيبة، التي ثبت أنها أحد عناصر الخلل في المنطقة، وذلك للحصول على نفوذٍ شبيه بالنمط العثماني من خلال شركائها الإخوان، مهما كلف ذلك هذه المنطقة من ثمن. ومن الأسباب المادية الأخرى التي تدفع تركيا في هذا الاتجاه هو السعي للحفاظ على استثماراتها هناك، وضمان الحصول على حصة جيدة للشركات التابعة لها، ومنع خروج الأموال الليبية من تركيا، والتي تقدر بنحو ٢١ مليار دولار، وغالبيتها تعود لفترة حكم معمر القذافي ١٧٩؛ فضلاً عن أموال الجماعات الإسلامية بمختلف مشاربها، والتي حولت تركيا إلى ما يشبه بنوك إيداع لها.

تطالب القيادة العامة للقوات المسلحة الليبية مجلس الأمن الدولي والأمم المتحدة بإدانة تركيا وفتح تحقيق حول هذه الممارسات؛ ولاسيما فيما يتعلق بشحنات الأسلحة التي تم ضبطها أواخر العام ٢٠١٨، وبداية عام ٢٠١٩، والتي تشكل خرقاً للقرار الدولي المفروض على ليبيا بشأن حظر توريد الأسلحة إليها منذ عام ٢٠١١، وقد بدأ عدد من نشطاء المجتمع المدني، والسياسيين والحقوقيين، والإعلاميين، والمهتمين بالشأن العام في إصدار بيانات بشأن التدخلات التركية السافرة ١٨٠، ومن غير المستبعد التحرك باتجاه المجتمع الدولي لمحاسبة أنقرة على جرائمها في ليبيا، مما قد يسمح بفتح ملفات أخرى من سجل التجاوزات التركية في غيرها من الأماكن.

ب- الجزائر:

لم تكن الجزائر بعيدة عن الأهداف التركية، حيث بنت حكومة أردوغان علاقات وثيقة مع حركة مجتمع السلم (حمس) المقربة من الإخوان المسلمين، فقد وقفت قياداتها بوضوح تام مع أردوغان، وبررت له كل ما يرتكبه من سياسات، وترى في حزب العدالة والتنمية في تركيا أفضل نموذج يمكن الاقتداء به ١٨١.

تمثل الحركة حالياً أحد أكبر الأحزاب ذات الخلفية الإسلامية الإخوانية في الجزائر، وهي لا تزال تحاول الترويج لنموذج الحزب الحاكم في تركيا، وأفكار جماعة الإخوان، ومشروع العثمانيين الجدد في منطقة المغرب العربي (ليبيا وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا). وبعد دعوات متكررة على مدار عامين من قبل هذه الحركة لتركيا من أجل غزو الجزائر اقتصادياً

^{١٦٦} محمد أوب الفضل، الصمت الأممي والدولي، يوسع الدور التركي في ليبيا، صحيفة العرب، ٢٠١٨/١٢/٢٣.

^{١٨٠} أحمد جمعة، تركيا تواصل دعم جماعات الإرهاب في ليبيا، اليوم السابع، ٢٠١٨/١٢/٠٢.

^{١٨١} حمس الجزائر والعدالة والتنمية التركي: أي علاقة؟

استجاب أردوغان في فبراير ٢٠١٨، وقام بزيارة إلى الجزائر، وافتتح منتدى رجال الأعمال الجزائريين- الأتراك، داعياً المستثمرين في بلاده إلى العمل بقوة في الجزائر.

وجد الأتراك الفرصة في الحراك الشعبي ضد إعلان الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة نيته الترشح لفترة رئاسية جديدة، وأوعزوا إلى الإخوان في النزول إلى الشارع؛ فقد أشارت العديد من التقارير إلى الأصابع التركية التي تلعب من خلف الأحداث لتحريك الشارع الجزائري، ومساعدة الإخوان للوصول إلى الحكم ١٨٢.

دخلت تركيا على خط الجزائر بتصريحات استفزازية تحرض الشعب ضد جيشه، وتدعو إلى الفوضى في محاولة لتحقيق أهدافها من خلال تيار الإخوان هناك، وهو تصرف ليس بغريب على تركيا وقطر، فقد أصبح لديهما باع وخبرة في تأجيج الصراع في الدول العربية عبر استغلال الفوضى الحاصلة على إثر ثورات الربيع العربي، وما تبع ذلك من دمار واقتتال تدفع ليبيا وسوريا والعراق ثمنه إلى اليوم.

ج- تونس

سعى حزب العدالة والتنمية من خلال علاقاته المشبوهة مع حركة النهضة منذ وصولها إلى الحكم بعد نجاح الثورة التونسية (ديسمبر ٢٠١٠ - يناير ٢٠١١)، إلى مد جذور له في الدولة الإفريقية، لتكون قاعدة استراتيجية ينطلق منها وييسر نفوذه، وينشر مشروعه التوسعي في شمال إفريقيا.

إن علاقة حزب العدالة والتنمية بحركة النهضة من الناحية الفكرية أقدم بكثير من العلاقات السياسية والدبلوماسية، ولكنها ظهرت للعلن منذ أن أعلن رجب أردوغان، رئيس الوزراء التركي آنذاك، دعمه للثورة التونسية عقب نجاحها، وكانت أنقرة من أوائل الدول الداعمة للحراك الذي رأت فيه فرصة لوصول الحركة الإخوانية إلى الحكم بعد ثلاثة عقود من حظرها، وكان وزير الخارجية التركي أول الزوار لتونس في فبراير ٢٠١١، أي بعد نحو شهر من سقوط نظام زين العابدين بن علي. واستمرت مساندة الأتراك المادية والإعلامية لحركة النهضة التي لا تخفي علاقتها بحزب العدالة والتنمية، لدرجة أن صور رجب تنتشر في كل مكان داخل مقرها ١٨٣.

استطاعت حكومة العدالة والتنمية من اختراق الصف العربي في شمال إفريقيا من بوابة تونس، وبالتحديد من خلال حركة النهضة الإسلامية، ذات التوجه الإخواني، التي توصف بأنها "وكيل تركيا في البلاد"، حيث استمرت في الحفاظ على علاقات استراتيجية، واقتصادية، وعسكرية متينة مع تونس، وسط هواجس مختلف الأوساط السياسية والشعبية من التغلغل التركي، وتحول تونس إلى قاعدة خلفية لها، فقد تعالت الأصوات التي حذرت من مخاطر هذا التغلغل الذي توسع منذ زيارة أردوغان لتونس في ٢٧ كانون الأول ٢٠١٧ في سياق جولة إفريقية شملت إلى جانب تونس كلاً من السودان وتشاد، حيث كشفت عن طموحات تركية عسكرية في عموم المنطقة؛ ١٨٤.

^{١٨٢} "حمس" كلمة السر (٢) .. أردوغان يمول إخوان الجزائر للوصول إلى الحكم.

^{١٨٣} ذراع سياسي للعثماني .. إخوان تونس في خدمة أردوغان.

^{١٨٤} الجمعي القاسمي، التغلغل التركي في تونس، نشر مغلوب متصاعدة، صحيفة العرب، ٢٠١٨/٧/١٢.

إن افتتاح تركيا قاعدة تدريب عسكرية في الصومال، وبناء مرسى لصيانة السفن الحربية في السودان؛ فضلاً عن سماح السلطات القطرية لها بنشر دفعة جديدة من جنودها في قطر ضمن إطار اتفاقية دفاع مشترك بين البلدين، يعني أن المخطط التركي يخفي أطماعاً توسعية تتجاوز في أبعادها تونس لتشمل المنطقة بأسرها.

د- المغرب

إن ما يميز حركة الإخوان المسلمين في المغرب هو تشابه اسم حزبها الإخواني مع اسم حزب العدالة والتنمية، وزيادة على ذلك اشتراكهما بالشعار نفسه، وهو شعار المصباح الذي اتخذته "العدالة والتنمية" المغربي عام ١٩٩٨ رمزاً انتخابياً له، وهو الشعار ذاته الذي تبناه لاحقاً حزب "العدالة والتنمية" التركي.

هناك الكثير من القواسم المشتركة التي تجمع "حزب العدالة والتنمية" المغربي بنظيره التركي، بل إن العلاقة بينهما وطيدة الصلة، نتيجة تطابق الأفكار والتوجهات الإخوانية لدى الحزبين، ناهيك عن اتباع كلا الحزبين لنفس النموذج المهادن الذي يدعي الالتزام بقواعد اللعبة الديمقراطية، والحفاظ على الدستور. ويشترك كلا الحزبين في أن كلاهما خرج من رحم الحركة الإسلامية الإخوانية، بيد إنهما يزعمان أنهما لا ينتميان إلى هذا التنظيم، في الوقت الذي تعكس خطابات كلا الحزبين، وسياساتهما، وممارساتهما امتداداً بيناً لفكر الإخوان. والأهم من كل ذلك، دعوة حزب "العدالة والتنمية" الإخواني في المغرب إلى إعادة بعث الخلافة العثمانية على غرار ما يتوهمه أردوغان زعيم "العدالة والتنمية" التركي.

وهي الفكرة التي تجعل الحزب يلقي كل الدعم والتأييد من أنقرة، التي تجد فيه أفضل وكيل لها في المملكة المغربية، لتنفيذ مشروعها الاستعماري في شمال إفريقيا، وإعادة بسط نفوذها على هذه المنطقة التي ظلت لقرون تعاني من ويلات الاحتلال العثماني.

ارتدى عبد الإله بنكيران في أحضان إردوغان منذ اللحظة الأولى، ولم يفوت فرصة في الإشادة بتجربة حزب العدالة والتنمية في تركيا، وأظهر دعماً واضحاً لسياسات إردوغان. وكان من أوائل الحاضرين، بصفته رئيساً للحكومة المغربية، في حفل تنصيب إردوغان رئيساً للجمهورية التركية بعد تعديل الدستور التركي، وتحويل الحكم من النظام البرلماني إلى النظام الرئاسي^{١٨٥}.

٤- إفريقيا:

أ- الصومال:

استغلت تركيا الأوضاع المأساوية في الصومال، حيث أبدى إردوغان اهتماماً كبيراً بها منذ العام ٢٠١١، وأمر ببناء أكبر مجمع دبلوماسي تركي في مقديشو، إلى جانب إنشاء مركز للتدريب العسكري ومدرسة عسكرية، وحاز شركاؤه على حقوق التشغيل لمرافق المطار والموانئ^{١٨٦}.

اندفعت المؤسسات الحكومية والخاصة التركية نحو الصومال الممزقة بفعل الحرب لتقديم يد المساعدة، وأسست الحكومة بالتعاون مع الوكالة التركية للتعاون الدولي والتنمية "تيكا" أكبر

^{١٨٥} إقصاء ومؤامرات... "العدالة والتنمية" النسخة المغربية للحزب الحاكم في تركيا.

^{١٨٦} فساد وإرهاب.. "ألبيراق" رسل إردوغان لتخريب الصومال.

مجمع للمستشفيات في الصومال، وقامت مؤسسة الإغاثة الإنسانية التركية ببناء أكبر دار للأيتام في إفريقيا بمقديشيو، في وقت أصبحت فيه الخطوط الجوية التركية الناقل الوحيد الذي يسيّر رحلات منتظمة للعاصمة الصومالية خلال أكثر من ٢٠ عاماً^{١٨٧}، وقد أنفقت تركيا أكثر من مليار دولار أميركي في إغاثة الصومال. أما "مؤسسة ديانت" فتقوم إلى جانب منظمات غير حكومية أخرى بإدارة المدارس الدينية، بينما يحمل أحد المستشفيات الصومالية اسم أردوغان، وتتولى وكالة الغوث التركية جمع النفايات^{١٨٨}.

ورغم كل ذلك، فقد ظهرت أدلة جديدة حول علاقة تركيا بالتنظيمات المتطرفة في الصومال؛ إذ كشفت معلومات مستقاة من وثائق قضائية بأن وكالة الاستخبارات التركية أرسلت مئات الآلاف من الدولارات إلى حركة الشباب الصومالية، عبر عميل كان سجيناً سابقاً في معتقل "غوانتانامو". وقد تأسست هذه الحركة عام ٢٠٠٤، وأدت عملياتها الإرهابية إلى مقتل عشرات الآلاف، كما وسعت من أنشطتها الإرهابية عبر الحدود لتستهدف كينيا على وجه الخصوص؛ بالإضافة إلى عدد من دول الجوار. وذكر موقع "نوردك مونيتور"، التابع لشبكة الشمال للأبحاث والرصد المتخصصة في تتبع الحركات المتطرفة، أن الحكومة الأميركية اكتشفت عملية تحويل الأموال من الاستخبارات التركية إلى "الشباب"، وأبلغت أنقرة بالأمر، وطالبتها بتحقيق لكشف الشبكة الإرهابية التي تعمل على تمويل الحركة المتطرفة. لكن حكومة الرئيس رجب طيب أردوغان أوقفت التحقيقات التي انطلقت بعد الإخطار الذي أرسله مكتب مساعد وزير الخزانة الأميركي لشؤون الإرهاب والاستخبارات المالية، ديفيد كوهين، في ذلك الوقت^{١٨٩}.

ب- السودان:

في ظل الطموح باستعادة أمجاد العثمانية سعت تركيا إلى إيجاد موطئ قدم لها على سواحل البحر الأحمر في عام ٢٠١٧، إبان زيارة لوفد تركي يتقدمه رئيس البلاد رجب طيب أردوغان للسودان، حين أعلن الطرفان عن اتفاق تنمية خصصت بموجبه السودان للأترك العمل على إحياء الطريق القديم للحجاج الأفارقة، وإنشاء رصيف بحري لتشغيل السفن المدنية والعسكرية ضمن حزمة اتفاقات استثمارية تعهدت بها أنقرة للخرطوم.

إن تحرك أنقرة نحو السودان لم يكن بحال العلاقات السياسية الطبيعية في السياسة الخارجية التركية في السنوات الأخيرة، بل هي سياسة تميزت بمساع واضحة لتقديم نفسها كقوة إقليمية كبرى عبر توسيع أراضيها، واكتساب مناطق نفوذ واضحة خارج حدودها، وعلى الأخص في المناطق الحيوية التي وقعت تاريخياً تحت سيطرة الإمبراطورية العثمانية.

ما يهم تركيا حقاً هو أن تحركاً كهذا من شأنه أن يرسل رسالة قوية للقاهرة حول عواقب انحيازها إلى قبرص واليونان وإسرائيل في الصراع حول تقسيم النفوذ ومناطق التنقيب عن الغاز في البحر المتوسط، وهو الصراع الذي يهم تركيا بشكل رئيس في الوقت الحاضر^{١٩٠}.

^{١٨٧} مباغته في الخاصرة.. أردوغان وتقويض نفوذ أبوظبي بالبحر الأحمر.

^{١٨٨} دبلوماسية المساجد.. هكذا انتصرت تركيا في معركة الزعامة الإسلامية.

^{١٨٩} بالتفاصيل.. وثائق تكشف دعم تركيا لحركة الشباب الإرهابية.

^{١٩٠} مباغته في الخاصرة.. أردوغان وتقويض نفوذ أبوظبي بالبحر الأحمر.

ج- نيجيريا:

إن جماعة "بوكو حرام" جماعة إسلامية نيجيرية تعني بلهجة قبائل الهوسا "التعليم الغربي حرام"، وتنشط هذه الجماعة في شمال نيجيريا وتسعى لتطبيق الشريعة الإسلامية، وهي حركة محظورة رسمياً وتوصف بالإرهابية^{١٩١}.

تمارس تركيا مع نيجيريا سياسة ذات وجهين، فهي تدعم بشكل خفي "جماعة بوكو حرام"^{١٩٢}، ومن جهة أخرى تبني علاقات اقتصادية مع نيجيريا انطلاقاً من علاقات دبلوماسية تمتد إلى خمسة عقود مع أبوجا^{١٩٣}.

أعلنت نيجيريا أنها تحقق في تقرير يقول بأن تركيا تزود "جماعة بوكو حرام" الإرهابية بأسلحة متطورة، وأفادت بأن تزويد "الجماعة" بأسلحة متطورة يمثل مشكلة خطيرة بالنسبة للأمن القومي في البلاد، مؤكدة بأن الأمر يحظى بالاهتمام على المستوى الاستراتيجي^{١٩٤}.

وبحسب بعض التقارير الصحفية فإن تركيا باتت محركاً رئيسياً للتطرف الإسلامي في إفريقيا، وذلك حسب معطيات ميدانية كثيرة، فمثلاً: حين استولى المتطرفون الإسلاميون على شمال مالي عام ٢٠١٤ وحظي عناصر تنظيم القاعدة بحرية التحرك في جميع أنحاء مالي، أعرب السفير التركي في تشاد عن دعم غير مباشر للإرهابيين، حيث قال: "تنظيم القاعدة يختلف تماماً عن الإرهاب المنتشر في كل مكان، والحقيقة هي أن الإرهاب هو التدخل الفرنسي وليس ما يفعله المسلمون"^{١٩٥}.

٥ - دول آسيا الوسطى والقوقاز:

كان لانتهاء الحرب الباردة دور كبير في علاقات تركيا الخارجية؛ لا سيما بعد عرقلة قبولها في الاتحاد الأوروبي، فقد سعت تركيا لتوسع وزيادة نفوذها في آسيا الوسطى وذلك للاضطلاع بدور قوة إقليمية محورها القوقاز وآسيا الوسطى، عبر إحياء الفكرة الطورانية ومشاعر التضامن بين الشعوب ذات الأصول التركية^{١٩٦}، وتعزيز هذا الدور من خلال فتح المدارس والجامعات واستقبال طلبة هذه الجمهوريات في الجامعات التركية، وكان ذلك جزءاً من خطة تورغوت أوزال لدعم الهوية والثقافة التركية في جمهوريات آسيا^{١٩٧}.

إن أهم العوامل التي تدفع تركيا للتوجه نحو هذه الدول هي الموقع الجغرافي لهذه الدول، وأهمية هذا الموقع بالنسبة للقوى العظمى (أمريكا، وروسيا، والصين)؛ فضلاً عن الدافع الاقتصادي، فجميع دول آسيا الوسطى تتمتع بإمكانية الوصول إلى بحر قزوين الغني جداً بالنفط والغاز، فهو يمثل ثاني أكبر احتياطي نفطي في العالم^{١٩٨}. هذه العوامل دفعت تركيا إلى تعزيز علاقاتها مع هذه الدول عبر إحياء الفكرة الطورانية، وإثارة مشاعر التضامن بين الشعوب ذات الأصول

^{١٩١} جماعة بوكو حرام.

^{١٩٢} تسريبات تؤكد دعم تركيا لجماعة بوكو حرام في نيجيريا.

^{١٩٣} السلاح التركي بيد «بوكو حرام» ودعم علني للقاعدة في مالي.

^{١٩٤} نيجيريا: التحقيق في دعم تركيا لجماعة بوكو حرام الإرهابية.

^{١٩٥} السلاح التركي بيد «بوكو حرام» ودعم علني للقاعدة في مالي.

^{١٩٦} عبد الله فلاح عودة العضوية، رسالة ماجستير، التنافس الدولي في آسيا الوسطى، جامعة الشرق الأوسط، ٢٠١١، ص ١٢٠.

^{١٩٧} المرجع نفسه، ص ١٢٢.

^{١٩٨} النفوذ التركي في آسيا الوسطى والتطرف الإسلامي.

التركية، هذه المشاعر سبق أن جرى تأجيحها بقوة في فترة ضعف الدولة العثمانية في محاولة لاستغلال الفراغ الذي نجم في حينه عن سقوط النظام القيصري في روسيا ١٩٩٩.

كانت تركيا من أوائل الدول التي اعترفت باستقلال دول آسيا الوسطى، ولا يخفي الأتراك انتماءهم إلى شعوب آسيا الوسطى، وهم يعترفون بأن لهم تاريخاً مشتركاً وروابط ثقافية وعرقية عميقة مع هذه الجمهوريات، ويعتبر المسؤولون الاتراك أن تركيا هي بمثابة الأخ الأكبر لهذه الجمهوريات ٢٠٠.

كانت المدارس والمنح الدراسية الوسيلة الأفضل في تمرير تركيا لفكرة الجامعة الطورانية، ففي الفترة ما بين عامي ١٩٩١ و ١٩٩٩، أنشأت أنقرة ٢٩ مدرسة في كازاخستان، و ١٨ مدرسة في أوزبكستان، و ١٣ مدرسة في تركمانستان، و ١٢ مدرسة في قيرغيزستان، و ٥ مدارس في طاجيكستان، وبلغ مجموع التلاميذ الذين درسوا في هذه المدارس أكثر من ١٦ ألف تلميذ ٢٠١. وفي مرحلة لاحقة أسسوا العديد من الجامعات واستطاعوا استقطاب عدد كبير من الطلاب.

لعبت شبكة المؤسسات التعليمية التركية، ذات المستوى التعليمي العالي، والفرص الوظيفية للخريجين لاحقاً، دوراً بارزاً في التأثير على دول آسيا الوسطى؛ لا سيما وأنها فتحت أبوابها أمام شباب هذه الدول، ومنحتهم فرصاً حقيقية لصعود السلم الاجتماعي من خلال الانخراط في النخب السياسية والتجارية ٢٠٢. كما تنفذ تركيا أيضاً برنامجاً كبيراً للمنح الدراسية يحمل عنوان "المنح التركية" للطلاب في آسيا الوسطى والدول الأخرى في المنطقة؛ فضلاً عن وجود جامعات تركية في هذه الدول، مثل جامعة "الشيخ أحمد ياساوي الدولية" التركية الكازاخية في مدينة تركستان الكازاخية، وجامعة "ماناس" التركية القيرغيزية في العاصمة القيرغيزية بيشكاك ٢٠٣.

في الوقت نفسه، حاولت تركيا ترسيخ نفوذها في آسيا الوسطى من خلال الدين، وذلك عبر وسيلتين منفصلتين، وإن كانتا متكاملتين بشكل عام، الأولى هي مديرية الشؤون الدينية في أنقرة، والثانية من خلال المنظمات غير الحكومية. فمن الثابت وجود نشاط ديني تركي في آسيا الوسطى، تركز إلى حد كبير في جنوب قيرغيزستان، وهي المناطق التي أنتجت غالبية المقاتلين الأجانب، ومنها سافر ما يقارب ٤٠٠٠ مقاتل، على يد تركيا، إلى سوريا والعراق للانضمام إلى تنظيم داعش ٢٠٤.

أفغانستان

كانت ذريعة التواجد التركي في أفغانستان، المشاركة في قوات حفظ السلام، إلا إنها استغلت هذا التواجد للتواصل مع الجماعات الإرهابية وعلى رأسها طالبان وتنظيم القاعدة؛ فضلاً عن الاستفادة الأهم، والتي تكمن في الحصول على خيرات هذا البلد الذي دمرته الحرب، وأهمها الزعفران، أو ما يطلق عليه الذهب الأحمر.

^{١٩٩} عبد الله فلاح عودة العضائية، التنافس الدولي في آسيا الوسطى، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، ٢٠١١.

^{٢٠٠} التنافس الإقليمي والدولي في منطقة جمهوريات الإسلام في آسيا الوسطى.

^{٢٠١} المصدر السابق

^{٢٠٢} تركيا تواصل توسيع نفوذها في آسيا الوسطى.

^{٢٠٣} العلاقات التركية مع دول آسيا الوسطى.

^{٢٠٤} تركيا، والإسلام، وآسيا الوسطى: الأنشطة والتنازع.

تسعى تركيا إلى إيجاد موطئ قدم لها في الساحة الأفغانية من بوابة مكافحة الإرهاب للتغطية على سجلها في دعم وتمويل جماعات متشددة، ولإقامة صلات أوسع مع جماعات الإسلام السياسي، وأطلقت أنقرة في العام ٢٠١١ مبادرة "مؤتمر إسطنبول من أجل أفغانستان" من أجل ما تقول إنه "تعزيز للتعاون الإقليمي مع كابل"، وهي مبادرة أسالت حبراً كثيراً حول أهدافها ومآلاتها، خاصة وسط اتهامات غربية لتركيا بتوظيف جماعات متشددة في خدمة أجندتها التوسعية في آسيا شأنها في ذلك شأن دورها في سوريا ٢٠٥.

٦- دول البلقان:

يحذر خبراء استراتيجيون من أن تركيا تعمل بشكل متسارع على تعميق نفوذها في البلقان خاصة مع نجاحها في تطبيع العلاقة مع روسيا عبر تنازلات محدودة في سوريا، وانكفاء أوروبا عن لعب أدوار فعالة في حماية الكيانات الصغيرة التي انضمت إليها.

إن النفوذ الكبير لتركيا في منطقة البلقان تزايد منذ وصول حزب العدالة والتنمية الذي ينتمي إليه أردوغان إلى السلطة في عام ٢٠٠٢. وكان هذا سائداً بشكل خاص في كوسوفو، حيث تستثمر الشركات التركية مئات الملايين من اليوروهات في بناء مطار الدولة وطرق سريعة وشبكة كهرباء ٢٠٦؛ فضلاً عن بناء مئات الجوامع الإسلامية التركية في البلدان الإسلامية في البلقان، في سبيل استقطاب مسلمي البلقان نحو السياسات التركية، وأحياء أمجاد العثمانيين فيها.

٧- أوروبا:

أ- ألمانيا:

يعتمد حزب "العدالة والتنمية" الإخواني في تركيا ورئيسه أردوغان بشكل واضح على المساجد التابعة لتركيا في ألمانيا للتأثير على المسلمين هناك، وبت خطاب سياسي إسلامي متشدد يدعو إلى الفوضى والتطرف وكرهية الآخر. ولذلك تجد العديد من الدراسات التي تحذر من أن "تنظيم الإخوان الإرهابي وحلفاءه من الجماعات التركية المقربة من نظام رجب طيب أردوغان يمثلون خطراً كبيراً على أوروبا، ويهددون تماسك واستقرار مجتمعاتها" ٢٠٧.

يعيش في ألمانيا نحو ثلاثة ملايين شخص من أصل تركي، وفيها ما يقارب ٢,٠٠٠ مسجد من أصل مجموع المساجد الموجودة في أوروبا والبالغ عددها ٣,٠٠٠ مسجداً مبنياً بطابع عمراني تركي، ومنها ٩٠٠ مسجداً ممولاً من قبل الاتحاد التركي الإسلامي للشؤون الدينية. وهو ما يتسبب في انتقادات واسعة داخل ألمانيا، من حيث ارتباط هذه المؤسسة بحزب العدالة والتنمية التركي ولأجهزة الدولة في تركيا، وبنظام أردوغان، كما أن الهيئة متهمه بالتجسس على معارضي الرئيس التركي أيضاً.

ب- قبرص:

تواصل الحكومة التركية، بقيادة رجب طيب أردوغان، عمليات التنقيب عن احتياطات الغاز قبالة الساحل القبرصي، داخل المنطقة البحرية الاقتصادية التي تمتد قرابة ٢٠٠ كم

^{٢٠٥} تركيا تتمدد في أفغانستان لإحياء مشروع الإسلام السياسي في آسيا.
^{٢٠٦} العثمانية الجديدة تسعى لتحويل دول البلقان إلى فناء خلفي.
^{٢٠٧} تركيا تنفذ سجون الإرهاب والتطرف في ألمانيا.

للجزيرة، ما دفع الاتحاد الأوروبي إلى فرض حزمة عقوبات على تركيا. ويُعد هذا تطوراً مهماً لدولة كان يُنظر، قبل فترة ليست ببعيدة، في منحها عضوية الاتحاد.

تنطوي الأزمة القبرصية على مشكلةٍ محددة وشائكة، تتمثل في وضع فاروشا، المنطقة الجنوبية المهجورة من مدينة فاماغوستا القبرصية، التي هرب سكانها بعد الانقلاب اليوناني والغزو التركي عام ١٩٧٤؛ إذ تسعى أنقرة إلى إعادة فتح المدينة بالقوة، وتحويلها إلى مركز سياحي لجمهورية شمال قبرص التركية. وفي ضوء تطور السلوك التركي هذا، وبالتزامن مع الأزمة السورية، وأزمة الغاز القبرصية، يبدو أن أنقرة تستخدم فاروشا كورقة مساومة في الشؤون الإقليمية^{٢٠٨}.

لعبت الذئاب الرمادية في أعقاب الغزو التركي لشمال قبرص في عام ١٩٧٤ دوراً مهماً في جعل النزاع مع القبارصة اليونانيين أكثر تطرفاً، من خلال الانخراط في أعمال عنف في الجزيرة، فقد شاركت بدعم من أنقرة في الكثير من عمليات إرهاب المواطنين القبارصة^{٢٠٩}.

ج- النمسا:

أعلن وزير الداخلية النمساوي في حزيران عام ٢٠١٨ أن بلاده تنتظر بقضية طرد ٦٠ إماماً ورجل دين إسلاميين مرتبطين بتركيا، وتابع في مؤتمر صحفي في فيينا بالقول: "أن رجال الدين هؤلاء قد يخسرون هم وعائلاتهم حقهم في الإقامة في النمسا، كما أنه سيتم إغلاق سبعة مساجد بعد تحقيق لهيئة الشؤون الدينية أظهر صوراً لأطفال يقومون بتمثيل لمعركة غاليبولي ضمن أحد المساجد الممولة من تركيا في إبريل نيسان الماضي، ويرتدي بعضهم زيّاً عسكرياً ويؤدون التحية وهم يقفون في طابور ويلوحون بالأعلام التركية أمام حضور من الأطفال"^{٢١٠}.

٨- الشرق الأقصى:

نظراً لأصول الإيغور التركية في إقليم "شينجيانغ" الصينية، فإنهم نشطوا مؤخراً كورقة ضغط تركية على الصين، وتم تحريكهم ضد الحكومة المركزية في بكين، من أجل إقامة دولة (تركستان الشرقية).

دعمت تركيا الحركات الإسلامية في "تركستان الشرقية"، فقد سمحت أنقرة لناشطيهم بعقد مؤتمراتهم في البلاد، كمؤتمر ديسمبر ١٩٩٢، وكان تحت اسم "المؤتمر الوطني لنواب تركستان الشرقية"، الذي عُقد في مدينة اسطنبول التركية، وحضره رموز مثلت أكثر من ثلاثين منظمة انفصالية تعمل في كل من دول آسيا الوسطى والولايات المتحدة وأستراليا وباكستان وألمانيا وتركيا وسويسرا. كما عقد ممثلو منظمة "تركستان الشرقية" من سبعة عشر دولة، بما فيها الولايات المتحدة وألمانيا وفرنسا وباكستان والسعودية ودول آسيا الوسطى، مؤتمراً دولياً آخر في تركيا عام ١٩٩٣^{٢١١}.

قامت تركيا وبدعم مادي من قطر بتأمين وصول الآلاف من إرهابيي الأيغور إلى سوريا. ودفعت بتنظيم "الذئاب الرمادية" القومي التركي للتنسيق مع الحزب التركستاني عبر واجهة

^{٢٠٨} العلاقات التركية المضطربة مع أوروبا.

^{٢٠٩} الذئاب الرمادية بتركيا.. هل ستكون الوجه الآخر للحرس الثوري الإيراني؟.

^{٢١٠} استغلال بناء المساجد في الغرب لأهداف سياسية.

^{٢١١} تنظيم شرق تركستان الإسلامي.. حلفاء القاعدة في جنوب الصين.

جمعية "التعليم والتربية والتعاون الاجتماعي لتركستان الشرقية" وهي جمعية مرخصة من وزارة الداخلية، وكانت هذه الجمعية تؤمن رحلات المقاتلين الأيغور من الصين إلى مطارات تركيا بحجة زيارة أقاربهم، ليتم نقلهم إلى الشمال السوري ٢٠١٢. وهناك معلومات تم تناقلها عن توظيف "الإيغور" في شمال غرب إدلب، وأفادت تقارير صحافية أن "نحو خمسة عشر ألفاً" منهم قد استوطنوا في قرى سورية قريبة من الحدود مع تركيا والرقم في ازدياد. ولم يكن تنظيم الدولة وحده من نجح في استقطاب أعداد من مسلمي الإيغور إلى صفوفه، بل يوجد عدد منهم بايعوا تنظيم القاعدة الإرهابي، وحركة طالبان أيضاً ٢٠١٣.

نتائج الدراسة

أيد الغرب والولايات المتحدة فكرة قيام تركيا بدور الإسلام المعتدل، وذلك لمواجهة الحركات المتطرفة في الشرق الأوسط وأفريقيا، وطرحها كبديل وحليف جديد؛ لاسيما بعد أحداث ١١ سبتمبر، وقد أنيط حزب العدالة والتنمية بهذا الدور، وحظي بدعم القوى المهيمنة على مستويات عالية.

تجاوز هذا الحزب وقادته الخطوط الحمر التي وضعتها له القوى المهيمنة، وبدأ بالتغطرس والمعاندة والتمرد، حتى بات يهدد مصالح هذه القوى، فقد بدأت تركيا، بقيادة أردوغان، تتحرك في الشرق الأوسط كقوة إقليمية وعالمية، وهو ما كانت إسرائيل تحذيراً تحذرنا منه، وبدأت تقترب من إيران، وروسيا، والقوى الإسلامية الراديكالية والمعتدلة، وأفصحت عن علاقتها العضوية بجماعة الإخوان المسلمين المصنفة إرهابياً في العديد من الدول، الأمر الذي قوّض هذا الدور، بل باتت تركيا الآن تشكل عبئاً وخطراً على النظام العالمي، بعد أن حرّكت أطماعها ونواياها وفق سياسة "العثمانية الجديدة".

إن مشروع "العثمانية الجديدة" الذي خطط له أردوغان في "قصره الملكي"، البعيد عن حقيقة القرن الحادي والعشرين، يواجه الكثير من التحديات، إن كانت من منظري مشروع الإسلام المعتدل من القوى المهيمنة عالمياً (أمريكا، وبريطانيا، وإسرائيل) أو من قبل الدول الإقليمية؛ ولا سيما العربية منها (مصر، والأردن، والسعودية).

والمتضررون من مشروع "العثمانية الجديدة" هم:

١ - القوى المهيمنة عالمياً:

كانت غاية الدول المهيمنة عالمياً في تقوية الإسلام المعتدل هي مواجهة الإسلام المتطرف الذي كان سيجتاح العالم والمنطقة؛ بالإضافة إلى تحجيم الشوفينية السنية والشيعية، وقد وجدت في تركيا الدولة الأنسب لأداء هذا الدور. لكن ما أظهرته الأيام هو أن مشروع العثمانية الجديدة الذي يقوده أردوغان أصبح خطراً على هذه الدول، وبات يهدد مصالحها في عدة اتجاهات؛ لا سيما بعد أن طمح أردوغان إلى بناء الرأسمال الأخضر (الرأسمال الإسلامي) بدلاً من أن يكون مفتاحاً على الرأسمال العالمي من جهة، ومن جهة أخرى دعمه اللامحدود للتيارات الإسلامية المتطرفة من قبيل داعش وجبهة النصرة (القاعدة)، وميله إلى بناء تحالفات جديدة، إن كانت

^{١١١} مسلحي الإيغور في سوريا الورقة التركية الأخيرة.

^{١١٢} كيف توظف تركيا قومية الإيغور في حساباتها السياسية؟

على الصعيد الإقليمي أو على الصعيد العالمي؛ إضافة إلى طموحه الكبير في أن تلعب تركيا دور الدولة العظمى، وبدأ يسلك منحى في هذا الاتجاه من الناحية العملية.

٢ - روسيا الاتحادية:

إن جزءاً مهماً من مشروع العثمانية الجديدة يتركز شمالاً، في دول انفصلت عن الاتحاد السوفيتي سابقاً، وهي دول تقع جنوب روسيا الاتحادية حالياً، وبالتالي فإن هذا المشروع يحاصر اليوم روسيا من هذه الجهة بشكل كامل، ويشكل خطراً كبيراً على أمنها، ومن الملاحظ أن أغلب المنضمين إلى داعش والنصرة هم من تلك الدول، فهي مناطق من السهل على أردوغان استغلال الدين فيها، وتعد ساحة ملائمة لتطبيق هذا المشروع.

٣ - إسرائيل:

بات القاصي والداني يدرك حجم التطبيع بين تركيا وإسرائيل، رغم خروج أردوغان في العلن وهو يهاجم إسرائيل، ويسوق لنفسه على أنه هو المدافع الوحيد عن القضية الفلسطينية. ولكن هذا لا يمنع من وجود خطوط حمر إسرائيلية، قتل أبيب باتت تعرفه أكثر من أية جهة أخرى، كما أن حزب العدالة والتنمية تحالف مع التيار الكرشمياكي اليهودي العالمي،^{٢١٤} على حساب القومية الصهيونية، واتخذ من الإسلام التركي ركيزة لنفسه، وهو أمر لم ينسه الإسرائيليون؛ لذا فإن تل أبيب، كونها إحدى أقطاب القوى المهيمنة، واعية ومدركة لخطورة وتداعيات تحول تركيا إلى قوة إقليمية أو عالمية.

٤ - دول الاتحاد الأوروبي:

تخطى أردوغان حاجز أسوار فيينا أو أنه على وشك ذلك، فهل ستتحرك أوروبا لردعه كما ردت أجداده العثمانيون القدماء أواخر القرن السابع عشر عند وصولهم إلى هذا السور؟ يشكل هذا المشروع خطراً جدياً على أمن وسلامة الدول الأوروبية، التي لا تستطيع درء الخطر النابع منه؛ بسبب وجود عدد لا يستهان به من مواطني الدول المسلمة فيها، سواء كانوا كلاجئين أو مواطنين من أصول مسلمة، فالتنظيمات الإرهابية بإمكانها أن تستخدم العديد منهم كحصان طروادة في تلك الدول، للقيام بعمليات إرهابية على شاكلة "شارلي إيبدو" وغيرها، هذا بالإضافة إلى الكثير من ارتباطات هذه الدول الاقتصادية مع تركيا، مما يجعل الاتحاد الأوروبي أسيراً لهذا المشروع، وراضخاً لتهديدات أردوغان حتى الوقت الحاضر.

٥ - الدول العربية (مصر، والسعودية، والإمارات، والأردن):

إن تعامل تركيا مع العالم بالعربي بذهنية التسلط والوصاية، والعمل على إعادة إحياء مصطلحات من قبيل "العثمانية الجديدة"، من شأنه تأجيج الصراعات والنزاعات في المنطقة، فالدور الذي تؤديه حكومة العدالة والتنمية ليس أت عن عبث، وإنما من آمال وأحلام ما زال العثماني الجديد أردوغان يعتقد في إمكانية تحقيقها، وهو من دون شك أمر يشكل خطورة جدية على الأمن القومي العربي ككل.

^{٢١٤} يهود الكرشمياكي: جماعة يهودية صغيرة تسكن شبه جزيرة القرم، ويتحدث أعضاؤها لهجة تترية. انظر: موسوعة الأديان، سابع عشر: الكرشمياكي (تاريخ يهود شبه جزيرة القرم).

إن مسارات النزاع في كل من سوريا وليبيا، وثبات العلاقة بين العدالة والتنمية والإخوان المسلمين والجماعات الإسلامية المتطرفة الأخرى، وتغلغل أنقرة في العديد من الدول العربية ستحدد طبيعة العلاقة بين تركيا والعرب، وهو ما يستدعي تحركاً عربياً كبيراً وواسعاً عاجلاً لاحتواء حركة "العثمنة"؛ لأنها تسخر كافة إمكانات تركيا السياسية والعسكرية والاقتصادية في سبيل إضعاف هذه الدول، وإخراجها من دائرة الدول الإقليمية المهمة في المنطقة والشرق الأوسط، والإبقاء عليها كدول فاشلة.

وما يثير الدهشة هو أن كل القوى المتضررة من العثمانية الجديدة لم تتحرك بشكل فعلي وعملي لمواجهة خطر هذا المشروع، في حين أن قوى الردع الوحيدة التي واجهت "العثمانية الجديدة" فعلياً هي:

١ - الكرد السوريون:

أسس الكرد إدارة ذاتية ديمقراطية، وأشركوا فيها جميع مكونات الشمال السوري تحت مبدأ الأمة الديمقراطية، ودعوا إلى بناء سوريا ديمقراطية تعددية لامركزية، وهم تصدّوا خلال فترة طويلة لأعتى وسائل "السياسة العثمانية" المتمثلة بتنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، ولم يفسحوا المجال للنصرة أو للإخوان المسلمين للتمركز في مناطقهم قبل ظهور داعش؛ وهو ما يصيب "العثمانية الجديدة" في الصميم سياسياً، ويشكلون سداً يمنع التمدد العثماني جغرافياً حسب خارطة "الميثاق المللي"، لأن السيطرة على الشمال السوري سيفتح المجال أمام السيطرة على الشام، وهذا ما يهدد مصر، ومن ثم كامل المنطقة.

إن الكرد سيشكلون قوة كبيرة في الشرق الأوسط فيما لو مُنحوا فرصة بناء كيانه المنشود، الأمر الذي سيوجه ضربة قاصمة لمشروع العثمنة بأكملته.

٢ - الجيش الليبي بقيادة خليفة حفتر:

وقف خليفة حفتر في وجه الجماعات الإرهابية التي أنتجتها ودعمتها حكومة العدالة والتنمية في ليبيا، ورفض في الوقت نفسه أي دور لتركيا في ليبيا، حتى الوساطة، لأنها لم تكن دولة حيادية في الأزمة الليبية، بل كانت داعمة للميليشيات المسلحة والمتطرفين. كما أن وقوف حفتر من جهة الغرب أمام التمدد التركي يقطع الطريق أما التفاهم حول العرب، ويشكل مع قوات سوريا الديمقراطية قوة ردع ضد سياسة فك الكماشة التي تحاول تركيا تطبيقها على العالم العربي، الفك الأول من الشمال السوري، والآخر في ليبيا.

لم تتوقف تركيا عن إرسال السفن المحملة بالأسلحة المرسلة إلى الميليشيات النشطة في ليبيا، حتى تحول القرار الأممي في حظر توريد الأسلحة لليبيا إلى "مهزلة"، فالأصابع التركية في الأزمة الليبية لم تعد تعمل في الخفاء؛ إذ لم يعد حزب العدالة والتنمية يكتفي بالأسلحة، بل بات يرسل الإرهابيين على مرأى ومسمع المجتمع الدولي، وهناك تعمد واضح لتجاهل هذا الدور، رغم المؤتمرات هنا وهناك (كمؤتمر برلين)، ولازال الحال ينتظر حلاً، وهو بعيد المنال في المدى المنظور.

مُحتجزو المخيمات والسجون.. الخطر القائم من تركة داعش في شمال شرق سورية

د. ريبير خلف

باحث في مركز الفرات للدراسات

المقدمة

في بقعة جغرافية صغيرة من شمال شرق سوريا، يعج الآلاف من محتجزي تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، بعضهم يحمل بداخله مشاعر مختلطة بين الألم والخوف والحزن والفرح والرغبة والندم، هؤلاء وجدوا أنفسهم كضحايا. وبعضهم الآخر يحمل بداخله مشاعر الأمل والرجاء والانتقام، ويعتقدون أنها مجرد نكسة، ودولتهم ستستمر رغم سقوطها في الموصل والرقعة ودير الزور حتى آخر معاقله في الباغوز، فدولتهم ليست مجرد مدن إنما فكر سيتواصل في أماكن احتجازهم ويفرضه على الآخرين.

الجنور وفريضة الجهاد

بالرغم من اختلاف التسميات والعناوين الدينية للجماعات المتشددة، إلا أن جميعها تنتمي بجنورها إلى تيار واحد وهو "التيار الجهادي" فالفكر الأيديولوجي مؤحد مهما كانت الشخصيات التي ترمز لها أو الانشقاقات التي تحصل فيها، إلا إنها استمرار وتمدد لهذا الفكر.

وعند العودة إلى الجنور الأيديولوجية، رغم الفوارق يلاحظ مدى قدرة افكار التنظيم إلى التطور والاستمرار.

كانت البداية مع إعلان تنظيم "جماعة التوحيد والجهاد" انضمامه لتنظيم القاعدة عام ١٩٩٩، وشارك في المقاومة العراقية للغزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣.

وفي عام ٢٠٠٤، أعلن أبو مصعب الزرقاوي تأسيس تنظيم القاعدة في العراق، وبعد مقتله في غارة أمريكية في ٧ يونيو ٢٠٠٦، تولى أبو أيوب المصري قيادة التنظيم، وكان وجود القاعدة في العراق على الأرض محصوراً في الفلوجة وما حولها من مدن عراقية.

وفي أكتوبر ٢٠٠٦، أعلن أبو أيوب المصري تأسيس الدولة الإسلامية في العراق، تحت إمارة أبو عمر البغدادي.

وفي أبريل ٢٠١٠ تولى أبو بكر البغدادي الإمارة بعد مقتل المصري وأبو عمر البغدادي في عملية أمريكية - عراقية مشتركة استهدفت مقرهما.

من الفكر الأيديولوجي إلى الواقع المفروض (دولة الخلافة)

بالرغم من دور الأيديولوجية في طبيعة عمل التنظيم، إلا إن استراتيجيته الجديدة بدأت تميل نحو أهداف أخرى، كحيازة الأموال والموارد والقوة، فكانت إقامة الخلافة في العراق وسورية، هي البداية الحقيقية لهذا التنظيم وغير معروف نهايته.

منذ عام ٢٠١٣، بدأ تنظيم اسلامي متطرف بالانخراط مع القاعدة، وطرح نفسه ليصبح القاعدة الحقيقية لأي جماعة إسلامية، وحرص على تحويل هدف القاعدة الأيديولوجي من حقيقة مُفترضة إلى واقع مُعاش، مما جعل منه هدفاً لجذب متبرعين وأعضاء جدد.

وفي ابريل ٢٠١٣، أعلنت الدولة الإسلامية في العراق عن دمج جبهة النصرة في سوريا، وأعلن البغدادي وقتها الاسم الجديد للتنظيم وهو "الدولة الإسلامية في العراق والشام" الذي أصبح معروف إعلامياً بتنظيم "داعش"، وتلتها السيطرة على عدة مدن عراقية من بينها مدينة القائم على الحدود السورية.

وفي ٢٩ يونيو ٢٠١٤ أعلن التنظيم تأسيس "الخلافة الإسلامية"، وإلغاء الحدود بين الأراضي التي تقع تحت سيطرته، حيث كان داعش وقتها يسيطر على مساحة كبيرة من الأراضي، قدرت بأكثر من ٣٤ ألف ميل مربع في سوريا والعراق، تمتد من سواحل البحر المتوسط حتى جنوبي بغداد. ٢١٥. وهي مساحة تعادل مساحة المملكة المتحدة، وحكم مواطنين وصل تعدادهم لسكان سويسرا، وبدأ بوضع هيكلية لدولته تعادل مهام أي دولة أخرى، بالإضافة إلى فرض للضرائب والإتاوات على ملايين الناس المقيمين في الأراضي التي يسيطر عليها.

سقوط دولة الخلافة

أسفرت المكاسب والإنجازات العسكرية التي حققها التنظيم، عن تدخل دولي بقيادة الولايات المتحدة لمواجهة، وبدأ بالتعاون مع قوات محلية (قوات سورية الديمقراطية) بفرض تحدي مباشر للحد من قدرته على البقاء والتمدد. ومنذ حينها بدأت تنقل مساحة الأراضي التي يسيطر عليها هذا التنظيم.

وكان عام ٢٠١٩ الأكثر تميزاً للعالم، والأشد تأثيراً على مقاتلي ومريدي تنظيم الدولة الإسلامية، حيث مُني بخسائر لا تُقدر، فمن الناحية الجغرافية خسر آخر معقل له في (الباغوز)، ومن الناحية المعنوية خسر رمز ومؤسس دولتهم (أبو بكر البغدادي). ولم يبق لدولتهم سوى اسم يشير إلى "دولة" لا وجود لها على الأرض، بعدما ألهمت ٤٠ ألف متطوع من حول العالم التحقوا بها، حيث وصلت في مرحلة من المراحل لحوالي ١٥٠٠ مقاتل أجنبي يلتحقون بها كل شهر. ٢١٦.

وباستعادة قوات سوريا الديمقراطية والتحالف الدولي آخر جيب من الأراضي السورية التي كانت تحت سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية، كانت النهاية الرسمية لتجربة الجماعة الإرهابية القصيرة الأمد في إدارة شؤون دولة. "هذه كانت خلاصة آخر تقرير رفعه المفتش العام في البنتاباغون إلى الكونغرس حول "عملية العزم الصلب". ٢١٧.

استمرار فكر الخلافة

لفهم حقيقة الأهداف بعيدة المدى للتنظيم، نلاحظه في الشعار الذي تردد صده منذ تأسيسه وهو "باقية وتتمدد" وهذا يعطي حقيقة واحدة فقط، إن التنظيم ليس مجرد مساحة جغرافية، وإنما

^{٢١٤} الجيب الأخير... قصة داعش من النشأة وإعلان الخلافة حتى مصارعة الموت /

^{٢١٦} سقوط الباغوز: رحلت «دولة داعش» وبقي خطرها

^{٢١٧} Fine, Glenn and others, Operation Inherent Resolve, Lead Inspector General Report to the United States Congress, July 1, 2019 to October 25, 2019.

فكر يسعى لتأسيس نفوذ عالمي يجعله كمشروع يستقر في الأذهان ويتمدد.

فالاختلاف بين سقوط دولة الخلافة واستمرار فكر الخلافة هي المساحة الجغرافية والواقع المفروض، لكن الرابط المشترك بينهما هو استمرار الفكر الأيديولوجي بين الملتحقين به والمنتمين له لإعادة تأسيس دولتهم من جديد عند أي فرصة قد تتكرر عندما يتواجد قياديين إما في السجون أو متخفيين خارجها، وهيكلية موجودة مسبقاً، وعناصر لا يزالون يحملون الفكر المتشدد. فالخلافة لديهم لم تنتهي عام ٢٠١٩، لأن الذهنية لا تزال موجودة، كما إن قتل خليفتهم لم يثنيهم عن المتابعة، وهو ما بدأت به هذه الجماعات منذ عام ١٩٩٩ بجعل الخلافة وراثية عند مقتل زعيمها ولم يثنيهم الآن متابعة نهجهم عام ٢٠٢٠. لذا سيبقى داعش يمثل تهديداً عالمياً رغم اختفاء دولته في سوريا والعراق. فمبايعتهم لـ "ابو ابراهيم القرشي" يؤكد إعادة إحياء دولتهم بشكل أقوى رغم أنهم الفريق الخاسر وخلافتهم منتهية، إلا إنها (الخلافة) ستستمر كخلافة مُفترضة تواصل شن هجمات، ويشكل خطراً كبيراً، فالظروف التي انتجت داعش ما زالت موجودة، كالفوضى، والانقسامات، والاقتصادات الضعيفة، بالإضافة إلى عوامل أخرى تُحفز وتساعد على ظهور جماعة تُخلف داعش.

وهنا تهدف الدراسة إلى تحليل أهم العوامل التي ستسهم في استمرارية تنظيم الدولة الإسلامية، بالرغم من إنهائه وجودياً على الأرض، لكن تركته المنسية في شمال شرق سوريا أشد خطورة من سابقه، مما يمهد لخلافة جديدة، في ظل تهميشهم بهذا الشكل.

١. خلافة مُفترضة في شمال شرق سورية

الإعلان عن نهاية التنظيم بعد استعادة آخر جيب له، لم يكن نهاية حقيقية، إنما حمل معه تفاصيل مثيرة ومقلقة للغاية، فبالرغم من انتقال التنظيم للقدرة على تنفيذ هجمات عسكرية واسعة النطاق، أو السيطرة على أراضي لفترات طويلة من الزمن، فإن أنشطته المزعزعة للاستقرار، كعمليات "الاغتيالات والكمائن والعمليات الانتحارية وحرق المحاصيل" أخذت في الازدياد، الهدف منها غرس الخوف وتفويض الاستقرار المحلي، واثبات إن "الدولة الإسلامية" لا تزال باقية. ٢١٨

وهذا ما يبدو عليه الوضع في شمال شرق سوريا، حيث تضم مخيمات تأوي الآلاف من عائلات التنظيم، وأطفال المقاتلين. بالإضافة إلى مقاتلين كانوا يتولون مهام حساسة ودقيقة، وقياديين، ومشرفين قابعين في سجون قوات سوريا الديمقراطية، فمن غير المستغرب أن ينشط التنظيم في هذه المخيمات بتجنيد أعضاء جدد، بالإضافة إلى إعادة هيكلة جديدة تخطط لها في السجون، في ظل صمت العالم حول مصيرهم، مما شكّل عُقدة يصعب حلها حتى الآن، فهؤلاء يشكلون خطورة أكثر مما كانوا عليه عند تأسيس دولتهم. فكما لوحظ أعلاه سرعة تشكيل التنظيم ووضع أسسه. لكن الوضع يختلف الآن كونه مهياً من كافة النواحي، بانتظار الفرصة لخروجه وانتشاره بشكل أسرع مما كان عليه، حيث يحمل أغلبهم، الضغينة وروح الانتقام أكثر من قبل، فمقتل زعيم التنظيم "ابو بكر البغدادي" لا ينهي التنظيم. فالمهام تنتقل إلى آخر، لذا فهؤلاء المحتجزين مهيين لإعلان الخلافة من جديد حالما تهب رياحها، وخاصة بعد مبايعة زعيم آخر فور مقتل البغدادي وهو "ابو ابراهيم القرشي".

²¹⁸ Fine, Glenn and others, op. cit., p. 2.

٢. محتجزي التنظيم عماد الخلافة المُفترضة

بعد استعادة السيطرة على الأراضي التي احتلها التنظيم من قبل التحالف الدولي وقوات سوريا الديمقراطية، أصبحت الأخيرة تسيطر على السجون والمخيمات التي تأوي عناصر التنظيم. إلا أنه ومع مرور وقت كافي أصبح هؤلاء المحتجزين عبئاً وخطراً على المنطقة والقوات المشرفة عليها. فغالبية المُحتجزين من المقاتلين الأجانب في حملات جهادية، كما جذبوا أشخاصاً ممن رغبوا العيش في كنفها دون قتال. ٢١٩ منهم من سلّم نفسه ومنهم من هربوا من معاقلم السابقة في سوريا، كمنبج في غرب الفرات، والرقّة في شرقه، نزولاً عند البلدات الممتدة على جانبي حوض الفرات بريف دير الزور، والتي كانت لوقت طويل قاعدة أساسية للتنظيم، وفي نهاية المطاف لجأ الجميع إلى الباغوز، والذي ضم آلاف السكان من عائلات ومئات المقاتلين ممن رفضوا رفع الراية البيضاء، أمام تقدم قوات سورية الديمقراطية، حيث قاتل عناصر التنظيم حتى نفاذ ذخيرتهم، وعندها فقط خرجوا لتسليم أنفسهم. فهؤلاء يعتبرون من أشد المقاتلين والمريدين ولأءً للتنظيم، فقد أصروا على ولائهم حتى بعد انهيار دولتهم المزعومة، وتمسكوا برايتها رغم فظاعة جرائمه خلال سنوات حكمه في سوريا والعراق. ٢٢٠

وما تبقى من المقاتلين الآن يتراوح عددهم بين ١٤٠٠٠ و ١٨٠٠٠ عضواً في العراق وسوريا، بينهم حوالي ٣٠٠٠ مقاتل أجنبي. لذا فلا يزال التنظيم يحتفظ بمخزون كبير من الجنود، ويحاول تعزيز هذه القوات للعودة إلى نشاطهم السابق، وجذب مقاتلين جُدد عبر نشاطه في وسائل التواصل الاجتماعي عالمياً من خلال خلاياه في الخارج، أما السجون والمخيمات في شمال شرق سوريا فتحتوي على العديد من هؤلاء الناشطين في مجال الإعلام ٢٢١ يعملون على التلقين النفسي والخوف والترهيب، لجعل هذه المراكز أشبه بمعسكرات معزولة عن العالم الآخر.

لذا يمكن القول إنه بانتهاء معركة الباغوز، حُسم " عُقْدَة " جغرافية التنظيم، لكن الكم الهائل من الخزان البشري الخارج منه وباقي المناطق المُحررة قبل، كفيل بالإجابة لوجود عُقْدَة جديدة أكثر خطورة مما سبقها وهي "محتجزي وخلايا التنظيم" عماد الخلافة المُفترضة، يتمثل خطرها في تحول المجموعة الواحدة إلى أجزاء لا مركزية، موزعة ما بين المخيمات والسجون في شمال شرق سوريا. لذا فالأهداف الرئيسية للتنظيم لم تعد تحدد، في ظل غياب قيادة مركزية. فسيكون للأعضاء الأفراد حرية التخطيط للعمليات الإرهابية ومواعيد ضرب أهدافهم يتم التخطيط لها ضمن مجموعتهم في مكان احتجازهم. ٢٢٢ التي تحولت إلى معسكرات لإحياء خلافتهم بعوامل سننتاولها بالتفصيل.

٣. (المخيمات) من مركز للاحتجاز إلى قاعدة تأسيس للخلافة المُفترضة

الكم الهائل من القادمين للمخيمات، شكّل عبء كبير على القائمين عليه، فالعدد الكبير من أعضاء التنظيم وعائلاتهم، شكّل تهديداً إرهابياً جديداً، فالمخيم سيصبح في هذه الحالة المطبخ

²¹⁹ The risks of ignoring former ISIS women members /

²²⁰ سنة ٢٠١٩ هزيمة «داعش» خسرها فيها التنظيم ما بقي من «دولته»... وفقد «رأسه» /

²²¹ Fine, Glenn and others, op. cit., p. 2.

²²² The risks of ignoring former ISIS women members /

الجديد لأيدولوجية داعش نظراً للتمركز الكثيف لهم. فبالإضافة إلى عائلات التنظيم هناك الكثير ممن ساندوا الدولة الإسلامية، عندما كانوا يحكمون على الأرض، لذا سيشكلون هيكل الدعم لمواصلة القتال السري، لكن يبقى التخوف، من صعوبة الفصل بين ضحايا التنظيم والمتعاونين معهم، فالخوف والرعب من التنصل منهم يشكل أمراً بالغ الخطورة. ٢٢٣

وفي المشهد الصحراوي لمخيمات اللجوء في شمال شرق سورية، يتمركز العديد من الخلايا النائمة التي تحيط به وتتمركز داخله، فالخوف من شن هجوم لتحرير من بداخله، أو الهجوم من الداخل، يعتبر الأمر الأكثر خطورة على المجتمع بشكل عام وعلى المنطقة وإدارتها بشكل خاص.

في مخيم الهول على الحدود السورية العراقية، القريبة من بلدة الهول، يعود تأسيسه إلى العام ١٩٩١، حيث كان ملاذاً للاجئين العراقيين، أنشأته المفوضية السامية للأمم المتحدة بالتنسيق مع الحكومة السورية. وفي منتصف نيسان ٢٠١٦، افتتحت الإدارة الذاتية هذا المخيم لاستقبال الفارين من مناطق سيطرة التنظيم. ٢٢٤ وأصبح هذا المخيم يضم حوالي ٧٠ ألف نسمة، منهم حوالي ٣٠ ألف عراقي و ١١٢٠٠ أجنبي من ٥٤ جنسية مختلفة.

وعلى بعد ٤٥ كم شمال الرقة، يتمركز مخيم عين عيسى الذي أنشأ في مارس ٢٠١٦ ويضم حوالي ١٢٩٠٠ نسمة، منهم ٩٥٠ من غير السوريين ٢٢٥ ويحتفظ بداخله على عوائل لتنظيم الدولة الإسلامية ممن يرغبون في تجديد هوسهم بدولتهم، ويعتقدون بأن النصر حليفهم.

وبالقرب من مدينة ديريك (المالكية)، يوجد مخيم روج، يضم حوالي ٥٠٠ عائلة، ويحتضن المخيم نساء قيادات وأعضاء تنظيم الدولة من جنسيات أوروبية وآسيوية وبعض البلدان العربية كالعراق والسعودية ومصر والمغرب وبعض الجنسيات الأفريقية، ولا يزلن متمسكات بشريعة داعش ويتكلمن العربية الفصحى، وفي أغلب الأحيان يمنعن مشاركة أطفالهن في الألعاب الترفيهية بحجة الحرام.

فعند انتهاء التنظيم، خرج العديد من تلك النساء مع أطفالهن من المعارك إلى هذه المخيمات، وكان أثر الهزيمة على أغلبهن كالحلم، والذي تحول إلى كابوس باحتجازهن في المخيمات، لكن لسيطرة قانون دولة الخلافة على أفكارهن، أصرن على متابعة أيديولوجية دولتهن (داعش) لإيصال رسالة إلى جميع من في المخيم بشكل خاص والعالم بشكل عام، أن الخلافة لا تزال مستمرة رغم سقط الدولة (دولة الخلافة) وبرزت معالمها كالتالي:

٣. ١. خلافة في المخيمات

بعد سقوط التنظيم في ٢٣ مارس ٢٠١٩، بدأ الكثير من عناصره بوضع قواعد تتعلق بالحياة الجديدة في المخيم، تكون القيادة لامرأة تتلقى معلومات حول تحرك الحرس، بالإضافة إلى تقرير العقوبات. ولفترة لا تتجاوز السبعة أشهر، تمكن المتطرفون في المخيم من إنشاء هيكل

²²¹ Jenkins, M., "Islamic State Foreign Fighters Detained in Syria: The Options", CTC SENTINEL 12, 5 (2019), p. 12.

²²² مخيم الهول تحت المجهر: أخبار الآن تكشف واقعه بالأرقام وللعطيات

²²³ Women and Children First: Repatriating the Westerners Affiliated with ISIS

داخلي مُعقد، بنفس الصورة التي كانت عليها الخلافة الإسلامية عند إعلانها في يونيو ٢٠١٥. ٢٢٦. تعتمد على:

أ- عائلات مقاتلي التنظيم

تمثل عائلات التنظيم مجموعة متنوعة في عدد من النواحي، كزوجات وأرامل مقاتليها، حيث يشكلون مشكلة أكثر صعوبة من المقاتلين أنفسهم، فمنهن من تمّ إحضارهن مع أزواجهن إلى سوريا، ومنهنّ من قدموا إلى سوريا بحثاً عن أزواج جهاديين. لذا فتجاربهن ومواقفهم تختلف اختلافاً كبيراً وفقاً للترام أيديولوجي فرضه التنظيم يقوم على النشاط المنزلي لتلقي أطفالهن وأطفال الآخرين للميل نحو التطرف والعنف. وأنشطة من الوحدات الخاصة لمهام مختلفة فرضتها الدولة الإسلامية لتحويل الضحايا المُصابين بصدمات نفسية إلى مُتعصبين ملتزمين. ٢٢٧

ب- نسوة متشدات

ركز داعش في أيديولوجيته المتطرفة بشكل خاص على عقول أتباعها من الإناث. لذا دَعَم بعض النساء وخاصة الأجنبية، لزرع الكراهية ضد مجتمعاتهن. فبعد هزيمته العسكرية، يبقى أمل الوحيد للحصول على الدعم في عملياته السرية على أعضاءه من الإناث في المخيمات. ٢٢٨ ممن كان لهن دور رئيسي في مرحلة التأسيس والنمو عام ٢٠١٤، فبالرغم من دورهنّ المحدد في الجبهات كالقتال، إلا أن أغلبهنّ لُعبنّ الدور الأكبر في شؤون أخرى كالتعليم والتجنيد، وتنفيذ عمليات إرهابية، بالإضافة إلى تأمين مصادر للإيرادات. كما كان للنساء الدور الأكبر في تحريض العديد من الشباب للانضمام إلى تنظيم الدولة الإسلامية عبر وسائل التواصل الاجتماعي، والوعد بالزواج منهم، بالإضافة إلى دورها في تعليم الأطفال منذ ولادتهم على تعاليم الدولة الإسلامية والقائمة على التطرف، وبرزت أسماء عديدة منهنّ حَصَلَن على ألقاب شهيرة في القنوات والصحف العالمية، كان لهنّ الأثر الأكبر في دعم وتأسيس تنظيم الدولة الإسلامية مثل:

"سالي جونز" الملقبة بـ "أم حسين البريطانية" و "سكينة حسين" كما أُطلق عليها اسم "الأرملة البيضاء" في سورية، كانت عازفة غيتار ومغنية بريطانية، وفي عام ٢٠١٣ انضمت للتنظيم ٢٢٩ وأصبحت بعدها من أشهر النساء البريطانيات اللاتي انضمن لداعش، لدورها في تدبير المؤامرات الإرهابية بالإضافة إلى كونها داعية للتجنيد في صفوف التنظيم، ويعتقد أنها قُتلت في غارة أمريكية في الرقة. ٢٣٠

كان لـ "جونز" قيمة تكتيكية قليلة في ساحة القتال، إلا إن فقدانها كان خسارة كبيرة لجماعة التنظيم، فبعد اكتسابها سُمعة سيئة في الصحافة نتيجة ظهورها بالسلح وتحريضها للقتل، أصبحت رمزاً لهذه الجماعة، لتأثيرها على باقي النساء من الدول الأجنبية، كون قوتها كانت

²²⁶ ISIS women impose their own caliphate in Syria's Al-Hol camp /

²²⁷ Jenkins, M., op. cit., p. 12.

²²⁸ The risks of ignoring former ISIS women members /

²²⁹ Sally Jones: Who was the White Widow? What we know about the Isis member reportedly killed in a US drone strike /

²³⁰ The risks of ignoring former ISIS women members /

تكمّن بفكرة إمكانية وصولها للمجتمع البريطاني، بالإضافة إلى وصف نفسها "بقائدة كتيبة النساء الجهاديات"^{٢٣١}

"جونز" كانت نموذج واحد فقط للكثير من أمثالها مما يؤكد على أن النسوة المتشدّدات يعتبرن حركة رائدة بين الجماعات الجهادية. يعملن الآن على جذب وميل كل النساء المحتجزات في المخيم. ففي الأونة الأخيرة التي شهدت حالة فوضى، أسست مجموعة صغيرة منهنّ نموذج يحاكي دولة الخلافة في مخيمات شمال شرق سورية^{٢٣٢} لقناعتهم بعدم سقوط الراية السوداء، ولا تزال تلوح في الأفق، يحلمن بها ويتخفين خلفها. حتى في داخل سجنهنّ ما زلن يُفكرن بالنصر والدولة والحكم والشريعة والفقه والذبح والقطع والحسبة والرجم، كما إن احتجاجهن في المخيمات لم يمنعهنّ من الحلم بنصر دولتهن (دولة الخلافة / داعش) فما زال التنظيم مسيطر على أفكارهن،^{٢٣٣} واستمرروا بالالتزام بقانون داعش والسيطرة على المخيمات كدولة الخلافة المذكورة أعلاه من خلال العمل على:

اختيار خليفة داخل المخيم

الافتقار إلى عنصر الرجال حرض النساء من عوائل التنظيم في المخيمات لاختيار زعيمة لهنّ لتقوم مقام الأمير أو الخليفة، وبحسب إحدى عناصر أمن المخيم، هؤلاء النسوة يعملن على تأمين خليفتهن أو أميرتهن بنفس الأسلوب عند تأمين البغدادي وإخفائه، فكل ليلة يتم نقل هذه المرأة (المختارة) لتنام بخيمة مختلفة عن سابقتها لتجنب اعتقالها.

اختيار القادة

كما كان يفعل البغدادي في معسكر بوكا بالعراق بتجنيد المتطرفين وتأهيلهم ليصبحوا قادة التنظيم، بدأ النساء في المخيمات، بتعزيز دور الأجنبيات والمحليات لتأهيلهن ليصبحن قادة ويستلمن المهام. ويأتي في مقدمة هؤلاء النساء "الروسيات" اللاتي سيطرن على المخيم، ويعتبرن الأكثر خطورة، لدرجة رفض العديد من ساكني المخيم بالحديث عنهنّ خوفاً من الانتقام.^{٢٣٤}

وقد أقلت هؤلاء المتشدّدات انطباعاً كبيراً في سيطرتهم على المخيمات، فمنهن " الطبقة الحاكمة (القيادات)" واخرى تباينت أدوارهنّ بالعمل في الجهاز الإداري والإعلامي، والأمني، ولوجستيين، ومجندين، ودعاة، وجهاديين.^{٢٣٥}

ج - تأسيس جيش داخل المخيمات

شكّلت المخيمات التي تأوي عناصر التنظيم أرضية خصبة للدعوة نحو التطرف بالإضافة إلى عمليات المؤامرة بين النساء للانتقام ممن لا يلتحقون بهنّ أو يطيعون الأوامر أو ممن خرج عن

²³¹ Sally Jones; Who was the, White Widow? What we know about the Isis member reportedly killed in a US drone strike /

²³² Isis women impose their own caliphate in Syria's Al Hol camp /

²³³ نساء داعش: فنابل موقوتة قد تنفجر في أي وقت /

²³⁴ Isis women impose their own caliphate in Syria's Al Hol camp /

²³⁵ Women and Children First: Repatriating the Westerners Affiliated with ISIS /

تعاليم الخلافة المزعومة. ٢٣٦ فالعدد الهائل لموالي التنظيم في هذه المخيمات من نساء وأطفال يتلقون تقاليد التنظيم يكفي لتأسيس جيش جديد يقوم على الأيديولوجية المتطرفة، وتحويل المخيم من مخيم للنازحين إلى معسكر للجيش. ٢٣٧

وبالرغم من الاجراءات الأمنية المشددة، أسس هؤلاء النسوة ألوية داخل المخيم مقسمة إلى أربعة مهام وهي:

- لواء (الدوريات الدينية) يقوم على الإشراف على الزي الديني كارتداء النقاب، وأداء الصلاة.
- لواء (المُخبرات)، يقوم بتحذير الآخرين عندما يستعد الأسايش لأية عملية مدهامة.
- لواء (الجلادين) ممن ينفذون أحكام الإعدام وغيرها من العقوبات، كإحراق المحلات التجارية وجلب الأسلحة. وضرب ممن لا يطيعون الأوامر. ٢٣٨

د - أطفال التنظيم (جيل مدرب على الوحشية)

يشكل الأطفال التحدي الأخطر وخاصة الرضع والصغار فليس لديهم أية تقديرات أيديولوجية بعد، ويعتبرون أبرياء، أما المراهقين فقد شاركوا عمداً مع مقاتلي الدولة الإسلامية وغيرها من التكوينات العسكرية الغير نظامية، في حملاتهم العنيفة، حيث صورت مقاطع فيديو لتنظيم الدولة الإسلامية، أطفالاً يعدمون سجناء أو يحملون رؤوس مقطوعة لضحايا. هذه الأمور لم تكن مجرد أحداث استثنائية تم تنظيمها بغرض الدعاية، إنما جزء من استراتيجية مُنظمة لغرس الوحشية بين الأجيال القادمة، وقد أرسل تنظيم الدولة آلاف الأطفال ممن لا يتجاوز أعمارهم ١٣ عاماً إلى معسكرات التدريب حيث تم تدريبهم على استخدام السكاكين، وتقطيع رؤوس دمي بشعر أشقر على أنها "دمى كافرة" يرتدين بدلات برتقالية، وهو الزي الذي يرتديه المحتجزين لدى التنظيم، مما ترك أثراً على سلوكهم العقلي والعاطفي، ولا سيما قدرتهم على التكيف مع معايير مختلفة تماماً عن عالم الطفولة. ٢٣٩

ويوجد الآلاف من أطفال تنظيم الدولة الإسلامية ممن التحقوا بمدارسهم، وتلقوا التعليم لأيديولوجيته، بالإضافة إلى الكثير من الأطفال ممن يتلقون ذات التعليم من أمهاتهم وجيرانهم، فالآلآتئين باتوا يشكلون خطراً جديداً وأشد ممن كانوا من قبل من عناصر التنظيم، فهؤلاء تشرّبوا العنف والانتقام منذ الطفولة، ومن المؤكد إن مستوى هذا التنظيم سيرتفع مرة أخرى ويمتد توسعه من داخل المخيمات إلى خارجها ليصبح أقوى وأكثر انتشاراً من قبل، ٢٤٠ ويشكل خطراً على المنطقة بشكل خاص وعلى العالم عامةً فبحسب البيانات تتراوح النسبة الأكبر منهم من سورية والعراق وفق تقرير الأمم المتحدة:

ففي ٢٩ مايو ٢٠١٩، بلغ عدد سكان الهول وحدها حوالي ٧٣٧٨٢ نسمة أو ٢١٣٣١ أسرة

²³⁶ Contempt and violence spiral in al-Hol camp, where ISIS women dread regime's return /

²³⁷ Fine, Glenn and others, op. cit., p. 5.

²³⁸ ISIS women impose their own caliphate in Syria's Al-Hol camp /

²³⁹ Jenkins, M., op. cit., p. 12.

²⁴⁰ مخيم الهول تحت المجهر: أخبار الآن تكشف واقعه بالأرقام والمعطيات

٦٥% دون سن ال ١٢		٩١% من النساء والأطفال	
الجنسيات			
بلدان اخرى ١٥%	سوريون ٤٢%	عراقيون ٤٣%	٢٤١

ويقدر العدد حوالي ٤٠ ألف قاصر ممن لا يعرفون العالم خارج الخلافة منهم حوالي ١٠٤٠٠ من الأجانب والباقي من السوريين والعراقيين. بالإضافة إلى ما سبق فإن الافتقار إلى مناطق للعب، والتعليم، والصحة، يولد عندهم العدائية بشكل متزايد، مما يعكس في سلوكهم، كما أن السماح لحرية التنقل لهؤلاء الأطفال في جميع أقسام المخيم، يؤدي إلى تزايد العنف، مما يُعرض الأطفال الصغار ممن يتعلمون من أمهاتهم رفض التنظيم، إلى حالات الاعتداء من آخرين متشددين بتحريض من أمهاتهم وقد شهدت المخيمات تسجيل حالات اغتصاب لفتيات صغيرات على أيدي صبية أكبر سناً بتحريض من أمهاتهم.

لذا فالتعرض للتطرف في سن مُبكرة يجعل من الصعب التخلص منه في سن البلوغ. فيبقى حالة هؤلاء أخطر من الآخرين، كونها تعزز لتأسيس جيش من المتطرفين تشربوا تعاليم التنظيم، وتربوا على القسوة والانتقام. ٢٤٢ عددهم يزداد بالرغم من حالات الوفاة التي تحصل نتيجة سوء التغذية أو لأسباب صحية، أو لخروج بعضهم الآخر، فمخيم الهول بشكل خاص يبدو في حالة نمو مستمر لدرجة أن عدد قاطني المخيم أصبح أكبر بعشرة أضعاف من سكان مدينة الهول نفسها والتي تبعد عنها كيلو متر واحد فقط. ٢٤٣

٤. محتجزي (السجون)

تحتوي السجون في شمال شرق سوريا حوالي ١١٠٠٠ رجل، منهم حوالي ٩٠٠٠ من السكان المحليين (سوريين وعراقيين) وحوالي ٢٠٠٠ رجل من ٥٠ دولة أخرى. ٢٤٤ العشرات منهم أوروبيون، من دول مثل بلجيكا وبريطانيا وفرنسا وألمانيا، ومن دول إسلامية مثل مصر وتونس واليمن. ٢٤٥ وتعتبر قضية هؤلاء المحتجزين "أزمة" أصعب من المخيمات، تقع على عاتق قوات سورية الديمقراطية. ٢٤٦ الخطر الرئيسي لهؤلاء المعتقلين هو عدم وجود أي خطة بديلة لمستقبلهم حتى الآن، وهو ما سيشكل مصدر خطر وقلق دائم للجميع لعدة أسباب منها:

٤. ١. السجن كفاصل ومركز رئيسي للخلافة المُفترضة بعد الهزائم التي مُني بها التنظيم، ومنذ حينها وهو يحاول إعادة تجميع صفوفه، ويعتبر السجن الفاصل والنقطة الرئيسية للظهور بقوة مرة أخرى. ففي بداية ظهور داعش، حصلوا على الكثير من القوة القتالية والمقاتلين من

²⁴¹ Syria: Humanitarian Response in Al Hol Camp, Situation Report No. 4 – as of 29 May 2019

²⁴² Women and Children First: Repatriating the Westerners Affiliated with ISIS /

²⁴³ Fine, Glenn and others, op. cit., p. 8.

²⁴⁴ Fine, Glenn and others, Ibid., p. 5.

²⁴⁵ There Is No Plan B for ISIS Prisoners /

²⁴⁶ Fine, Glenn and others, op. cit., p. 5.

خلال فتح السجون وإطلاق سراح المعتقلين في الموصل، وقد انضم الآلاف من المقاتلين إليهم. فزعيم التنظيم "أبو بكر البغدادي" أمضى وقتاً في معسكر اعتقال تديره الولايات المتحدة، وداخل هذه المعسكرات نشأ فكرة التنظيم بين المحتجزين، وهو ما أدركه قيادة التنظيم بإمكانيات السجناء ودورهم، لهذا نظموا حملة لإطلاق سراحهم.

هذه الاستراتيجية من المرجح جداً تكرارها في شمال شرق سورية، فالولايات المتحدة تحتجز في هذه السجون من أشهر قادة داعش وأخطرهم منهم كانوا أمراء ووزراء وشرعيين ومقاتلين وغيرهم ممن كانوا مسؤولين عن مهام حساسة وعمليات قتل وتعذيب، منهم:

"الكسندر كوتي" و"الشافعي الشيخ"، بريطانيان ضمن فرقة معروفة بـ"فرقة البيتلز" وهي خلية تابعة لتنظيم الدولة مهمتها القتل والتعذيب وقطع الرؤوس. وذبح الرهائن، وجرائم الذبح الجماعي، وتم القبض على هذين الاثنيين من قبل قوات سورية الديمقراطية أما الباقي فقد قتلوا أثناء المعارك. ٢٤٧

إلياس أيدين: المعروف بـ(أبو عبيدة التركي)، معتقل لدى قوات سوريا الديمقراطية (QSD)، انضم إلى صفوف داعش في صيف عام ٢٠١٤ وهرب منها في شهر كانون الأول عام ٢٠١٧ بسبب الخلافات والحرب الأهلية حيث تم إلقاء القبض عليه من قبل قوات سوريا الديمقراطية (QSD) على حدود سري كانبيه (راس العين) لدى محاولته الهروب إلى تركيا ما بين ٣٠-٣١ كانون الأول. وهو من أبرز المسؤولين عن نشر أفكار التنظيم وتحقيق الدعاية له، والمسؤول عن المعسكرات الشرعية في ولاية الشام. ٢٤٨

من خلال اعترافات هذا القيادي، من المؤكد إنه لا يزال يعمل على نشر ودعاية تعاليم التنظيم بين المحتجزين، خصوصاً أنه لعب دور المؤثر القوي، لجذب العديد من المقاتلين له، فخطورة تواجده في سجون شمال شرق سورية لا يختلف عن خطره عندما كان في الخارج.

"محمد صالح ناهي الشمري"، الملقب بـ(أبو سفيان الشمري)، وصاحب الأنشطة الأشهر (يا عاصب الراس وينك) التي شاعت بين غالبية أنصار التنظيم وباتوا يترنمون بها. يعتبر من أوائل السعوديين الذين انضموا لصفوف المجاهدين في سوريا منذ عام ٢٠١٢، ثم التحق بتنظيم داعش الإرهابي وكان من أبرز قياداته حتى تم القبض عليه من قبل قوات سورية الديمقراطية نهاية ٢٠١٧، كان من عناصر التنظيم القلائل الذين قابلوا أبو بكر البغدادي زعيم داعش مما يؤكد أنه ليس جندياً عادياً في التنظيم. كما كان صديقاً للقائد العسكري السابق لداعش أبو عمر الشيشاني، وعضواً في مجموعته بجيش المهاجرين والأنصار قبل العام ٢٠١٣. ٢٤٩

يعتبر الشمري من العقول المدبرة لتنفيذ عمليات خارج جغرافية التنظيم في سورية والعراق، وصاحب التأثير القوي على انصاره، ومن بين التهم الموجهة اليه، تنفيذ عمليات داخل السعودية وإرسال عناصر من التنظيم إلى فرنسا وألمانيا وبريطانيا؛ بهدف تنفيذ عمليات فيها. فمن السهل أثناء احتجازه في السجون شمال شرق سورية، أن يعمل على تحريض من في داخل السجن

²¹⁷ There Is No Plan B for ISIS Prisoners

²¹⁸ داعشي يؤكد في اعترافاته: عناصر التنظيم يصلون إلى تركيا حاملين رايات جبهة النصرة
²¹⁹ قصة محمد الشمري. صديق زعيم داعش الواقع تحت أيد "قسد" بالحسكة

معها لتنفيذ عمليات في دولهم، عند أي فرصة تسنح لهم للخروج أو الهرب، وتحريض من في الخارج لتنفيذ عمليات.

بالإضافة إلى (الكويتي والشافي والتركي والشمري) يوجد الآلاف من المعتقلين في السجون، كانوا يحملون مهام حساسة داخل التنظيم، أي إن السجون في شمال شرقي سورية تحتوي على جهاز إداري وشبكة كاملة للدولة الإسلامية، في انتظار أي فرصة للخروج والاعلان عن عودة التنظيم وبقوة أكبر. حيث تقتضي استراتيجية التنظيم، العمل على إطلاق سراح بعض الاشخاص ممن لهم تأثير قوي على الناس كما فعلوا في السجون العراقية، حيث تحول داعش إلى حركة استولت ليس فقط على أراضي العراق وسوريا، وإنما قام بتنظيم وتشجيع الهجمات الارهابية في أوروبا والولايات المتحدة.

ويأتي الخطر أيضاً من باقي السجون التي تأوي معتقلين لأسباب أخرى غير مرتبطة بالإرهاب، لذا سيسعى عناصر التنظيم إلى إطلاق سراحهم كخطة لِرَجَّهم في صفوفه. ٢٠٠

٤. ٢. أطفال محتجزين (جيل ارهابي ينمو داخل السجون)

"كيف تقتل عدوك؟ وكيف تكون مخلصاً لقائدك او زعيم التنظيم؟"- سؤالان يوضحان فيما يتعلق بالجيل الذي بقي من تركة تنظيم الدولة، فقد علمهم التنظيم في البداية على الاجابة على هذين السؤالين، عبر عدة وسائل.

حيث عمد على تهيئة الأطفال عبر ثلاث مدارس، لإعدادهم للقيام بالعمليات الانتحارية، وهي: المدارس الأولى هي (الدينية) الأكثر خطورة، لترسيخ الفكر الارهابي، وزرع الكراهية في نفوسهم.

المدرسة الثانية هي (القتالية)، تقوم على تدريبهم على فنون القتال بشكل علمي.

المدرسة الثالثة هي (الفكرية)، لتهيئتهم فكراً ونفسياً للقدرة على ذبح ضحاياهم دون رحمة أو شفقة. فوفقاً لشهادة بعضهم إن إراقة الدماء عندهم أصبح شيئاً عادياً. ٢٠١

وفي شمال شرق سوريا السجون الصغيرة اكتظت بالقاصرين والأطفال ممن يتراوح أعمارهم بين ٩ و ١٤ عاماً، ممن قدموا إلى سوريا مع ذويهم واعتقلوا في هذه السجون، حيث أشارت بعض التقارير إن إحدى هذه السجون تضم حوالي ٨٦ قاصراً من سوريا والعراق وروسيا ودول أخرى، فيما تضم سجون أخرى حوالي ٦٧ مراهقاً.

ووفقاً لأعلاه يشكل هؤلاء الأطفال في السجون والمخيمات خطراً على العالم كونهم تلقوا تعاليم التنظيم الأيديولوجية على أيدي أمهاتهم ونساء التنظيم، والأشد خطورة هم أطفال السجون، كونهم تلقوا هذه التعليمات ضمن معسكرات منتظمة، وتدربوا على التسليح أيضاً. حيث أشارت العديد من التقارير الصادرة من قوات سورية الديمقراطية، بدلائل تشير أن العديد من القاصرين

²⁵⁰ Intel officials say ISIS could regroup after U.S. 'betrayal' of Kurds in Syria /

²⁵¹ تقرير بالصور.. الإرهابي الصغير "أطفال داعش" ضحايا أم جنات؟

قد تلقوا تدريبات أيديولوجية، تحت مسمى "أشبال الخلافة" أو لجعلهم مقاتلين في المستقبل. ٢٠٢. فكان "جيش الدولة وجيش الخلافة وجيش عدنان" التابعة لتنظيم الدولة، يضم عدداً كبيراً من الأطفال تحت مسمى "أشبال الخلافة"، يتم تعليمهم كيف ولماذا يقتلون الكفار، وترغيبهم في القتال. ٢٠٣.

٥. موقف المجتمع الدولي من قضية المحتجزين

٥. ١. التحدي الأصعب

شكّلت قضية محتجزى التنظيم بالمخيمات والسجون تحدياً كبيراً للمجتمع الدولي سواء من حكوماتهم الأصلية أو المنطقة التي يعيشون فيها، إلا إن هذه الحكومات فشلت حتى الآن في اتخاذ موقف واضح حول مصيرهم. ٢٠٤. في الوقت الذي يجب عليه تحمل مسؤولياته تجاه عناصر التنظيم، وعدم إلقاء الثقل كله على كاهل الإدارة الذاتية، فاستعادة عناصر التنظيم إلى دولهم واخضاعهم لمحاكمات عادلة وإعادة تأهيلهم، من الخطوات الأساسية لضبط ما تبقى منهم. إلا إن الدول الأجنبية تسعى لعدم إعادة مواطنيها إلى موطنهم، فبحسب تقديرهم هم يمثلون خطراً على مجتمعاتهم، فتباينت المواقف والرود حيال هذه المسألة - نذكر منها: ٢٠٥.

٥. ٢. عجز وتهرب أوروبي

تحتفظ أوروبا بسجل مؤلم حيال الإرهاب الجهادي، كونها تعرضت لهجمات متكررة في فترة ما بعد ١١ سبتمبر، بالإضافة إلى هجمات داعش في باريس عام ٢٠١٥، والتي أودت بحياة ١٣٠ شخص، فبدأت بتعزيز إجراءاتها لمكافحة الإرهاب، وتطوير سياسات التعامل مع المعتقلين الإرهابيين. كما إن التدمير المستمر لخلافة داعش على الأرض كان نعمة لأوروبا، فعدد الضحايا من الإرهاب في عام ٢٠١٨ بلغ حوالي ١٤ شخصاً، وهو انخفاض حاد مقارنة بعام ٢٠١٥ والذي تسبب بمقتل ما يزيد عن المئة. ولكن ما تبقى من العناصر المتبقية منهم ما تزال محتجزة في مخيمات وسجون شمال شرق سورية، الأمر الذي شكّل معضلة وتحدي صعب لديهم بسبب:

أ. ضعف قضائي للإرهاب (عقوبات مخففة)

ترغب أوروبا في تنفيذ عقوبات تسمح لاعتقال عناصر التنظيم مدة طويلة، إلا إن قانونها في كثير من الأحيان يحكم على المتهمين بقضايا إرهاب لفترات قصيرة، على عكس الولايات المتحدة، حيث يبلغ متوسط عقوبة السجن للإحكام المرتبطة بالإرهاب ١٥ عاماً تقريباً، أما في أوروبا فالحكم القصير لشباب ارتبطوا بالتنظيم ولهم سجل بالعنف والتطرف أمر معقد وخطير،

²³² 'What Is Going to Happen to Us?' Inside ISIS Prison, Children Ask Their Fate/

²³³ تقرير بالصورة.. الإرهابي الصغير "أطفال داعش" ضحايا أم جنائز؟

²³⁴ Women and Children First: Repatriating the Westerners Affiliated with ISIS /

²³⁵ The risks of ignoring former ISIS women members /

فعند مغادرتهم للسجن وهم في سن مبكرة، يصبحون أكثر خطورة وتطرفاً. فإعادتهم بالنسبة للأوروبيين تعتبر مجازفة.^{٢٥٦}

فالساسة المفضلة للولايات المتحدة والعديد من الدول الأوروبية، هو مقاضاة هؤلاء لفترة طويلة، لذا بادرت الولايات المتحدة بإصدار قوانين تمنع حتى محاولة الانضمام إلى أية منظمة إرهابية، كما اعتمدت المملكة المتحدة قانوناً مشابهاً، وفرنسا أيضاً أجازت محاكمة المقاتلين الأجانب لمشاركتهم ضمن مجموعة تشكلت لغرض إرهابي. لكن بعض الدول الأخرى تفتقر لمثل هذه القوانين، فهي تحتاج إلى أدلة قوية على المشاركة الفعلية في الجرائم الإرهابية مثل الخطف أو القتل، وقد يكون من الصعب الحصول على مثل هذه الأدلة،^{٢٥٧} التي قد تؤدي إلى عقوبات قصيرة بالسجن، حيث يمكن أن تتراوح عقوبة الجهادي بين ثلاث إلى خمس سنوات فقط قبل عودتهم إلى الشوارع.^{٢٥٨}

في بلجيكا، كان متوسط عقوبة السجن للمقاتلين الأجانب العائدين خمس سنوات، وفي يوليو ٢٠١٩ حكم على امرأة ألمانية تزوجت من مقاتل داعشي بالسجن لمدة ٥ سنوات لانضمامها لمنظمة إرهابية، مما يكشف عن ضعف قضائي.^{٢٥٩}

ب. غياب الأدلة

تتوفر عقوبات أكبر على عناصر التنظيم التي يمكن مقاضاتهم لفترات أطول كقتل المدنيين وتعذيبهم واستعبادهم، إلا إن هذا يتطلب أدلة واضحة، قد تتوفر مجموعة من مصادر الأدلة، لربط المتهمين بجرائم عنف كشهادة من الضحايا أو اصدقاء لهم أو أحد أفراد الأسرة،^{٢٦٠} أو دليل على وسائل التواصل الاجتماعي بما في ذلك الصور والرسائل الذي يتباهى فيها الداعشي بالقتل، أو محاولة لتجنيد آخرين، أو أدلة من ساحة المعركة، أو وثائق لعضويتهم في التنظيم، كالهواتف المحمولة، والأقراص الصلبة، وبصمات الأصابع على الأسلحة، ومصادر مخابراتية. لكن رغم ذلك ليس جميع هذه الأدلة مقبولة، فألمانيا تفرض قيود على استخدام منشورات التواصل الاجتماعي كدليل.

كما أن جمع الأدلة في شمال شرق سورية يشكل تحديات كبيرة، خاصة في أعقاب الغزو التركي، وتشعر الحكومات الأوروبية بالقلق من فرار عناصرها دون أدلة، أو تقديم بعضهم بأدلة ناقصة.^{٢٦١}

وبعد اعتماد قرار مجلس الامن التابع للأمم المتحدة رقم ٢١٧٨ في سبتمبر ٢٠١٤، والذي طالب الدول بإصدار قوانين لمحاكمة المقاتلين الأجانب، فاصبح لدى معظم الدول الأوروبية تشريعات تسمح بمقاضاة العائدين لانتمائهم إلى جماعة إرهابية أو دعمها، فالسويد عدلت قانون تم إدخاله عام ٢٠١٦، يجرم السفر لأغراض الإرهاب.

²⁵⁶ Trump's Syria withdrawal is a boon for ISIS — and a nightmare for Europe

²⁵⁷ Jenkins, M., op. cit., p. 17.

²⁵⁸ They Left to Join ISIS. Now Europe Is Leaving Their Citizens to Die in Iraq /

²⁵⁹ Dworkin, A., "Beyond good and evil: Why Europe should bring ISIS Foreign Fighters Home", ECFR /305 (2019), p. 8.

²⁶⁰ هيومن رايتس ووتش، عدالة منقوصة - المحاسبة على جرائم داعش في العراق، الولايات المتحدة، ٢٠١٧، ص ١٧.

²⁶¹ Dworkin, A., op. cit., pp. 8-9.

لكن الاختلاف الكبير بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، في كيفية تعريف الجرائم، فلا تزال هناك سوابق قضائية بهذه القوانين تدين المحاكم الأوروبية لتسجيلها الرجال كمقاتلين في وثائق داعش، كما انه من غير المرجح تواجد أدلة كافية للإدانة في المناطق التي كان يسيطر عليها التنظيم، فادعاء العديد من الرجال الأسرى بأنهم قد أدوا أدواراً غير قتالية كسائقين أو طهارة، في كثير من الحالات يصعب دحض هذه الادعاءات عند افتقار الأدلة.²⁶²

ج. سجون حاضنة للتطرف

من التحديات الرئيسية التي تتخوف منها الدول الأوروبية، بحسب تحليلهم أن الكثير من المعتقلين لديهم ممن لم يسافروا إلى سوريا والعراق، وليس لهم أي صلة بداعش أو القاعدة، إلا إنهم استلهموا هذه الأيديولوجيات. لذا فهم يرون مسألة إعادة المعتقلين من عناصر التنظيم وزجهم مع معتقلين بقضايا أخرى، قد تسبب في تحول كل من في السجن لمتطرف. كما أن خروج هؤلاء مع المتطرفين يشكل خطراً بالغاً على الأمن وعبئاً على عناصره فاذا كان الأمر قبلاً يتطلب مراقبة عناصر التنظيم بعد انتهاء مدة حكمهم وخروجهم من السجن، أصبح الآن لديهم مهمة مراقبة من كانوا متهمين بقضايا أخرى لا ترتبط بالإرهاب، خشية تأثرهم بالعناصر المتشددين أثناء فترة الحكم، فقد أشار وزير العدل الفرنسي انهم يتوقعون مغادرة ٤٥٠ شخصاً من السجون الفرنسية، منهم ٥٠ متهما بقضايا ارهاب و ٤٠٠ كمجرمين عاديين، ففي هذه الحالة سيتم التعامل مع ٤٥٠ شخصاً كمتطرف، وهو ما يشكل تحدياً كبيراً لديهم. بالإضافة إلى التكلفة الباهظة لمراقبتهم.²⁶³

د. استطلاع شعبي (رفض)

من الأمور الأخرى التي تستند عليها معظم الدول الأوروبية حول إعادة عناصرها من التنظيم هو الرفض الشعبي، فقد أجري استطلاع عام في فرنسا لعودة مقاتليه من التنظيم، حيث عارض ٨٩ %، لعودة البالغين، و ٦٧ % عارضوا عودة الأطفال.²⁶⁴

٥. ٣. حلول غير مجدية

٥. ٣. ١. إبقائهم بعيداً

سببت قضية محتجزي تنظيم الدولة الإسلامية في شمال شرق سورية معضلة لدى الولايات المتحدة والدول الأوروبية وغيرها، لكثرة عددهم، وخطورتهم، وصعوبة الحل. لذا فقد أصبح الخيار صعباً أمامهم ولم يجدوا سوى خيار يمكنهم من إبعادهم عبر:

تجريد الجنسية

اكتسبت هذه الفكرة جاذبية سياسية وعاطفية، مما يقلل من مخاطر عودتهم بهروبهم من العدالة أو قضاء فترة قصيرة في السجن، فتجريدهم من الجنسية يفيد السياسيون في أي بلد غربي، حيث تصبح أي عملية تتعلق بالإرهاب لا ترتبط بالدول التي كانوا مواطنيها كونهم مجردين من

²⁶² Dworkin, A., Ibid p. 7

²⁶³ EU counter-terrorism chief: Europe 'may see something like Daesh 2.0'

²⁶⁴ 'They Left to Join ISIS. Now Europe Is Leaving Their Citizens to Die in Iraq'

جنسيتها، لذا يُبقون مقاتلون مجهولون، ولم يعودوا من رعايا البلد، وبالتالي تخلي الحكومة مسؤولياتها عنهم. ٢٦٥ وقد سلّط الإعلام على هذه القضية نفذت على عدة أشخاص منهم:

"هدى مثنى" أمريكية من أصل يمني، التحقت بالتنظيم منذ عام ٢٠١٤، وأثناء وصولها ادّعت مع عدد من النساء ممن يحملون جوازات أمريكية وبريطانية وكندية وأسترالية، بأنهنّ سيحرقن هذه الجوازات لأنهنّ لسنّ بحاجة إليها بعد الآن. وبعد ما يقارب ٣ سنوات اعتقلت قوات سورية الديمقراطية "هدى مثنى" أثناء محاولتها الهروب، ثم نُقلت إلى مخيم الهول. وهناك سعت العودة للولايات المتحدة كونها مواطنة أمريكية، إلا ان الأخيرة أنكرت أنها حاصلة على جنسيتها، بلسان وزير خارجيتها بومبيو ٢٠ فبراير ٢٠١٩، مدعياً بعدم حملها أي جواز أمريكي ولم يتم قبولها للسفر، وأساس الحجة أن والدها كان دبلوماسياً يمينياً في الولايات المتحدة، والقانون لا يمنح الجنسية الأمريكية لأطفال الدبلوماسيين ممن ولدوا في الولايات المتحدة، إلا أن بعض المحامين، صرحوا بأن والد "هدى مثنى" لم يكن يتمتع بأي وضع دبلوماسي عندما ولدت هدى، حيث انتهت خدمته كدبلوماسي قبل ولادتها، مستنكرين سياسة إدارة ترامب بتجريد مواطنيها من جنسيتهم بصورة غير مشروعة. ٢٦٦

"شامينا بيغوم" المُلقبة بعروس داعش، شابة بريطانية، أمضت أربع سنوات مع التنظيم، وحظيت باهتمام عالمي، ولم تُظهر أي ندم بانضمامها للتنظيم. ٢٦٧ حصل جدل كبير بشأنها في بريطانيا، حيث أصر العديد من الوزراء بعدم السماح لعودتها إلى المملكة المتحدة، وحذر آخرون أنها لا تزال تشكل تهديداً محتملاً. ٢٦٨ الأمر الذي دفع السلطات إلى تجريدها من جنسيتها البريطانية. ٢٦٩ حيث تم إلغاء جنسيتها بحجة أنها مواطنة مزدوجة الجنسية وتحمل الجنسية البنغلادشية، بالرغم من نفي الأخيرة بأنها من مواطنيها، مما يجعلها كشخص بدون جنسية، وهو إجراء غير قانوني بموجب القانون الدولي. ٢٧٠

خطورة قرار تجريد الجنسية وعواقبه

من الناحية العملية تجريد أي شخص من جنسيته وخاصة الأوروبيين والأمريكيين، لا يمنع من تسلله إلى البلاد ولكن سيجعله أصعب، خاصة أن الضوابط الحدودية أصبحت أكثر هشاشة، فالعديد ممن جُردوا من جنسيتهم قد يكونوا من النادمين أو التائبين لانضمامهم للتنظيم، لذا من المحتمل أن يشعروا بالاستياء والعودة للتطرف، بهذه الحالة يصبح هؤلاء المقاتلون وغيرهم ممن جُردوا من جنسيتهم ولا يملكون أي انتماء قانوني، أكثر خطورة من الذين يتم استعادتهم إلى بلدانهم بشكل قانوني. ٢٧١

²⁶⁵ Jenkins, M., op. cit., p. 16.

²⁶⁶ The curious case of Hoda Muthana: A former ISIS member and US citizen /

²⁶⁷ The risks of ignoring former ISIS women members /

²⁶⁸ Shamim Begum; Isis child bride says she had, good time, in Syria but wants to bring baby home /

²⁶⁹ The risks of ignoring former ISIS women members /

²⁷⁰ The curious case of Hoda Muthana: A former ISIS member and US citizen /

²⁷¹ Jenkins, M., op. cit., p. 16.

٦. تحديات احتواءهم في المنطقة

٦.١. صعوبة تأمينهم

أظهرت الأحداث الأخيرة عند التوغل التركي في أكتوبر ٢٠١٩، مدى خطورة الأمن في المنطقة التي تأوي المعتقلين، على الرغم من احتفاظ قوات سورية الديمقراطية بالسيطرة على المخيمات والسجون، إلا إن قرار الولايات المتحدة بالانسحاب، غير ميزان القوى. ٢٧٢ فعلى الرغم من تمكن قوات سوريا الديمقراطية من تأمين هذه المخيمات والسجون، إلا ان نشر مقاتليها كحراس قد لا يستمر في الوقت الحالي، نتيجة الهجمات التركية المتكررة عليها، مما قد يُمكن مقاتلي التنظيم استغلال حالة لفضى للمحاولة للهروب واستهداف هذه المخيمات والسجون. ٢٧٣

٦.٢. نقص الخدمات يزيد العنف

عدم الاستقرار ونقص الخدمات والرعاية الطبية في الملحق الاجنبي للمخيمات والسجون، يؤدي إلى تأجيل العنف، وتصاعده يوماً بعد يوم، واندلاع مواجهات يومية ومنتظمة بين النساء من المعتقلين وبين مسؤولي هذه المراكز وموظفي الإغاثة، حيث منعت المخاطر الأمنية مجموعات الإغاثة من توفير الخدمات الكافية وأصبحت المنطقة مسرحاً لكارثة انسانية، مليئة بالأمراض، سكانها يفتقرون للغذاء الكافي والماء النظيف.

هذه الظروف لها تأثيرها الأكبر على الأطفال فمحدودية فرص الحصول على الرعاية الصحية تلحق ضرر بهم، ففي مخيم الهول بلغ عن حالات كثيرة من الإسهال الحاد بين الأطفال نتيجة سوء التغذية، كما تم الإبلاغ عن مرض السل والحصبة والتهاب الكبد على نطاق واسع، وحالات وفاة كثيرة، ناجمة عن الالتهاب الرئوي وانخفاض حرارة الجسم. ٢٧٤

٦.٣. صعوبة إيجاد محاكم بديلة على الأرض

في سورية والعراق

من الناحية القانونية يحق للحكومتين المطالبة بالولاية القضائية على المتطوعين الاجانب الذين انضموا للدولة الإسلامية، كونهم مذنبون بجرائم ارتكبت على أراضيها.

وبينما يضمن الدستور العراقي والسوري الحق في محاكمة عادلة ويُحظر التعذيب أو المعاملة السيئة، فإن الدول الغربية ترى أن النظام القضائي في هاتين الدولتين ضعيف وغير قادراً على تأمين الضمانات اللازمة، وبالتالي لا يمكن لهذه الدول التدخل لحماية مواطنيها ممن حُكموا في سورية أو العراق، بالإضافة لعدم تمكنهم من التدخل في شكل العقوبة المقررة، كونها مقررة من حكومات معترفة، فيزيد من مخاوف دول المعتقلين الأساسية، من إصدار أحكام مخففة، أو تبرئتهم. ٢٧٥

²⁷² Women and Children First: Repatriating the Westerners Affiliated with ISIS /

²⁷³ Fine, Glenn and others, op. cit., p. 6.

²⁷⁴ Women and Children First: Repatriating the Westerners Affiliated with ISIS /

²⁷⁵ Jenkins, M., op. cit., p. 17.

في تركيا

العواقب الكارثية لسياسة ترامب في سوريا، تركت انعكاسات خطيرة لمحتجزي التنظيم، فقراره بالانسحاب، وسماحه لتركيا بالتوغل مقابل التعامل مع معتقلي التنظيم، لم تجد نفعها، فاستناداً إلى التجارب التركية السابقة، لم يقض محتجزي التنظيم وقتاً طويلاً لديها، حيث أُطلق سراحهم، وبتوا يقاتلون ضمن صفوفها، لذا فهذا سيناريو غير مجدي.

كما أن خطة حراسة تركيا للمعتقلين، غير حكيمة، ومحفوفة بالمشاكل، كونها تفتقر للقوانين الخاصة بوضع المقاتلين، بالإضافة إلى أن النظام القضائي التركي يعاني من تراكم آلاف القضايا، ناجمة عن محاولة الانقلاب عام ٢٠١٦، وغيرها. كما أن عقوبة السجن لديها لا تزيد عن السبع سنوات إذا ما ثبت على المتهم بأنه عضو في منظمة إرهابية أو يدعمها.

ومن ناحية أخرى، بعد الانقلاب الفاشل، سرّحت تركيا الآلاف من المدّعين والقضاة، ممن كانوا أكثر مسؤولي مكافحة الإرهاب خبرة في البلاد، وهو ما يؤكد أن القضاء غير كفؤ، فقد أُطلق سراح العديد من عناصر التنظيم لعدم وجود أدلة حسب زعمهم، وتم القبض عليهم ومحاكمتهم من جديد في بلدانهم بتهم مرتبطة بالإرهاب.^{٢٧٦}

٦. ٤. عُقدة انشاء محكمة دولية

أيد العديد من الزعماء الغربيين اقتراح قوات سورية الديمقراطية بإنشاء محكمة دولية^{٢٧٧} في العراق أو سورية، حيث أيدت الحكومة البلجيكية هذه الفكرة، ودعا مجلس الأمن القومي في بلجيكا المحكمة الدولية بمقاضاة جميع المقاتلين الاوروبيين الذين اعتقلتهم قوات سورية الديمقراطية والحكومة العراقية، وأن يتم بالتشاور مع الدول الأخرى التي تواجه نفس المشكلة، على أن يتم احتجاز المقاتلين الإرهابيين في معسكرات المنطقة، والأطفال دون سن العاشرة يتلقون المساعدة للعودة إلى الوطن، أما ما فوق سن العاشرة سيتم تحليل حالة كل واحد منهم على حدة.

وقد ايدت قوات سورية الديمقراطية فكرة محاكمة عناصر التنظيم المحتجزين لديها، لكسر هذا الجمود والتردد لدى العديد من الحكومات التي ترفض إعادة مواطنيها. فعدم تمكين شرعية هذه القوات وافتقارها للدعم اللوجستي لتأمين هؤلاء المعتقلين على مدى طويل، يرى قادة قوات سورية الديمقراطية، إن أفضل الحلول هي إنشاء محكمة دولية لهم.^{٢٧٨} كون الملاحقات القضائية للجرائم الدولية يمكن أن تكون أكثر تأثيراً عندما تُعقد داخل المجتمع الذي ارتكبت فيه الجرائم، إلا أن هذا الحل البديل يطرح تحديات قانونية وعملية، حيث يتطلب إرادة سياسية، وقدرة قوية

²⁷⁶ Nobody Has a Plan for ISIS Fighters Detained by Kurds in Syria/

²⁷⁷ المحكمة الجنائية الدولية: ينظم عمل المحكمة الجنائية الدولية نظام روما الأساسي الذي يمنح المحكمة اختصاصاً وولاية محددين ومعرفين. ويتسم نظام روما الأساسي بسمة أساسية (المادتان ١٢ و١٣)، وهي أن المحكمة لا يجوز أن تمارس اختصاصها على الجرائم الدولية إلا في إحدى الحالات الآتية: (١) إذا قبلت الدولة التي ارتكبت الجريمة في إقليمها اختصاص المحكمة، (٢) أو إذا قبلت الدولة التي يكون الشخص المتهم بالجريمة أحد رعاياها اختصاص المحكمة، (٣) أو إذا أحال مجلس الأمن الحالة إلى المدعي العام متصرفاً بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

ويجري مكتب المدعي العام بالمحكمة أعمال تحقيق ومقاضاة مستقلة ونزيهة في جرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب. وقد فتح مكتب المدعي العام تحقيقات في: أوغندا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ودارفور بالسودان، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وكينيا، وليبيا، وكوت ديفوار، ومالي. ويجري المكتب أيضاً دراسات أولية متصلة بالحالات في أفغانستان، وكولومبيا، وجورجيا، وغينيا، وهندوراس، والعراق (الانتهاكات المزعومة على يد قوات المملكة المتحدة)، ونيجيريا، وفلسطين، وأوكرانيا.

²⁷⁸ Belgian government supports international prosecution for ISIS fighters

في النظام القانوني، لذا تحتاج المحكمة الدولية لمفاوضات مكثفة ودعم واسع سياسياً ومالياً لتحقيق النجاح.^{٢٧٩}

وبحسب ما أشار المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية في عام ٢٠١٥ أنه بالرغم من وجود أجانِب شاركوا في جرائم ضد الانسانية وجرائم حرب، إلا ان الدولة الإسلامية، كان يقودها في المقام الأول مواطنون من سورية والعراق (والاثنين ليس طرفان في المعاهدة التأسيسية للمحكمة الجنائية الدولية) وتفتضي المسؤولية في المقام الأول على عاتق السلطات الوطنية. ولا تتمتع المحكمة بأي اختصاص اقليمي على أراضيها. غير أنه يجوز للمحكمة بموجب نظام روما الأساسي ان تمارس الاختصاص الشخصي على من يزعم ارتكابهم الجرائم من رعاية أي دولة طرف في المعاهدة فقط. لذا تقضي سياسة المحكمة إن (اعتمدت) حالياً على أكثر الأشخاص مسؤولية عن ارتكاب جرائم حرب. أي القادة، وهو ما يترك آلاف المقاتلين الآخرين دون أية محاكمة وفق سياستها.

وخلص المدعي أن أساس الاختصاص اللازم لفتح دراسة أولية لهذه الحالة محدود للغاية. لكن في حال شعور الدول الأعضاء بوجود حاجة ملحة للمساعدة في تحديد سُبُل ناجعة، لا بد من صدور قرار من الدول المعنية (غير الأطراف في المعاهدة) أو من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة يقضي بمنح الاختصاص للمحكمة وهذا أمر مستقل كلياً عن نظامها الأساسي.^{٢٨٠}

لكن ما يصعب الأمر أن المقاضاة في المحكمة الجنائية الدولية تستغرق سنوات، ومن الناحية المؤسسية لن تُحاكِم المحكمة أعداداً كبيرة من الأشخاص. كما أن طرح الفكرة في الاتحاد الأوروبي يفترق إلى التوافق في الآراء. لذا لا توجد محكمة دولية تحل مشكلة المعتقلين من عناصر التنظيم في سوريا والعراق ما لم تتفق كل الدول مسبقاً على تولي رعاياها، وبنفس الوقت من غير المشروعية احتجاز مواطنين في سجون بلد آخر ولا يُحاكَمون بمحاكمها وبموجب قوانينها الخاصة.^{٢٨١}

٦.٥. خلايا متحررة

بموجب القانون الدولي يجب إطلاق سراح أسرى الحرب واعادتهم إلى أوطانهم بعد انتهاء القتال (ما عدا الذين ارتكبوا جرائم حرب)، أما بالنسبة لمن احتجز لأسباب أخرى، فإن القانون - يوصي ولا يفرض - بالإفراج عنهم في نهاية النزاع، عند غياب الأسباب التي لا تستدعي اعتقالهم.

لكن في سوريا والعراق لم تنتهي الأعمال العدائية، على الرغم من احتواء خطر التطرف، واستعادة الأراضي التي استولى عليها، إلا إن قادتها والعديد من مقاتليها ما زالوا طليقيين، واجبروا على العمل سرياً، حيث عادوا إلى القرى التي شكّلوا فيها خلايا لتواصل الكفاح المسلح، وفي الوقت نفسه يمارس التنظيم قدر من النفوذ القسري في المناطق التي فقدتها.

²⁷⁹ The Risks of Repatriating—Or Not—ISIS Foreign Fighters from the West

²⁸⁰ بيان المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، فاتو بنسودا، بشأن الجرائم المزعومة التي ارتكبتها الدولة الإسلامية في العراق والشام

²⁸¹ Jenkins, M., op. cit., p. 18.

الحديث هنا ينطبق بشكل خاص على المقاتلين الأجانب ممن قدموا إلى سوريا والعراق للقتال كجهاديين، ولن يميلوا كما السكان المحليين للبقاء على قيد الحياة أو كمقاتلين تحت الأرض، يمكنهم إعادة الانتشار في جبهات أخرى، وهي سمة للجهاد العالمي، حيث يهاجر المقاتلون من ساحة المعركة إلى أخرى، وبهذا الشكل لن ينتهي الصراع العالمي لسنوات. ٢٨٢

خاتمة وتوصيات

في النهاية لا بد من القول ان الحقائق لا تقتصر على المجاملات أو الأخبار السارة، فاستعادة المدن وقتل رأس التنظيم (ابو بكر البغدادي) لا يُخفي حقيقة تركه لمجموعات منظمة ومُنهجة ومستعدة، مهمتها القتل والحرق، يبدون كحزام ناسف يطوق الجميع، إنهم "تركة داعش"، من محتجزين وخلايا نائمة ستبقى لعنة تلحق الجميع وتحصد الأرواح وتحتل الأراضي تحت مسمى "الجهاد" ما لم يتحرك الجميع لحلّه من الجذور.

وفي ظل هذا العجز لا يسعنا سوى تقديم بعض التوصيات علّها تحل جانب من عُقدة تَرِكَة التنظيم وهي:

- استقرار الوضع في شمال شرق سورية، فعدم الاستقرار هناك يزيد من خطر فرار العديد من عناصر التنظيم من مختلف الدول والانضمام لجماعات جديدة، بالإضافة لتنفيذهم لهجمات جديدة وتجنيد العديد من العناصر إما في الشرق الأوسط أو أوروبا.

- ايجاد ورش عمل تثقيفية وتكثيفها لتأهيل عوائل التنظيم وأطفالهم والنازحين، مما يخفف من طابع العنف لديهم.

- الحلول المتعلقة بإلغاء الجنسية من الأمور الأكثر خطورة، فالغاء الجنسية أو عدم ايجاد سُبل بديلة لدى هؤلاء العناصر يشجعهم على إعادة التطرف، لعدم وجود أي مكان آخر يلجؤون إليه، فالسبيل الوحيد امامهم هو انضمامهم للتنظيم في سوريا أو جماعات متطرفة في أماكن أخرى. لذا سيكون من الأفضل اعادتهم إلى موطنهم الأصلي ومحاکمتهم.

- إعادة تأهيل اعضاء داعش السابقين، بمن فيهم النساء والاطفال، كخطوة ضرورية لمنع التطرف من الظهور، ووضع حد للعنف. فتجاهلهم سيجعلهم يُشكّلون مصدر خطر لبلدانهم وحتى المجتمعات المحلية في سورية مما سيزيد من زعزعة استقرار المنطقة.

- على الحكومات ممن لديهم مواطنين محتجزين لدى الادارة الذاتية، العمل معهم لإمكانية تطوير آليات عدالة مشروعة، كبناء مرافق لاحتجاز المعتقلين بشكل آمن وانساني، إلى أن يتم البت بأمرهم بشكل نهائي.

- محاكمة عناصر التنظيم، في المناطق التي ارتكبوا فيها الجرائم، واكتساب شرعية محاكمتهم عبر التنسيق بين قوات سورية الديمقراطية، والحكومة السورية. أو السعي لإنشاء محكمة دولية لمقاضاة مرتكبي الجرائم وباقي المعتقلين، على ان تضم هذه المحكمة مختصين دوليين من

²⁸² Jenkins, M., op. cit., p. 15.

أعضائها، وأن تشمل المحاكمة باقي المتهمين بالإبادة الجماعية وجرائم ضد الانسانية أو جرائم حرب، وليس فقط المنتمين للجماعات الإرهابية.

- وضع ترتيب يقوم على غربلة أو تصفية العديد من الموقوفين أو المدانين، في الأراضي التي يُحتجزون فيها، وتكون تحت رعاية نفس الحكومات التي شاركت في حملة التحالف ضد تنظيم الدولة الإسلامية، واعتبارها عنصراً ضرورياً في مهمتها.

- تقييم مبدئي لتقييم الموارد المطلوبة، كـ (المقابلات، المتدربين، تحسين البنية التحتية لخلق بيئة آمنة، تحسين ظروف المخيمات، فرز القاطنين) مما سيمنع الأزمات الانسانية والنفسية المحتملة.

الفصل الثاني

قضايا رهنـة

أردوغان والالتفاف على مواجهة الحقيقة

مركز الفرات للدراسات

كانت الجهة التي نفذت الضربة ضد الجنود الأتراك هي روسيا على الأرجح، وكانت تحركاً جريئاً، فلم يكن قد بقي على انقضاء مهلة أردوغان سوى أقل من ٤٨ ساعة، حيث استطاع الروس قراءة المشهد والحالة، فكان التحرك السريع والخاطف، الذي أخرج الرئيس التركي أمام الجميع (داخلياً وخارجياً)، وكانت رسالة بالغة الوضوح والصراحة لأنقرة؛ فحواها أن الروس لن يتهاونوا في الدفاع عن النظام السوري، وقد كانت الرسالة من القوة بحيث أنها أربكت أردوغان، الذي لم يترك خلفه حليفاً ولا صديقاً، فقد دق أردوغان باب حلفائه القدامى- الناتو بشكل عام، وواشنطن بشكل خاص- وطلب منهم العون والمساعدة، ولكنه لم يحصل منهم سوى على الإدانة وعود بالمساندة والدعم، وهي على الأغلب ذات صبغة معنوية.

بات واضحاً الآن أن لقاءات أستانا ومساراتها كانت لذر الرماد في العيون، وكانت بمثابة هروب تركي من الواقع إلى الأمام فقط، حيث قام أردوغان بإخفاء حقيقة الصفقات مع روسيا وإيران اللتان تساييران المعارضة إلى وقت ومسافة محددة. أما "المعارضة السورية" التي تعاملت عن خذلان أردوغان لها، ما زالت تعتقد بأن الأمور تسير على ما يرام، في الوقت الذي أدت فيه مسارات أستانا منذ البداية إلى تراجع واضح في مساحات السيطرة العسكرية لفصائلها، وبالمقابل ضعف موقفها السياسي في لقاءات جنيف. وتكمن المفارقة في أن هذه الدول تجتمع تحت سقف أستانا كدول ضامنة، ولكنها عملياً تقاوت إلى جانب أطراف النزاع السوري، وتقترب يوماً بعد يوم من لحظة المواجهة المباشرة، وهي لحظة مواجهة الحقيقة.

كل ما سبق كان بسبب مخاوف حزب العدالة والتنمية من التقدم الذي أحرزه الكرد في مناطقهم ضد قوى الإرهاب والتطرف، ففي كل صفقة تسليم لمناطق المعارضة كانت أنقرة تحصل بالمقابل على قبول روسي- إيراني لتوغل القوات التركية إلى المناطق الكردية، فقد تم تسليم داريا والمعضمية والزبداني مقابل فتح الطريق أمام عملية "درع الفرات" التي كانت تهدف إلى منع التقاء القوات الكردية في منطقتي كوباني وعفرين، كما تم تسليم الغوطة مقابل القضاء على الإدارة الكردية في عفرين، ولم يكن للمعارضة أي مكسب من هذه الصفقات سوى الحصول على بيوت وأرزاق الكرد من أهل عفرين، ورأس العين، وتل أبيض، وجرابلس، والباب.

كان أردوغان يأمل أن يفتنع الروس والإيرانيون، وكذلك الداخل التركي والمعارضة السورية، بأن لقاءات أستانا كانت مفاوضات حقيقية، واعتقد بأن شراء أنقرة لمنظومة S400 سيكفي لأن يبيع الروس النظام السوري لصالح إرضاء تركيا (الزبون الدسم)، وبأن تسليم مناطق المعارضة ستشجع لتركيا عند روسيا، وستطلب على إثرها كل ما ترغب فيه.

تركيا والنظام السوري وجهاً لوجه في إدلب

يسعى النظام السوري للوصول إلى الحدود الدولية، وليس فقط إدلب، وهو مطلبه المعلن، في حين أن المنطقة الآمنة ذات العمق ٣٢ كم بالنسبة لتركيا لم تعد تقتصر على المناطق الكردية وحسب، بل إنها تمتد إلى منطقة إدلب والمناطق المرتبطة بها إدارياً، وربما إلى المناطق المتاخمة للساحل؛ بدءاً من كسب وما حولها.

جاء الاتفاق الروسي- التركي الأخير على غرار أستانا، فقد رسم ملامح حلول وسطية وهمية بين غايتين معلنتين لا يمكن التراجع عنهما، فتوقف النظام السوري سيعني القبول بالواقع، والواقع يعكس مشكلة مركبة؛ أولاً تثبيت الفصائل الإرهابية لمناطق تواجدها، وثانياً القبول بالاحتلال التركي، الذي بات واضحاً جداً من خلال إرسال أنقرة لمعدات، وعتاد، وعدة لا تنذر إلا بالرغبة في تثبيت نقاط المراقبة كقواعد عسكرية لاحتلال دائم. وهذه العدة والعتاد تعكس الرغبة التركية الحقيقية لمحاربة قوات النظام، وما يعيق تنفيذ ذلك هو وجود القوات الروسية التي تدعم القوات السورية في حربها مع الفصائل المسلحة، وهو ما دفع أردوغان إلى مطالبته لبوتين بالابتعاد عن طريقه لمواجهة النظام السوري.

في حين أن انسحاب الجيش التركي، والتخلي عن المعارضة، واختيار مسار "سياسة الأمان والسلامة" سيعني كسر هيبة الجيش التركي، وسقوط أردوغان سياسياً، فهو إما أن يمضي إلى ما عقد العزم عليه، وأن يتحمل كافة النتائج أو أن ينسحب ويقرّ بفسل سياسته، ما يعني سقوطه سياسياً وإلى الأبد، حيث ستستفيد المعارضة الداخلية وخصومه من هذا الفشل واستثماره سياسياً للإيقاع به وبنظامه؛ لا سيما أنه صنع لنفسه الكثير من الخصوم السياسيين.

بعد مقتل جنوده، طرقت أردوغان أبواب الحلفاء ولم يصغ إليه أحد، فخفت صوته، وهدأت نبرته، حتى أنه توارى عن الإعلام لفترة طويلة، إلى أن خرج مهدداً النظام السوري بدفع الثمن، وطالباً من الروس بعدم التدخل لحماية هذا النظام. كما طالب أردوغان بانسحاب الجيش السوري إلى حدود اتفاقية سوتشي؛ أي إلى ما قبل نقاط المراقبة التي أنشأتها تركيا بحسب هذه الاتفاقية.

تحرك أردوغان عسكرياً تنفيذاً لتهديداته التي جعل نهاية شهر شباط آخر مهلة لانسحاب قوات النظام، وقام بمساندة الفصائل المسلحة التي أحرزت تقدماً بسيطاً، وبدا واضحاً أن هذا التحرك كان لحفظ ماء الوجه فقط، وكان عبارة عن جعجة عسكرية فقط؛ إذ لم يحقق هذا التحرك أية نتائج تُذكر، حيث تم استعادة سراقب لفترة وجيزة، وسرعان ما استطاع جيش النظام السوري بدعم من الطيران الروسي استرجاعها مجدداً.

سعى أردوغان، الذي أيقن بخسارته لكل حلفائه، إلى الحفاظ على ما بناه من ارتباطات مع روسيا، بتقدير أن الحفاظ على هذه العلاقات أهون الشرور، ولأجل ترجمة هذه المواقف أعلن أن منظومة S400 سيتم تفعيلها في نيسان/ أبريل القادم بشكل كامل، وبالمقابل لم يوقف عملية تدفق اللاجئين إلى أوروبا.

كيف يمكن قراءة اتفاق بوتين- أردوغان؟

فشل أردوغان في تحقيق أي مكسب في الاتفاق الأخير مع بوتين، فمن خلال تفاصيل هذا الاتفاق يبدو أن هدفه لم يكن تحقيق المكاسب أصلاً، إنما كان فقط الجلوس مع بوتين، وذلك لتجنّب الانزلاق أكثر فأكثر في متاهة اندلاع الحرب مع سوريا ومن خلفها روسيا، بعد أن أوقعه اندفاعه المتهور أو زلة لسانه إلى وضع مهلة لانسحاب الجيش السوري إلى ما خلف نقاط المراقبة التركية، وبعد أن لم ينسحب جيش النظام السوري، بل وتعرّض قواته إلى استهداف مهين خلف عشرات القتلى من جنوده، سعى إلى وضع حد لما يجري بأي ثمن، وكانت المعارضة السورية هي من تدفع الثمن على الدوام، إلا أن أردوغان دفع قسطاً لا بأس به هذه المرة على حساب سمعته السياسية، مع ظهور اعتراض داخلي متشنج على سياسة أردوغان في سوريا، وصل إلى حد العراك داخل قبة البرلمان التركي، ويمكن تحديد فشل الاتفاق وفق النقاط التالية:

لم يتضمن الاتفاق أي تنازل روسي أو سوري حسب مطالبات أردوغان وتصريحاته السابقة.

لم يقر الاتفاق بضرورة انسحاب الجيش السوري إلى حدود اتفاقية سوتشي أو إلى خلف اتفاقية نقاط المراقبة التركية (١٢ نقطة)، وهذه النقاط لم تعد مجدية الآن، لأن الاتفاق الجديد جبّ ما سبقه من اتفاقات، وثبتّ الأوضاع الميدانية الحالية على ما هي عليه.

لم يتضمن الاتفاق أية إشارة إلى طريق M5 الذي خرج توأماً من يد مواليه، وهو بحد ذاته خسارة بانئة لأردوغان.

يشير الاتفاق صراحة إلى فقدان أردوغان ومواليه زمام المبادرة، بعد أن تم الاتفاق على تسيير دوريات روسية- تركية مشتركة على طريق M4 وبطول 6 كم؛ أي أنها ستمر بقلب منطقة سيطرة الفصائل المسلحة، بعد أن كان الهدف هو العودة إلى ما خلف نقاط المراقبة.

لم يشر الاتفاق إلى مصير المنطقة الجنوبية من طريق M4، والنظر في ما ستؤول إليه الأوضاع هناك.

كان إعلان وقف إطلاق النار في خطوط التماس في ريف إدلب فقط، ولم يكن عاماً وشاملاً.

وبذلك لم يحفظ الاتفاق ماء وجه أردوغان، لأنه لم يتسق أبداً مع مطالباته قبل عقد هذا الاتفاق، ولإنقاذ ما يمكن إنقاذه لا يُستبعد أن يوجه أردوغان سبباناته وإرهابيه نحو المناطق الكردية (كوباني مثلاً) أو منطقة منبج في السعي لحصد انتصار يواجهه به هزيمته، علّه يخفف من سخط الشارع التركي على سياساته.

إن الاتفاق كان من الهشاشة لدرجة أن أغلب المراقبين نعتوه بالفاشل، لأنه لم يرتق إلى حجم المشكلة، وكان تهرباً من مواجهة الحقيقة، ولكن هل هذا يعني أن أردوغان تجاوز لحظة مواجهة هذه الحقيقة؟

إن حتمية المواجهة لا تزال قائمة، إلا في استثناءات لن تكون سهلة وبسيطة، بل ستكون عسيرة وعصيبة، وهذه الاستثناءات ترتبط باستسلام أردوغان أو بتسليمه بقية ما تبقى للمعارضة السورية من نفوذ في سوريا بعد "التيقن" بعدم حصول الكرد على أية مكاسب.

اغتيال قاسم سليمانى.. كرة النار فى ملعب إيران

مركز الفرات للدراسات

فى خطوة تصعيدية كبيرة، قامت الولايات المتحدة الأمريكية، وبقرار مباشر من الرئيس دونالد ترامب، فجر الجمعة ٣ كانون الثانى/ يناير باغتيال قائد فيلق القدس الإيرانى- الذراع الاستراتيجى للحرس الثورى فى الخارج - الفريق قاسم سليمانى، وأبو مهدي المهندس العراقى- الإيرانى- وهو أحد قادة الحشد الشعبى فى العراق- وقادة آخرين فى فيلق القدس والحشد، عبر استهداف موكبهم بطائرة مسيرة قرب مطار بغداد.

هذا التصعيد بدأ عندما تعرضت إحدى القواعد الأمريكية فى مدينة كركوك شمالى العراق إلى هجوم بالصواريخ، وأدى إلى مقتل مقول أمريكى وإصابة عدد من العسكريين الأمريكيين والعراقيين بجروح، واتهمت الولايات المتحدة على لسان وزير خارجيتها مايك بومبيو إيران بالوقوف وراء هذه الهجمات.

أعقب ذلك، فى ٢٩ كانون الأول/ ديسمبر استهداف طائرة مسيرة أمريكية مواقع للحشد الشعبى فى مدينة القائم غربى مدينة الأنبار، ما أسفر عن مقتل ٢٥ عنصراً من الحشد وجرح أكثر من خمسين عنصراً، وذلك بحسب ما نقلته وسائل إعلام إيرانية رسمية، واعتبرت وزارة الدفاع الأمريكية هذا الهجوم رداً على ما سمته بالهجوم المتكرر من قبل حزب الله العراقى (أحد كتائب الحشد الشعبى) على قواعد التحالف الدولى ضد تنظيم داعش فى العراق.

أدى مقتل عناصر الحشد إلى خلق رد فعل غاضب من قبل متظاهرين موالين للحشد الشعبى وإيران، حيث قاموا بمهاجمة السفارة الأمريكية فى بغداد التى تقع ضمن المنطقة الخضراء شديدة التحصين، وأضرموا النار فى بوابتها وحاصروها إلى أن تدخلت القوات الأمريكية وتلاها انسحاب المتظاهرين من محيط السفارة.

لاشك أن الإدارة الأمريكية اعتبرت الهجوم على السفارة الأمريكية بمثابة اعتداء على الأراضى الأمريكية، وهى أدركت مدى التصعيد الكامن وراء هذا الهجوم على إحدى خطوطها الحمر، فجاء الرد سريعاً وصادماً من خلال اغتيال قاسم سليمانى ثانى أهم رجل فى إيران بعد المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية الإيرانية على خامنئى، حيث يعتبر سليمانى مهندس النفوذ الإقليمى لإيران فى المنطقة من خلال تسليح وتدريب جماعات موالية لإيران خارج حدودها كما فى العراق وسوريا ولبنان واليمن، ويُعتبر هذا النفوذ الإقليمى من خلال هذه الجماعات أحد أركان القوة الإيرانية الأساسية إلى جانب الملف النووى وبرنامج الصواريخ الباليستية والجيش الإلكتروني.

وتتضمن عملية الاغتيال هذه رسالة واضحة بعدم تنازل الولايات المتحدة عن شروطها الإثنى عشر مقابل رفع العقوبات الاقتصادية المدمرة عن إيران، حيث أن سنة من هذه الشروط تتعلق بإيقاف دعم إيران للجماعات الموالية لها خارج حدودها وإيقاف تدخلها فى شؤون دول المنطقة.

اعتبرت إيران هذه العملية أكبر خطأ استراتيجي ارتكبه أمريكا وأكدت أنها لن تفلت بسهولة من تبعات هذا الخطأ، جاء هذا في بيان أصدره مجلس الأمن القومي الإيراني الذي عقد اجتماعاً طارئاً عقب عملية الاغتيال وترأس الاجتماع المرشد الأعلى علي خامنئي لأول مرة في تاريخ الجمهورية الإسلامية؛ ما يدل على مدى أهمية سليمانلي ليس بالنسبة لنظام الحكم في إيران وحسب بل بشكل شخصي للولي الفقيه الذي منحه دون غيره أرفع وسام في الجمهورية الإسلامية وهو وسام "ذو الفقار".

خطوة سريعة لسدّ الفراغ

بعد إعلانها الحداد لثلاثة أيام، سارعت إيران إلى تعيين خلفٍ للجنرال سليمانلي، حيث عينت نائبه في فيلق القدس العميد اسماعيل قآني وهو أحد أبرز قادة الحرس الثوري خلال الحرب الإيرانية-العراقية، وجاءت سرعة هذا التعيين كمحاولة لسدّ الفراغ الكبير الذي خلفه سليمانلي، لا سيما أنّ قآني أيضاً هو شخصٌ معروفٌ بولائه لمنظومة الحرس الثوري ومبادئ الثورة الإسلامية.

لكن رغم كلّ هذا، فإنّه من الصعب أن يكون بإمكان العميد قآني أن يقوم بالدور الاستراتيجي الذي كان يؤديه سليمانلي لإيران في المنطقة؛ فالأخير استطاع تأسيس شبكة من الجماعات الشيعية والسنية المسلحة الموالية لإيران والعمل على توسيعها، مستغلاً السياسات الأمريكية الخاطئة في المنطقة، كما أنّه استطاع خلال العقدين الأخيرين من تأسيس تعلق شخصي وعاطفي عميق مع هذه الجماعات في المنطقة، حتى غدا بمثابة أسطورة حيّة لديهم، لا سيما أنّ الولي الفقيه والذي يُعتبر المرجعية العقائدية العليا لهذه الجماعات كان أطلق عليه لقب "الشهيد الحي"، ولذلك يبدو من الصعب على قآني أن يملأ مكانه بهذه السهولة سيما أنه لا يمتلك شخصية كارزمانية مثله، وبحسب بعض المحللين الإيرانيين فإنّ ذلك سيؤثر بشكلٍ كبير على إضعاف الحرس الثوري الإيراني. ٢٨٣

تحول في السياسة الأمريكية:

يمكن اعتبار انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من الاتفاق النووي مع إيران في ٨ أيار/مايو ٢٠١٨ بداية التحول في سياستها تجاه إيران، حيث دعت إلى صياغة جديدة للاتفاق النووي كما أنها أقحمت شروطاً أخرى تعتبر مصيرية بالنسبة لإيران ضمن ملف الاتفاق النووي، لا سيما ملف الصواريخ الباليستية والمجموعات الشيعية المسلحة التي تدعمها إيران، وقد فرضت حصاراً اقتصادياً شديداً على إيران ومنه السعي لتصفير صادراتها النفطية، الأمر الذي من شأنه أن يؤثر سلباً على تمويلها لهذه الجماعات، كما أنها أقدمت على إدراج الحرس الثوري الإيراني على لائحة المنظمات الإرهابية في نيسان/أبريل من العام الفائت؛ الخطوة التي وصفها بومبيو بالتاريخية حينها، وبأنها تبعث رسالة واضحة إلى الحرس وإلى قاسم سليمانلي. ٢٨٤

أدركت إيران خطورة النوايا الأمريكية المضمرة وراء هذا التصعيد، ولم ترسخ للتضييق الأمريكي الخانق عليها لجرّها للجلوس إلى طاولة المفاوضات وفق الشروط الأمريكية، حتى

^{٢٨٣} أيا صبر استراتيجي أمريكا در قبال «ترويسم شيعي» به پاين رسیده است؟
^{٢٨٤} واشنطن تدرج الحرس الثوري الإيراني على لائحة الإرهاب.

بعد التلويح بالخيار العسكري من قبل الولايات المتحدة وذلك من خلال إرسالها الجنود والبوارج والقاذفات الاستراتيجية إلى مياه الخليج العربي، وبادرت إيران بالهجوم في خطوة تعتبر هروباً إلى الأمام لجسّ نبض ردّ الفعل الأمريكي من خلال إسقاط طائرة أمريكية مسيّرة من طراز (غلوبال هوك) بنيران الدفاع الجوي للقوة الجوفضائية للحرس الثوري في جنوب إيران بعد اختراقها للأجواء الإيرانية، وذلك بحسب ما ذكره التلفزيون الإيراني الرسمي حينها.

اعتبرت الولايات المتحدة إسقاط طائراتها المسيرة استفزازاً كبيراً لها، وجاء الرد حينها بتجميد أصول لمسؤولين إيرانيين كبار بملايين الدولارات ومن بينهم وزير الخارجية جواد ظريف والمرشد الأعلى علي خامنئي.

وهنا بدت ملامح الطريق المسدود بين إيران وأمريكا تزداد وضوحاً، من خلال الخطوات التصعيدية من الطرفين، حيث اشتعلت التوترات في مضيق هرمز ذي الأهمية الاستراتيجية البالغة للملاحة البحرية والذي يمرّ عبره حوالي خمس احتياجات العالم من النفط يومياً، هذا المضيق الذي كانت إيران تهدّد مراراً بإغلاقه في حال واجهت مزيداً من الضغوطات.

وجاءت عمليات الهجوم على ناقلات النفط ومنشآت أرامكو، وقد اتهمت الولايات المتحدة إيران بالوقوف وراء هذه الهجمات.

تمثلت هذه الفترة العصبية بين الطرفين بأفعال وردود فعل محدودة و محسوبة بدقة عالية، وتوضّح أنّ كلا الطرفين لا يريد التراجع والرضوخ للآخر، وفي الآن ذاته لا يريدان إشعال فتيل الحرب، ولو أنها كانت بمثابة مغامرة على حافة الهاوية، غير أنّ آمال الطرفين كانت مختلفة؛ ففي حين كانت الولايات المتحدة مصمّمة على دفع إيران لاختيار إحدى الأمرين؛ الحرب والتي لا تريدها إيران ولا تتحمّل تبعاتها، أو الرضوخ. كانت إيران تحاول الحفاظ على موقفها والاستمرار في لعبة الـ "لا مفاوضات واللا حرب" وكسب المزيد من الوقت على أمل عدم تولّي ترامب دورة رئاسية ثانية، ومجيء رئيس أكثر مرونة معها شبيه بالرئيس السابق أوباما.

لقد قوّض ترامب، من خلال اغتيال الجنرال سليمان، قواعد اللعبة المعقدة بين الولايات المتحدة وإيران وحطّم القمم الذي يرقد فيه مارد الحرب المؤجلة بين الطرفين منذ أربعة عقود، وهذا ما اعتبرته إيران أيضاً خروجاً عن القواعد العسكرية الدولية.

أوضح ترامب من خلال هذه الضربة القاصمة بأنّ أمريكا ترايب ليست أمريكا أوباما، بل وحتى ليست أمريكا بوش أيضاً، فالرئيسان السابقان تحاشيا تصفية سليمان خشية أن يؤدي ذلك إلى اندلاع حربٍ لا تُحمد عقباه. ٢٨٥

وبحسب ما يقوله المحلل الإيراني سعيد قاسمي نژاد فإنّ الأمريكيين أخرجوا سليمان من دائرة استهداف العمليات الإسرائيلية خلال العقدين الأخيرين وأنقذوا حياته، ومع وجود أسباب كثيرة فإنّهم لم يسعوا إلى تصفيته. ٢٨٦

²⁸¹ For Trump, a Risky Decision on Suleimani Is One Other Presidents Had Avoided.

²⁸² آیا صبر استراتژیک آمریکا در قبال «تروریسم شیعی» به پایان رسیده است؟

لقد وضع ترامب الكرة مجدداً في ملعب إيران، لكن هذه المرة هي كرة من نار. فهل ستردّ إيران على ما سمته خطأً استراتيجياً كبيراً من أمريكا بخطأ استراتيجي آخر أيضاً؟

خيارات الردّ الإيراني

لا شك أنّ إيران في وضعٍ صعبٍ للغاية، فهي تجد الردّ والانتقام ضرورةً لا مناص منها، نظراً لأنّ العملية جاءت في صميم نظام الجمهورية الإسلامية وقوتها العسكرية، وبشكلٍ ما عقيدتها التاريخية؛ على اعتبار أنّ نظام الجمهورية الإسلامية هو امتداد للإمامة الشيعية بحسب المادة الخامسة من الدستور الإيراني التي تنصّ بشكلٍ صريحٍ على ذلك، ويُعتبر سليمانى أحد أهمّ أركان ودعائم هذا النظام؛ ويتضح هذا من خلال إعادة استنكار وخلق حالة حداد شبيهة بالحداد والحزن على مقتل الإمام الحسين، لا سيما أنّ سليمانى أيضاً قتل على أرض العراق على يد "الشیطان الأكبر" حسب الوصف الذي كان أطلقه الخميني على الولايات المتحدة قبل عقود. وما يدلّ على ذلك هو نشر الجهات الرسمية صوراً للحسين وهو يحتضن سليمانى، ورفع الراية الحمراء على ضريح الإمام المهدي في مسجد جمكاران قرب مدينة قم، والتي كُتب عليها (يا لثارات الحسين) وهو شعار تاريخي أطلقه الشيعة للانتقام لدماء الحسين، وهو يعبر في الموروث الشيعي عن بدء الحرب و يتضمن دعوة محبّي آل البيت إلى الانضمام إليها، وأيضاً الطواف بجنّازة سليمانى في مدينة مشهد ذات القدسية الخاصة لدى الشيعة والتي فيها ضريح الإمام الرضا ثامن الأئمة الإثني عشر.

ماذا يمكننا أن نفهم من هذه الطقوس التي جرت في تشييع سليمانى؟ يمكننا قراءة هذا المشهد على أنّه محاولة لإثارة عواطف الشعب الإيراني- الشيعي في غالبيته- ولحشد الموالين لإيران من مختلف أنحاء العالم، وهي دعوة خاصة لشحذ همم الجماعات المسلحة منها في المنطقة للردّ على الولايات المتحدة من خلال استهداف تواجدها في المنطقة، وهذا ما عبّر عنه صراحةً الجنرال أحمد حاجي زادة قائد القوة الجوفضائية في الحرس الثوري بقوله إنّ أقلّ ثمن لدماء سليمانى هو الإخراج الكامل لأمريكا من المنطقة. وقد بدأت إيران بالعمل على هذا الأمر داخل إيران، ويتضح ذلك من خلال صور لاستثمارات تنقلها ناشطون إيرانيون على مواقع التواصل الاجتماعي، وهي لتسجيل أسماء المتطوعين الراغبين بالانضمام إلى العمليات "الاستشهادية" ضدّ أمريكا وإسرائيل.

تعتقد إيران أنّ هذا الردّ هو الردّ الأمثل، ذلك أنّها تدرك جيداً عواقب توجيه ضربات عسكرية من الأراضي الإيرانية بشكلٍ مباشرٍ إلى القوات الأمريكية، سواءً في الخليج العربي أو في قواعد المنتشرة في المنطقة، ولذلك فهي ستلجأ إلى وكلائها لضرب القواعد الأمريكية في العراق وسوريا والخليج وربما في أفغانستان، وبالتوازي مع ذلك ستحاول إيران تنفيذ اغتيالات لشخصيات أمريكية أو على علاقة بها؛ فالحرس الثوري لا ينشط داخل إيران والمنطقة وحسب، وإنما تمتد شبكته إلى مختلف دول العالم من خلال سفراء إيران المقربين من الحرس الثوري بشكلٍ مباشر، وذلك وفقاً لدراسة أصدرتها الرابطة الأوروبية (EIFA) عام ٢٠١٥. ٢٨٧

^{٢٨٧} سياسة شبكة اغتيالات في أوروبا. إيران تحرق العالم بدبلوماسية النار

ستلجأ إيران أيضاً إلى القيام بعمليات سايبيرية (هجمات إلكترونية) نوعية ضدّ مواقع أمريكية حساسة عن طريق جيشها السايبري الضخم الذي يضم حوالي ٢٤٠٠ محترف إلكتروني، ويعمل بالنيابة عن الحرس الثوري في الفضاء الإلكتروني، ويعتقد بعض المختصين أنّ احتواء برنامج الحرب الإلكترونية الإيرانية أصعب من احتواء برنامجها النووي، وقد نفذ هذا الجيش عمليات قرصنة ضد موقع توتير عام ٢٠٠٩، وتمكن من اختراق خوادم الوكالة الدولية للطاقة الذرية عام ٢٠١٢. ٢٨٨

ويرى بعض المحللين أنّ ردّ إيران يمكن أن يتمثل في إلغاء الاتفاق النووي بشكل نهائي بل وحتى الانسحاب من معاهدة الحدّ من انتشار الأسلحة النووية، وبالفعل فقد أعلنت إيران الأحد ٥ كانون الثاني/يناير عن "الخطوة الخامسة والنهائية" لتقليص التزاماتها في الاتفاق النووي، وعن عدم بقاء أية قيود في المجال العمليتي فيما يتعلق بمستوى التخصيب ونسبته وكمية المواد المخصبة، والبحث والتطوير، وقد رأى وزير الخارجية الألماني هايكو ماس أنّ هذه الخطوة قد تؤدي إلى إلغاء الاتفاق النووي.

خطأ استراتيجي أم قرار مدروس؟

يرى بعض المحللين إنّ شخصية قاسم سليمانى يعنى لإيران ما يعنيه لأمريكا مدير وكالة الاستخبارات المركزية (CIA) وقائد القوات المركزية الأمريكية في المنطقة والمبعوث الرئاسي الخاص للتحالف الدولي لمحاربة داعش، مجتمعين، وهذا يُحتمّ على إيران القيام بردّ سريع، للحفاظ على موالي الجمهورية الإسلامية في الداخل وحفظ ماء وجهها كقوة إقليمية كبيرة في المنطقة من جهة، ومن جهة أخرى لضمان عدم زعزعة ثقة وكلائها الحاليين بها، ولضمان استقطاب وكلاء جدد لها، ولرأب الصدع الكبير الذي حدث في عمقها الاستراتيجي الذي حرصت على تأسيسه منذ انتصار الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩.

لكن في المقابل أيضاً ثمة تربيص من قبل الجانب الأمريكي الذي يعلن في كلّ لحظة على لسان الرئيس ترامب عن الاستعداد لردّ مضاعف وشديد؛ فقد نشر ترامب مؤخراً في تغريدة على تويتر للرد على تلميح إيران بإلغاء الاتفاق النووي أنّه لن يسمح بامتلاك إيران للسلاح النووي، وقبل ذلك ردّ على تصريحات قادة الحرس الثوري بتحديد نقاط أمريكية لاستهدافها وأعلن بدوره عن تحديد ٥٢ هدفاً إيرانياً سيتم استهدافه في حال ألحقت إيران الأذى بمواطنيها، وربط عدد الأهداف بعدد الأسرى الأمريكيين الـ ٥٢ الذين احتجزوا في السفارة الأمريكية بعد تعرضها للهجوم من قبل الطلبة الموالين للخميني عقب انتصار الثورة الإسلامية بسبب استقبال أمريكا للشاه المخلوع حينها.

إنّ هذا الربط الدقيق بين ماضي الأزمة بين البلدين وحاضرها لا يشي بأنّ ترامب قد اتخذ قرار تصفية سليمانى بشكلٍ اعتباطي في هذا التوقيت؛ ويبدو أنه قد عمل على تهيئة الأرضية لاتخاذ قرار خطير كهذا منذ إعلانه انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي، وذلك من خلال التصييق الاقتصادي الخانق على إيران؛ هذا الاختناق الاقتصادي الذي لن يخول إيران للقيام بحرب كبيرة وباهظة التكاليف مع الولايات المتحدة، فضلاً عن عدم وجود تكافؤ في القوة

^{٢٨٨} الجيش السببراني الإيراني القوة السرية للدمرة.

العسكرية بين البلدين، وكان من تبعات هذا الحصار الاقتصادي إحداهن شرخ هائل بين غالبية الشعب الإيراني ونظام الجمهورية الإسلامية، ولا سيما بعد القمع الدموي لاحتجاجات تشرين الثاني من العام الفائت ومقتل نحو ١٥٠٠ متظاهر وذلك بحسب ما أعلنته رويترز، وبذلك يضمن ترامب عدم اصطاف الشعب الإيراني إلى جانب النظام، الذي كان ينجح في استقطابه حوله عندما تتعرض الأراضي الإيرانية لاعتداء خارجي كما حدث في الحرب مع العراق في الثمانينات، وربما يعول عليه في تغيير النظام في حين توقرت المشيئة الأمريكية لذلك. كل هذا طمأن ترامب للقيام بالتصعيد الكبير الذي يرمي منه إلى إخضاع إيران في النهاية، مع تشكل قناعة تامة لديه بأن إيران ستعدّ حتى الألف قبل أن تشعل حرباً مباشرةً بينها وبين الولايات المتحدة رغم كل التهديدات التي يطلقها القادة الإيرانيون.

وفي النهاية يبقى الباب مفتوحاً أمام كل الاحتمالات نظراً لحساسية الوضع الراهن الذي يعيشه الشرق الأوسط ككل، وإنّ أيّ خطأ في الحسابات بين طرفي الصراع البارزين في المنطقة أي أمريكا وإيران من الممكن أن يؤدي بالمنطقة إلى كارثة لا يمكن التوقع بنتائجها.

الإدارة الذاتية بين قانون قيصر والتوافق التركي السوري

مركز الفرات للدراسات

المقدمة

تتطور الأزمة السورية من تعقيد إلى تعقيد، ومن تصعيد إلى تصعيد، ولا أحد يعرف المآل الذي ستؤول إليه الأوضاع، بل كل ما هو ظاهر أن هناك مصالح دولية وإقليمية تتصارع على الساحة السورية، وهذه المصالح لا علاقة لها بأي حلٍّ للأزمة السورية، بل جلُّ هدفها هو الإبقاء على الفوضى وإطالتها حتى تصل كل دولة إلى هدفها المنشود، واستطاعت الدول الفاعلة في سوريا من خلق أجواء عسكرية وسياسية مختلفة على الساحة، منها تركيا التي كشفت عن نواياها التوسعية؛ خاصة بعد تدخلها في ليبيا، وروسيا التي وقفت إلى جانب النظام السوري حفاظاً على وجودها بالقرب من المياه الدافئة، وأمريكا التي لا تريد أن تترك الشرق الأوسط لقمة سائغة لإيران؛ والتمدد الروسي؛ رغم ما ارتكبه رئيسها من أخطاء أدت إلى وصول روسيا إلى مناطق لم تكن تحلم بها.

وفي ظل كل ذلك التنافر، كانت الإدارة الذاتية الديمقراطية في شمال شرق سوريا، الواقع الذي ظهر كضرورة لحماية مكونات المنطقة؛ ومكافحة الإرهاب؛ وقوة فاعلة بين الدول المؤثرة في الأزمة السورية، وبنفس الوقت قد تكون هذه الإدارة هدفاً وفريسةً لهذه الدول في حال لم تحصل على الشرعية المطلوبة لبقائها واستمرارها.

رغم حالة الاستقرار التي كانت تتمتع به المكونات الموجودة في شمال شرق سوريا، لكن المنطقة لم تسلم من الاجتياح التركي الذي حصل مؤخراً في سريه كانية (رأس العين) كرية سبيه (تل أبيب)، بحجة الحفاظ على الأمن القومي، وسط صمت روسي وضوء أخضر أمريكي، والتطورات دائماً في تسارع كبير، خاصة في الفترة الحالية، ويبدو أن كل طرف دولي يسابق الزمن لسحب البساط من خصمه للوصول إلى أهداف استراتيجية تكون لصالحه، فأمريكا تطبق قانون قيصر على النظام السوري، وروسيا تسعى إلى عقد لقاءات ثنائية بين النظام السوري والتركي، فما هي تداعيات ومآلات هذه التطورات؟

قانون قيصر وتداعياته

بدأت قصة قانون قيصر من الاسم المستعار لمصور سوري ٢٨٩ سابق كان يعمل في مركز التوثيق للشرطة العسكرية بسوريا، حيث تمكن هذا المصور من تهريب أكثر من ٥٠ ألف صورة لضحايا التعذيب في المعتقلات السورية، وقام بتوثيق الوفيات في السجون السورية من عام ٢٠١١ حتى تاريخ انشاقه في عام ٢٠١٣.

^{٢٨٩} الكونغرس يقر "قانون قيصر". فمن هو "مصور المجازر الغامض"؟

وبعد رحلة طويلة عقب هروبه من سوريا، وبمساعدة من المعارضة السورية وصل إلى واشنطن بعد الاستقرار لفترة وجيزة في فرنسا، ثم أدلى بشهادته أمام الكونغرس الأمريكي للمرة الأولى عام ٢٠١٤، وتم حينها عرض صور للضحايا الذين يعانون من الكدمات والهزال في مقر الأمم المتحدة ومتحف الهولوكوست التذكاري في واشنطن.

تم اقتراح قانون قيصر بعد فترة وجيزة من شهادة "قيصر" أمام الكونغرس، وحصد القانون الدعم الكامل من الحزبين الجمهوري والديمقراطي، إلى أن وقّع عليه الرئيس ترامب في ٢١/١٢/٢٠١٩. ٢٩٠.

قانون قيصر هو لحماية المدنيين في سوريا، وينص على فرض عقوبات وقيود على من يقدّمون الدعم لأفراد النظام السوري، إضافة إلى الأطراف السورية والدولية التي تمكّن من ارتكاب تلك الجرائم، ويسعى القانون إلى حرمان النظام السوري من الموارد المالية التي يستخدمها من أجل "تسعير حملة العنف والتدمير التي أودت بحياة مئات الآلاف من المدنيين"، ويرسل إشارة واضحة مفادها أنه لا ينبغي لأي طرف خارجي الدخول في أعمال مع هذا النظام أو أعمال تؤدي إلى إثرائه.

ويستهدف مشروع القانون الداعمين الأساسيين للأسد كروسيا وإيران، إذ يقتضي من الرئيس الأمريكي معاقبة الدول أو الشركات التي تمول أو تتعامل مع الحكومة السورية أو بنك سوريا المركزي.

وبموجب مشروع القانون، فإن كل من يزود شركات الطيران السورية التجارية بالطائرات، أو يتعامل تجارياً مع قطاعي النقل والاتصالات التي تديرها الحكومة السورية، أو يدعم صناعة الطاقة في البلاد؛ سيكون عرضة للعقوبات أيضاً.

إن هذا القانون لن يسقط الرئيس السوري بشار الأسد كما يظهر من جوهره، لكنه سيساهم في رسم نهايته؛ وسيعزل نظامه عن المجتمع الدولي والمحيط العربي، وحسبما أكد المبعوث الأمريكي الخاص إلى سوريا جيمس جيفري، إن آثار قانون قيصر ستبدأ بالظهور بشكل واضح خلال الأسابيع القادمة على الاقتصاد في سوريا، ورغم الانهيار الواضح لليرة السورية خلال الأشهر القليلة الماضية، لكن تأثيرات قانون قيصر لم تبدأ بعد حسبما أفاد جيفري في تصريحه ٢٩١.

وهذا يعني أن القانون قد يكون قاصماً لظهر النظام السوري، والذي قد يكون أمام تحديات تؤدي به إلى تنازلات غير مسبوقة في تاريخ هذا النظام، منها مثلاً أن يصبح مضطراً إلى الحوار مع الإدارة الذاتية في شمال شرق سوريا؛ التي تسيطر الآن على منابع النفط، بالإضافة إلى الرضوخ للإملاءات الأمريكية حسبما تشاء أمريكا، أو يكون النظام السوري أمام خيار آخر وهو الاتفاق مع الجانب التركي وبرعاية روسية؛ على خوض عملية عسكرية ضد الإدارة الذاتية، وذلك للوصول إلى الموارد الاقتصادية كالنفط والغاز والزراعة، فضلاً عن استهداف مشروع الإدارات الذاتية في شمال وشرق سوريا.

^{٢٩٠} "يجعلنا أقرب لمحاكمة نظام الأسد". ترامب يوقع على قانون "قيصر"
^{٢٩١} جيفري: آثار "قانون قيصر" ستظهر خلال أسابيع على الاقتصاد في سوريا

الأمر أشبه بنسخ السيناريو الأمريكي على العراق عقب حرب الخليج الثانية، بحيث يكون هناك ضغط سياسي واقتصادي وعسكري على دمشق، ودفع موسكو - حليفة النظام السوري - إلى الضغط عليها لتقديم تنازلات لم تكن لتقوم بها لولا هذه العقوبات.

ولم يكن مستغرباً أن تقوم موسكو مؤخراً باستضافة لقاء ثلاثي جمع النظامين التركي والسوري، حيث يبدو أن موسكو انتبهت لخطورة تطبيق قانون قيصر وتداعياته على النظام السوري، لذا هرعت إلى عقد هذا اللقاء الذي قد يكون بداية لسلسلة من اللقاءات الأخرى.

اللقاءات التركية السورية

مؤخراً؛ وللمرة الأولى أعلن صراحةً وعلى وسائل الإعلام عن لقاء جمع بين رئيس الاستخبارات التركية هاكان فيدان ورئيس مكتب الأمن الوطني للنظام السوري اللواء علي مملوك؛ برعاية روسية، ورغم أن اللقاءات الاستخباراتية كانت مستمرة منذ بداية الأزمة السورية، إلا أن هذا اللقاء هو الأول من نوعه الذي تم الإعلان عنه صراحةً، وتم التوضيح أن اللقاء لم يتضمن أي أبعاد سياسية، وكانت العناوين الرئيسية للاجتماع بين الطرفين الجوانب الميدانية في سوريا فقط.

قالت مصادر إعلامية روسية أن هدف الاجتماع هو وضع لمحات أولى في مسألة تطبيع العلاقات بين النظام السوري وأنقرة وفق اتفاقية أضنة ١٩٩٨، والتي من أهم مضامينها هو تعاون سوريا التام مع تركيا في "مكافحة الإرهاب" عبر الحدود؛ وإعطاء تركيا حق "ملاحقة الإرهابيين" في الداخل السوري حتى عمق خمسة كيلومترات؛ واتخاذ التدابير اللازمة إذا تعرض أمنها القومي للخطر ٢٩٢.

المصادر التركية المطلعة فقد رجّحت - رغم نفي وسائل إعلام النظام السوري - احتمالية شن عملية عسكرية مشتركة؛ بين النظام السوري والتركي؛ ضد الوجود الكردي أو وجود قوات سوريا الديمقراطية في شرق الفرات، رغم أن قضية منطقة إدلب كانت من إحدى القضايا المهمة التي تم مناقشتها في هذه المحادثات.

ورغم أن كل طرف أعطى الأولوية لمصلحته في النقاشات الدائرة بينهم، إلا أن ذلك لا يمنع أن يتفق الطرفان على الكرد في شرق الفرات، خاصة أن كل دولة لها قضية كردية مطروحة داخلها؛ ومطلوبٌ منها أن يجد لها حلاً، ولكن قبل الشروع في هكذا حملة، سيكون هناك سؤال يطرح نفسه، وهو هل الإدارة الذاتية الديمقراطية في شمال شرق سوريا هي إدارة كردية؟

حسب توجه الإدارة الذاتية الديمقراطية، وشكلية إدارتها للمنطقة، فإن قضية شرق الفرات أو الإدارة الذاتية ليست قضية الكرد فقط، بل قضية جميع المكونات الموجودة ضمن المنطقة، وقد اثبتت الوقائع أن هذه الإدارة استطاعت أن تخلق جواً من التعايش والتآلف بين هذه المكونات، خاصة بعد الاجتياح التركي لمنطقة سريه كانية (رأس العين) وكريه سبيه (تل أبيض)، حيث كان يعوّل النظام السوري على انهيار الإدارة، وقد وصفت وسائل إعلامه قوات سوريا الديمقراطية وقتها- بالقوات المنحلّة، لكن لم يتحقق ذلك، هذا يعني أن الاتفاق على العمل

^{٢٩٢} اتفاق أضنة التركي السوري.. بروتوكول أمني حلال أوجه

العسكري ضد الوجود الكردي لن يكون ضد الكرد فقط؛ بل ضد كافة المكونات، أي ضد جزء أصيل من الجغرافية السورية المرسومة وفق اتفاقية سايكس بيكو، والتي تقول الإدارة الذاتية أنها لم تفكر يوماً في الانفصال عنها، بل جلّ ما تطالب به هو لا مركزية إدارية تحفظ حقوق جميع المكونات الموجودة، وترفض العودة إلى ما قبل عام ٢٠١١، وفي ظل نظام استبدادي مخابراتي، وتطمح هذه الإدارة إلى تعميم تجربتها على كامل التراب السوري، لأنها استطاعت أن تحافظ على البنية المجتمعية والبنية التحتية لهذه المنطقة، بالإضافة إلى حالة الاستقرار والأمان، أما الأوضاع الاقتصادية السيئة ضمن هذه الإدارة فهي نتيجة طبيعية للحرب الدائرة في سوريا بشكل عام، لأنها جغرافيتها هي جزء من الأرض السورية.

والقضية الكردية ستكون جزءاً من هذه القضية العامة التي ترتبط بكل مكونات المنطقة، لذلك، وحسب المعطيات فإن النظام السوري سيرتكب خطأً جسيماً بتحالفه مع الترك، في اجتياح جزء أصيل من الجغرافية السورية.

ومهما تطور اللقاء بين النظام التركي والنظام السوري، فلن يكون مكتملاً، طالما أن تركيا تدعم الفصائل المسلحة التابعة للجيش الوطني الذي يعتبره النظام السوري جيشاً إرهابياً، هذا بالإضافة إلى أن الجيش الوطني أو ما تسمى المعارضة السورية سيكون لها موقف في هذه الحالة، فيما لو فكر الرئيس التركي أردوغان ببيع المعارضة مقابل الحصول على شرق الفرات، أو عقد أي صفقة تكون نتيجتها ضرباً للانتلاف السوري المعارض.

الرئيس التركي لن يرضى أن يجتاح شرق الفرات ويضع كل هذا الثقل التركي، والتكاليف العسكرية؛ ثم يقوم بتسليمه إلى النظام السوري على طبق من ذهب، خاصة أن المناطق التي احتلتها تركيا؛ قامت بتغييرات كثيرة فيها ليس فقط على صعيد التغيير الديمغرافي، بل على صعيد الثقافة أيضاً، فلا يجب أن ننسى أن تركيا تسعى لأن تكون قوة إقليمية فاعلة ومتحكمة بالمنطقة على شاكلة إيران، وما يؤكد ذلك دخولها على خط الأزمة الليبية، فأهداف تركيا تتجاوز حفظ أمنها القومي على الحدود بينها وبين سوريا.

لقد ناقشنا ما سبق بالكامل دون أي اعتبار للوجود الأمريكي، وهذا بحدّ ذاته يشكّل عقبة أمام نجاح هذه اللقاءات، فطالما أن هناك وجوداً أمريكي في شرق الفرات؛ فهذا يعني أن اتفاق الدولتان على اجتياح شرق الفرات شبه مستحيل على أرض الواقع، فرغم ضبابية الوجود الأمريكي؛ لكنه مرتبط بالحفاظ على حقول النفط، وعدم السماح لأي طرف بالوصول إلى هذه الآبار؛ سواءً أكان داعش أو النظام السوري أو روسيا، وتجلّى ذلك في الاعتراض الأمريكي لتنقلات القوات الروسية في المنطقة، وبالتالي طالما هناك وجود أمريكي في شرق الفرات فستبقى هذه الإدارة قائمة.

موقف الإدارة الذاتية

لا ينكر أحدُ التجربة المريرة التي مرّت به إدارة شمال شرق سوريا، عندما اجتاحت تركيا منطقة شرق الفرات؛ ضمن المنطقة الفاصلة ما بين سريه كانية (رأس العين)، وكره سبي (تل أبيض)، وما حصل شكّل تجربة مهمة لهذه الإدارة في كيفية دراسة وقراءة التحالفات الدولية،

داعيةً إياها إلى تنشيط المسار الدبلوماسي أكثر من السابق، خاصة أن المرحلة الحالية بالنسبة للإدارة باتت مرحلة الدبلوماسية بعد هزيمة داعش.

هناك مؤشرات تدل على أن الإدارة الذاتية تعيش حالة ركود، رغم أن مستقبلها ضبابي حتى اللحظة، فالوجود الأمريكي ليس واضحاً في استمراره من عدمه، وروسيا يهملها نفوذها بالدرجة الأولى، وتركيا لا زالت تهدد باستئناف عملياتها العسكرية في المنطقة، فما هو المطلوب من الإدارة الذاتية لكي تكون على مستوى المسؤولية في المرحلة الراهنة، وكيف يمكن أن تستفيد من التحالفات والتغيرات، وحتى العقوبات المفروضة على النظام السوري؟

- سواءً أكانت اللقاءات التركية السورية بهدف الرجوع لاتفاقية أضنة ١٩٩٨، أو للقيام بأي عملية عسكرية، فإن هذه اللقاءات هي حجب صريح لدور الإدارة الذاتية في شمال شرق سوريا، وتجاهل واضح لوجودها، وهذا ما يجب أن يوضع بعين الاعتبار؛ والعمل على الوقوف ضدها على كافة الصعد، أو على الأقل استنباط الدروس منها للمراحل القادمة.
- رغم أن العقوبات المفروضة على النظام السوري قد تؤثر على كامل الاقتصاد السوري، وبالتالي اقتصاد الإدارة الذاتية، لكنها من ناحية أخرى ستكون قادرة على إضعاف النظام، خاصة أنها تستهدف الأفراد ضمن النظام وليس الشعب، لذا على الإدارة الذاتية أن تفكر في خطة اقتصادية بديلة تكون قادرة على مواجهة الحالة الاقتصادية السيئة، والتي ستسوء أكثر في الأسابيع القليلة القادمة، كما ترجح جميع الدراسات الاقتصادية، والإدارة الذاتية تركز على ثلاث نقاط قوة تحميها من المخاطر السياسية والاقتصادية المحيطة بها، لكنها تحتاج إلى تنمية أكثر؛ وهي:

أ - الموارد الاقتصادية: التي تحظى بها منطقة شمال شرق سوريا من نفط وزراعة، وعليه يتوجب على الإدارة انفتاحاً اقتصادياً أكثر على مكونات المنطقة، لكي تزيد من الحالة التشاركية الاقتصادية، وبالتالي سينعكس هذا على الوضع السياسي أيضاً.

ب - العمل على تنمية أكثر داخل الإدارة الذاتية وتطوير آليات لإشراك كافة المكونات في العملية السياسية، ومن ضمنها الأحزاب الكردية خارج الإدارة الذاتية.

ج - الاستفادة القصوى من ملف معتقلي داعش بالتعاون مع الجانب الأمريكي والأوروبي.

- الاستفادة من الوجود الأمريكي؛ ومحاولة إزالة الضبابية عن هذا الوجود بالطرق الدبلوماسية الفاعلة، وتسخير قانون قيصر لصالح الإدارة.

خاتمة

سيكون هناك صراعاً أو تسابق ما بين عقوبات ما تسمى بقانون قيصر، والسعي الروسي إلى توافق بين النظام السوري والنظام التركي، وكأن لسان حال الطرفين الأمريكي والروسي يقول: من يصل أولاً هو من يأخذ الكعكة.

أمريكا تسعى من خلال قانون قيصر إلى تطبيق أشد العقوبات على النظام السوري لكي يقدم تنازلات سياسية، لأن النظام السوري مازال يفكر بذهنية ما قبل عام ٢٠١١، وقانون قيصر رغم تأثيره الاقتصادي على شمال شرق سوريا، لكنه من الممكن أن يكون لصالحها سياسياً، وروسيا تسعى من خلال اللقاءات التركية السورية إلى السيطرة الكاملة على شرق الفرات؛

وبالتالي تقوية النظام السوري أكثر من ذي قبل؛ واستخدام المنطقة كورقة ضغط على تركيا، بالإضافة إلى إضعاف الوجود الأمريكي؛ والاستفادة من الموارد الاقتصادية الموجودة لدى المنطقة.

التدخل التركي ومسارات السياسة الدولية في شرق الفرات وتداعياتها

مركز الفرات للدراسات

تنتظم السياسة الدولية وفق مسارات تحددها المصالح الاستراتيجية والاقتصادية للقوى الدولية، حيث تظهر التفاهات والاتفاقيات، التي تنظم الأمور فيما بين تلك القوى، وهي في تبدل وتغير مستمر، بسبب تفاوت درجة أهمية مصالح هذه القوى ما بين مرحلة وأخرى، كما أن الجهة السياسية الحاكمة التي تبني سياسات خارجية جديدة للدولة، تشارك في رسم ملامح جديدة للسياسة الدولية.

انتهج ترامب رأس البيت الأبيض، أحد أبرز العناصر الفاعلة في السياسة الدولية، نهجاً غريباً احتار فيه كل محلي وممارسي السياسة، وأدى إلى تغييرات بنوية عميقة في النتائج التي تم تقديرها من قبل الباحثين والسياسيين، فقد فتح المجال أمام التدخل التركي في شرقي الفرات، الأمر الذي أحدث جملة من المتغيرات في هذه المنطقة، فقد عجت المنطقة بأصناف من القوى الدولية، وباتت ميداناً تجتمع فيه أشكالٌ غير متجانسة من القوى العسكرية.

مارست تركيا ضغوطاتٍ كبيرة على الولايات المتحدة من أجل الدخول إلى شرق الفرات، مستغلة مخاوف واشنطن من انزياح أنقرة نحو موسكو وبكين؛ لا سيما أنها كانت قد مضت في هذا الاتجاه بثقل كبير في الفترة الأخيرة، وكان من الصعب تجاهل هذه الضغوطات، مما أفضى إلى قبول البيت الأبيض دخولها إلى منطقة محددة من شرق الفرات للتخفيف من حدة هذه الضغوطات.

ويبدو أنّ الغرب يفضل المسايمة بدلاً من المواجهة مع تركيا، لحد الآن على الأقل، لذا تظهر على السطح ما تبدو وكأنها تنازلات غربية لأنقرة أمام تهديداتها وتلويحها بالكثير من أوراق الضغط (كورقة اللاجئين السوريين، ومخاوف الغرب من انزياح أنقرة نحو الشرق كلياً.. وغيرها). فعلى الرغم من كون أنقرة حليفة رسمية للقوى الغربية، إلا أنها تشتري أسلحة روسية بما يتناقض مع روح حلف الناتو، وهي تمضي مع روسيا وإيران في الأزمة السورية مع تجاهل القوى الغربية؛ فضلاً عن تمويل الإرهابيين، وإيوائهم، ورسم مخططاتهم، إلى جانب الاستغلال الصريح لمخاوف أوروبا من موجة عارمة من اللاجئين التي قد تتسبب لها في مشاكل لن تنتهي، ورغم كل ذلك يبدو أن حاجة الغرب إلى تركيا جغرافياً واستراتيجياً تفوق رغبته في محاسبتها؛ بالإضافة إلى الخوف من تخريب عش الإرهاب هناك، الذي قد يتسبب في انتشار كارثي للإرهابيين في كل العالم.

تركيا وشرق الفرات

لا يُعرف بعدُ إن كان التدخل التركي في شرق الفرات يشكل نقمة أم نعمة لأنقرة؛ سيما أنها لم تجد من يدعمها في توجيهها هذا سوى قطر وبعض الجماعات التي تسيطر عليها تركيا وتدعمها، بينما عارضتها كل القوى الدولية، وخاصة قوى الغرب، التي تحرك العديد منها

وأعلنت وقف مبيعاتها من الأسلحة إلى تركيا في خطوة رمزية للدلالة على رفضها للتدخل التركي.

اكتشفت تركيا أن حال الكرد تغير كثيراً، فهم باتوا الآن يحظون بدعم الكثير من الأصدقاء، وهي مسألة دبلوماسية واستراتيجية تعود أساساتها إلى مبادرة فرضت على العالم المتمدن احترام الكرد؛ وهي مواجعتهم لأشرس جماعة إرهابية على مر التاريخ، ورغم حقيقة القصور في رد الجميل للكرد، إلا أنه من الضروري إدراك أنه أمرٌ يتعلق بمدخلات السياسة الدولية ومخرجاتها.

إن دخول تركيا إلى شرقي الفرات، ومؤخراً ليبيا، زاد من وزر وأعباء المشاكل التي تواجهها حكومة العدالة والتنمية ورئيسها أردوغان، على الصعيدين الداخلي والخارجي، فداخلياً ازداد حجم رفض المعارضة التركية في انغماس تركيا وتوغلها في هذه الأزمات، الأمر الذي سينعكس في قابلية استمرار هذا الحزب في قيادة الدولة، حيث تشير الاستطلاعات إلى تراجع كبير في شعبيته أمام الحزب الجمهوري؛ فضلاً عن ظهور منافسين جدد انشقوا عن العدالة والتنمية نفسها.

أما على الصعيد الخارجي فقد ازدادت تعقيدات وضع أنقرة مع حلفائها، القدامى والجدد؛ فضلاً عن الرفض الإقليمي والدولي لمذكرة التفاهم بين تركيا وحكومة الوفاق الليبية، لا يُستبعد أن يكون الغرب قد أراد لتركيا تحمّل وزر المشاكل والفوضى التي تسببت، هي نفسها، بجزء كبير منها في سوريا، حيث لا يمكن استيعاب فكرة تمرير فرصة "الدخول إلى شرق الفرات" لأنقرة مع كل ما تفعله من تصرفات تجاه حلفائها في الناتو. كما يمكن إضافة فكرة محاولة فتح ثغرة للمواجهة بينها وبين حلفائها الجدد، روسيا وإيران، بعد أن مضت معهما في عقد الكثير من الاتفاقيات والتسويات بما يخص المسألة السورية.

روسيا والتدخل التركي في شرقي الفرات

تبحث روسيا عن ما يعزز موقفها في السياسة الدولية، وهي لا تدخر جهداً في الاستفادة من أي ظرف لبلوغ هذا الهدف، وهو ما يوفره لها ترامب بأقل التكاليف، والمراقبون للسياسة الدولية يحظون في هذه الفترة بمشاهدات فريدة من نوعها؛ إذ تتقابل القواعد العسكرية الأمريكية والروسية على بعد عدة كيلومترات من بعضها البعض، في شمال وشرق سوريا.

كانت روسيا من أكثر القوى التي استفادت من هذا الوضع؛ إذ تحقق لها الدخول إلى شرقي الفرات من دون عناء، وقد كانت تتمنى هذه اللحظة منذ زمن بعيد، ولم تكن تتوقع هذا الأمر، وإلا فإنها كانت ستتعامل مع الكرد منذ البداية لقطع الطريق على واشنطن، وكانت ستعمل بجدية على إدارة المفاوضات بين الإدارة الذاتية والحكومة السورية.

كان التساهل الأمريكي في تقاسم النفوذ في شرقي الفرات مع روسيا من أكثر الأمور التي حيرت المتابعين والمهتمين بشؤون السياسة الدولية، حتى وصل الأمرُ بالبعض إلى استخلاص فكرة وجود تنسيق من نوع ما، إلا أن أكثر الأمور غرابة هو توافق الأمريكان والروس في الاتفاق على عقد مذكرتي تفاهم مع تركيا.

ولكن، وبعد التمعن في المواقع التي تمركزت فيها روسيا يتبين أنها مواقع غير ذات أهمية، وهي لا تشكل ثقلًا استراتيجياً حتى هذه اللحظة، مما قد يدفع إلى الاعتقاد بوجود سياسة أمريكية

في زج الروس في مشاكل شرقي الفرات، ودفعها إلى مواجهة الترك هناك، كما لا يُستبعد أن تكون الفكرة هي جعل الروس مع قوات النظام كسدٍ لمنع احتمال التصادم بين واشنطن وأنقرة.

إن وجود تفاهم ثلاثي (أمريكي- روسي- تركي) غير مستبعد أيضاً، وذلك على أساس المقايضة بين شرقي الفرات وإدلب، وإلا فكيف تمت هذه التوافقات المنتظمة بدقة؟ فقد تدخلت تركيا في شرقي الفرات وصممت أمريكا، وتقدم النظام السوري والروس نحو إدلب وصممت تركيا، وذلك أمام عدم قدرة واشنطن على إيقاف تركيا، وإذا ما تم برهنة تساهل ترامب مع الروس منذ توليه مهام الرئاسة فسيتم استيعاب ما أستعصي على الفهم.

على كل حال، استفادت روسيا من الوضع الراهن، واستغلت هذا التضعف الأمريكي، وتقرّبت من الكرد بشيء من الانتهازية، فقد ظهر الكثير من التناغم بينها وبين تركيا في تسيير الأمور في شرقي الفرات؛ إذ انسحبت تركيا من بعض المواقع التي احتلتها وسلمتها لروسيا التي قامت بدورها بتسليمها إلى النظام، وليس إلى قسد؛ فضلاً عن التحركات المريبة التي قامت بها القوات الروسية والقوات السورية مؤخراً في المنطقة.

الولايات المتحدة وشرقي الفرات

لا تتعامل الولايات المتحدة، وكذلك القوى الأوروبية، مع الأزمة السورية بجدية وصرامة، ولم ترم بثقلها السياسي والعسكري في الأزمة السورية حتى هذه اللحظة، فهي لم تشترك في لقاءات جنيف وأستانة وسوتشي، كما أنها لم تسهم في بناء ومناقشة اللجنة الدستورية، ولم تطرح حتى الآن مبادرة جدية لإنهاء الأزمة في سوريا.

لا يعرف سبب ذلك بالنسبة للدول الأوروبية، التي قد تكون تنتظر الوقت المناسب للتدخل أو أنها تنتظر نضج الحالة والظروف، مع أنها معنية جداً بالأزمة السورية؛ لا سيما ما يتعلق بملف اللاجئين، أو أن موقفها هذا يعكس واقع الحال الذي وصلت إليه القارة العجوز من الضعف، وهي المرحلة التي بدأت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

أما الأمريكان فهم لا يتعايشون مع فكرة "بقاء النظام السوري"، ويبدو هذا واضحاً مع التصديق على "قانون قيصر"، إلا أن حالة التردد الذي عاشته السياسة الخارجية الأمريكية ما بين فترتي رئاسة أوباما وترامب أفرزت حالة من التخبط السياسي، وقد يكون للدور الأوروبي المتخاذل وغير الواضح مساهمة في ذلك. وعلى كل حال، فالأهداف الأمريكية الثلاثة المعلنة في سوريا (القضاء على تنظيم الدولة، والتصدي للتوسع الإيراني، وتحقيق التسوية السياسية في سوريا) تظل مقياساً ومعيّراً لسياسة واشنطن في المنطقة، ضمن الحالة المحلية الخاصة بسوريا. إلا أن الوضع الدولي العام يدفع بالأمريكان إلى الدفاع عن مواقع نفوذهم على المستوى الإقليمي، فالترك يهددون بإغلاق قاعدة إنجرليك، والبرلمان العراقي يطالب بخروج القوات الأجنبية، والحشد الشعبي يهدد القوات الأمريكية، ومن الواقعي الآن النظر إلى القواعد الأمريكية في سوريا بأنها باتت تحظى بأهمية شبه استراتيجية بالنسبة للتوجهات السياسية والعسكرية لأمريكا في الشرق الأوسط.

قد تكون تجربة العراق الفاشلة سبباً في التوجهات الأمريكية في هذه المنطقة، فالمليارات من الدولارات التي صرفتها واشنطن في العراق لم يستفد منها سوى إيران على المدى المنظور، القريب والبعيد، فالعراق الآن ليس سوى بلد تحت الوصاية الإيرانية بعد كل الجهود الأمريكية

في ترويض هذا البلد لتقبل السياسات الغربية، وما اغتيال قاسم سليمانى إلا بداية التحول في السياسة الأمريكية لتغيير في واقع حال هذه النظرية. وقد تكون هذه التجربة سبباً وراء ملاحظة واشنطن في تقديم الحلول السريعة والجزرية في سوريا؛ لأنها ما زالت بحاجة إلى ضمانات لتوجيه هذه الحلول نحو تحقيق أفضل لطموحاتها.

بالمجمل، فإن القوى الغربية لم تتعرض لمؤسسات الدولة السورية، خوفاً من تكرار الفشل في العراق؛ إلى جانب كفتي الهدم والبناء لهذه المؤسسات. والأمر الذي يبدو واضحاً أكثر من أي شيء آخر هو تركيز واشنطن على العقوبات الاقتصادية على دمشق، وبات الأمر أكثر جدية بتوقيع "قانون قيصر"؛ فضلاً عن السيطرة على النفط ووضع بيد قسد، كورقة ضغط إضافية في هذا الاتجاه.

خيارات الإدارة الذاتية

حصلت الإدارة الذاتية- من حيث لا يدري الجميع- على شيء من الشرعية، خلال العدوان التركي والفصائل الموالية لأنقرة على المنطقة ما بين رأس العين (سري كانيه) وتل أبيض (كري سبي)، فقد باتت تمتلك ثقلاً سياسياً محترماً في المجتمع الدولي الذي وقف بمجمله في وجه هذا العدوان.

ولكن الخطر بات أكثر قرباً، فالترك تمركزوا في مناطق ما كان عليهم الوصول إليها لولا تهاون إدارة ترامب. كما أن الروس لا يؤتمن جانبهم، فهم حتى هذه اللحظة، لا يرون في الكرد سوى ورقة يرفعونها حسب الحاجة، ولا تزال الخارجية الروسية تستعملها في تحقيق التقارب المنفعي مع الترك، ولا يوجد في مبادراتهم أي بُعد استراتيجي، لا في بناء حوار جدي مع النظام، وهم يستطيعون فعل ذلك إن أرادوا، ولا مع الترك في فتح المجال أمام الكرد للتعبير عن ذاتهم في المحافل الدولية التي تناقش الأزمة السورية.

إنّ عدم مشاركة الكرد في هذه المحافل هو سبب مهم في تأخر صناعة حل لهذه الأزمة، في حين أنه من المفترض إن حدث أي تدخل سياسي حقيقي للغرب (الأوروبيون والأمريكان) سيكون من خلال منح الكرد وضعاً تفاوضياً مرموقاً في ملف الأزمة السورية، وهو سيكون بمثابة المدخل باتجاه حل حقيقي لهذه الأزمة، وهو ما لا يحدث حتى الآن.

إنّ الاعتراض التركي على أخذ الكرد دورهم الحقيقي في هذه القضايا سيضاف إلى المشاكل العالقة أصلاً بين تركيا والغرب، فقد بدأت تركيا بالتمدد خارج الحدود، وباتت تقتل المشاكل مع دول شرق المتوسط، ولن يمر تدخلهم بليبيا مرور الكرام؛ إذ أنه من المتوقع أن يُشعل حروباً طاحنة شرقي المتوسط، وستجد تركيا نفسها وحيدة في مواجهة مصر، وإسرائيل، وقبرص، واليونان، والجيش الوطني الليبي. أما الغرب فسينتظر نضوج هذه الحالة، لأنّ تركيا الساعية لأن تصبح دولة عظمى، من خلال تحقيق الأحلام العثمانية، ستشكل خطراً جدياً على أمن أوروبا، وكذلك الولايات المتحدة، وعندها قد يبدأ الغرب بالوقوف في وجه تركيا.

تشكل الإدارة الذاتية إحدى عناصر الضغط الاقتصادي التي تستعملها الإدارة الأمريكية على النظام السوري، وذلك من خلال تسليمها حماية موارد النفط والاستفادة منها، في الوقت الذي يعيش النظام الاقتصادي السوري أسوأ مراحلها، وتشهد الليرة هبوطاً حاداً في قيمتها أمام العملات الأجنبية، فمعظم موارد الدخل الوطني توقفت تماماً؛ كالنفط والتجارة الخارجية

والصناعة؛ فضلاً عن أنّ أفضل المناطق الزراعية تقع شرقي الفرات، وهي تحت سيطرة الإدارة الذاتية بالكامل.

ملاحظات ختامية

إنّ مسارات التفاوض بين الإدارة الذاتية والحكومة السورية لا تزال مسدودة، وبات معلوماً بأنّ ضحالة هذه المسالك مصدرها عقدة سلطة الدولة القومية، والارتهان إلى القوى الداعمة لها، وقد يفضي التعنت التي تسلكه حكومة دمشق إلى نتائج كارثية، حيث يزداد التدخل الدولي، ويصبح أكثر قوة، ويشكل خطراً كبيراً على وحدة سوريا، وهو ما يجب على النظام السوري تداركه، والجلوس إلى طاولة المفاوضات مع الإدارة، ولكن هذا الأمر يبدو بعيد المنال، فالحكومة السورية من جهتها لا تقدم، حتى الآن، أي مشروع جاد للسير باتجاه تحقيق الحل الحقيقي والناجع للأزمة السورية، وهي لا تزال على سعيها الحثيث للرجوع بسوريا إلى ما قبل آذار ٢٠١١. وهو الأمر نفسه فيما يتعلق بطبيعة تعاملها مع الإدارة الذاتية في شرقي الفرات، رغم كل الدعوات التي قامت بها هذه الإدارة للتوصل معها إلى حلول مستدامة.

تحتفظ الإدارة الذاتية بأوراق ضغط كثيرة، وباتت تمتلك عناصر القوة التي تسمح لها بأخذ دور فعال في حلّ الأزمة السورية؛ لا سيما إن كان الغرب سيبدأ بالتدخل الفعلي في هذا الحلّ، والبحث عن مخارج حقيقية للأزمة السورية، ولن يبدأ هذا فعلياً إلا عند البدء بوضع حد لكل من تركيا وإيران، وإيقاف توسعهما المذهبي على حساب العرب والكرد واليونانيين والقبازصة، وهذا أيضاً بعيد الحدوث، وبات تحقيقه يحتاج إلى حرب، لن تكون أقلّ ضراوة من الحرب العالمية الثانية، وهي ما قد تبدأ فعلياً فيما لو اصطدمت القوى الدولية في البحر المتوسط إثر التحركات التركية المريبة والمزعجة لمعظم الدول المتوسطية، واستمر الحشد الشعبي بالتحرش بالقواعد الأمريكية بتحريض من إيران.

تسير تركيا وحيدة في طريق مظلم، ولن يدوم سكوت القوى المهيمنة على محاولات التمرد التركي على النظام العالمي، فإحساس أنقرة بأنها ليست أقل أهمية من أية قوة عظمى، سيتسبب لها في الدخول على خط المواجهة مع القوى المهيمنة عندما ستشعر هذه الأخيرة بخطورة الحالة، وعندما ترى بأن تركيا اجتازت المساحة المسموح لها بالتحرك ضمنها.

الحوار الكردي - الكردي.. الأهمية والنتائج

مركز الفرات للدراسات

تمهيد

أصبحت المفاوضات الكردية- الكردية في روج آفا -المدعومة دولياً- حديث الساعة على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، وتأتي هذه الخطوة بالتزامن مع التحولات السياسية والاقتصادية في سوريا؛ ولا سيما مع تطبيق قانون قيصر الذي يهدف إلى تغيير النظام السوري القائم.

أطلقت مبادرة توحيد الصف الكردي من قبل القائد العام لقوات سوريا الديمقراطية مظلوم عبيدي، ولاقت ترحيباً من الأطراف الكردية، جميعاً، ودعمًا دولياً من الولايات المتحدة الأمريكية والتحالف الدولي، وأعلن القائد العام لقوات سوريا الديمقراطية انتهاء المرحلة الأولى بنجاح.

تراجع الأطراف السياسية في روج آفا أوراقها مجدداً الآن، ولكن هذه المرة في ظل أجواء سياسية إقليمية ودولية أكثر حساسية من ذي قبل، حيث بات الكرد في المنطقة عموماً وسوريا على وجه الخصوص أمام مفترق طرق، وبات مصيرهم محفوفاً بمخاطر وجودية، وبناءً عليه فهم اليوم مطالبون، أكثر من أي وقت مضى، بخلق أرضية موحدة، ومرجعية سياسية تتكون من مستقلين ومثقفين وأحزاب.. يتجاوز ولاؤهم الأيديولوجيات الحزبية الضيقة، وتنطلق رؤيتهم من صميم الواقع المعاش.

تشهد الساحة الكردية هذه الأيام تقارباً في وجهات النظر، وإجماعاً عاماً على نقاط محورية لبناء مرجعية سياسية. يساندها مقاربة أمريكية- غربية من باب استراتيجية الحفاظ على مصالحها في المنطقة، وضمن شرعية وجودها.

وقد أجهضت- سابقاً- مساعي إنعاش المصالحة الكردية في وثيقتي هولير (١) و(٢) عام ٢٠١٢، واتفاقية دهبوك عام ٢٠١٤ لأسباب كثيرة أبرزها:

أولاً- التدخل التركي لمنع حصول كرد سوريا على أي مكسب قومي كما حصل في العراق.

ثانياً- عدم جهوزية أطراف الحوار لعقد اتفاقية استراتيجية طويلة الأمد، بل كان الهدف التقارب بشكل مرحلي.

نحاول في هذا البحث، إلقاء الضوء على أهمية الحوار والاتفاق السياسي بين الأحزاب الكردية في سوريا، والبحث في المعضلات التي قد تواجهها، وتقييم النتائج التي قد تنجم عنها.

الأجندات الدولية في الأزمة السورية

تميّزت الأجندات والتدخلات الدولية في الأزمة السورية بكونها متشابكة ومضطربة في الكثير من الأحيان، وشكّل التدخل الدولي (الولايات المتحدة الأمريكية، والتحالف الدولي، وروسيا)؛ بالإضافة للتدخل الإقليمي (إيران وتركيا)، دوامة من الألاع والتحالقات غير المتوقعة.

اتصفت الاستراتيجية الأمريكية في سوريا بالضبابية، حيث يشبه عالم الاجتماع الأمريكي إيمانويل فالرشتاين ذلك بـ"المدفع الطليق Loose Cannon" المتذبذب. استثمرت روسيا الفراغ الذي نجم عن الانسحاب الأمريكي من بعض المناطق الحدودية الذي مهد لاحتلال تركيا منطقتي سري كانيه وكري سبي/تل أبيض. ولكن، وبعد إعادة تموضع القوات الأمريكية في مناطق النفط شرقي الفرات، أعيد ترتيب الأوراق بشكل أو بآخر، وبات الكل يدرك بأن روسيا مجبرة على الاتفاق مع الولايات المتحدة الأمريكية لجنّي ثمار الحرب السورية، وهو أمرٌ يرتبط بما صرّح به مبعوث الرئاسة الأمريكية في سوريا جيمس جيفري بأن وظيفته هي جعل سوريا مستنقعاً للروس. الآن، وفي ظل تغييرات المشهد السوري، أصبح إعادة ترتيب الأوراق حاجة ملحة لكل الأطراف، وقد بات واضحاً بأن الولايات المتحدة تدعم الحوار السياسي الكردي من أجل الضغط على النظام وإيران وحتى روسيا. بمعنى آخر، تتمثل أجنّدت الولايات المتحدة الحقيقية في تشكيل جبهة قوية ضد النظام السوري وإيران، حيث سيجبر الخطاب الكردي الموحد النظام على القبول بالواقع الحالي والحل السوري المتمثل في قرار الأمم المتحدة ٢٢٥٤؛ بالإضافة إلى ذلك، ستشكل المشاركة السياسية للکرد في المفاوضات ضغطاً على النظام. ومن ناحية أخرى؛ تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى إقامة تحالف بين الإدارة الذاتية وما يسمى بالمعارضة المعتدلة وتوحيدها في جبهة واحدة لخلق بديل عن النظام. ولكن لا بد من القول بأن شروط تحقق ذلك متعلقة بتركيا أيضاً، كونها القوة التي تحتل جزءاً من الشمال السوري.

أما الأجنّدت الروسية فهي مختلفة؛ إذ لم تكن موسكو تمتلك أية رؤية للحل السياسي للأزمة السورية، وقد كان الهدف من منصتيّ سوتشي وأستانا ضرب المعارضة عسكرياً، واستعادة الحكومة المركزية سيطرتها على كافة الأراضي السورية. أما الآن فقد باتت روسيا مقتنعة بأنه يجب تغيير سلوك النظام، وتقليص النفوذ الإيراني في سوريا، مقابل التسهيل الأمريكي لعملية سياسية حقيقية في سوريا. ومن الواضح بأنها لن تدعم الحوار الكردي، ولكنها لن تعيق مساراته أيضاً.

يعاني العقل الجمعي الكردي من فوبيا المؤامرة بسبب ما عاناه الكرد في القرن الماضي، فقد تم اتخاذ قرار دولي بإبقاء القضية الكردية دون حل في مؤتمرات القاهرة ولوزان وسايكس بيكو، وينظر الكرد اليوم بعين القلق إلى المبادرات الدولية بخصوص قضيتهم العادلة.

بنية الأحزاب الكردية في سوريا

تشكّلت أغلب الأحزاب الكردية بشكل قسري، حيث لم تتحول إلى أحزاب سياسية بأبعادٍ أيديولوجية وتنظيمية كما هو متعارف عليه؛ فهي تأسست في ظل تناقضات القوى الإقليمية (تركيا وإيران وسوريا والعراق)، والدولية (بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل وروسيا)، وأصبحت لهذه القوى نفوذ قوي داخل هذه الأحزاب ما ساعد- بالإضافة للتشردم الاجتماعي- في بقاء التناحر مستمراً بين القوى الكردستانية الكبرى.

تشكّلت الحالة السياسية الكردية السورية بداية من عام ١٩٥٧ بتأسيس الحزب الديمقراطي الكردستاني في سوريا، ولكن - الحالة السياسية الكردية - بدت ضعيفة الفاعلية منذ البداية، ويمكن إجمال أسباب ذلك في عوامل داخلية وأخرى خارجية:

العوامل الداخلية:

١. عدم تطور البنية الاجتماعية للکرد في سوريا، وتشكّل الأحزاب حول محاور التناحرات العائلية والعشائرية؛ وبرؤية سياسية ضيقة.
٢. لم تتأسس هذه الأحزاب وفق أفكار ورؤى أيديولوجية مستقلة، وبقيت في طور التبعية السياسية.
٣. أدت تبعية هذه الأحزاب للأجزاء الكردستانية الأخرى إلى تشرذمها وانقسامها فيما بينها.

العوامل الخارجية:

١. سطوة بعض القوى الإقليمية على بعض الأحزاب الكردية واستخدامها بما يلائم مصالحها الإقليمية.
٢. اتباع النظام سياسة صهر الهوية الثقافية الكردية، وإبقاء المجتمع الكردي في سوريا بعيداً عن المشاركة السياسية.

أهمية الاتفاق السياسي الكردي

يُعدّ الحوار السياسي بين الأحزاب السياسية الكردية في سوريا بمثابة أرضية لتشكيل مرجعية سياسية للکرد في روج آفا بشكل خاص، وفي سوريا بشكل عام. وعليه، تكمن أهمية الحوارات الجارية بأنها تدفع الكرد لتمثيل أنفسهم بمرجعية موحدة في المحافل الدولية والإقليمية لحل الأزمة السورية.

تسبب توزع الأحزاب الكردية ضمن قوى سياسية مختلفة في عدم مشاركتهم في مفاوضات سوتشي وجنيف، وقد أدت هذه الحالة من التشرذم في النهاية إلى خسارة أجزاء حيوية من روج آفا. لذا، من الأهمية بمكان، التوصل للاتفاق والسلام، وإلا ستكرر التراجيديا الكردية، التي لا زالت مستمرة منذ مئات السنين.

يمكننا إيجاز أهمية الاتفاق السياسي الكردي في سوريا فيما يلي:

١. تمثيل الكرد برؤية موحدة في المفاوضات الدولية المتعلقة بحل الأزمة السورية.
٢. قطع الطريق أمام أطماع تركيا الاحتلالية في روج آفا.
٣. قطع الطريق أمام محاولة تدخل القوى الإقليمية في الشؤون الكردية واستغلال حالة الانقسام بين الأحزاب الكردية.
٤. حماية المكتسبات المتحققة حتى الآن المتمثلة في الإدارة الذاتية الديمقراطية وقوات سوريا الديمقراطية.
٥. استقلالية القرار السياسي في روج آفا.

لا يمثل الاتفاق الكردي السياسي في روج آفا- فيما لو تحقق- العصا السحرية لحل كل شيء؛ ولكنه مهم بالمعنى المصيري للکرد في هذه المرحلة، وفيما يلي توضيح لبعض جوانب أهميته:

١. الدفع نحو الحل السياسي

سيشكّل الاتفاق السياسي بين الأحزاب الكردية في سوريا أرضية مهمة لمشاركة الكرد في المحافل الدولية بتوجيه خطاب سياسي موحد، فقد انعكست حالة الانقسام في الشارع الكردي-سورياً- سلّياً على الكرد، حيث شكّلت مشاركة المجلس الوطني الكردي في الائتلاف السوري المعارض المدعوم تركيا حالة سلبية عانى الكرد من نتائجها في عفرين وسري كانيه (رأس العين) وكري سبي (تل أبيض)، وأدت؛ بالإضافة إلى الفيتو التركي، إلى إبعاد الإدارة الذاتية الديمقراطية عن المفاوضات السياسية المتعلقة بحل الأزمة السورية.

سيفتح هذا الاتفاق - فيما لو تحقق - الباب للدعم الدولي في المفاوضات السياسية لحل الأزمة السورية. بمعنى آخر، سيكون هذا الاتفاق بمثابة خطوة باتجاه الاعتراف الدولي بالإدارة الذاتية الديمقراطية، والذهاب نحو حل سياسي سوري شامل.

٢. قطع الطريق أمام أطماع تركيا الاحتلالية

سيقطع الاتفاق السياسي للأحزاب الكردية في سوريا الطريق أمام أطماع تركيا الاحتلالية في سوريا، حيث لن تستطيع أنقرة استخدام طرف كردي ضد آخر، مما سيؤدي لأسلوب آخر من العلاقة مع تركيا. في الواقع، بدت تركيا حتى مرور أسابيع على مباحثات الطرفين الكرديين غائبة عن المشهد، إلا أنها لم تخفِ انزعاجها لاحقاً؛ إذ أنه من شأن هذه الحوارات أن تقطع الطريق أمام ذرائع أنقرة في التوغل مجدداً داخل المناطق الكردية السورية.

إنّ أبرز هواجس تركيا ومخاوفها من سير الحوار الكردي- الكردي بنجاح، هو تطبيق تجربة كردستان العراق في سوريا، بعد أن يضيف المجتمع الدولي الشرعية القانونية على الكيان التشاركي في شمال وشرق سوريا- حدودها الجنوبية-، وهذا ما يمكن أن نشهده في الأيام المقبلة حال توصلت الأطراف السياسية الكردية إلى توافق على ورقة سياسية موحدة، ترضي جميع الأطراف.

بناءً على ما تم ذكره، حركت تركيا أوراقها في الأيام القليلة الماضية، خاصة في ضوء المعطيات الحالية عن تحقيق نتائج إيجابية بين المتفاوضين الكرد، والاتفاق على محاور الجولة الأولى من الحوار.

وكخطوة استباقية وإجراء احترازي لمنح المعارضة السورية هالةً من الشرعية السورية في حال انسحاب المجلس الوطني الكردي، أشركت أنقرة ما يسمى "رابطة الكرد المستقلين" ضمن الائتلاف السوري المعارض، وهي ذاتها التي رحبت بالاحتلال التركي والفصائل المتشددة الموالية لأنقرة لمدينة عفرين الكردية.

كما يمكن أن تلجأ تركيا في وقت لاحق إلى إغراء بعض شخصيات المجلس الوطني الكردي بحصص وحقائب إدارية، والتضييق على بعضهم الآخر في حال سارت المفاوضات الكردية على النحو الذي لا ترجوه أنقرة.

ولكن، إن توجّ الحوار السياسي بين الأحزاب الكردية بمرجعية سياسية للكرد في سوريا، فإن تركيا مجبرة على القبول بالواقع الحالي، وليس من المستبعد- نتيجة الأزمة الداخلية التركية والضغط الدولي وخارطة الطريق المقترحة من قبل السيد عبد الله أوجلان- أن نشهد عملية سلام جديدة.

حماية المكتسبات

تسيطر قوات سوريا الديمقراطية على أكثر من ٢٠ بالمئة من الأراضي السورية، حيث تحققت هذه المكتسبات نتيجة حرب طويلة ضد تنظيم داعش الإرهابي، وتبينت مكونات المنطقة وشعوبها نموذج التعايش المشترك حول العقد الاجتماعي الذي أدى لبناء الإدارة الذاتية الديمقراطية.

تمثل الإدارة الذاتية الأنموذج الأكثر معقولة للحل في سوريا، وأكثرها نجاحاً إلى الآن. تاريخياً؛ وخاصة بعد تشكّل الفكر القومي المستند للحدثة في الشرق الأوسط بعيد الحرب العالمية الأولى، لم يُجرّب أنموذج حول التعايش المشترك والإدارة التشاركية المستندة للديمقراطية المباشرة في المنطقة؛ لذلك فإن الإدارة الذاتية، رغم بعض أخطائها، تمثل تجربة مهمة لنماذج الحل السياسي السوري والشرق أوسطي عامة.

بناء عليه؛ على الكرد أن يمثلوا أنفسهم بقوة في الإدارة كونهم أصحاب المشروع القائم. لذا؛ لا ضير من الانتخابات وإعادة رسم الإدارة في ظل هذا النموذج التشاركي.

استقلالية القرار السياسي في روج آفا

ليس خافياً بأن أجزاء كردستان مترابطة، ولها تأثير متبادل فيما بينها بحكم خارطة الجيوسياسية والانتماء الاجتماعي-السياسي، ولكن من الأهمية بمكان، أخذ خصوصية الأجزاء الكردستانية بعين الاعتبار، حيث تفرض الأجندات الدولية سياسات مختلفة لكل جزء، لذا من المهم الربط بين الجزء والكل كعلاقة تكافلية ومتبادلة. وعليه، من المهم جداً أن تمثل المرجعية الكردية السياسية القرار المستقل للشعب الكردي في روج آفا.

لذا؛ سنشكّل المرجعية الكردية الصوت الكردي في المفاوضات الدولية المتعلقة بحل الأزمة السورية، وفي حال نجاح هكذا نموذج، يمكن تعميم نموذج الوحدة السياسية الكردية في سوريا على الحالة الكردية العامة في الأجزاء الأخرى.

ما هي العقبات أمام هذا الحوار؟

لكل حوار سياسي شروطه وظروفه الخاصة به، حيث يوجد لكل طرف أجنداته وأهدافه الخاصة، وكل طرف يدّعي بأنه يمتلك الحقيقة والحل، وإن الطرف الآخر سبب المشاكل والويلات.

يشكّل الاعتراف المتبادل والتواصل العقلاني أهم شرط لنجاح أي حوار يهدف لاتفاق حقيقي، ويمكن الاستفادة من التجارب العالمية، مثل تجربة الاتحاد الأوروبي واتحاد ألمانيا واتحاد الولايات المتحدة تحت قيادة جورج واشنطن. وكل مقارنة تقوم على الاستعلاء ولوم الآخر؛ "كأنه منبع السيئات"؛ لن يكتب لها النجاح وستؤدي إلى المزيد من التعقيد والألحاح، وقد شكّلت هذه المقاربة السبب الرئيس في فشل اتفاقات هولير ودهوك السابقة.

تأسس الاتحاد الأوروبي بناءً على أفكار عالم الاجتماع والفيلسوف الألماني يورغن هابرماس، وتوحدت ألمانيا بفضل أفكاره، فقد اقترح هابرماس إنشاء فضاء عام استناداً إلى "العقلانية التواصلية"، وتأطيرها بالقوانين والمشاركة المجتمعية بهذا الفعل السياسي. فما هي المشكلة في تشكيل نوع من الاتفاق السياسي بين الأحزاب الكردية بناءً على العقلانية التواصلية والمصالح

الوطنية المشتركة، حيث حان الوقت لتجاوز الأخطاء السابقة التي تسببت في تشرذم المجتمع الكردي .

يمكننا إيجاز العراقيل أمام الحوار السياسي الكردي- الكردي بما يلي:

١. الارتباط بالأجندات الإقليمية التي كانت السبب في عقم الحل.
٢. عدم استقلالية قرار الأحزاب السياسية في روج آفا.
٣. المقاربة التي تكمن في الصراع على السلطة (تقسيم الكعكة)، وليس الحوار الهادف إلى الاتفاق السياسي.
٤. المقاربات غير العقلانية، والمحصورة بالمصالح الحزبية الضيقة.
٥. غياب الوعي السياسي القائم على التعددية والتشاركية، وانحصار الرؤية السياسية ضمن إطار النطاق الحزبي الضيق ودائرة الاتهامات المتبادلة.
٦. عدم الأخذ بعين الاعتبار أن خصوصية الكرد في سوريا مختلفة عن الأجزاء الأخرى.

من يسعى لنسف الحوار؟

يمكننا القول بأن كل طرف كردي مرتبط بالأجندات الإقليمية يسعى لنسف الحوارات القائمة لغاية في نفس يعقوب، وستستخدم إيران وتركيا والنظام السوري- الأنظمة التي تدعي السيادة وتشكّلت نتيجة الفكر القومي الغربي- نفوذها داخل بعض القوى الكردية لنسف الحوار الكردي، لإبقاء القضية الكردية في دوامة العقم والألا حل.

يمكننا أن نجمل القوى الساعية لنسف الحوار الكردي- الكردي بما يلي:

١. ستعمل كل من تركيا وإيران بثتى الوسائل على نسف الحوار السياسي بين الأحزاب الكردية في سوريا، لأن الخطاب الكردي الموحد في السياسة الإقليمية والدولية، لا يصبّ في مصلحتهما.
٢. لا تصب هذه الحوارات في مصلحة النظام السوري وروسيا، وهما سيحاولان بدورهما عرقلة هذه الحوارات.

خاتمة

إنّ أية بادرة سلام أو رؤية ايجابية بين القوى السياسية الكردية ستأتي بأثار محمودة على المنطقة، وستزيد من فرص تحقيق الثقة والأمن والاستقرار بين الكرد أولاً، وبين الكرد- بعد توحيدهم- وباقي المكونات في شمال وشرق سوريا ثانياً، بما يضمن تمثيلاً حقيقياً للجميع.

إن مهمة إنجاح الحوار الكردي- الكردي وتوجيهها نحو إيجاد الحلول، ليست بالوظيفة السهلة، ولكنها ليست مستحيلة أيضاً، حيث ستعمل الغلاذيوهاات الإقليمية والدولية بثتى الوسائل على تخريب الاتفاق السياسي بين الأحزاب الكردية، والاستمرار في سياسة "فرق-تسد"؛ لإبقائها مبعثرة بما يتيح التحكم المستمر بها.

إن حماية المشروع التشاركي للإدارة الذاتية المبني على التعايش المشترك في سوريا يمرّ عبر الاتفاق السياسي بين الأحزاب الكردية، وفي حال عدم تحقيقه، لن يكون الحضور الكردي في مستقبل سوريا لائقاً ومعبراً عن تطلعات الشعب الكردي ومستوى التضحيات.

الضغط الروسي على دمشق.. تغيير لقواعد اللعبة أم بداية النهاية لعهد الشراكة؟!

أ. أوصمان علي
باحث في مركز الفرات للدراسات

مقدمة

على وقع الأحداث الدولية والإقليمية، وفي ظل درماتيكية التحولات السياسية التي تعصف بالشرق الأوسط، تتصاعد نبرة التهديدات الواردة من صالونات كرملين السياسية (المجلس الروسي للشؤون الدولية) تجاه سياسات الرئيس السوري بشار الأسد والدائرة المقربة منه - متهمه بالفساد والارتهاق لإيران-، ويمكننا الاستدلال من هذا التصعيد بفرضية مفادها أن الروس وبعد مراجعتهم التاريخية استفادوا من تجربة السوفييت المريرة في أفغانستان عندما خرجوا مغلوبين على أمرهم وخالي الوفاض، فالزعيم الروسي فلاديمير بوتين لا يريد أن تتكرر ذات "الحماقة السياسية" في سوريا وتترك الساحة الغنية (جيوبوليتيكاً واقتصادياً..) لأمريكا وحلفائها دون حصولها على امتيازات استراتيجية، إذ رغم سير الرئيس السوري باتجاه سيناريوهات تثير مخاوف موسكو؛ إلا أن تدخل روسيا في سوريا لم يحمل فقط طابع التأييد لحكومة حزب البعث ورموزه كما يظن البعض، فالأمر أعمق من ذلك ويستند لأهداف استراتيجية (عسكرية واقتصادية وسياسية) تطمح موسكو من ورائها أن تكون ركيزة محورية في خلق التوازنات الإقليمية والدولية.

- مقارنة روسيا للأزمة السورية

أهداف التدخل الروسي في سوريا

هنالك جملة من الدوافع والخلفيات مهدت لتغوص روسيا في الأزمة السورية أبرزها:

- تأكيد دور روسيا على الساحة الدولية كشريك في محاربة الإرهاب ومعالجة الأزمات الإقليمية.
- توظيف الأزمة السورية كورقة ضغط تفاوضية في علاقاتها مع أمريكا والغرب بخصوص ملفات لازالت عالقة كأزمة أوكرانيا والعقوبات الاقتصادية.
- توظيف الموقع السوري للتأثير في معادلات الطاقة إقليمياً وعالمياً، بما يضعف محاولات استهداف قطاع الطاقة الحيوي للاقتصاد الروسي .
- تعزيز صادرات روسيا من السلاح انطلاقاً من البوابة السورية.
- زيادة التبادلات التجارية بين روسيا وسوريا والتي تجاوزت لاحقاً مليار ومئة مليون ليرة.
- تعزيز التحكم الروسي بمنطقة الهلال الخصيب، بما يقلص قدرة الغرب في المناورة الاستراتيجية فيها، وهذا ما يفسر الوجود العسكري الروسي شرق المتوسط لخلق ترتيبات إقليمية أمنية وسياسية.

دبلوماسية الصبر الاستراتيجي

أيًا كان حجم التكهّن والتنبؤ بما ستؤول إليه المنطقة من تغييرات جذرية أو إصلاحات سطحية لبنية الحكومات ومفاصلها، إلا أن الثابت في المعادلة السياسية والعسكرية هو تمسك الأقطاب الدولية بأدوارها الثابتة وفقاً لمقتضيات سياسة "الصبر الاستراتيجي والنهايات المفتوحة"، وهذا التكتيك تستعين به واشنطن في مقاربتها النووية الخلافية مع كوريا الشمالية، إذ حتى وإن تقلصت أو تمددت جغرافيا النفوذ والاستقطاب الميداني، إلا أن تكريس دبلوماسية "ترتيب الأوراق المبعثرة" وإعادة التوضع على الأرض تطفو على السطح بين الفينة والأخرى، وهذا ما ظهر جلياً مع تقوية القوات الأمريكية نقاط تمركزه شرق الفرات بعد انسحابها إثر التوغل التركي الأخير، وإحدى أهم أسباب الانتشار مجدداً منع حكومة بشار الأسد - مع قرب تطبيق عقوبات القيصير - من التمدد بدعم إيراني ومحاولة كسب النفط والغاز بمناطق سيطرة قوات سوريا الديمقراطية المدعومة من التحالف الدولي في شمال وشرق سوريا (٨٠% من البترول السوري).

أزمات روسيا الداخلية

استدراك التوجه الروسي الجديد في سوريا يتضح أكثر من خلال الإعلام الروسي الذي تحول من مدح العائلة الحاكمة في سوريا إلى نهما وأحياناً إلى التشهير بها، وهذا التغيير في النهج لا يأتي من باب المهنية الإعلامية في بلد يحمل صبغة سلطوية في التعاطي الإعلامي، حيث تخضع فيه شروط النشر والتدوين لضوابط صارمة من السدة الحاكمة، بل علامة فارقة لمعطيات لا تخلق من العدم وتعدّ جزء من خلفيات استثنائية تؤرق بال الزعيم الروسي فلاديمير بوتين، حيث تلاحق الكرملين أزمات اقتصادية توسع من دائرة الضغط الداخلي بدءاً بأزمة انهيار أسعار النفط ومروراً بمصاريف التدخل العسكري في سوريا إلى جانب تداعيات تفشي وباء كورونا المستجد، كل هذا في ظرف واقع يعاني فيه ٨٠% من الروس صعوبة في تغطية مصاريفهم الشهرية وفقاً لتقرير وكالة الإحصاءات الحكومية الروسية نشر في العام الفائت .

إصلاح الجيش السوري

تدخل الروس في سوريا عام ٢٠١٥ وحسمهم لكثير من المعارك العسكرية لصالح الحكومة السورية بني على استراتيجية "حزم النفوذ" التي تخدم استراتيجياً خطوط تأمين الطاقة والتجارة لموسكو، فروسيا التي تمتلك خبرة في بناء وإصلاح الجيوش من الصفر - إعادة بناء الجيوش العربية- كما في حقبة الاتحاد السوفيتي سعت ولا تزال لإعادة هيكلية الجيش السوري وإصلاح بنيته الداخلية، والهدف هو كسب ولاء قطعاتها العسكرية المؤثرة بما في ذلك الفيلق الخامس والسادس وقوات النمر؛ ومؤخراً وحدات متنقلة فعالة لخدمة النفوذ الروسي في إطار الحرب بالوكالة، إذ تحاول موسكو منذ أن وطأت قدمها الأراضي السورية أن تزيل مفهوم الجيش العقائدي القائم على الاحتكار الطائفي في الجسد العسكري السوري، حيث يكون الجيش السوري المستحدث قادراً على أداء واجباته المهنية ومنتمياً لعقيدة أقرب إلى الروس من غيرهم، لكن رغم نجاح مشروعها في بعض المحافظات السورية إلا أنها تصطدم بالتيار "العقائدي" في الفرقة الرابعة ويقودها شفيق الرئيس السوري ماهر الأسد ويدعمه في هذا الإطار إيران

والكتائب اللبنانية والعراقية الموالية لها، إذ تعدّ هذه القوى محافظة في عرفها العام على الولاء المذهبي ، ويوازيها في الأمر فشل محاولات روسيا إنشاء فصائل عسكرية كردية موالية لها تدريبها وحدات الشعب الكردية ويشرف عليها ضباط روس تقتصر مهامها في حراسة منشآت القوات الروسية ومرافقة دورياتها العسكرية، وتكون هذه القوى مقبولة شعبياً لتنافس الود الأمريكي في شمال وشرق سوريا.

- التزاحم الروسي- الإيراني

هو ائتلاف مزدوج أكثر من كونه تحالف استراتيجي هكذا يمكن أن نصف العلاقة "المؤقتة" بين الروس والإيرانيين في سوريا، فالظروف وتعدد الخصوم المشتركين وكثرة التعقيدات في الميدان فرض على الطرفين أن ينسقا ويتعاونوا بالإكراه رغم تضاد المصالح، وبناءً عليه تتوقف ديمومة المصلحة الأنية حتى زوال أسباب العلاقة القائمة على معاداة أمريكا وتخفيف تأثيرها على المنطقة.

أصول التزاحم على النفوذ والصراع بين القوتين يتجاوز حدود الاستياء الإيراني من صمت موسكو لاستهداف إسرائيل المتكرر لنقاطها الحيوية في سوريا، فإيران التي دعمت الجيش السوري بالعدة والعتاد وفتحت جسور لوجستية برأ وجواً منذ أيام الحرب الأولى تجد في الوجود الروسي حجة عثرة أمام خططها المستقبلية في سوريا، وهنا يكمن رأس جبل جليد الصراع الروسي الإيراني في جملة من الأسباب لا تقبل بعضها القسمة على اثنين:

الاستيلاء على الثروات

حصلت روسيا عام ٢٠١٨ على حقوق حصرية لإنتاج النفط والتنقيب عن الغاز الطبيعي السوري، وأبرمت عقوداً لاستخدام ميناء طرطوس ومطار القامشلي الدولي لمدة ٤٩ عاماً، في حين تقدمت إيران لاستلام ميناء اللاذقية، وهذه الامتيازات قدمت لكلا الطرفين لدعمها حكومة بشار الاسد بقروض كبيرة طوال سنوات حربه الداخلية، رغم ذلك إلا أن العلاقة المعقدة بين الطرفين الروسي والإيراني تعثرها حالة فقدان الثقة وسوء النية من التسابق على فتح منافذ بحرية دائمة على حوض البحر الأبيض المتوسط، الحوض الذي يطوف على بحر من الغاز الطبيعي يقدر منه احتياطي القطع البحري السوري حسب وزير النفط السوري علي غانم ٢٥٠ مليار متر مكعب- يدخل سوريا نادي الكبار في مجال إنتاج الغاز- ، ويمكن استثمار عوائده المالية مستقبلاً في كثير من الملفات أهمها إعادة اعمار البلاد وإنعاش الاقتصاد السوري مجدداً.

في الحقيقة زاد مؤشر القلق الروسي الذي لا يقبل بقوة إضافية تنافسه على ثروات شرق المتوسط حينما أعلنت طهران وبمباركة سورية عن مشروع سكة الحديد الواصل بين إيران وسوريا عبر العراق وانتهاءً بميناء اللاذقية المطل على البترول، وهذا ما يشكل بدوره خطراً حقيقياً على حصرية موسكو في التنقيب والاستثمار عن الغاز الطبيعي ويوازيها سباق التنفرد بعقود (إعادة الاعمار والتعليم والاتصالات والصحة والطاقة والكهرباء) وكثير من مسارات الاستثمار التي من الصعب أن تحل إلا بالتفاهم والتقاسم التوافقي للامتيازات.

التحكم بمفاصل الأمن والعسكر

رغم أن الخلاف في نظر البعض يبدو سطحياً ومناورة عسكرية لا تتجاوز حيثياتها "كسر العظم" فكلاهما لن يجد عن الآخر بديلاً يحافظ على توازن مصالحهما الاستراتيجية في مناطق سيطرة الحكومة السورية، إلا أن قراءة عميقة للمشهد الميداني يظهر بوضوح صعوبة التعايش والتكيف بين قوتين نافذتين على الأرض تحمل كل منها توجهات متضاربة، والدلالة تصاعد الاحتكاكات والمصادمات العسكرية الجانبية في حلب ودير الزور وحماه ودرعا.

من المعلوم أن إيران وبناء على تجربة دمج حشدتها الشعبي في الجيش العراقي تطمح لتطبيع ذات الصبغة على مفاصل الجيش السوري والقوة الأمنية بعد أن تلحق بالأخيرة فصائل إيرانية وكتائب عراقية ولبنانية تمتلك نفساً مذهبياً طويلاً لتمير سياسات إيران وأجندتها في الشرق الأوسط وتحاصر في ذات الوقت التمدد التركي عسكرياً وعقائدياً.

في المقابل يصطدم مشروع إيران العقائدي بطموحات روسيا المستقبلية في منطقة المياه الدافئة، فموسكو لديها أيضاً مشروعها الخاص لبناء جيش سوري جديد يكون بعيداً في توجهاته وولائه عن توغل العناصر الإيرانية، ويضم أطراف الصراع السوري بحيث تجني روسيا بالفائدة على ثقلها ووجودها على الأرض السورية، من ناحية فهي تظهر للجميع التزامها بتوصل الفرقاء السوريين إلى حل سلمي مقدمته جيش يأوي الجميع، ومن ناحية أخرى تمنح لها امتيازات داخل الجيش السوري .

- المصلحة الروسية - الأمريكية

في لعبة قضم المساحات والثروات وتمديد النفوذ تعدّ إيران خصماً للكرملين وندّ لها في سوريا، وأيضاً "عدوة سرطانية" لأمريكا وحلفائها في الشرق الأوسط حينما يتعلق الأمر بخطّ "مكافحة الإرهاب" وإشكالية التوزع الاستراتيجي، ولأن الحكومة السورية الحالية تحولت من مؤسسة دولة تتبع لجهاز مركزي إلى منظمة مرتبطة بأطراف إقليمية وخاصة إيرانية، فإن الروس يعانون من موقف محرج أمام اجماع عالمي على رحيل الرئيس السوري بشار الأسد والانتقال السلمي للسلطة في ظل دعمها اللامتناهي لدمشق.

لذا وانطلاقاً من نظرية "المصالح تجمع الأضداد"، فإن ما يجمع القطبين الأمريكي والروسي اليوم من مصالح متبادلة أكثر من تلك التي تفرقها مناوشات جنود البلدين على الأرض، خاصة أن الهدف الأسمى مرحلياً هو أبعاد إيران عن سوريا وإقصاءها من الكعكة الاقتصادية وامتيازات إعادة الاعمار إلى جانب تقليص حدود تعويم ممثليها في لبنان والعراق والخليج العربي بما تقضيه المرحلة والتوقيت السياسي المناسبين .

- ملامح الاحتقان بين موسكو ودمشق

الهجمة الإعلامية الروسية

على الرغم من أن "الغايات تقزم الخلافات" إلا أن الخلافات بين قيادة الكرملين وأصحاب القرار في دمشق تصاعدت وأحدثت حالة من الشرخ بين رؤية أبناء النادي الاشتراكي لما يتعلق برسم ملامح سوريا المستقبلية، والمسبب الرئيسي في هذا الاحتقان الفاضح إعلامياً إيران وعقود الشراكة الاقتصادية، فطهران تنافس روسيا وتزاحمها في كثير من الملفات الهامة مثل

جغرافية التوزع العسكري وإعادة الاعمار وملفات أخرى ذات صلة بجدية والتزام المسؤولين السوريين بعقود اقتصادية وتعهدات مجدولة زمنياً وقعت في وقت سابق مع الجانب الروسي.

الاتهامات الروسية

حمل الإعلام الروسي المقرب من دائرة صنع القرار نفساً طويلاً من التحريض والنقد اللاذع ضد أركان السلطة السورية، فعلى مدى الأسابيع القليلة الماضية شهدت الساحة الإعلامية تدفق حزم إخبارية من وكالة "الانباء الفيدرالية" الروسية التابعة لـ يفغيني بريغوجين -ممول مجموعة فاغنر العسكرية النشطة في سوريا وليبيا - أطلقت معظمها اتهامات وأوصاف على الرئيس السوري بشار الأسد لم تكن متداولة سابقاً في قاموس الإعلام الروسي، ونوجزها في عدة عناوين :

- الرئيس السوري "ضعيف" على الأرض ولا يملك الإرادة السياسية لمواجهة الفساد.
- لن يحصل الرئيس السوري بشار الأسد إلا على ٣٢% من السوريين في انتخابات عام ٢٠٢١.
- استغلال المسؤولين السوريين مساعدات روسيا لأغراض شخصية.
- تعقد المشكلات الاقتصادية وغياب المناخ المهيأ للاستثمار بسبب الفساد والمحسوبية، وعدم إيفاء دمشق بوعودها فيما يخص بالاتفاقات الموقعة مع روسيا.
- اختلاق الأكاذيب لتصدير الكهرباء تحت ذرائع شتى منها قصة سيطرة داعش على حقول الغاز في السخنة بريف حمص.

استثمار تناقضات العائلة الحاكمة

في السياسة ليس هناك عدو أو صديق دائمين؛ هناك فقط مصالح دائمة، وهذه الحكمة تنطبق اليوم على المشهد السوري، تزامناً مع الهجمة الإعلامية الأخيرة التي شنتها وسائل إعلام مقربة من دائرة القرار الضيقة في الكرملين، حيث استهدفت الحكومة السورية ورموزها - شريكة الحرب والسلم - .

استطاع الإعلام الروسي بصريح العبارة أن يستفيد من جو المشاحنة الأسرية، إذ لعب على وتر التناقضات التي ازدادت "سخونة" داخل عائلة الأسد في معركة "رد الصفعات وتصفية الحسابات" بين أسماء الأخرس عقيلة الرئيس السوري ورامي مخلوف ابن خال بشار الأسد ورجل اقتصاد سوريا الأول ، فأسماء الأسد (حاصلة على الجنسية البريطانية) تتمتع اليوم ببعد دولي وشعبية مبهرة ومؤثرة في وسط الصف المؤيد لحكومة الأسد وتستثمر خلافات أفراد العائلة الحاكمة لتمارس دور الوصاية على كثير من أملاك رامي مخلوف المصادرة من قبل السلطات السورية ك(جمعية البستان وشركة سيريتل..) وغيرها من استثمارات تقدر بمليارات الدولارات وهي في ذات الوقت تعدّ أبناءها مستقبلاً لقيادة سوريا خلفاً لوالداهم.

أما الجناح المضاد لأسماء يتمثل برامي مخلوف والمتهم بمسألة فضح الرئيس السوري بعد إهدائه لعقيلته لوحة الفنان البريطاني ديفيد هونكي (٣٠ مليون دولار) ، إضافة إلى تقارير تثبت احتكار شركة تكامل المملوكة لابن خالة أسماء "مهند الدباغ" للبطاقة الذكية برأسمال صفري، هنا توقيت تحرك ابن خال الرئيس السوري ضد آل الأخرس جاء ليؤلب أكثر الداخل السوري المتشنج من ممارسات حكومة عماد خميس غير الواقعية والمتهمه بقضايا فساد واختلاس وغسيل الأموال، وهذه الخطوة -غير المسبوقة- هيكت برعاية روسية بعد الخشية من ازدياد نفوذ أسماء الأسد وتمدد سطوتها على حصص الروس الاقتصادية، وخاصة في الجانب المتعلق

بحقول الغاز واستخراج البترول من المياه الدافئة، وهذا ما يعدّه الروس في مقاربتهم للمشهد العام خطأً احمرّاً يخلّ بتوازنات العلاقة بين موسكو ودمشق ويسقط تعهداتهما.

قانون قيصر

- مستقبل العلاقات الروسية - السورية

كلما اقترب موعد تنفيذ عقوبات قيصر "سيزر" القانونية والاقتصادية والتي ستطال معظم أجهزة الحكومة السورية وداعميها من شخصيات ومؤسسات ودول، يزداد حدة الخلاف بين موقفي موسكو ودمشق خاصة أن تلك العقوبات "القاسية والصارمة" ستشمل روسيا والصين وإيران في حال التواءهم على القرار الأمريكي؛ والمضي في دعم الأسد عسكرياً واقتصادياً .

الفقرة (أ) من قانون قيصر تنص على العقوبات التي ستشمل أي شخص أجنبي يتورط في الالتفاف على العقوبات الأمريكية «كل من يوفر عن علم، دعماً مالياً أو مادياً أو تقنياً كبيراً، أو يشارك عن قصد في صفقة كبيرة مع إحدى الجهات التالية، أولاً الحكومة السورية (بما في ذلك أي كيان تملكه أو تسيطر عليه حكومة سورية أو شخصية سياسية بارزة في الحكومة السورية).

وأي شخص أجنبي مثل متعاقد عسكري أو شركة للمرتزقة أو قوة شبه عسكرية تعمل عن عمد بنشاط عسكري داخل سوريا لصالح أو نيابة عن حكومة سورية أو حكومة الاتحاد الروسي أو حكومة إيران، أو أي شخص أجنبي يخضع لعقوبات وفقاً لقانون القوى الاقتصادية الدولية الطارئة (..)

بكل الأحوال من شأن قانون قيصر أن يعيد خلط الأوراق مجدداً ويعيد لواشنطن والغرب حاكميتهما ودورهما في الملف السوري بعد تفصلها، ويحصر في المقابل نفوذ الخصوم على الأرض ويفاقم من أزمة حكومة الأسد وداعميه في الحصول على السيولة والمضي قدماً لإعادة الاعمار، أضف على ذلك توقف مسارات التطبيع الدبلوماسي التي نشطت مؤخراً من قبل دول غربية وعربية مع حكومة الرئيس السوري.

كل هذه الأوراق الضاغطة على الموقف الروسي تضعها أمام امتحان صعب لمراجعة سلوكها في سوريا، وتبني خيار أكثر مرونة مع الإصرار الأمريكي لتطبيق قرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ القاضي بوقف إطلاق النار وتحقيق انتقال سياسي للسلطة بعد إجراء انتخابات حرة نزيهة برعاية الأمم المتحدة، وهذا ما يثير بطبيعة الحال كثيراً من علامات الاستفهام حول شكل وطبيعة العلاقة الروسية السورية مع قرب تنفيذ عقوبات قيصر، فأما اختيار بديل عن شخص بشار الأسد والاستعاضة بشخصيات مقبولة من سلطته لإدارة البلاد خلال الفترة الانتقالية، أو تغييراً جدياً في بنية السلطة من شأنها تضم (النظام والمعارضة وقوات سوريا الديمقراطية) وسط توافق روسي أمريكي وغربي.

- خيارات الحكومة السورية

على العموم استراتيجية الدول العظمى أكبر وأعمق من ربط ديمومة البقاء في الميدان بمصير أية قوى أو حزب يتم توكيله لفترة مؤقتة كشرطي أو وكيل يخدم مصالحها، لذا يتوجه الروس

ومع قرب تطبيق عقوبات قيصر الشاملة- خلال أقل من شهر- إلى استثمار أية ثغرة في جسد الحكومة السورية لإخضاعها بعضا بوتين الغليظة.

والروس يقبلون على التخلّص من أي قوة تشكل لها عبئاً عسكرياً وإحراجاً سياسياً في المستقبل، فصبرها تجاه حليفها المرحلية - حكومة بشار الأسد- بدأ ينفذ رويداً رويداً، ويمكننا أن نستنبط ذلك بتغيير نبرة الخطاب الروسي الصلب الذي طالما تشبث بالإبقاء على شكل السلطة السورية الحالية ومنع سقوطها المفاجئ إلى حين إعداد البديل الضامن لمصالح روسيا المستقبلية على حوض المتوسط.

لأول مرة بعد مضي ٩ سنوات من الحرب السورية تنحسر خيارات الرئيس السوري وتتقلص أمام تجاوز المرحلة العصبية، وإن كانت تلك الخيارات متاحة في السابق بمناخ وظروف سياسية وعسكرية كانت تصب لصالحه، فلو أبدى الرئيس السوري دبلوماسية مرنة وتوازن في الطرح والحوار لأنقذ موقفه الحالي المتأزم والمربك وأراح الروس من الضغوطات الأمريكية والغربية ولجم "حججهم ومسوغاتهم" - وفقاً للرؤية الروسية - في تبرير دعمها للأسد عسكرياً وسياسياً واقتصادياً.

إذا أجملنا المسألة بخيارين فإن الأول كان بتقديم الرئيس السوري تنازلات إدارية ودستورية في مباحثات استأنه وسوتشي والاستغناء عن بعض الصلاحيات، أما الثاني فيتمثل بمراجعة دمشق اصطفاها واحتمائها خلف الخط الإيراني والفصائل الموالية لها.

في الحصيلة النهائية

بناءً على ما ذكر سابقاً، يمكننا القول أن روسيا تواجه مأزقاً وإرباكاً في موقفها العام فهي مضطرة لترتيب أوراق سياستها في سوريا، فعلى رغم حجم العلاقات بين موسكو وحكومة الرئيس السوري بشار الأسد، إلا أن التعقيدات القائمة بين روسيا وأمريكا والدول الأوروبية يمكن أن تضع موسكو في نهاية المطاف وسط عزلة دولية في حال استمرارها بدعم الأسد، لذا فليس من المستبعد أن نشهد في الأسابيع القليلة المقبلة تحولات مفاجئة في الموقف الروسي تجاه حكومة الأسد عبر انتهاج دبلوماسية أكثر مرونة في تعاطيها للمشهد السياسي السوري، وتلافياً للوقوع تحت خطر عقوبات القيصر الأمريكية.

المراجع:

- (١) روسيا والأزمة السورية: مصالح جيو-استراتيجية وتعقيدات مع الغرب، موقع الدفاع الوطني اللبناني
- (٢) قانون سيزر شبح يحاصر النظام السوري ويحد من النفوذ الروسي في سوريا، جريدة القدس العربي
- (٣) الغاز السوري الاستراتيجي وقدرته على دعم الاقتصاد في مقاومة الحصار، موقع سبوتنيك عربي

إيران في مهبّ عاصفة كورونا

مركز الفرات للدراسات

تعتبر جائحة كورونا التي عصفت بإيران خلال الشهرين الأخيرين، وجعلت منها أكبر بؤرة للفايروس في الشرق الأوسط؛ وأحد أكثر دول العالم تضرراً، حلقة من سلسلة الأحداث الدراماتيكية الكبرى المتتالية التي عصفت بها مؤخراً، ووضعت السلطات في دوامة كبيرة لم تجد لها مخرجاً حتى الآن.

تعاني إيران من حصار اقتصادي خانق مفروض عليها من قبل الولايات المتحدة، بسبب أنشطتها النووية وتدخلاتها في دول الإقليم، من خلال دعم جماعات مسلحة موالية لها، كما أنها تعاني من حالة احتقان داخلي شعبي بسبب قمع الحريات واستشراء الفساد في مفاصل الدولة، وأيضاً حالة الفقر المدقع والبطالة التي تعاني منها شريحة واسعة من الشعب الإيراني؛ لذا فإنّ اجتياح هكذا وباء لدولة تعاني من كلّ هذه المشاكل لا يُعتبر أمراً هيناً، ويشكّل تحدياً حقيقياً لمواجهة هذا المرض من قبل السلطة والشعب على حدّ سواء.

بداية أزمة كورونا في إيران

ظهرت أولى حالات الإصابة بفايروس كورونا في مدينة قم ذات الخصوصية المذهبية لدى الطائفة الشيعية، نظراً لوجود ضريح "المعصومة" فيها، والذي يستقطب ملايين الزوار الشيعة من أنحاء العالم، ووجود الحوزة العلمية فيها، التي تُدرّس فيها الدروس الفقهية الشيعية.

ويرجّح الكثيرون انتقال الفايروس إلى مدينة قم بإيران، عن طريق بعض طلبة الحوزة من الصينيين، الذين قدموا إلى إيران حاملين معهم الفايروس، ومنها إلى باقي المدن والمحافظات الإيرانية، وإلى بعض دول الجوار، ولا سيما لبنان والعراق وسورية، بحسب الكثير من المحليين.

كيف تعاملت السلطات الإيرانية مع الأمر؟

مع بداية تفشي الفايروس بين سكان مدينة قم، ووفاة أوائل الضحايا في هذا المدينة، تكتمت السلطات الإيرانية على الأمر بشكل كامل، وأعلنت أنّ وفاة هؤلاء الأشخاص هو بسبب أمراض تنفسية حادة، وتعاملت مع المسألة بشكل طبيعي، دون اتخاذ أيّ إجراء. وخلال أيام قليلة أصبح ناشطو مواقع التواصل الاجتماعي في إيران يحذرون من كارثة قد تحلّ بالبلاد، من خلال بثهم مقاطع فيديو وصور لمرضى يقعون مغشيين عليهم على قارعة الطرقات، دون أن تحرك الحكومة الإيرانية ساكناً حيال الوضع الكارثي المُحدق بالبلاد، وذلك لأسباب عديدة سوف نتطرق إليها.

أعلنت وزارة الصحة الإيرانية في ١٩ شباط/فبراير من العام الجاري عن أول إصابتين في مدينة قم، بينما يقول الكثيرون أنّ المرض كان منتشرًا قبل هذا التاريخ، ومن بين هؤلاء، النائب البرلماني عن مدينة قم أحمد أمير آبادي الذي قال في ٢٤ فبراير أنّ الفايروس وصل إلى مدينة

قم قبل ثلاثة أسابيع من تاريخ إعلان السلطات الصحية في البلاد عن أول إصابة، وقال إن أول حالة وفاة بسبب الفيروس حدثت في ١٣ شباط، لكن المسؤولين تكتموا على الأمر.

وفي محاولة من السلطات في إيران لكتمان حقيقة انتشار الفيروس في البلاد، هرعت أجهزة الأمن والحرس الثوري إلى المشافي وخلقت جواً بوليسياً، وهددت الكوادر الطبية، كي لا يتم تسريب الأخبار عن الاصابات والوفيات إلى الخارج.

وفي هذا السياق أعلنت شرطة الإنترنت الإيرانية في ٢٦ شباط/ فبراير اعتقالها ٢٤ شخصاً بذريعة نشر معلومات ومقاطع فيديو غير صحيحة عن الفيروسات التاجية.

كما تم اعتقال العديد من الناشطين في محافظة كرمانشاه، بعد نشرهم معلومات عن انتشار فيروس كورونا، كذلك اعتقلت السلطات الإيرانية الطبيب الكردي رحيم يوسف پور الذي يعمل طبيباً منذ سنوات في مدينة سقز بمحافظة كردستان، وذلك بعد نشره معلومات عن حقيقة انتشار الفيروس في مدينة سقز، وتكذيبه المعلومات الرسمية، ودعوته من خلال وسائل التواصل الاجتماعي المواطنين إلى التزام بيوتهم، لتجنب انتقال الفيروس.

لعل أول خطوة كان على الحكومة الإيرانية اتخاذها هو إيقاف جميع الأنشطة الاقتصادية مع الصين، على غرار ما قامت به سائر الدول التي ظهرت فيها حالات الإصابة بالفيروس، إلا أن السلطات في إيران لم تفعل ذلك، ولم توقف التعامل مع الصين، حتى أنها لم تعلق رحلات الطيران بين إيران والصين، وبقيت شركة "ماهان إير" التابعة للحرس الثوري مستمرة في رحلاتها حتى بعد انتشار الفيروس، وحصدت أرواح عشرات الأشخاص، بينهم مسؤولون كبار في الدولة، ويعود سبب ذلك إلى أهمية الصين الكبيرة من الناحية الاقتصادية والعسكرية والسياسية بالنسبة لإيران، في ظلّ مواجهتها للغرب والولايات المتحدة.

الخطوة الثانية الهامة أيضاً، كانت تتمثل في فرض الحجر على مدينة قم التي أصبحت بؤرة للفايروس، وهذا ما لم تفعله أيضاً الحكومة الإيرانية أول الأمر، بسبب الضغوطات الكبيرة من رجال الدين المتشددين.

بعد تفاقم جائحة كورونا بشكل كبير في أرجاء إيران، وتسجيل وفيات كثيرة، والاتهامات الكثيرة التي وجهت لإيران من الداخل والخارج، حول تكتمها على أعداد الإصابات والضحايا، رضخت الحكومة الإيرانية أخيراً إلى فرض بعض الإجراءات في محاولة للحدّ من انتشار الفيروس والسيطرة عليه، حيث قرّرت الحكومة في ١٦ آذار مارس إغلاق المراكز والعتبات المقدسة في قم ومشهد، رغم الاحتجاجات من قبل المتشددين، الذين حاولت مجموعة منهم اقتحام حرم "المعصومة" في قم وفتحه بالقوة، وانتهى الأمر باعتقال بعضهم، ورضوخهم للأمر في نهاية المطاف، كما ألغيت صلاة الجمعة في عموم إيران. أعقب ذلك قرارات بتعليق الدوام في المدارس والجامعات والمعاهد، لتتم متابعة الدراسة عبر الإنترنت للجامعات، وبث دروس المراحل الدراسية الأخرى من خلال محطة تلفزيونية رسمية خاصة بالتعليم. وفي ١ نيسان/ أبريل، اتخذت الحكومة قراراً بتنفيذ قوانين تمنع الناس من الخروج والتجمّع في الحدائق العامة، وإغلاق هذه الحدائق، وأعلنت تعطيل الأماكن العامة والمراكز التجارية والأسواق حتى اشعار آخر، واعتبرتها مصادر خطيرة للفايروس.

كما فرضت غرامات مالية بلغت ٥٠٠ ألف تومان (حوالي ٣٠ \$) على سائقي السيارات، المخالفين، المتنقلين بين المدن، وحُجزت سياراتهم لمدة شهر، ولكن جميع هذه الإجراءات جاءت متأخرة جداً، بعد تنقل ملايين الإيرانيين بين المدن والمحافظات خلال الاحتفالات برأس السنة الإيرانية الجديدة (عيد النوروز) وانتشار الفايروس على نطاق واسع في جميع أرجاء إيران.

وكانت الإجراءات قبل ذلك الوقت تقتصر على التوصيات ومحاولة إقناع الناس بتجنب التجمعات والخروج إلى الأماكن العامة والأماكن الترفيهية، كما أنّ مسؤولي الصحة كانوا رافضين في بداية الأمر لفكرة الحجر الصحي، حتى أنّ معاون وزير الصحة إيرج حريرجي، الذي أصيب هو أيضاً بالفايروس، وصف الحجر الصحي بأنه من أفكار وممارسات القرون الوسطى، وبأنّه لا يناسب ظروف الحياة الراهنة، كما أنّ الرئيس روحاني رفض فكرة الحجر الصحي للمدن وعزلها في بداية الأزمة، وقال إنهم سيكتفون بوضع المصابين فقط في الحجر.

لماذا تأخرت الحكومة في الإعلان عن وجود فايروس كورونا في البلاد؟

ثمة أسباب كثيرة دفعت بالحكومة الإيرانية إلى التكتّم عن إعلان وجود إصابات بفايروس كورونا في البلاد، ولعلّ أبرز هذه الأسباب هو اقتراب مسيرات الاحتفال بالذكرى الواحدة والأربعين لانتصار الثورة الإسلامية ١٩٧٩ والتي تصادف ١١ شباط/ فبراير من كلّ عام، بالإضافة إلى اقتراب موعد الانتخابات البرلمانية التي أجريت في ٢١ من الشهر نفسه؛ حيث أرادت الحكومة الإيرانية حشد أكبر عدد من الناس في هاتين المناسبتين، لتوصل رسائل تظهر اهتمام الشعب بنظام الجمهورية الإسلامية، والإقبال على الانتخابات، وذلك بالتزامن مع دعوات شعبية لمقاطعة الانتخابات وعدم الخروج من المنازل يوم إجرائها.

ومن جهة أخرى يرى بعض المحللين أنّ النظام رغب منذ البداية في انتشار الوباء بين الشعب الإيراني، دون الاكتراث بأرقام الضحايا، وذلك للتغطية على الخيبة التي مُني بها في الانتخابات البرلمانية، حيث بلغت نسبة المشاركة فيها ٤٢ % وهي نسبة تعتبر الأدنى في تاريخ الانتخابات البرلمانية منذ انتصار الثورة الإسلامية، وكذلك للتغطية على حادثة إسقاط الطائرة الأوكرانية بصواريخ الحرس الثوري، وتعليق مسألة التحقيقات بخصوص الصندوق الأسود للطائرة، بالإضافة إلى محاولة خلق مأساة إنسانية في البلاد تنسي الشعب الإيراني أحداث انتفاضة تشرين الثاني/نوفمبر والضحايا الذين وقعوا خلالها، بالإضافة إلى سبب آخر مهم وهو توجّس الحكومة الإيرانية من الإجراءات المترتبة على إعلان تفشي الفايروس، ولا سيما تلك المتعلقة منها بإيقاف عجلة الإنتاج، نظراً للوضع الاقتصادي المتدهور في البلاد، وعدم قدرة الحكومة على تعويض ملايين العمال الذين سيتضررون بسبب توقفهم عن العمل، هذا على الصعيد الداخلي؛ أما على الصعيد الخارجي فإنّ السلطات الإيرانية تحاول كسب تعاطف دولي تجعل فيه الولايات المتحدة في موقف غير إنساني، في محاولة لرفع العقوبات الاقتصادية عن إيران وتحرير أرصدها المجمّدة في البنوك العالمية والتي تبلغ مليارات الدولارات.

مؤامرة وحرب بيولوجية

لم يتوان المسؤولون الإيرانيون في تصنيف فايروس كورونا ضمن خانة الحرب البيولوجية ضدهم، وعبر عن ذلك صراحةً اللواء حسين سلامي قائد الحرس الثوري عندما قال: "إنّ إيران منخرطة حالياً في حرب بيولوجية، وستكسب الحرب بالتأكيد".

كما قال ممثل خامنئي في الحرس الثوري علي شيرازي في هذا السياق: "لقد جلبوا هذا المخلوق الصغير الى الميدان لكسر قوة ايران والصين، والهدف من نقشي كورونا هو إضعاف معنويات الشعب الايراني وهزيمة النظام الإسلامي في ايران."

وعلى الرغم من أنّ الولايات المتحدة أعلنت مراراً عن استعدادها لتقديم المساعدات الإنسانية لإيران من أجل التصدي لفايروس كورونا، إلا أنّ المرشد الإيراني علي خامنئي رفض هذه المساعدات واتهم الولايات المتحدة بأنها هي من صنعت الفايروس وصمته وفقاً للجينات الإيرانية، ودفعت تصريحاته هذه المتشددین والحرس الثوري إلى طرد وفد منظمة "أطباء بلا حدود الفرنسية" التي كانت قد قدمت إلى مدينة أصفهان، ثاني أكبر المدن المتضررة من الفايروس، وذلك تحت ذريعة التآمر على إيران والعمالة للولايات المتحدة، بينما يرى الكثير من المراقبين أنّ سبب طرد المنظمة وعدم قبول المساعدات الإنسانية على نطاق واسع هو لأجل المحافظة على الوضع الإنساني المتأزم، على أمل أن يحدث ذلك ثغرةً في جدار العقوبات الاقتصادية الخانقة المفروضة عليها.

فشل احتواء الأزمة

لاشكّ أنّ الحكومة الإيرانية فشلت فشلاً ذريعاً في احتواء أزمة كورونا، بل وحوّلتها إلى "كارثة وطنية" وفقاً لتعبير الناشطين المدنيين والسياسيين في إيران. فلم يفلح الحرس الثوري الذي أوكلت إليه مواجهة كورونا، في التصدي لهذا الوباء القاتل، كما أنّ القطاع الصحي في إيران كشف عن هشاشته الرهيبة وضعف تجهيزاته وشحّ أبسط وسائل الحماية من الفايروس، ولا سيما توقّر الأقفنة الطبية والمعقمات، وهذا ما كان يدفع بالكثير من المواطنين المصابين بالفايروس إلى ملازمة منازلهم وعدم توجههم إلى المشافي بسبب معرفتهم المسبقة بضعف أداء المشافي.

وبث العديد من الأطباء على مواقع التواصل مقاطع مصورة تفيد بعجز الحكومة عن تقديم الدعم لهذا القطاع الهام في مواجهة الفايروس، وراح ضحية ذلك العشرات من الأطباء والممرضين الإيرانيين الذين وقفوا في الصف الأول لمواجهة الكارثة الصحية، كما اشتكت الكثير من المشافي من نقص الحاجات الأساسية فيها، ولا سيما في المحافظات النائية، حيث ظهر رئيس جامعة العلوم الطبية في محافظة لورستان، محمّد رضا نيكبخت في مقطع فيديو وهو يقول لوزير الصحة الإيراني في أحد المؤتمرات: " نحن عاجزون حتى عن تقديم العصائر والغذاء للمرضى ". ولعلّ المشهد الأكثر غرابة الذي شهدته المشافي الإيرانية هو ظهور رجال الدين فيها، والذين انبروا للتصدي للفايروس من خلال اللجوء إلى الطبّ الإسلامي تارةً، ومن خلال اللجوء إلى وسائل غيبية والتضرّع إلى الأئمة والتبرّك بتراب كربلاء تارةً أخرى، وذلك على الرغم من احتجاج الأطباء على هذه الممارسات داخل المشافي.

بلغ مجمل عدد الإصابات بفيروس كورونا في عموم أنحاء إيران، يوم الثلاثاء ١٤ نيسان/أبريل الجاري، ٧٤٨٧٧ بينما بلغ عدد الوفيات بالفايروس ٤٦٨٣ شخصاً، وتمثل للشفاء ٤٨١٢٩ شخصاً، وذلك وفقاً لتصريح المتحدث الرسمي باسم وزارة الصحة الإيرانية كيانوش جهان پور، في حين تفيد مصادر إيرانية محايدة، تستند إلى مصادر طبية داخل إيران، أنّ عدد الوفيات بلغ قرابة ٩٠٠٠ شخصاً، أمّا المصادر المعارضة فتقدّر عدد الوفيات بنحو ٢٠ ألفاً، وإجمالي عدد الإصابات في عموم أنحاء إيران بنحو ٥٠٠ ألف مصاب، والجدير ذكره هنا هو أنّ منظمة النظام الطبي الإيرانية انتقدت مؤخراً الفجوة بين الإحصاءات الرسمية لكورونا والواقع، وقالت إنّ الإحصاءات الرسمية عن عدد المرضى تختلف اختلافاً كبيراً عن الواقع الميداني.

ضحايا على هامش كورونا

ضحايا الكحول المغشوش

عادةً وخلال الكوارث والأزمات والحروب تزداد الإشاعات وتنتسح رقعة انتشارها في المناطق المنكوبة، وهي أكثر انتشاراً في وقتنا الراهن في ظل وسائل التواصل الاجتماعي، ومن الإشاعات التي انتشرت على نطاق واسع في إيران، كما في العديد من المناطق الأخرى في العالم، شائعة تناول الكحول للوقاية من فايروس كورونا المستجدّ، وقد لجأ الكثير من الشباب الإيرانيين إلى تناول الكحول، ووقع الكثير منهم ضحيةً للكحول المغشوش، حيث نقلت وكالة "إيرنا" للأنباء على لسان محمد جواد مراديان رئيس مركز الطوارئ في محافظة فارس أنّه منذ السادس من آذار/ مارس تراجع المشافي حالات كثيرة مصابة بتسمم كحولي، وقد تجاوزت أعدادهم ٧١٩ مصاباً، وقد بلغ عدد الوفيات بينهم ٣٣٩ شخصاً.

- ضحايا السجون مع ازدياد تفشي جائحة كورونا في عموم البلاد، شهدت العديد من السجون الإيرانية اضطرابات بين السجناء، حيث تمرد السجناء في الأهواز وتبريز ومهاباد وسقز وخرم آباد ومناطق أخرى، وذلك احتجاجاً على عدم توفر أدنى شروط الرعاية الصحية في السجون، وتخوف السجناء من انتشار الفايروس بينهم.

وفي معمعة هذه الاضطرابات، تمكن العشرات من السجناء الفرار من سجونهم، وقد استخدمت السلطات الأمنية العنف المفرط ضد المحتجين، وأوقعت عشرات القتلى بينهم. وفي هذا السياق أصدرت منظمة العفو الدولية في ٩ نيسان/ أبريل الجاري تقريراً تقول فيه بأنّ الأجهزة الأمنية الإيرانية قتلت ٣٦ سجيناً، كما طالبت المنظمة السلطات الإيرانية بالإفراج الفوري عن جميع السجناء دون شروط.

ويرى محللون أنّ تعامل السلطات الإيرانية مع السجناء في مناطق القوميات غير الفارسية هو أعنف بالمقارنة مع باقي المناطق، فقد أوقعت هذه السلطات ضحايا بين السجناء في مناطق كردستان والأهواز وتبريز، بينما أطلقت سراح ما يقارب ٧٠ ألف معتقلاً من المناطق الإيرانية الأخرى.

مغامرة "التباعد الاجتماعي الذكي"

يبدو أنّ حكومة الرئيس روحاني استشعرت الخطر المحدق بها في حال بقيت الأعمال في البلاد معطلة لمدة أطول، فالاقتصاد الإيراني يعاني ما يعانيه تحت وطأة العقوبات المفروضة من قبل الولايات المتحدة، التي ترفض أيضاً منح إيران القرض الذي طلبه روحاني من صندوق النقد الدولي والبالغ قيمته ٥ مليار دولار، لأنها تعتقد أنّ إيران ستصرف هذه الأموال على حروبها بالوكالة، ولن يصل الشعب الإيراني شيء من هذه الأموال.

كما إنّ الإبقاء على هذا الجمود في الحياة الاقتصادية للبلاد، وإبقاء ملايين العمال الذين يكسبون لقمة عيشهم بشكلٍ يومي من أعمالهم، داخل منازلهم، دون تقديم معونات إليهم تساعدكم على عبور هذه الأزمة، من الممكن أن يؤدي إلى نزولهم إلى الشوارع، وضرب كلّ القرارات والتعليمات بعرض الحائط، وبالتالي اندلاع احتجاجات واسعة في البلاد، الأمر الذي سيزيد من عبء الكارثة على الحكومة والسلطات الإيرانية.

هذه الأمور دفعت بالرئيس روحاني إلى فتح الأسواق وإعادة الحركة إليها من خلال اتباع الخطة التي أسماها بـ "التباعد الاجتماعي الذكي"، حيث تم تطبيقها في ١١ نيسان/أبريل الجاري في كافة المدن الإيرانية باستثناء طهران، وتتضمن هذه الخطة رفع الحظر عن التنقل بين المدن، وخروج بعض المواطنين من منازلهم لمتابعة أعمالهم، وأيضاً استئناف عمل بعض المنشآت لمعاودة العملية الإنتاجية من جديد، وهي التي لا تتطلب طبيعة عملها تواجد العاملين بشكل جماعي، مع الالتزام بالتدابير الصحية، بينما تبقى مراكز التسوق والأسواق المغلقة والمطاعم والمقاهي والمساح وصالونات التجميل مغلقة، وهي التي اعتبرتةا غرفة التجارة مصدر خطرٍ كبير لانّ انتشار الفايروس، ولم تسمح باستئناف العمل فيها.

ومنذ الإعلان عن تنفيذ هذه الخطة شهدت شوارع المدن الإيرانية ومحطات النقل والأسواق ازدحاماً كبيراً، وأصبح معظم الناس يخرجون من منازلهم دون ارتداء الأقنعة الطبية، نظراً لندرتها وارتفاع أسعارها في الأسواق إن وجدت، وعدم قدرة الكثير من الناس على شرائها بشكل مستمر.

رغم التحذيرات الكثيرة من مخاطر رفع القيود على الحركة داخل المدن، ومعارضة وزارة الصحة لهذه الخطوة، إلا أن الرئيس روحاني كان مصراً على تنفيذ الخطة، ونقلت مصادر إعلامية إيرانية تسرياً لاجتماع الرئيس روحاني مع مجلس الأمن القومي في ٧ نيسان/أبريل الجاري قال فيه أنه إذا مات مليون شخص بسبب فايروس كورونا فإنّه لن يعطلّ البلاد بسبب الوضع الاقتصادي.

إنّ من يتابع وضع إيران عن كثب، ويحلّل الظروف العامة للبلاد والأزمات المترابطة التي تعاني منه، سيخلص إلى أنّ القادم سيكون أسوأ، ومن خلال تخطيط الحكومة في التصدي لهذه الجائحة العالمية، يستشعر المرء أنّ أزمة كورونا ستعمّق أكثر في البلاد، وستخلّف المزيد من الضحايا، وسنكون أمام موجة ثانية من الفايروس أشدّ عنفاً، كما أنّ الحكومة ستبقى مراهنة على تحقيق مكاسب سياسية من هذه الأزمة الإنسانية، في انتظار بصيص أملٍ في نهاية النفق المظلم الذي تقود من خلاله الشعب الإيراني.

بعد التعافي، الكل مُعرَّض للتغيير ما عدا الشرق الأوسط

د. ريبير خلف

باحث في مركز الفرات للدراسات

كثيراً ما تم الحديث عن التغيير بعد التعافي من فيروس كورونا (COVID 19)، فالعديد من الباحثين بدأوا برسم صورة العالم بعد تعافيه، كالتغيير الذي سيطراً على القيادة والتحكم والأنظمة الدفاعية، وهو أمر وارد حدوثه في أي مكان ما عدا الشرق الأوسط، ما نقصده هنا هو أن فكرة التغيير بعد الجائحة مرتبطة باتجاهين؛ اتجاه يدفع بعضهم للإصرار في تجديد أنفسهم، وينجحون به عند قبولهم التحدي لمواجهة الجائحة، ومعالجة نقاط الضعف في إدارتهم للارتقاء لمستوى أفضل، وإعادة التفكير في نظرياتهم السابقة، وهنا إما أنهم سينجحون ويتابعون، أو سيتعثرون ويتركوا الإدارة لأشخاص آخرين. وهذا ربما يحدث عند الغرب كحدث مهم يفرض عليهم مراجعة أنفسهم والتجديد للأفضل، كما حصل معهم سابقاً بعد الحروب أو أية كوارث أخرى.

أما الاتجاه الآخر هو ما يرتبط بالشرق الأوسط، أي المنحى الأسوأ، فبالعودة إلى الوراء قليلاً، نجد أنّ الربيع العربي شكّل الحدث السياسي الأكثر تأثيراً منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث اندلعت احتجاجات وحروب أهلية، وقلبت موازين بعض الحكومات بين المعارضة والحكومة، وطردت بعض الزعماء من مناصبهم. لكن كل ذلك لم يساهم في إعادة بناء مجتمع بشروط إنسانية، بل أصبحت الأمور أسوأ مما كانت عليه. ومع انتشار الفيروس التاجي، أصبح هناك تحديات جديدة ستواجهها الحكومات على حد سواء، من تدمير للاقتصاد، وانهيار للقطاع الصحي؛ أي لن يتغير أي شيء في الشرق الأوسط، بل ستضاف إليه تحديات جديدة وقاسية. ولن تطيح هذه الأزمات أو غيرها بالإدارات الفاشلة أو تُصلحها.

فالواقع يشير إلى أنّ الفيروس التاجي لا يكفي لوقف الحروب المحلية أو تحقيق أي وحدة. وحتى بعد التعافي ربما يتوقف الصراع للحظات فقط ولكن لن يؤدي إلى تراجع أية عداوة أو مواجهة. ففي الشرق الأوسط دلائل قليلة على أن أنظمتها تتعلم دروساً نتيجة هذا الفيروس. لكن الغالبية منها، ترى أن ظهور الفيروس التاجي فرصة، لسد الغطاء على وعاء الغليان ومنعه من الانفجار مرة أخرى. وهنا نحاول تقديم بعض الأمثلة لنماذج تؤكد على ثبات الشرق الأوسط على نفسه أو تغييره نحو الأسوأ.

قوى خارجية متحكمة

إنّ المشكلة الرئيسية في عدم انضباط الشرق الأوسط، هو تدخل قوى إقليمية ودولية، بناءً على مصالحها الخاصة، وليس لحل النزاعات وبناء السلام.

فكل قوة إقليمية أو دولية دخيلة في الشرق الأوسط، تصبح هي صاحبة القرار، وليس الحليف، وتتنصر مهمتها الرئيسية في تأمين وثبيت نفوذها في المنطقة، بدلاً من حل أي أزمة أو إنهاء صراع. فمصالح هذه القوى تدفعهم أحياناً للتوافق على وسيلة واحدة لتبرير تدخلهم دون معالجة

الوضع، فمثلاً الجميع يرى في داعش تهديداً عالمياً، لكن لا أحد يحاول محاربتة بجدية وإخراجه من سورية أو العراق أو من أي مكان آخر ينشط فيه في الشرق الأوسط، كذلك الأمر بالنسبة لجبهة النصرة؛ فالخطط لم تنته ومصالحهم لم تتحقق بعد.

لذا فمصدر القلق المؤثر هو القوى الخارجية المتحكمة في الشرق الأوسط، ودورها لا ينتهي بتفشي الوباء أو أي كارثة أخرى، إنما تستمر هذه القوى بنهجها في المكان الذي استقرت فيه بالمنطقة، وفق الخطة التي ترسمها، وليس كما يتطلبه الوضع أو يرغبه الشعب، وأقصد هنا (الشرق الأوسط)، وهذه الاستراتيجية لن تغيرها أية أزمة.

وما يحدث الآن في ظل انتشار الفيروس التاجي، هو اتجاه الأنظار نحو الدول التي تنتشر قواتها في أماكن بعيدة عن موطنها الأصلي، فاحتمالية إصابة الجنود قوية جداً، وأصبح التساؤل يدور حول خيار الجيش؛ ما إذا كان الخصم هو التهديد الرئيسي أم المرض، وهل سيتراجع أو يخفف من وجوده في هذه المناطق البعيدة؟ لكن الواقع يشير إلى أنّ انتشار الفايروس لم يثنهم عن متابعة أنشطتهم العسكرية، وهو أمر ليس بجديد، فأمرض مثل حمى كيو والسل والتي تسببت بمشاكل للجيش الأمريكي في العراق وأفغانستان لم تؤثر بشكل كبير على المجهود الحربي، بل قامت بعزل الجنود المرضى ومعالجتهم واستبدالهم بجنود آخرين. لذا فكورونا لن يثني أية قوة خارجية عن متابعة سياستها الخارجية أو استراتيجيتها العسكرية.

في سورية

لقد حوّلت الأزمة السورية القوى الفاعلة فيها إلى نظام متعدد الأقطاب، وقلّلت من امكانية التوصل إلى حل سياسي للأزمة المستمرة حتى الآن.

ولم يوقف تفشي كورونا القتال في الداخل السوري، فالدعم ما يزال مستمراً لمختلف القوى المتصارعة، كالدعم الروسي للنظام السوري، والدعم الأمريكي لقوات سورية الديمقراطية، وكذلك الدعم التركي للفصائل المعارضة والاسلامية. وقد زادت هذه الدول من دعمها العسكري واللوجستي لحلفائها، بغية تثبيت نفوذها أكثر في المنطقة، بدلاً من التفكير في الانسحاب أو الخروج خوفاً على جنودها.

فبالرغم من الدعوات التي أطلقتها روسيا مؤخراً، لإخراج نصف قواتها من سوريا عند انتشار الفيروس في سوريا. إلا انها لم تغير من استراتيجيتها ولم تسحب أي جندي لها.

أما الولايات المتحدة، فقد بدأت بالعمل على إعادة تثبيت نفوذها بشكل أكبر ضمن منطقة شرق الفرات، وزادت من دعمها اللوجستي والعسكري لحلفائها على الأرض.

ولم توقف تركيا إمداداتها إلى سوريا، المتمثلة بإدخال آلاف الآليات من دبابات وناقلات جند ومدركات ورادارات، بالإضافة لآلاف الجنود.

في ايران

من المتوقع أن تؤثر أزمة تفشي الفيروس على إيران، ولكن في الواقع التأثير ربما يكون مقتصرًا على بعض الأشخاص، إلا أن الحرس الثوري لن يتأثر بذلك، بل إن فرصة سيطرته ستوسع بشكل أكبر.

أما الخسائر الفادحة في إيران بسبب كورونا، قد تجلب لها فائدة من جانب آخر، وذلك من خلال سعيها لتخفيف العقوبات الاقتصادية التي أضرت باقتصادها، وهو ما يعمل عليه الساسة الإيرانيون في المجال الدبلوماسي لتخفيف العقوبات، ويكتفون بالضغوط على الولايات المتحدة لتخفيف عقوباتها، وطلب قرض طارئ بقيمة ٥ مليار دولار من صندوق النقد الدولي لمكافحة الفيروس.

لكن التغيير لن يحدث وهو ما أشار إليه "روبرت مالي" المدير التنفيذي لمجموعة الأزمات الدولية في واشنطن، عندما قال: " في ظل الازمة الحالية، المتشددون الياثسون قد يتخذون مغامرات أو تهور أكثر خطورة". كما حذر الجنرال "كينيث ماكنزي" القائد الرابع عشر للقيادة المركزية للولايات المتحدة، أخبر الكونغرس أن تفشي الفيروس، ربما يجعلهم، في صنع القرار، أكثر خطورة وليس أقل".

فأزمة الفيروس، ساعدت الحكومة الإيرانية، في إطلاق تصريحات هجومية جديدة ضد الولايات المتحدة، ودورها في سرعة تفشي الفيروس لديها، بسبب عقوباتها، إلا ان هيومن رايتس ووتش كتبت في تقريرها " صحيح ان العقوبات قيّدت قدرة البلاد على تمويل الواردات الانسانية، بما فيها الادوية. لكن الحكومة الايرانية تتحمل المسؤولية الاساسية عن الوباء عبر انكارها تفشي المرض في البداية ثم بدأت تتفاعل ببطء شديد، خشية من تفاقم الوضع أكثر وخلق فوضى خارجة عن السيطرة. فالوباء لم يؤثر على سياستها، بل ستزيد من نهجها بالضغط الداخلي والتدخل الخارجي.

في العراق

العراق من أكثر المناطق في الشرق الأوسط التي تشهد احتجاجات وتعاني من قضايا فساد، وفي أزمة تفشي الفيروس، بدأ الهدوء يعم أرجاء هذا البلد، لكن احتمال اندلاع الفوضى في هذه الدولة ما زال قائماً نتيجة تدهور الأوضاع الاقتصادية، وانخفاض أسعار النفط عالمياً، فالمأزق السياسي للعراق لم ينته بعد، وهو في انتظار جولة مقبلة.

فالحكومة العراقية ضعيفة، ومتعبة، ولا تمتلك أية حلول للأزمات، أو البطالة، وهذا ما يسبب مشكلة لديها منذ عقود ولن تنتهي بانتهاء الفيروس، فالحكومة العراقية تسيطر على الاقتصاد العراقي منذ ما يقارب الستة عقود، وغالبية شركاتها هي شركات نفطية ومصانع ودعم لبعض الشركات الخاصة، لذلك أصبحت الوظيفة الحكومية هي الهاجس الوحيد للمواطن العراقي، والجديرة بالاهتمام.

لكن أي تغيير سيحدثه النظام العراقي وأي آمال سيحققها للشعب؟ والبلاد تشهد شللاً كاملاً في الحياة الاقتصادية، وأزمة النفط الحالية الذي انخفض إلى مستويات حادة، وهي الضربة الأقوى للاقتصاد العراقي، كونها من الدول التي لا تمتلك احتياطات مالية، فـ ٩٠ % من عائداته تأتي من النفط، وكل هذه الظروف ستندمج في بيئة سياسية متوترة بشدة، ستتأزم بشكل أكبر بعد كورونا.

في ليبيا

وهي من الدول التي مزقتها الحرب بين طرفي صراع، في شرقها (حفتر) المدعوم من الإمارات ومصر وفرنسا وروسيا، وفي غربها (السراج) المدعوم من تركيا.

ومع بداية أزمة الفيروس التاجي، أعلنت إدارة البلاد في الجهتين حظر التجول، واقتنع الجانبان بوقف القتال، بعد تدخل من الأمم المتحدة، واقناعهم بفكرة "التوقف الإنساني" في ٢١ مارس. بسبب كورونا، علماً تكون خطوة لهدنة دائمة. لكن بعد مرور أربعة أيام، وبالتزامن مع تسجيل البلاد لأول إصابة بالفيروس، عاد القصف بهجوم لقوات الوفاق (السراج)، على إحدى قواعد (حفتر) الجوية (قاعدة الوطية)، وتطور الأمر برد حفتر بضرب طرابلس بعنف، حيث شهدت البلاد هجمات أشد مما كانت عليه قبل كورونا.

لذا تفشي الوباء في ليبيا ودعوة الوسطاء لوقف إطلاق النار غير كافٍ لمنع التصعيد أو إيقافه، فالجانبان بدأ يستغلان الفيروس التاجي لاستكمال سيطرتهم. ومن الصعب اقناعهما بإيقاف الحرب أو التهدئة وهو ما صرح به السراج منذ أيام بعد تقدم قواته على حساب قوات السراج في عدد من النقاط. لذا فالاستراتيجية السياسية والعسكرية ما قبل كورونا اشتدت ازمتها في ظل أزمة تفشي الفيروس، ولا توجد أي ملامح على تغييرها بعد انتهاء الوباء، فالملامح تشير إلى اتباع النهج نفسه، مع زيادة وتيرة العنف.

في تركيا

لا تزال الحكومة التركية الحالية، تعمل على تقوية الاقتصاد المحلي بالرغم من تفشي الفيروس في البلاد، حيث ركز الرئيس التركي في خطابه الأول حول أزمة الفايروس، على اقتصاد البلاد بدلاً من معالجة التدابير الطبية والاجتماعية، للحد من انتشار الفيروس، فحزمة التحفيز الاقتصادي والضرائب والضمان، لا تقدم أي دعم مالي للمواطنين. فسياسة تركيا تجاه حركاتها القديمة لا تزال كما كانت عليه، ويجد الأطباء والاقتصاديون أن رد فعل الحكومة هش، كون تركيا هي من الدول الأكثر تضرراً من الفيروس التاجي، في حين أنّ البلديات التي تديرها أحزاب المعارضة تتخذ تدابير وقائية أفضل من تلك التي طرحتها الحكومة.

كما لم يمنع الفيروس تركيا من تدخلاتها العسكرية في الخارج، فما زالت تدعم السراج في ليبيا، وفصائل المعارضة والاسلامية في سورية، بالإضافة لقصفا المتقطع للعديد من القرى والمواقع في شمال وشرق سوريا، والمتزامن مع قطع المياه عنها في ظل تفشي الفيروس.

في لبنان

انتشار الفيروس في لبنان جاء في الوقت الذي تعاني فيه البلاد من أزمات اقتصادية وقضايا فساد واحتجاجات. وفي ظل تفشي هذا الفيروس، حشد حزب الله كافة امكانياته وموارده لمواجهة الفيروس في مقابل الحكومة، لإثبات دوره أمام الشعب اللبناني ككل، وهي فرصة ينتهزها الحزب لتجميل صورته، بعد تدخله في سورية.

أما الحكومة فيرى العديد من الناشطين اللبنانيين أن دعوات الحكومة اللبنانية لإلغاء الاحتجاجات ليست بدافع المخاوف الصحية، كما هي الحال عليه في بعض الدول (الأوروبية أو الولايات المتحدة أو بعض الدول الأخرى)، فآزمة تفشي الفيروس بحسب الناشطين ماهي إلا فرصة تراها الحكومة اللبنانية لخنق الحراك وقتله. وهو أمر ينطبق على دول أخرى مثل الجزائر التي كانت تشهد احتجاجات قبل الفيروس.

داعش يبقي نشاطه فقط في الشرق الأوسط

بالرغم من تبني تنظيم الدولة نهج شن هجمات على الغرب، في ظل أزمة الفيروس التاجي، فقد بدأ بنصح أعضائه بعدم السفر إلى أوروبا، تحت شعار نهج "السلامة أولاً"، وقد صوروا في صفحاتهم الإخبارية الوباء على أنه مشكلة تؤثر على العالم الخارجي، لذا سيبقى التنظيم ينشط في الشرق الأوسط، ويعمل على تدمير المنطقة.

ومن ناحية أخرى عدم قدرة الولايات المتحدة وأوروبا وروسيا والقوى الإقليمية الأخرى في الشرق الأوسط، على التوصل لاتفاق واستراتيجية موحدة لمحاربة داعش، يعتبر فشلاً كبيراً وتهديداً خطيراً للاستقرار في الشرق الأوسط.

خلاصة القول... أنه مع شق هذا الفيروس لطريقه في الشرق الأوسط، فهو يصيب مناطق أغلبها تتأرجح تحت وطأة الصراعات المسلحة والاضطرابات الاجتماعية، والاقتصادية، إلا ان استجابة العديد من هذه الدول لآزمة انتشاره كفيل بثبات الشرق الأوسط على وضعه أو التغيير للأسوأ يمكن تحليله كالتالي:

- سعي العديد منها لإخفاء البيانات الحقيقية المتعلقة بالفيروس، الغاية منها تخفيف عواقبه؛ لأن فقدان السيطرة عليه، سيتسبب في حدوث كارثة، ويؤدي في بعض الحالات إلى مستوى من الفوضى يخرج عن السيطرة. وخاصة في الدول التي شهدت أو تشهد نزاع مسلح، فهي الأقل شفافية في معلومات تسجيل الاصابات بالبلاد، فتدابير الاحتواء له يشكل تحدٍ جديد لها، لذا النتائج ستكون كارثية على أنظمتها.

- أما البلدان التي كانت تشهد حركات احتجاجية، فقد شكّل الفيروس معضلة للمتظاهرين، فتجمعاتهم تددت، كما ألزموا بتتبع سياسات حكوماتهم على أنها ضرورية، وهي فرصة تجدها هذه الحكومات لتظهر بوضع أقوى، من خلال تحويل الانتباه عن سلوكها المُدان وتجسيد نفسها كإدارة جديرة لرعاية مصالح مواطنيها.

- في بعض البلدان المستقرة نسبياً، فرضت عليها سياستها التردد في اجراءات احتواء الفيروس او التغيير من نهجها، فالهدف التركي للاندماج في الاقتصاد العالمي، بدا واضحاً أنه أهم من اجراءات التقييد والعزلة، أو أي تغيير اضطراري لسلوكها. رغم تحذير العديد الاكاديميين والناشطين الاثراك، بخروج الوضع عن السيطرة، نتيجة التقليل من شأن الوضع كما فعلت ايران.

- يبدو أن تفشي الفيروس في الشرق الأوسط سيصبح بمثابة نعمة لبعض انظمتها فهو الوسيلة التي ستساهم في تحصين مراكزهم على المدى الطويل، عبر إلهاء الشعوب، ونسيان مشاكلهم الرئيسية، والخروج بمظهر الخادم والمدافع الأول عن الشعب بعد التعافي.

بعد ماضٍ مضطرب، بؤادر إجماع على مستقبل مُتزن لكُرد سورية

د. ريبير خلف

غالباً تكون الشراكة غير واردة بين أي قوى متخاصمة عندما يتعلق الأمر بأهداف ونوايا مختلفة، لكن أحياناً تقتضي الضرورة الإجماع بينها على رؤية موحدة لتخفيف حدة الهزات الحاصلة، وتحقيق مصلحة مشتركة، وهذا ما تسعى إليه مؤخراً القوى الغربية في سورية حول إعادة تأهيل العلاقة مع كُرد سوريا، وبدعم من كافة الخصوم (ما عدا تركيا)، فالتحول السريع على الحدود السورية التركية على مدى الأشهر الماضية، وضع الكُرد وحيدتين في مواجهة مصيرهم، سواء من تركيا أو تنظيم الدولة الإسلامية وخلاياه، لكن بعد مراجعة بعض الحسابات، يبدو أن الجميع أيقن أن استراتيجيتهم كانت غير سليمة، فوجدوا العودة إلى الكُرد مخرجاً من معضلة سياساتها في سورية، والطريق لتغيير المشهد الاستراتيجي للمنطقة بشكل كبير وفعال ويؤدي الى نتائج مرضية للجميع يمكن تحليلها كالاتي.

وساطة روسية

يبدو إن نية روسيا لحضور طويل الأمد في سورية، ألزمتها بعلاقات مهمة وبشكل خاص مع الكُرد في شمال شرق سوريا، لدورهم الحاسم في مستقبل المنطقة؛ حيث ترى موسكو في الكُرد كطرف فعّال لدفعهم تدريجياً في أية محادثات مستقبلية حول التوافق السياسي والاستقرار في سورية.

فبدأ الروس بالوساطة بين المجلس الوطني الكُرد والادارة الذاتية، بهدف التوصل لحل وسطي يرضي تركيا والادارة الذاتية؛ بالإضافة إلى إجراء تفاهات مع النظام السوري، وهي محاولات تجري ضمن خطة للحفاظ على وجودها ضمن شرقي الفرات، من خلال توحيد الصف الكُرد، فما تحاوله موسكو هو استباق للأحداث واستغلال هذه المحادثات، لتحقيق نوع من التوازن في سوريا بما لا يتعارض مع مصالحها، كونها مناطق مستقرة، وتقيد في رسم ملامح مستقبلية ترضي أي طرف يحاول إنهاء الحرب.

ومن ناحية أخرى يبدو التغيير السريع للخطاب الروسي تجاه الكُرد جاء في مسعى منها لإلغاء العقوبات المعادية لروسيا، كالعقوبات الغربية، بعد ضمها لشبه جزيرة القرم، وحرب شرق أوكرانيا، ومسألة الجاسوس الروسي (سيرغي سكريبال وابنته) في المملكة المتحدة، وتصويت الكونغرس الأمريكي بتشديد العقوبات المفروضة عليها. لذا ترى روسيا أن التعاطف مع الكُرد من خلال دعواتها بإشراكهم في مفاوضات جنيف حول مستقبل سوريا، واستمرار فتح مكتبهم التمثيلي في موسكو، ماهي إلا محاولات لجذب التعاطف الأمريكي والغربي لإلغاء العقوبات وحل المسألة السورية. فقوات سوريا الديمقراطية هي من تأسيس الأخيرين وتحظى بدعم وتأييد واسع من بعضهم وجزئي من الآخر.

دعم أمريكي مستمر

على الرغم من الانسحاب الجزئي المهين للقوات الأمريكية من شمال شرق سورية، لكن لا بد من الإشارة إلى أن الولايات المتحدة لا تزال لديها الخطط في المنطقة، فالهدف الأمريكي يقضي بالبقاء في سورية، لتحديد أي نتيجة سياسية فيها. لذا فتواصل الشراكة مع قوات سوريا الديمقراطية، من حيث بناء القدرات والمهارات القتالية، لا يكفي لدعم وجودها في المنطقة، فلا بد من إيجاد مخرج سياسي آخر، وهو دعم الكُرد سياسياً، وادخالهم في أي عملية تفاوضية سواء في الدستور أو أية محادثات أخرى، بما يضمن دورها كشريك فاعل في مستقبل سورية السياسي. فحماية حقول النفط وتمويل قوات سوريا الديمقراطية لمحاربة داعش، بحاجة إلى شرعية، وهذا ما تسعى إليه الولايات المتحدة مع الكُرد في سورية، عبر توحيد صفوفهم كمشروع مُكَمَّل لما سبق، ويتضح هذا الإصرار من خلال الزيارات المتكررة لكل من "وليام روبروك" (نائب المبعوث الأمريكي الخاص إلى التحالف الدولي، وكبير مستشاري المبعوث الأمريكي الخاص إلى سوريا) وفريقه في المنطقة لفترات طويلة، مما يؤكد جدية الولايات المتحدة لحل الخلاف بين الكُرد، وضمان مشاركة الإدارة الذاتية في أي محادثات تخص مستقبل سوريا السياسي.

إجماع روسي أمريكي

يبدو إن كلاً من الولايات المتحدة وروسيا مستعدان للعمل على تحقيق نوع من التوافق بين الأحزاب الكُردية في سورية، وهو ما أعرب عنه مسؤولون أمريكيون وروس في مناسبات متعددة على أهمية التمثيل الكُرد في أية محادثات تتعلق بمستقبل سورية فالمصلحة المشتركة تقتضي بتحقيق نوع من التوافق لحل بعض المشاكل العالقة (كالتدخل الإيراني والتصرفات التركية) وإيجاد حلول ترضي الطرفين.

فمنذ بداية الأزمة السورية تسعى إيران إلى ترسيخ نفسها في سورية، وخاصة في الجزء المحصور بين سوريا والعراق، عبر بناء قاعدة عسكرية كبيرة في البوكمال، لتأمين طريق بري بين طهران وسوريا، وهذا ما يتعارض مع الموقف الأمريكي. أما الموقف الروسي فيتعارض مع دور إيران الاقتصادي في سوريا، عبر نشاطها في المنطقة الشمالية الشرقية في سوريا. ونيتها لاحتكار شبكة الكهرباء في سورية، بتوقيع اتفاق لبناء محطة كهرباء في اللاذقية بقيمة ٤٠٠ مليون يورو، وفي حمص ومدن أخرى، وهو ما لا يتوافق مع الهدف الروسي، فهي التي تمتلك محفظة كاملة للاستثمارات المستقبلية، وتتجه نحو تطوير حقول النفط السورية، والتي تسيطر عليها الولايات المتحدة وقوات سورية الديمقراطية.

لذا فالمصلحة المشتركة لموسكو وواشنطن تقتضي بتقويض النفوذ الإيراني في سورية ككل، وهو المحور المشترك الذي يجمع بين الاثنين لتحقيق مصالحهما، ويبدو أنه لا يتحقق إلا من خلال تقوية الدور الكُرد في سوريا، عبر دعمهم العسكري لتقويض النفوذ الإيراني في المنطقة. وتمثيلهم الدبلوماسي في جميع المحافل، كرؤية مشتركة وموحدة لكافة الكُرد دون أي تبعية، فكانت الفرصة لإطلاق المبادرات الغربية ومن الطرفين بشكل خاص لتوحيد الصفوف تمهيداً للمراحل اللاحقة وكخرطة طريق لسوريا المستقبل.

بالإضافة إلى تفويض النفوذ الإيراني؛ تبدو تركيا كحال إيران من القوى الرئيسية التي تحاول تثبيت وجودها في سورية، إلا إن محاولاتها اليائسة مع روسيا لإيقاف دعم النظام، والولايات المتحدة مع قوات سوريا الديمقراطية، جعلت علاقاتها تتناقض مع الاثنين، وتصرفاتها دفعت روسيا والولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية والعربية، إلى الاعتقاد بأن تركيا أصبحت تبتعد كثيراً عنهم، وتشكل خلل كبير لأي عملية تفاوضية في سوريا أو خارجها. فالدعم التركي في ليبيا لحكومة الوفاق من شأنه فتح جبهة جديدة مع روسيا ودول عربية وعربية، لذا فهزيمة جهود تركيا في ليبيا بالنسبة لروسيا لا تقل أهمية من جهود قبرص واليونان واسرائيل وفرنسا، وبعض الدول العربية كالإمارات ومصر في سوريا وشرقي المتوسط، كما أن فكرة تفويضها من قبل الولايات المتحدة لإنهاء أي صراع أو تفويض النفوذ الإيراني أو محاربة التنظيم، أصبح وصفاً لتفاقم عدم الاستقرار الاقليمي وزيادة تآكل النفوذ الاقليمي للولايات المتحدة.

فيبدو الإجماع نحو التقرب للکرد أصبح الضرورة الأكثر أهمية من تركيا لإيجاد تسوية ليس للأزمة السورية فقط، وإنما لإعادة تشكيل العلاقات الروسية الغربية والروسية الأمريكية؛ وهذا ما يدفع الجميع إلى تقوية النفوذ الكردي في سورية لإفشال أي جهود تركية والضغط عليها للموافقة على الأمر الواقع في شمال شرق سورية.

ترحيب دولي

سارعت العديد من الحكومات بإجراء حوارات متعددة، لاجتماع الأحزاب الكردية، وبعضها استقبل وفود من أحزاب الكرد في عواصمها منها روسيا وفرنسا، ودعوتهم إلى وحدتهم في كل مرة، الهدف منها كسب:

قوة مقاتلة أكثر فاعلية

رغم الخلافات بين القوة الغربية، فالجميع يرى في القوة المتشكلة في شمال شرق سورية فائدة بشكل كبير لخططهم في المستقبل، فروسيا ترى المقاتلين الكرد، عنصر رئيسي وفعال في مستقبل الدفاع السوري، والولايات المتحدة وأوروبا تراها حليفاً جوهرياً للاستقرار في تلك البقعة الجغرافية، ومنع ظهور داعش؛ بالإضافة كحاجز رئيسي لإفشال أي مشروع إيراني في المنطقة.

لذا فالجميع يعترف بهذه الحقائق، وهذا ما يحاولونه الآن لإرساء وضع سياسي للکرد السوريين، يمكنهم من الحصول على حقوقهم بما فيها إدارة مناطقهم، ويضمن وحدة الأراضي السورية.

دعم العملية الدستورية

الجهود الفاشلة للخطة الروسية لإنهاء الحرب عبر صياغة الدستور إنهار في اجتماعه الثاني خلال مؤتمر جنيف بحضور ممثلين عن النظام السوري والمعارضة، دون الوصول إلى أية أعمال مستقبلية. فالحماس الذي بُدل بشأن الدستور لم يكن بأوانه، كون اللجنة كانت تفتقر لتمثيل الكرد، بالرغم من نسبتهم الكبيرة في سورية، كما إنهم لم يحضروا مؤتمرات استانا التي سبقت اللجنة الدستورية، فظاهرياً الكرد الذين كانوا يمثلونهم هم من المجلس الوطني الكردي، وهو

جزء من ائتلاف المعارضة الخاضع للسيطرة التركية، أي إنهم كانوا يمثلون قوى المعارضة وليس الكردي. لذا كان لا بد من القوى الغربية ما عدا تركيا، تجديد التعاون مع الكردي، وخاصة الولايات المتحدة بابرار مكانتهم القتالية، وتقوية دورهم على الجبهة الدبلوماسية، وتؤكد لتركيا أو أي قوى أخرى بفشل أية جهود دبلوماسية في سورية بدون الكردي، وهذا التمثيل لا يتحقق إلا بتوحيد الصف الكردي الكردي، كجانب محايد في أي عملية دبلوماسية دون تبعية لأحد وتراعي مصالح الجميع.

خلاصة القول... إنه على الرغم من المشاكل التي تعرضت وتعرض لها مناطق شمال شرق سورية، كالغزو التركي مؤخراً، واستنزافات من عناصر الدفاع الوطني، وخلايا التنظيم النائمة، وأزمة معتقلي ومحتجزى التنظيم، إلا إنها بقيت متماسكة ولم تنهار. كما لا يزال للكردي العديد من الأوراق السياسية والعسكرية، التي تظهر فاعليتها في أي صفقة أو عملية تفاوضية حول مستقبلهم السياسي في سوريا سواء مع النظام الحالي، أو أية قوة سياسية أخرى، لذا فالجميع يسعى جاهداً للتسابق نحو الحصول على هذه الورقة، سواء من طرف واحد أو بالمشاركة التي تقضي لمصلحة واحدة. وعليه يمكن تلخيص ما سبق حول سبب هذا الإجماع بعدة نقاط:

- إضعاف موقف تركيا الدولي.
- دعم تطلعات الكردي من شأنه سيؤدي إلى تحالف أمريكي روسي (اضطراري).
- تمهيد الطريق لاتفاق دائم بين روسيا والولايات المتحدة ودول غربية أخرى في سوريا.
- الاتفاق الدائم من شأنه أن يؤدي إلى إبرام اتفاق سياسي في سورية.
- رغبة موسكو في عدم عودة انتعاش العلاقات التركية الأمريكية، والتي ستؤدي إلى جبهة موحدة ومناهضة لها في الشرق الأوسط. لذا دعم حلفاء واشنطن على الأرض (قوات سورية الديمقراطية) من شأنه أن يبعد تركيا عن الولايات المتحدة، وبالتالي توحد الجبهة الأمريكية الروسية ضد تركيا.
- خطة تجنيد تركيا لمواجهة إيران، خطأ استراتيجي، فتمكين قوة امبريالية وغير ديمقراطية لمحاربة قوة أخرى، لن تؤدي إلا لتعميق مشاكل في الشرق الأوسط.
- ما سبق أعلاه يستدعي الحاجة إلى قوات محلية مساعدة لاحتواء التهديد الإيراني وتهديد داعش، والتمرد التركي، واستقرار المنطقة؛ وهذا ما تراه الولايات المتحدة وبعض الدول الغربية في (قوات سوريا الديمقراطية) كإجراء لتحقيق هذا الهدف عبر اجماعهم على استراتيجية جديدة تدعم إدارة المناطق التي تنشط فيها.

روسيا والبعد الدولي للحل السياسي للأزمة في سوريا

مركز الفرات للدراسات

يكثُر الحديث في الآونة الأخيرة عن تغيير ما في الموقف الروسي حيال النظام السوري، والأزمة السورية بشكل عام، في ظل استمرار التقارب الروسي التركي الذي اعتمد دبلوماسية "توافق المصالح"؛ إلى جانب ظهور بوادر تحرك دولي في محاولة لكسر الجمود لحل الأزمة السورية سياسياً، بعد تيقن الجميع باستحالة أي حل عسكري لهذه الأزمة، وخوفهم من الصدام العسكري بين الدول، كالذي حدث بين القوات السورية والتركية، الأمر الذي سيزنّب عليه، فيما لو وقع فعلاً، نتائج كارثية لا يبدو أنّ أي من هذه الدول مستعدّ لدفع كلفتها؛ لا سيما في ظل استمرار جائحة كورونا.

إن الحل السياسي للأزمة السورية ذو بُعد دولي، فقد تولّت الأزمة بشكل كامل، وبات الحلّ الآن مرهوناً بالتوافقات الدولية التي تستند إلى مصالح القوى الدولية المعنية بالأزمة السورية، ولن يُجدي نفعاً استبعاد أي من هذه القوى كما حدث في أستانا، كما أن الجلوس بين الأطراف السورية لمناقشة الحلول بعيداً عن هذه التوافقات لم يعد يُجد نفعاً أيضاً، فقد اندمج كل طرف مع الجهات الداعمة له لدرجة عدم القدرة على التصرف خارج إرادة هذه القوى.

إن تمركز القوى الدولية في مناطق انتشارها في سوريا بات تمركزاً استراتيجياً، ولن تنسحب منها طواعية، وعدا عن ذلك فإن الانسحاب أصبح يشكل هزيمة دولية على الصعيد المعنوي لها. كما أن معظم القوى المساهمة في الأزمة السورية هي في حالة تضاد وتضارب في المصالح، بل وبعضها في حالة من العداء المستحکم أيضاً.

تمت الإشارة في دراسات سابقة لمركز الفرات إلى أن "عدم مشاركة الكرد في المحافل الدولية هو سبب مهم في تأخر صناعة حل لهذه الأزمة، في حين أنه من المفترض إن حدث أي تدخل سياسي مباشر للغرب (الأوروبيون والأمريكان) سيكون من خلال منح الكرد وضعاً تفاوضياً مرموقاً في ملف الأزمة السورية، وهو سيكون بمثابة المدخل باتجاه حل حقيقي لهذه الأزمة، وهو ما لا يحدث حتى الآن". كان هذا قبل شهور قليلة، ولكنه الآن في طور التفعيل من خلال بحث قوى الغرب عن أرضية للمصالحة الكردية- الكردية لتكون مدخلاً لهذه القوى والكرد في المساهمة في الحل الحقيقي والنهائي، بعد أن أدرك الجميع بأن أي حل من دون موافقة الكرد ومشاركتهم هو حل ناقص، وعديم الجدوى، وهو ما نقصده- في جانب منه- بمقولة التحرك الدولي لكسر الجمود لحل الأزمة السورية سياسياً.

كل ما سبق يفيد بصعوبة تصوّر وجود حلول وسطية تتفق عليها كافة الأطراف المحلية والإقليمية والدولية في هذه الأزمة، ورغم ذلك فلا سبيل سوى البحث عن صيغة ما، قد تكون صعبة، ولكنها تظل أهون من مسألة "الحل العسكري"، بسبب استحالته، وجدّة خطورته.

روسيا وأطروحات الحل السياسي للأزمة السورية

كانت روسيا تصرّ، ولا تزال، بأنها كانت تحمي الدّولة، وليس نظام بشار الأسد، في حين أنه لم يكن هناك فرق في واقع الأمر، لأن نظام الحكم في سوريا يسير على مبدأ لويس الرابع عشر في فرنسا (أنا الدّولة، والدّولة أنا)، فبشار الأسد هو الدّولة والدّولة هي بشار الأسد، وقد كان النّظام قاب قوسين أو أدنى من السّقوط عام ٢٠١٥ حين رمت له موسكو طوق النّجاة، وأنقذته. لكن روسيا الآن تتنّ تحت وطأة أزمة ماليّة تفاقمت بفعل العقوبات الاقتصادية الأمريكيّة والدّوليّة، والهبوط الحاد لأسعار النفط، والإغلاق العالمي التام للمرافق الاقتصادية، وازداد التّفاقم مع تعرضها لموجة جديدة من هجوم فيروس كورونا، حيث تسجّل روسيا أعداداً مرتفعة من الإصابات قياساً مع الدول الأوروبيّة التي كانت في الشهر الماضي مركزاً للوباء. وإذا ما استمر الوضع على هذا الحال، فهي مضطّرة إلى تغيير بعض من سلوكها؛ لا سيّما تلك التحركات خارج حدودها، والتي تزيد عن حاجتها.

ظهرت بعض المؤشرات حول بعض التغيير في السلوك الروسي تجاه سوريا، قبيل أزمة كورونا، ثم ظهرت بحلّة جديدة ما بعد كورونا، وهذه المؤشرات هي عبارة عن تقارير ودراسات وتصاريح صادرة عن وكالات إعلامية، وعن مراكز دراسات مقربة من الكرملين أو الخارجية الروسيّة، وعن دبلوماسيين سابقين، والرّابط بينها وبين مركز القرار الروسي هو توافقها المعهود في هذه القضايا، وهي صفة لصيقة بالأنظمة الشموليّة، في حين أنه لم يصدر عن الموقف الرّسمي الروسي أي تصريح متزامن مع تلك المزاعم، بل على العكس، فقد نفى السّفير الروسي في طهران في ١٧ أيار/ مايو ٢٠٢٠ الأنباء التي تتحدّث عن عدم رضى بلاده عن رئيس النّظام السوري، والمزاعم حول الاتّفاق على تنحيته. فقد كانت هذه التّقارير والتصاريح جديدة، وغريبة في المضمون والشّكل، وأظهرت موقفاً مغايراً عمّا هو معهود بينها- كجهة روسيّة معتبرة- وبين النّظام السوري في دمشق، ومنها، على سبيل المثال، وفي مناسبات مختلفة، بأن الأسد منفصل عن الواقع، وأنّه بات عبئاً، وأنّ سوريا باتت صداداً ينبغي على الكرملين التخلّص منه، وأنّ الأسد أصبح ضعيفاً وغير قادر على إدارة البلاد، وبأنّ استقالته هي أحد أوجه الخروج من الأزمة السوريّة؛ فضلاً عن أنّ أرقاماً متدنّية أظهرها استطلاع للرأي، أجرته إحدى المؤسّسات الروسيّة حول نسبة داعمي الأسد في انتخابات عام ٢٠٢١، بل أن تقارير أخرى صدرت تتحدّث عن توقّعات باتّفاق روسي- إيراني- تركي للإطاحة بالأسد، وإقرار وقف شامل لإطلاق النار لفرض الحلّ السياسي في سوريا، وهو ما يفيد بأن الأسد قد يكون مهدداً بالسقوط بيد روسيا، لأنه يشكّل أحد مداخل الحلّ في سوريا، وإن ما يؤخر هذا الاحتمال هو عدم وجود بديل عن الأسد للتوصل إلى اتفاق ما. ويمكن ربط هذه المواقف الإعلامية والبحثية بخوف روسيا من عدم القدرة على إعادة ما تم صرفه على سوريا، واكتملت خيبة الأمل مع العقوبات المفروضة على سوريا؛ فضلاً من الخوف الأكبر من قانون قيصر المزمع تطبيقه في حزيران القادم، ويضاف إلى ذلك حالة الإحباط التي شعر بها رجال الأعمال الرّوس من الفشل في دخول الاقتصاد السوري والاستفادة منه، الأمر الذي يفسّر جانباً من الشّرخ الذي أصاب العلاقة ما بين الرّئيس الأسد ورامي مخلوف، والكثير من التّقارير تفيد بوجود علاقة ما تربط روسيا بالحدث الأخير، فقد قامت بالإشراف على عمليّات اعتقال مديري وموظّفي شركات رامي مخلوف للاتصالات.

إن أكثر المواقف وضوحاً في الطرح الروسي للحلّ في سوريا كان في التقرير الذي نشره المجلس الروسي للشؤون الدوليّة في ٢٢ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١٩، وكان من الخطورة بحيث أنّه يشير إلى بوادر تحوّل عميق لم تشهده السياسة الروسيّة في سوريا منذ اندلاع الأزمة، فبحسب التقرير، هناك خياران معقّدان لا ثالث لهما للخروج من الأزمة السوريّة؛ الأوّل: أن تقبل القوى الموجودة في سوريا بمناطق نفوذ بعضها البعض، وتبقى سوريا منقسمة إلى ثلاث مناطق، الأولى مناطق سيطرة النّظام تحت حماية طهران وموسكو، والثانية منطقة سيطرة المعارضة السوريّة بدعم من أنقرة، والثالثة منطقة سيطرة قوّات سوريا الديمقراطيّة في شرقي الفرات الواقعة تحت حماية ونفوذ واشنطن. أما الخيار الثّاني فيقضي بانسحاب كافّة القوى الأجنبيّة بعد استقالة الأسد، ووقف كامل لإطلاق النار في كافة أنحاء سوريا، وتوحيد البلاد عبر تحوّل سياسيّ يستند إلى قرار مجلس الأمن رقم ٢٢٥٤، ويفيد التّقرير بأنّ هذا الخيار هو الأقلّ تكلفة لجميع الأطراف، فهو يقوم وفق الرؤية الروسيّة على حلول وسطية تحقّق وحدة الأراضي السوريّة^{٢٩٣}.

إن الخيار الأول رغم أنه أمرٌ واقعٌ حالياً، إلّا أنّه لا يعبر عن مخرج حقيقيّ للأزمة السوريّة، فهو يفتقر إلى المحدّدات النهائيّة، وإلى جدول زمني، وإلى قبول دولي في الأمم المتّحدة أو مجلس الأمن؛ فضلاً عن هذا وذاك فإنّ القبول بهذا الخيار يعني كـردياً- ضياع المناطق الكرديّة (عفرين ورأس العين/ سري كانيه وتل أبيض/ كـري سبي) وبقاءها تحت الحكم التركي، لذا فهو من الخطورة بمكان ممّا يستوجب الانتباه والحذر. في حين أنّ إسقاط النّظام في دمشق في الخيار الثاني ليس بالأمر السّهّل، حتى ولو أرادت روسيا ذلك، والسبب هو إيران، فالنّضاد بين موسكو وطهران في هذه الحالة واضح تماماً، فإن كانت روسيا تبحث عن مسالمة ما أو مقيضة لحلّ الأزمة في سوريا، على احتمال أن يكون الأسد أحد أشكالها، فإنّ إيران مستعدّة بالتّضحية بأخر سوري من أجل بقائه في السّلطة، فهي حريصة على بقاء الأسد لأسباب عقائديّة، وأخرى سياسيّة- استراتيجيّة، ثم إن نفوذها الميداني في سوريا في هذه المرحلة مرهون ببقائه، بسبب الارتباط الطائفي معه ومع حزب الله اللبناني. وما يزيد قلق إيران مما يجري الآن، هو أنّها كانت بعيدة تماماً عن التّفاهات الروسيّة- التركيّة بخصوص إدلب ومناطق شرقيّ الفرات، فلا وجود لقوات إيرانيّة بين الدّوريات المشتركة، كما أن اتّفاق موسكو الأخير في ٥ آذار ٢٠٢٠ سمح لتركيا بتعزيز قوّاتها العسكريّة إلى نحو ١٦ ألف عنصر، وآلاف الآليات والدبابات شمال غرب سوريا، مما يجعل من تركيا أحد الدّول الأربعة، أصحاب النفوذ المباشر في سوريا، إلى جانب روسيا وإيران والولايات المتّحدة.

البعد الدوليّ للحلّ السياسيّ للأزمة في سوريا

ليس بغريب أن يستند الحلّ الروسي السابق الذي افترضه إحدى أهم مراكز الأبحاث في روسيا إلى بُعد دولي، ولكن الجديد فيه هو طرح قضية تنحية الأسد كأحد المخارج من الأزمة، بعد أن غاصت روسيا في الدم السوري حتى الرّكب من أجل "حماية الدولة". في حين أن حقيقة الأمر هو أن الوضع أكثر تعقيداً مما تم تصوّره؛ لا سيّما في غياب صيغة توافق واضحة بين القوى الدوليّة المتدخّلة في الأزمة السوريّة، في حين أن الموقف الرسمي لروسيا غير واضح بهذا

²⁹³ Kamran Gasanov, Syrian Unity Is Impossible without a Deal between Russia, the USA and Turkey, RIAC, November 22, 2019. <https://russiancouncil.ru/en/analytcs-and-comments/columns/middle-east-policy/syrian-unity-is-impossible-without-a-deal-between-russia-the-usa-and-turkey/>

الشأن، بل أنه يسير بعكس هذا التصور إن شئت، ما خلا عدة إشارات، لا ترتقي إلى درجة نسج تخمينات بفضّ العلاقة ما بين موسكو والنظام السوري، وإذا ما عدنا بالذاكرة إلى الوراء، نجد أنّ روسيا استخدمت الفيتو ١٤ مرّة ضد أي قرار يدين النظام السوري، وكان آخره يتعلق برفضها فتح المعبر التّولي في اليعربية/ تل كوجر، وبإدخال المساعدات الإنسانية من هذا المعبر، كما إنها انسحبت مؤخراً من جلسات مجلس الأمن- مع الصّين- بخصوص تدارس مسألة استخدام النظام السوري للسّلاح الكيماوي.

إن الفرصة الوحيدة في تغيير هذه الحقائق، هو تطبيق قانون قيصر على سوريا في شهر حزيران القادم، الأمر الذي سيضع النقاط على الحروف في عدة قضايا تخصّ سوريا، ومنها أنّه سيزداد الصّداع الرّوسى في سوريا، وسيصبح الأسد أكثر عبثاً على بوتين، في الوقت الذي تتعرّض فيه روسيا لموجة هجوم شرس من كورونا. وإلا فإن الافتراض الأكثر واقعيّة هو التجاء بوتين إلى بحث موضوع المصالحة بين أردوغان والأسد، بدعم من طهران أيضاً، ليتحدّى هذا القانون، ولإبعاد أنقرة أكثر فأكثر عن واشنطن، وتثبيت مناطق نفوذه في سوريا والأناضول سويّة، وبالتالي استمرار الأزمة لشوط إضافيّ آخر.

لا نحتاج إلى الكثير من التفكير في طبيعة السياسة التركيّة في سوريا؛ لا سيّما فيما يتعلّق بالکرد ومشروعهم الديمقراطي، إلا أن ما يسير كالماء تحت الفس، هو محاولات التمدّد والتّمرکز الرّوسى في شرقيّ الفرات، وهو بحاجة إلى بُعد نظر، وعمق في التأمّل؛ إذ لا بد من فهم مشروع الحلّ والأهداف النهائيّة للتّدخل الرّوسى في سوريا حتى يتسنى لنا معرفة ما ستؤول إليه الأمور. إن ما يمكن أن يساعد في التّخمين هو فهم حقيقة الموقف الرّوسى من النظام السوري مؤخراً، فهو إن كان خاطئاً، وبقيت موسكو تميل إلى إعادة النظام إلى ما قبل آذار ٢٠١١، فهي حتماً لن ترضى بقبول أية صيغة تحتوى على إدارة أو لا مركزية أو ما شابه، وما قيل حول هذه الصيغة سابقاً في موسكو كان لذرّ الرّماد في العيون لا أكثر. في حين أنه لو صحّ ما ورد في التّقارير حول التّغيير المزعوم في الموقف الرّوسى، فإننا قد نشهد تطوّراً روسياً ملموساً حيال الوضع شرقيّ الفرات، وهو سيكون موقفاً جديداً وجدياً أكثر ممّا شهدناه من الأطروحات الرّوسية السابقة حول منح الكرد نوعاً من الحقوق الثقافيّة.

بالعودة إلى قانون قيصر وتطبيقه الشّهر القادم، فهو في حقيقة الأمر تصوّر للحلّ السياسيّ القادم، إلى جانب كونه وسيلة ضغط على النظام السوري وداعميه الدّوليين، للرّضوخ للتحوّل السياسيّ المطلوب في سوريا، وهو ما كانت الولايات المتّحدة والأوروبيون تتجنب التّدخل فيه مباشرة حتى اليوم. وهو يعني بشكل آخر التّأكيد على عدم وجود مساعدات دوليّة لإعادة الإعمار، وإصلاح ما تم تدميره على يد الأسد وروسيا وإيران والمعارضة، إلى أنّ يحدث تحوّل سياسيّ بتوافق دوليّ تمّ رسم ملامحه في مجلس الأمن تحت القرار رقم ٢٢٥٤.

إن تنفيذ هذا القانون سيكون بمثابة الموقف الجديّ الأوّل لواشنطن في بحث تفاصيل الحلّ السياسيّ القادم في سوريا؛ فضلاً عن الضغط على النظام السوري سياسياً واقتصادياً وتقنيّاً، فهو يطرح الحلّ السياسيّ (منذ ١٥ نوفمبر ٢٠١٦، وهي الفترة التي تمّ فيها إقرار هذا القانون) من خلال تحديد حكومة انتقاليّة في سوريا تقوم بما يلي:

- الإفراج عن جميع المعتقلين السياسيّين.

- إبعاد كبار مسؤولي "الحكومة السوريّة السابقة" من المناصب الحكوميّة.
- تنظيم عمليّة انتخابات حرّة ونزيهة تحت إشراف دوليّ ووفق جدول زمنيّ محدّد.
- إقامة سلطة قضائيّة مستقلة.
- احترام حقوق الإنسان.
- احترام معاهدات حظر الأسلحة الكيميائيّة والنوويّة والبيولوجيّة والسّامة.
- وقف تطوير ونشر الصّواريخ العابرة للقارّات.

وردت هذه الصّيغة في مفردات قانون قيصر عام ٢٠١٦، ولكنّها اليوم بحاجة إلى تعديلات هامة جدّاً، ومنها ضرورة تبيان شكل ونموذج الحكم، لأن هذه الرّؤية لا تُظهر ماهيّة الدّولة، وإذا ما كانت اتحاديّة أم مركزيّة، كما إنّها لا تنطرق إلى طبيعة عمل مؤسّساتها، وإلى التّفاصيل المرتبطة بها، ومنها تلك التي تشغل بال مكوّنات الدّولة السوريّة من حيث تنوع سكّانها وثقافتهم.

إنّ أكثر التّعديلات إلحاحاً هي تلك التي يجب أن تطرأ على القرار رقم ٢٢٥٤، الذي صوّت عليه مجلس الأمن في ١٨ ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٥، ونصّ على بدء محادثات السّلام في سوريا في يناير/ كانون الثاني ٢٠١٦، واقتصر فيه- وهو مشروع قرار أمريكي- على تحديد طرفيّ الحوار والمفاوضات على النّظام والمعارضة فقط، وتمّت فيه الدّعوة إلى تشكيل هيئة حكم غير طائفية تشمل الجّميع، واعتماد صياغة دستور جديد، وإجراء انتخابات حرّة ونزيهة تحت إشراف الأمم المتّحدة. كان هذا في وقت كانت العلاقة فيه بحالٍ حسنٍ بين المعارضة والغرب ودول الخليج العربيّ، وبعد تلاشي الفرق ما بين المتشدّدين (داعش والنّصرة) وبقية فصائل المعارضة، بدأ التّباعد بينها وبين داعمها المذكورين، وتوجّه البعض منهم (كقوى الغرب) صوب القوى الديمقراطيّة في سوريا (الکرد وباقي مكوّنات شرقيّ الفرات)، واستمرّت تلك العلاقات وفق تطوّرات ميدانيّة وسياسيّة وصلت إلى مستوى التّحالف العسكري ضد تنظيم الدولة، وأدّت إلى ظهور الأثر الواضح لفريق ثالث كان يعمل في سوريا منذ بداية الأزمة السوريّة، وكان الأكثر اعتدالاً وموضوعيّة من الأطراف السوريّة الأخرى التي استمرّت في الحرب الدّموية التي أحرقت الأخضر واليابس في سوريا، واستمرّ هذا التّحالف إلى الوقت الحاضر، وهو ما يستوجب التّعديل في القرار ٢٢٥٤ على أساس المفاوضات بين الأطراف السوريّة جميعها تحت إشراف الأمم المتّحدة، وليس بين النّظام والمعارضة فقط.

الکرد ودورهم في الحلّ السياسيّ للأزمة السوريّة

يرتبط دور الكرد في الحلّ السياسيّ في الأزمة السوريّة بعاملين اثنين، احدهما ذاتي، والآخر خارجي، فالأول يعتمد على قدرة الكرد على تخطّي حالة التّناحر السياسيّ، والاجماع على "كلمة سواء" تتضمّن التّوافق على صيغة مشتركة في تصوّر وضع الكرد ومكانهم في الحلّ السياسيّ المرتقب في سوريا، وهي فرصة تاريخيّة قد لا تتكرر لعقود قادمة من الزّمن، ونستطيع القول أنّه من يثبت عليه التهرّب من هذه المصالحة سيكون مسؤولاً عن تصرّفه هذا أمام الشعب الكرديّ وأمام التاريخ، وهو امتحان صعب لكافة القوى الكرديّة؛ إذ يتطلّب الأمر

التحلّي بالجرأة، وروح التّضحية، وإن الموقف الصائب سيسجله التاريخ في صفحات كفاح ونضال الجّهة الأكثر تمسكاً به من عناصر الحركة الكرديّة.

أما العامل الخارجي فيرتبط، كما هو الحال في عالم السياسة، بالدّاعمين الدّوليين، والقوى العظمى صاحبة القرار، والحلفاء الذين تربطهم مع الكرد ومناطقهم الجغرافيّة المصالح السياسيّة والاقتصاديّة والاستراتيجيّة المشتركة.

إن الحرص الغربي (الولايات المتّحدة وفرنسا وبريطانيا) وسعيه إلى تحقيق المصالحة الكرديّة-الكرديّة مؤشّر هام على حدوث تقدّم دولي ما في الأزمة السوريّة، وهو ما تمّت الإشارة إليه في دراسات سابقة، على أن التّدخل الغربيّ السّياسيّ المباشر في حلّ الأزمة السوريّة سيكون من خلال منح الكرد الكرسيّ الثالث على طاولة المفاوضات السوريّة-السوريّة برعاية أمميّة، لعدّة اعتبارات منها:

- إنّ أي حلّ سياسيّ بين روسيا وإيران وتركيا، وبين مواليتهم من النّظام والمعارضة، سيكون أساسه تثبيت قواعد إيران في المنطقة، وهو خطّ أحمر غربيّ وإسرائيليّ؛ فضلاً عن القواعد الرّوسيّة والتركيّة، وتعزيز فرص مشاريع الطّرفين في الهيمنة على مناطق إنتاج الغاز وخطوط نقله ثم استعماله كورقة ضغط على أوروبا.
- حاجة قوى الغرب إلى مناطق نفوذ لمجابهة مناطق النفوذ الرّوسيّة والإيرانيّة والتركيّة.
- تنقل تركيا بين أحضان الرّوس والغرب، حيث أصبحت الآن أقرب إلى روسيا منها لحلفائها القدامى في النّاتو.
- موضوعيّة واعتدال الطرح الكرديّ في حلّ الأزمة السوريّة أولاً، والنّجاح الذي حقّقه قوّات سوريا الديمقراطيّة في حماية مناطقها ثانياً، وتحقيقهم لنموذج متقدم من الديمقراطيّة من خلال إشراك جميع مكوّنات المنطقة في إدارة مناطقهم.
- إن التعامل مع الروس جزء من اللعبة السياسيّة التي يجب على الكرد الانتباه إليها، والتعاطي معها بحذر شديد، فوضع البيض كله في سلّة واحدة في هذه الظروف باتت مغامرة كبرى، وعليه فإن العلاقة مع واشنطن يجب أن لا تحجب القدرة على التّحرك الدبلوماسي في الاتّجاهات كافّة بالنّسبة للكرد، أي أنّ روسيا-ورغم عدم التّقة بها- يمكن الاستفادة منها واستخدامها كورقة ضغط دبلوماسي على واشنطن الحليف المتردّد، وأنقرة، العدو المتربّص. فقد يكون الحضور الرّوسي في شرقيّ الفرات شكليّ أو ضعيف، إلّا أنّه فعّال بنسبة ما، والتّعامل مع هذه المسألة ينبغي أن يستند إلى حنكة وحذر في الوقت نفسه.

من الممكن كسب تأييد الروس في شرقيّ الفرات في مسألة منح الكرد مقعداً على طاولة المفاوضات في المحافل الدوليّة، إلّا أنّ هذا الفرض ضعيفٌ جدّاً في ظلّ التّقارب الرّوسيّ التركيّ؛ إذ لم يحدث أن تقرّب الرّوس من الكرد إلّا للضّغط على أنقرة، في حين أنه يتم تناسي المسألة الكرديّة كلّما تحسّنت العلاقات بين الطّرفين.

ختاماً..

إن جميع الصّيغ المفترضة لحلّ الأزمة السوريّة صعبة، وليس من السّهل تحقيق أيّ منها، فمحلياً لا تظهر أيّة بوادر إمكانيّة الحوار بين النّظام والمعارضة، وإنّ ظهرت رغبة جديّة لدى

المعارضة، فهذا لأنها كانت الأقرب إلى الهزيمة والانكسار، في حين أنّ النّظام لم يكن جدياً في أيّة جلسة من جلسات المفاوضات مع المعارضة، لا في جنيف ولا في أستانا، وكلاهما يسعيان إلى تصفية الآخر حتّى هذه اللحظة. في حين أنّ المسألة على المستوى الإقليمي ترتبط بتركيا وإيران وإسرائيل بالدرجة الأولى، فتركيا ترفض أيّ حلّ يسمح للکرد بالمحافظة على مكتسباتهم، وإيران ترفض سقوط الأسد رفضاً قاطعاً، وإسرائيل ترفض الوجود الإيراني على حدودها رفضاً تاماً.

أمّا دولياً، تستطيع روسيا أن تضبط الأمور، وتحركّ المبادرات، وتجمع كافة الأطراف الدوليّة والإقليمية والمحليّة لبحث الحلّ في سوريا إن أرادت ذلك، إلّا أنّ ما يمنعها ويمنع معظم الأطراف الفاعلة في الأزمة السوريّة هو تضارب المصالح، ومن الصّعب تصوّر تجاوز الخلافات حسب الظروف الحاليّة، والفرصة الوحيدة هي أن تضع أزمة كورونا وقانون قيصر حدّاً لاقتصادات هذه الدول التي تسهم في تدمير سوريا.

قد يكون لقانون قيصر فاعلية كبيرة فيما لو تمّ تطبيقه، ولكن من المهمّ الأخذ بعين الاعتبار أنّ سقوط الأسد لصالح المعارضة خطأ فادح، وخطر محقق؛ إذ سيتمّ استبدال نظام طائفيّ بنظام طائفيّ آخر، فقد أثبتت المعارضة السوريّة عدم امتلاكها لأيّ مشروع حوكمة واضح المعالم، وإنّ أردنا أن نعرف كيف ستكون سوريا تحت حكمها في المستقبل، علينا أن ننظر اليوم إلى جرابلس والباب وإعزاز وعفرين وإدلب؛ فضلاً عن خضوعها وخنوعها التام لسياسات أنقرة وأطماعها في المنطقة.

إنّ الحلّ الذي اقترحه وطرحه الكرد هو بناء سوريا ديمقراطية تعدديّة لا مركزيّة، يعيش فيها أبناؤها جميعاً بعزّة وكرامة، ودون وجل أو خوف، ومن دون إقصاء أيّ طرف، هو الحلّ الأكثر موضوعيّة من بين ما تمّ طرحه من حلول حتّى الآن. ويحتاج الكرد اليوم لأن يجدوا لأنفسهم مقعداً على طاولة المفاوضات الحقيقيّة القادمة برعاية أمميّة، ليطرحوا حلولهم، ومبادراتهم، ورؤيتهم لماهيّة الحلّ السّياسي في سوريا، وهو أمر لن يكون ذو فاعليّة إلّا بالتوصل إلى مصالحة عامّة يتمّ فيها توحيد كلمة الكرد في المحافل الدوليّة.

سيناريو الإطاحة بالصحة العالمية .. خيار وارد أم قرار نهائي؟!

مركز الفرات للدراسات

وسط موجة شديدة من التغيرات التي تجتاح قواعد الدول وتهزّ عروش الأنظمة والحكومات، باتت المنظمات الأممية في مرمى نيران الاتهام؛ بضعف الشفافية وغياب المسؤولية، فالكيل الهائل من الانتقادات الحادة لـ"سطحية" مواجهة فيروس كورونا (كوفيد ١٩) مهدت لـ"حراك دولي" تقوده الجهات النافذة في القرار العالمي ضد سياسات وممارسات منظمة الصحة العالمية WHO، واستنفاً أمريكياً-أهم خيط في نسيج الدعم المالي- ضد الصحة العالمية من شأنه أن يؤدي بمستقبل التوجّه الأممي إلى نفق مظلم، فمع أزمة كورونا المؤرقة أشدت فصول التزامم الدولي في لعبة التجاذب القطبي، ويسعى كل طرف لاستثمار الطرف ويعزز من هيمنته على خارطة النفوذ والمصالح.

على ضوء الوقائع والأزمات التي تعصف بالبشرية وما تكابده من نزاعات وحروب قاهرة، يظهر جلياً حجم الخلل في الجهاز الإداري لمنظمة الصحة العالمية التي يقدر عمرها بـ ٧٢ عاماً، فالوجه الصحي الذي طالما عمم رسائل الشفافية والنزاهة الصحية لسكان الأرض؛ متهم اليوم بالكسب غير المشروع وسوء استغلال مديره العام للسلطة، وكثير من القضايا والملفات التي تآرجح التعامل مع حيثياتها بين وجهتين متناقضتين، تتمثل الأولى بالمبالغة في ردة الفعل وانتاج كميات هائلة من الأدوية كما في تجربة أنفلونزا الخنازير اتش ١ ان ١ عام ٢٠٠٩، أمّا الوجهة الثانية فهي تساهل أسياذ القرار في الـWHO بل وحتى تسترهم كما يصف كثير من المراقبين على أحداث تسرب فيروس كورونا الفتاك في بداياته الأولى أواخر العام الفائت، وهذا ما عمق بطبيعة الحال من آثار المشكلة الصحية الراهنة.

أهداف الصحة العالمية

تتخذ المنظمة من مدينة جنيف السويسرية مقراً رئيسياً، ولها ١٥٠ مكتبا قطرياً و ٦ مكاتب إقليمية، ويزيد عدد موظفيها عن ٧ آلاف شخص.

المكاتب الإقليمية لمنظمة الصحة العالمية WHO

بيانات إضافية	المكتب الرئيسي	الإقليم
المكتب الإقليمي لأوروبا يشمل معظم دول أوروبا بالإضافة إلى إسرائيل	كوبنهاغن، الدنمارك	أوروبا
المكتب الإقليمي لأفريقيا يضم كافة البلدان الأفريقية (باستثناء مصر، السودان، جنوب السودان، تونس، ليبيا، الصومال والمغرب) تقع جميعها تحت المكتب الإقليمي لشرق المتوسط	برازافيل، جمهورية الكونغو	أفريقيا

معظم دول جنوب شرق آسيا	نيودلهي، الهند	جنوب شرق آسيا
المكتب الإقليمي لشرق المتوسط يشمل بلدان أفريقيا التي لم يتم تضمينها في المكتب الإقليمي لأفريقيا، باكستان، فضلاً عن دول الشرق الأوسط، باستثناء إسرائيل	القاهرة، مصر	شرق المتوسط
المكتب الإقليمي للأمريكتين يغطي أمريكا الشمالية والجنوبية	واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية	الأمريكتين
المكتب الإقليمي لغرب المحيط الهادئ يشمل جميع البلدان الآسيوية التي لا تتبع إقليم جنوب شرق آسيا وإقليم شرق المتوسط، وجميع البلدان في أوقيانوسيا، بالإضافة إلى كوريا الجنوبية	مانيلا، الفلبين	غرب المحيط الهادئ

الأهداف :

- تعزيز التعاون التقني ومساعدة الحكومات على تطوير الخدمات الصحية.
- العمل كسلطة توجيه وتنسيق للعمل الصحي الدولي.
- تشجيع وتنسيق البحوث المتعلقة بالخدمات الطبية الحيوية، والخدمات الصحية.
- ترسيخ المعايير الدولية للمنتجات البيولوجية، والصيدلانية.
- تحسين معايير التدريب والتعليم في المهن الصحية، والمهن ذات الصلة.
- تحفيز العمل على الوقاية من الأمراض الوبائية، والمزمنة وغيرها من الأمراض.
- تقديم المساعدة التقنية المناسبة في حالات الطوارئ، وتقديم المعونة اللازمة، بناءً على طلب الحكومات أو قبولها للمساعدة.
- تعزيز التعاون مع الوكالات المتخصصة الأخرى عند الضرورة، والعمل على تحسين التغذية، والإسكان، والصحة العامة.

التمويل في الصحة العالمية

تعتمد المنظمة على مصدرين رئيسيين في تمويلها وهما مزيج من (الاشتراكات المقدرة والمساهمات الطوعية)، حيث تشكل الاشتراكات المقدرة "رسوم العضوية" ربع تمويل المنظمة، وهي المستحقات المالية التي يدفعها أي بلد ليكون عضواً في الصحة العالمية، ويحسب المبلغ

المقدر وفقاً لنتائج الدولة المحلي وتعداد سكانها، وقدرت بنحو ٤,٨٥ مليار دولار للفترة الممتدة بين عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢١.

المساهمات الطوعية تعني ما تقدمه حكومات الدول والمنظمات الخيرية لدعم مشاريع وبرامج صحية معينة مثل القضاء على شلل الأطفال ومكافحة نقص المناعة المكتسبة (الإيدز)، وكثير من الأمراض والأوبئة المعدية.

كما وتعدّ الولايات المتحدة الأمريكية أعلى الدول مساهمة في المنظمة العالمية بنسبة ١٥% من إجمالي المساهمات الطوعية ويليها مؤسسة بيل غيتس الخيرية (منظمة أمريكية خاصة) ومن ثم بريطانيا وألمانيا، أما الصين فتتبعها الترتيب ٤٨ من القائمة العالمية.

الوجه الآخر للصحة العالمية

بعد مرور ثلاثة أشهر على تفشي كورونا في مدينة ووهان الصينية، وجهت الصحة العالمية الأنظار من تأخرها "المميت" لإعلان الفيروس العالمي إلى التشهير بكثير من دول الشرق الأوسط واتهامها بإخفاء عدد الاصابات الحقيقية بالوباء، المفارقة أن مديرها العام "تيدروس غيبريسوس" نفسه التزم الصمت حيال كتمان السلطات الصينية على كورونا، لا بل قدم نصائح صحية ساهمت الى حد كبير في تفشي الجائحة عندما شدد على عدة أمور ورفض بعضها الآخر، وهنا نستعرض سلسلة تراتبية من البيانات التي أدلت بها منظمة الصحة العالمية خلال بروز جائحة كورونا :

- الوباء لا ينتقل من شخص لآخر (١٤ يناير/ كانون الثاني).
- من المبكر إعلان حالة الطوارئ العامة حول فيروس كورونا (٢٣ يناير/ كانون الثاني).
- ستسيطر الصين على الوباء ضمن حدودها ولا حاجة لإغلاق الحدود معها (٣٠ يناير/كانون الثاني).
- السبب الرئيسي لإعلان الطوارئ الصحية ليست الصين بل ما يجري في البلدان الأخرى (٣٠ يناير/كانون الثاني).
- يجب عدم إيقاف التجارة والسفر من وإلى الصين (٣ شباط/ فبراير).
- كورونا يقود العالم إلى المجهول بعد عبورها الحدود الصينية (٢ مارس/ آذار)
- عدد حالات الإصابة بالوباء التاجي يبلغ ١٠٠ ألف شخص (٧ مارس/ آذار).
- تعريف كورونا رسمياً بالجائحة العالمية (١١ مارس/ آذار).

أمام هذا السيل من التصريحات التي جاءت معظمها على لسان المدير العام لمنظمة الصحة العالمية يتسأل أحد المنتقدين عن سبب غياب خيار تبني المنظمة للوائح الصحة الدولية، على الرغم من كونه إجراء قانوني تم تعميمه على أعضائها الـ ١٩٦ كصك دولي معتمد منذ عام ٢٠٠٥!

التستر على تفشي الكوليرا

تاريخ حافل من الإخفاقات تعود بذاكرتنا إلى الوراثة عدة سنوات تحديداً بين عامي (٢٠٠٥) و(٢٠١٢) عندما تستر المدير الحالي لمنظمة الصحة العالمية على حادثة تفشي وباء الكوليرا في بلاده أثيوبيا أثناء توليه حقيبة الصحة هناك، فعلى الرغم من تأكيد عثور كثير من التحقيقات

الصحية وعلى رأسها صحيفة "وول ستريت جورنال" الامريكية على آثار الكوليرا في عينات براز بعض المرضى، إلا أن الرئيس الافريقي الأول للمنظمة الأممية أستطاع أن يضل المجتمع الدولي واقنعها بـ"أنه مجرد اسهال مائي حاد وليس كوليرا" معرضاً بذلك حياة الملايين من أبناء جلدته للخطر.

أبيولا وفضائح الجرعات

الكوارث البشرية التي شهدت على تقاعس وتراخي إجراءات المنظمة الأممية كثيرة، وقد أطاحت بحياة أكثر من ١٥ ألف شخص في ليبيريا وغينيا بسبب تأخر استجابة المنظمة لمناشدات حكومات أفريقيا الغربية بين عامي (٢٠١٣) و(٢٠١٤)، حيث كان فيروس ابويولا في أوج قوته، وكذلك الأمر أثناء توانيها عن إعلان فيروس زيكا بصورة مبكرة متسببة بإنهاك بعض دول أمريكا الجنوبية وخاصة البرازيل، اذ حصد الفيروس الذي نقلته حشرات البعوض أرواح كثير من الأفراد وأصاب آخرين بتشوّهات جينية.

أضف على كل ما ذكر أنفاً ملفات أخرى تورط فيها وبالأدلة الدامغة وجوه بارزة من الصحة العالمية في الفترة التي سبقت ابويولا بـ ٥ سنوات، حيث ساهموا في نشر موجة الذعر والهلع بين دول العالم وطالبوا بإنتاج ٥ مليارات من جرعات اللقاح سنوياً لإنقاذ البشرية من "الجائحة"، وعلى إثرها سارعت الحكومات لشراء اللقاحات والخدمات الصحية وتم تخزينها ومن ثم اتلافها لاحقاً لعدم صلاحيتها، حيث اكتشف فيما بعد تقاضي ثلاثة مستشارين في منظمة الصحة العالمية مكافآت مالية من مختبرات صناعة اللقاحات وشركات الأدوية.

التبعية السياسية

في وقت يشتدّ الهواة بين عالم الشمال المتقدم والجنوب النامي من النواحي الصحية والاقتصادية والتعليمية والإدارية(..)، يطفو على السطح حجم المعاناة التي تواجه سكان الجزء الأخير من البشرية، ففي ظل استئثار الفيروس العالمي، والبنية الصحية الهشة، تبدو الصحة العالمية أمام مأزق صحي يضع سمعتها وشفافيتها في التدخل الاسعافي محض شك وريبة.

خصوصاً مع تفشي وباء كورونا- كوفيد ١٩ الذي تسبب بأكبر محنة صحية منذ الحرب العالمية الثانية، فهناك اتهامات "شديدة اللهجة" في طريقة إدارة الصحة العالمية للأزمة والنهوض بمسؤوليتها الإنسانية تجاه الشعوب التي تعاني من آثار الحرب المدمرة.

سوريا والمساعدات الصحية ..نموذجاً

في ضوء المعطيات المنبثقة من خارطة السيطرة المعقدة بين أطراف الصراع والوكلاء المحليين، فإن العديد من قرارات تدفق المساعدات الصحية إلى سوريا محكومة بأوراق القوى الإقليمية والدولية الفاعلة على الأرض، وترتهن لإملاءاتها السياسية في آلية الضغط على القرارات الأممية ذات المسارات المصيرية، وأشد الخاسرين في هذه المعادلات الدولية هي المناطق الواقعة تحت سيطرة الإدارة الذاتية في شمال وشرق البلاد، فقرار وقف تدفق المساعدات الأممية وخاصة الصحية منها عبر معبر اليعربية (المنفذ الشرعي الوحيد مع الخارج) انعكس القرار سلباً على الواقع الصحي والإنساني تحديداً في مخيمات اللجوء والنزوح

التي يقدر عددها بـ ١١ مخيم، فمن بالغ الصعوبة أن يتم تغطيتها صحياً بإمكانات الإدارة الذاتية المتواضعة والتي تعاني هي الأخرى من حصار شديد بعد سيطرة الفصائل الموالية لتركيا على جزء من شريطها الممتد الى حلب، وهذا ما يثير في المجمل كثير من إشارات الاستفهام حول طبيعة عمل منظمات الأمم المتحدة .

على خلاف إهمالها للواقع الصحي في جغرافية السيطرة الكردية، تغدق المنظمات الأممية مناطق المعارضة والفصائل الإسلامية المتشددة في شمال وغرب سوريا بالتجهيزات والمساعدات الطبية بعد الإبقاء على معبري باب الهوى وباب السلام مفتوحين، مانحين تركيا الضوء الأخضر لإدارتها والإشراف على حركة الاستيراد والتصدير بتوصية الجهات النافذة في قرارات الأمم المتحدة.

لم تقتصر فقط استراتيجية الدعم المالي -المشكوك في صحته- عند حدود مناطق سيطرة بعض الفصائل المصنفة إرهابياً في القائمة العالمية كـ "هيئة تحرير الشام – جبهة النصرة سابقاً" والدائرة المقربة منها، بل تعدى الأمر ليشمل دعم بعض الأطراف التي فرضت عليها عقوبات دولية لتورطها في جرائم الحرب، اذ كشفت صحيفة "غارديان" البريطانية في تقارير سابقة منح المنظمات الأممية ومنها الصحة العالمية والأونروا مئات من العقود تبلغ قيمتها عشرات الملايين من الدولارات لشخصيات مقربة من الرئيس السوري بشار الاسد في إطار برنامج المساعدات الذي بدأ عام ٢٠١١، ودفعت أيضاً لإدارات حكومية وجمعيات خيرية ورجال أعمال يخضعون لعقوبات غربية وأمريكية، هذا التناقض في المقاربة الصحية لشؤون الأمم والشعوب يثبت بوضوح غلبة المصلحة السياسية على المصلحة الإنسانية في قرارات الصحة العالمية التي ترفع شعارات تنادي بتحقيق مستقبل صحي لجميع الشعوب، لتحتمك في نهاية المطاف لسياسة انتقائية في تقديم المعونات من قبل المانحين والمساهمين في الصندوق الأممي.

تداعيات التجاذب الأمريكي الصيني

تنامي نفوذ الصين في منظمة الصحة العالمية وشهادة "حسن السير والسلوك" التي منحت على استراتيجية احتوائها إلى حد ما للجائحة العالمية، كانت مقدمة "غير محمودة" لتعقيد مهمة المنظمة العالمية في الأزمة الراهنة، فبعد أن نفذ رئيس أكثر الدول تمويلاً للمنظمة العالمية وعيده بتعليق مساهمة أمريكا المالية للصحة العالمية، والتي تضاهي ٤٥٠ مليون دولار أي ١٥% من ميزانيتها الإجمالية، تعقدت الأمور أكثر خاصة أن قرار واشنطن النابع من سياسة العصا والجزر – التكتيك الأمريكي المتوارث - سيقوّض الجهود الدولية في مواجهة أشد المحن البشرية صعوبة منذ الحرب العالمية الثانية، ويثقل في المحصلة من عدد ضحايا الوباء في البلدان النامية التي انهكت الحروب والصراعات بنيتها الصحية الهشة أصولاً.

خلفيات تجميد تمويل ترمب للصحة العالمية

بين من يتهم قرار الرئيس الأمريكي بالمتهور والصففاقة في التصرف وآخرون بعصا الحكيم الذي يوقظ "الوجه الصحي العالمي" من أحضان الصين، تخفي أمريكا وراء ردة فعلها على مغازلة الصحة العالمية لإجراءات الصين التي تساهم فقط بـ ٤٤ مليون دولار في صندوقها المالي خلفيات استراتيجية منها ما هي مبررة بتداعيات خارجية وأخرى تحمل مسوغات داخلية:

أولاً: عودة حرب التجارة والسباق الصناعي المتواتر بين أمريكا والتنين الصيني إلى الأضواء مجدداً بعد تهدئتها بداية العام الحالي أثناء توقيع الاتفاق التجاري المرهلي بين البلدين، فبكين التي تنتهج أسلوباً هادئاً في تطوير قدراتها باتت اليوم منافساً شرساً لواشنطن خاصة في حقل التجارة والملاحة وسباق التسلح، وإن كانت الفرصة أوفر على المدى المنظور للرئيس الأمريكي كي يحقق مكاسب تجارية على حساب البضائع القادمة من البلد المتهم بتصدير الجائحة العالمية.

ثانياً: اشتداد ساعد بعض الدول الاشتراكية وخاصة الصين في العمق الأوربي تحت غطاء "الدبلوماسية الطبية"- كما فعلت مع إيطاليا وإسبانيا - وهذا من شأنه أن يغير من مستقبل الهوية الايديولوجية لبعض دول الرأسمال الغربي التي تعاني بعد موقعة "بريكست" المؤلمة من تفسخ في كيانها العام وشرخاً في خطابها المالي والسياسي.

ثالثاً: صرف النظر عن سوء إدارة ترمب لخطط حصر كورونا داخلياً بعد إن تصدرت بلاده قائمة الضحايا من حيث عدد الاصابات (قرابة مليون أمريكي مصاب بكورونا)

رابعاً: استثمار الحزب الجمهوري لجائحة كورونا وتشديد اجراءات الدعم الصحي كي تحصد مزيداً من الأصوات قبيل انتخابات الرئاسة الأمريكية المقررة أجراؤها في ٣ نوفمبر/تشرين الثاني من العام الحالي، وهي مناسبة لا تعوض لتحقيق الدعاية الانتخابية من باب الجائحة.

خامساً: التعتيم على انتشار الوباء وسوء الإدارة وضعف المسؤولية الشديدين إلى جانب فضائح مالية رافقت شخصيات بارزة في المنظمة العالمية.

سادساً: تخبط الصحة العالمية في ارشاداتها الصحية وتأخرها عن إعلان التدابير الوقائية لحصر الجائحة.

لذا يمكن استخلاص الخطوة الأمريكية في ما يخص "معاقبة" الصحة العالمية بمثل هوليوودي شائع (لا يوجد شيء من دون مقابل)، وهي صيغة عكسية لنتاج سياسة تجارية يراد من وراءها أن تلوي واشنطن عنق المنظمة العالمية وتعيدها إلى حلبة الإذعان لقراراتها، وبالتالي تجنب المنظمة العالمية من المقاربات الكينزية حيث السلوك المالي المتكئ على الآثار قصيرة المدى.

ختاماً.. ما مستقبل الصحة العالمية بعد كورونا؟

أمام سجل القضايا-سيئة الصيت- التي تلاحق منظمة الصحة العالمية، وبالتوازي مع فورة الغضب العالمي الذي يتزايد يوماً بعد يوم تجاه أخطاء المنظمة وتخبط مقاربتها للأزمات، ليس من المستبعد أن نشهد في القادم من الأيام بين أروقة الصحة العالمية سيناريوهات عدة، وجميع الخيارات مفتوحة للطرح والتنفيذ على المائدة الدولية، من أكثرها احتمالاً وبروزاً لحد الآن إقالة المدير العام للمنظمة "تيودورس غيبيريسوس" الذي يتهمه كثير من أصحاب الشأن بأنه "دمية صينية"، أو قد يتم إعادة هيكلية المنظمة واصلاح قاعدتها العميقة من الداخل لتحقيق مستقبل صحي سوي للجميع.

من يعلم قد لا تتعرض الصحة العالمية لجراحة تجميلية أو رتوش مقابل الإبقاء على أسهم أمريكا وحلفائها في بورصة منظمة الصحة العالمية لتخرجها من عنق الزجاجة بعد أبعادها عن الصين وحلفائها.

المراجع:

- (١) من نحن، وماهو عملنا"، منظمة الصحة العالمية.
- (٢) وباء فيروس زيكا في الأمريكتين ومنطقة البحر الكاريبي.
- (٣) "٧٣ منظمة إغاثية تعلق تعاونه مع الأمم المتحدة"، الجزيرة نت.
- (٤) "نصائح منظمة الصحة العالمية.. وفضائحها"، العربي الجديد.

كورونا .. الامتحان الصعب لإدارات سوريا الثلاث

أ. أوصمان علي

باحث في مركز الفرات للدراسات

في وقت يشغل فيه العالم وسط دوامة من الطوارئ القصوى لاحتواء جائحة (كوفيد-19) التي فرضت على الإنسان قيود صارمة وغيرت مجرى عاداته اليومية، تركن سوريا (متدنية الأمن الصحي عالمياً) بإداراتها الثلاث أمام خيارات صعبة واختبار وجودي، اختبار تُمتحن فيه كل إدارة أمام الرأي العام، من حيث درجة وعيها وواقعيتها في إيجاد الحلول، ويتطور الأمر أيضاً ليأخذ منحى مغاير؛ باعتبار مواجهة كورونا فرصة نوعية قد تنفر أو تثبت وتعيد ثقة السوريين بنزاهة خطط كل قوة على الأرض السورية، كل هذا في ظرف منظومة صحية هشّة، خيار صمودها صعب وشبه مستحيل أمام فيروس مستجد أصاب قرابة مليون آدمي وقد يكون الأمر لا يزال في قمة الجبل الجليدي.

حسب الخارطة الجيوسياسية في سوريا والتي تنكشف أو تتوسع مداها وفقاً لتطورات الميدان، تتوزع حصة كل إدارة في طول وعرض البلاد على الشكل الآتي:

الإدارة الأولى - الحكومة السورية برعاية الرئيس السوري بشار الأسد (شرق ووسط وجنوب غرب سوريا) بعدد سكان يقارب ١٥ مليون نسمة يعيشون في ٦٣,٣٨% من أجمالي المساحة.

الإدارة الثانية - متمثلة بمنظومة الإدارة الذاتية (أقصى شمال وشمال شرق سوريا) ويعيش في كنفها أكثر من ٥ ملايين شخص بمساحة جغرافية تقدر بـ ٢٥,٦٤%.

الإدارة الثالثة - حكومة الائتلاف السوري المعارض، والفصائل الإسلامية المتشددة (شمال وشمال غرب سوريا) ويديرون ٣ ملايين نسمة في مساحة تقدر بـ ١٠,٩٨%.

بعيداً عن لغة الحسابات السياسية وضجيج المعارك المصاحبة لمفردات أي حديث متداول عن الحرب السورية، نحن على أبواب معركة صحية من الصعب التكهن بآثارها، فقد تكون تبعاتها في القادم من الأيام أشبه بالجحيم الذي عاشه السوريون خلال ٩ سنوات مضت، لسنا هنا بغرض التهويل أو تضخيم المجريات أكثر من حجمها، فكارثة تفشي كورونا كالنار في الهشيم أكبر من أن تحجب بغربال الإعلام الحكومي ذو الرؤية السطحية و"شماتة" إعلام المعارضة، وإن ماثلتهما الصحة السورية في التغريد خارج السرب وطمس معدل الخسائر البشرية في البلاد.

ماذا لو أن الفيروس -المستعصي مواجهته عالمياً- استقر في ربوع سوريا ٢٠٢٠، حيث أن الدمار لحق بـ ٦٠% من البنية التحتية وأخرجت الكثير من مستشفياتها ومرافقها الصحية عن الخدمة؛ إضافة إلى معاناتها من نقص المهنيين الصحيين والمواد والمعدات الصحية؟

سؤال يثير هواجس ومخاوف جمّة ويضع إدارات سوريا الثلاث وجهاً لوجه أمام ملفات صحية وقضايا حساسة قد تكون مقدمة لكارثة بشرية يصعب السيطرة على أهوالها في حال إذا أشعل فتيلها.

سوريا "المنهارة" وإجراءات احتواء كورونا

من خلال قراءة موضوعية للمشهد السوري؛ والتماس المباشر مع التطورات الصحية المتراكمة خلال الأيام الماضية، تحديداً بعد اعتراف الصحة السورية بوجود ضحايا كورونا، تحولت البلاد من نطاق المشاهدة العينية إلى مسار المواجهة الفعلية، ومعها طاف على السطح ولو مبدئياً جدية الإدارات أو سطحياتها في التعامل مع الفيروس الذي قلب العالم رأس على عقب.

هناك سلسلة هامة من الأولويات التي ممكن أن يتحول غض النظر عنها "كما الآن" إلى قنابل موقوتة وبؤر تزيد من جنون كورونا في سوريا عموماً، لذا سنحاول أن نميط اللثام عن كذب حول مصير (السجون والمعتقلين، مخيمات اللاجئين، الثكنات العسكرية والجنود، أصحاب الدخول المحدودة) في ظل ابتلاء البلاد بفيروس كورونا، وفي نهاية الدراسة ستجدون ملحقاً للصور الخاصة بالموضوع قيد الدراسة.

السجون السورية في مرمى جائحة كورونا

مع اجتياح الجائحة العالمية حدود جميع الدول وتسلسلها إلى داخل العديد من مراكز "التأهيل والإصلاح"، ثمة كثير من السجون والمعتقلات السورية تتصدر لائحة خطر الإصابة بالمرض، فنزلاء سجون سوريا المركزية الـ ١٤ ومراكز الحجز السرية يصارعون البقاء دون إمكانات طبية لمعاينتهم.

"جمهورية الخوف" بين خطر التعقيم والمجهول

تغدو الزنازين السورية براميل قابلة للانفجار في أي لحظة، فرغم التحذيرات الأمامية لتقليل أعداد النزلاء والكشف عن مصيرهم، إلا إن النداء قوبل بأذان صماء.

ما بين سجين سياسي ومعتقل داعشي وما لازمهم من أبرياء يرتهن مستقبل حياتهم لوصول كورونا، فعلى ضوء البيانات الحقوقية والحقائق الإنسانية لطالما اتهمت أماكن الاعتقال القسرية في سوريا بسوء سمعتها وفضاعة فصول الأجرام بين أروقتها، إذ تتكدس بأكثر من نصف مليون معتقل، يعاني كثير منهم من مشكلات صحية كـ (الربو والالتهابات المزمنة وأمراض القلب...)، وإصابة فرد واحد منهم فقط بالفيروس كفيل بمجزرة صحية يصعب السيطرة على أهوالها، وهنا حدود انتشار المرض لن يقتصر فقط على المحتجزين إذ سينتقل إلى الحراس والدائرة المحيطة بهم، ليطوف معها إلى من هم خارج السجون، كل هذا وسط تسريبات مخيفة عن غياب تام لأنظمة المراقبة الصحية في المعتقلات وافتقادها لأبسط مقدرات العيش، حيث تعاني غرفها الصغيرة من انعدام النظافة والتعقيم وعدم خضوع المساجين للفحص الطبي بشقيه العلاجي والوقائي ناهيك عن سوء التهوية وانتشار الرطوبة.

كل الدلائل تشير إلى إصرار السلطات السورية على تعنتها فيما يخص فتح السجون المكتظة أمام اللجان الحقوقية والإنسانية المستقلة، وهذا ما قد يحول وصف "رواية القوقعة" ٢٩٤ لمعتقلات السلطات السورية كون "ما بداخلها مفقود وخارجها مولود" إلى واقع مخيف.

^{٢٩٤} رواية للكاتب السوري مصطفى خليفة: الذي اعتقل في عام ١٩٨٣ بسبب اتهامه بالانتماء لجماعة الإخوان المسلمين: وبقي في السجن ١٢ عاماً؛ وتم الإفراج عنه عام ١٩٩٤، وكتب روايته التي تعتبر من أشهر روايات أدب السجون؛ واصفاً ما حدث له وغيره في سجن تدمر من أهوال التعذيب.

كوروننا...فرصة داعش للعودة بقوة

في مرمى نيران الابتلاء بالفيروس التاجي تغدو مراكز احتجاز مسلحي "داعش" في مناطق الإدارة الذاتية مهددة وبشدة لتكون بؤراً مرضية، يصاحبها غياب تام للدعم الدولي وصعوبة السيطرة على عصيان وتمرد النزلاء وهروبهم، فأكثر من ٢٠ ألف أو يزيد من مسلحي "داعش" مكدسون في كابينات أسمنتية تفوق فرص تأمينهم - من موجة كوروننا - إمكانات الإدارة الذاتية التي حذرت مراراً وتكراراً من خطورتهم مستقبلاً، ودعت إلى محاكمتهم دولياً، محاكمة قد يطيل زمن أقامتها من عمر "داعش"، الذي بإمكانه اليوم استغلال انشغال العالم لإعادة تنظيم نفسه، وتقوية صفوفه والعودة إلى عملياته الانتقامية، وتتحول كوروننا في نهاية المطاف إلى فرصة ذهبية و أوكسجيناً يمدّ جسد خلافة "الرعب والسبي" بالحياة، وأكثر الضحايا مناطق الإدارة الذاتية التي لازالت خلايا "داعش" النائمة فيها نشطة وتتنظر ساعة الصفر للأخذ بالثأر، وفي حال انتشار الفيروس بين نزلاء "داعش" وهي الآن من أقرب الاحتمالات، فإن قوات سوريا الديمقراطية "قسد" أمام خيار التخلي عن مهامها، كما حصل أثناء خروج الأمور عن سيطرتها في مخيم عين عيسى.

خيارات النازحين المحدودة أمام الجائحة

بواعث الخطر يتسلل - بشهادة ضحاياه - إلى زنازين فصائل المعارضة الضيقة والمتكدسة بالسجناء خاصة الكرد منهم ممن اعتقلوا على الهوية العرقية والمناطقية، فمع تفشي الوباء الهالك لا يختلف كثيراً حال أقبية المعارضة السرية عن رعب سجون السلطات السورية، إذ مازالت تستقبل مزيداً من ضحاياها ممن تساوم إدارات السجون حتى على جثثهم بالفدية، رغم مخاوف تفاقم الأوضاع وخروجها عن السيطرة، يوازي الجرم حالة من التعتيم الإعلامي، فلا أخبار ولا صور ولا إحصائيات عن عدد المسجونين داخل غرف التعذيب، ولا حتى أنباء تؤكد أو تنفي وجود أية إصابات بفيروس كوروننا، في ظل غياب تام لأبسط أشكال الضمان الصحي.

خيارات الحل..

بين التنازل الموضوعي أو القبول بالواقع المزري على وقع التفاصيل المثيرة للذعر يقع على جميع الإدارات مسؤولية أخلاقية وإنسانية متمثلة بجملة من الواجبات: كشف مصير المعتقلين والمفقودين وفتح جميع أبواب المعتقلات ومراكز الحجز أمام لجان مراقبة صحية لفحص السجناء والتصريح علناً عن عدد حالات الإصابة أو الوفاة بكوروننا إذا كانت مثبتة . تنفيذ إجراءات احترازية جادة لقطع الطريق أمام أي كارثة صحية وشيكة من خلال المداومة على صحة السجناء والحفاظ على مسافة الأمان الصحي بينهم. تخفيف اكتظاظ السجون ومراكز التوقيف.

إصدار عفو خاص عن المحكومين ممن قضوا نصف مدة محكوميتهم، وعفواً عاماً عن أصحاب الجنح المخففة، مع إطلاق سراح الموقوفين ممن تقبل قضاياهم الكفالة، أو الغرامة المالية بعد فحصهم طبياً، باستثناء المتورطين بجرائم الإرهاب.

فيما يتعلق بسجناء داعش فالأمر يحتاج إلى دعم وتدخل دولي سريع وعاجل، فعلى الدول المعنية بالأمر النهوض بمسؤولياتها عبر إرسال مساعدات وأجهزة صحية حديثة لتأمين المعتقلات صحياً وأمنياً والأفضل من كل ذلك تحمل كل دولة واجبها الأخلاقي لمحاكمة المسلحين المتمتعين بجنسيتها على أراضيها.

مخيمات النزوح القسري.. الحلقة الأضعف أمام كورونا

عندما نتحدث عن حالة النزوح؛ فإننا نجد أنفسنا أمام أخطر السيناريوهات التي قد يواجهها أكثر من مليون مهجر سوري، متشتت بين مخيمات إدلب والركبان والشهباء وواشوكاني "رأس العين" ..لاجئون غير محصنين صحياً، ويغيب عن خيمهم أدنى معالم الحماية من الوباء، فهم يبيتون وسط ظروف إنسانية صعبة للغاية، ويُستغل البعض منهم من قبل تركيا كما حصل لمهجري إدلب، ليستخدموا كورقة ضغط إضافية؛ تخضع بها أوروبا -المربكة بأزمتهـا- لإملاءاتها.

إنه أشبه بتسونامي صحي، يزرع الخوف في قلوب سكان المخيمات السورية، فأى إصابة بالجائحة من شأنه أن يسبب كارثة إنسانية يصعب إخماد بطشه، والمساحات الضيقة للمخيمات لا يتجاوز طول كثير منها ٤ أمتار، والالتصاق بين كل خيمة وأخرى مكتظة حتى فيها بالمهجريين، تزيد من فرص تفشي الفيروس المستحدث بين تلك الأكوام البشرية.

وسط الجائحة.. تحتكم لقمة عيشهم للسياسة والسلاح

في حضرة السياسة وفقدان الصبغة البشرية يستخدم الفيتو كورقة ابتزاز من "عرابي القوة" لفرض التنازلات السياسية وتسييس المعونات الإنسانية، ففي مخيمات الإدارة الذاتية تفاقم الوضع الغذائي والصحي للمهجريين مع بداية كانون الثاني من العام الجاري تحديداً بعد تعليق إدخال المساعدات الدولية عبر معبر اليعربية (نافذة شمال شرق سوريا على الخارج) بموجب القرار الاممي رقم (٢١٦٥)، أضف على ذلك لجوء تركيا لسياسة "تعطيش الجزيرة" عبر منع تدفق مياه الشرب إلى أكثر من مليون شخص، وهذا ما يضعف فرص الوقاية من كورونا، لتقتصر في العموم يد العون على ما تقدمه المنظمات الإنسانية المحلية من مساعدات والتي تجد هي الأخرى نفسها عاجزة عن تأمين الرعاية والمستلزمات الصحية لجيش من النازحين.

أما في شمال غرب البلاد تحديداً في مخيمات إدلب، فالوضع أفضل بقليل، إذ أبقى القرار الأممي على معبري باب الهوى وباب السلامة مفتوحين أمام المساعدات الدولية، إلا إن حركة هذه المعابر تظل مرتهنة لمزاج الفصائل الأصولية المتقاتلة هناك، وكذلك الأمر بالنسبة لمخيم الركبان المجاور للأردن، إذ يعاني طمساً إعلامياً لا نظير له فلا أنباء عن مصير سكانها مع انتشار كورونا ولا ظروف صحية جيدة يتمتع بها المخيمون.

حلول إسعافية بحاجة إلى تدخلات دولية

وسط مخاوف تفاقم انتشار كورونا لم تعد التدابير المقتصرة فقط على التعقيم وتنظيف ممرات المخيم كافية، فالأمر بحاجة قصوى إلى وجود أجهزة صحية لكشف الفيروس المستجد، مع ضرورة خفض تعداد الأفراد في كل خيمة للحفاظ على المسافة الآمنة صحياً، إلى جانب إحاطة الجميع بمستلزمات الوقاية الصحية من (كمادات وقفازات ومعقمات..)، والأهم من كل هذا تدخل الصحة العالمية لتأمين المخيمات صحياً منعاً لتفشي كورونا، "هذا إذا لم يكن منتشراً أصلاً" وتحديد المخيمات عن الصراع السياسي بين الدول والقوة.

في حضرة كورونا.. القوة الضاربة مهددة

كما في حالات الحرب ومثلها في السلم يعدّ الجنود من أكثر الفئات مهددة للإصابة بالأوبئة، خاصة في أوقات الاشتباك المسلح والدخول إلى مناطق "محررة" تفشت فيه الأوبئة، والتاريخ شاهد على تدمير جيوش بأكملها بسبب ابتلائها ببعض الأوبئة، مثلما حصل مع جيش روما عندما فقدت الإمبراطورية العريقة ٥ ملايين شخص لإصابتهم بطاعون انطوني، وكذلك الأمر بالنسبة لنابليون بونابرت عندما تفهقر جنود فرنسا على أبواب يافا الفلسطينية، بسبب تفشي وباء الطاعون بينهم.

الثكنات العسكرية والمعابر.. بؤر محتملة لتفريخ كورونا

على ضوء ما يجري الآن، أضعف النقاط في معادلة مواجهة كورونا هي ملاجئ الجيوش ومببتهم وقواعد تدريبهم، كما هو الحال في سوريا؛ فقواعد العسكر غير مخدّمة صحياً ومهترئة لوجستياً وترتقي إلى أن تكون منافذ نوعية لانبعثات الفيروس المستعصي علاجه، هذا في حين إن كثيراً من مستلزمات تسيير سبل حياة العسكريين تفتقد للنظافة والتعقيم المتلازمين، وخاصة في صفوف الجيش السوري (الأكثر اشتباهاً بإصابة جنوده بكورونا) نظراً لمخالطة أفرادهم بمساحي الفصائل العراقية والإيرانية والأفغانية (كثير منهم يحمل كورونا) بعد تفشيها بصورة غير مألوفة في بلدانهم، ونقطة العبور الرئيسية لتصدير الجائحة هي "البوكمال"، النافذة الرسمية للسلطات السورية صوب إيران والعراق المفجوعتين بفيروس كورونا، فهي خزانها البشري واللوجستي لخوض المعارك العسكرية في الداخل.

الإدارة الذاتية وسيناريوهات تفشي كورونا

في الجهة المقابلة فإن الإدارة الذاتية الأكثر احتراماً مع الأزمة، أغلقت جميع المنافذ الحدودية مع الجيران باستثناء فتحها فقط للحالات الطارئة، لكن يظل الخطر الصحي قاب قوسين أو أدنى من سكانها، فتوزع نقاط عسكرية للجيش السوري في شمال وشرق سوريا يمكن أن تكون بمثابة حصان طروادة لانتقال الفيروس عبر عناصرها إلى المناطق الكردية المضبوطة صحياً "إلى حد ما"، وهذه نقطة في غاية الحساسية تحتاج من الإدارة الذاتية تكثيف الفحص المخبري في المناطق المحاذية لحواجز ومنافذ الجيش السوري ونقاطه الأمنية قبل انتقال الفيروس.

تركيا وتصدير كورونا

معابر المعارضة المحتكمة لعصا التركي، أشبه بسوق شعبي لا مجال للسيطرة على حركته اللولبية وحرية انتقال الجنود الأتراك في حديقتهم السورية الخلفية تُفاهم هواجس انتقال الفيروس من تركيا إلى تلك المناطق، فلم تمر سوى عدة ساعات على إبعاد الجندمة التركية لبعض السوريين المصابين بكورونا في بلادها إلى داخل أدلب دون أدنى مراعاة للقوانين الإنسانية، زد عليه حالة الاقتتال والصراع المستمر بين الميليشيات وعناصر القاعدة الذين هبوا لنصرة أخوانهم حتى من الايغور لتعزز بالتالي بوادر غياب الأمن والاستقرار سلباً على الصمود أمام تفشي الفيروس المستجد .

دور الجيوش في إيجاد الحلول

بطبيعة الحال في الطرف العصيب والمستعصي أمام السيطرة على كورونا، يمكن استثمار القوة المسلحة في مكافحة كورونا كما تفعل الآن أمريكا وباقي الدول الأوروبية عبر:

- دعمهم للجهات الصحية والمدنية في تعقيم المدن واستتباب الأمن وإلزام المجتمع بحظر التجوال.
- وقف تام وغير مشروط لجميع العمليات القتالية للحد من انتشار الوباء المميت، وهو واجب أخلاقي حتى في علوم الحرب.
- تسريح قطاعات من الجيش وتحديد تنقلات أفرادها والحفاظ على المسافات الآمنة بينهم.

تعويض الفقراء

الوضع البائس الذي يواجه فقراء سوريا الآن هو أما الموت جوعاً في المنزل أو الإصابة بالجائحة خارجه، وهو كابوس يواجه فقراء سوريا ممن تخطى عددهم بسبب الحرب عتبة ٧٠%، فأصحاب الدخل المحدود خاصة ممن يعيشون بأقل من ٤ دولار في اليوم، هم اليوم الأقل قدرة على مجابهة فيروس كورونا والالتزام بالحجر المنزلي، إذ إن معظمهم عاجز عن تأمين حاجات أسرهم اليومية بعد تعليق الأعمال والمهن.

شبح ولادة فقراء جدد يزداد مع العجز المالي لشراء كثير من المستلزمات الملحة، حيث هوت أسعارها بشكل جنوني "دون رقابة أو حسيب"، وإن تفاوتت الدخول والمرتبات الشهرية بين دمشق وقامشلو وإدلب، إلا إن مناطق الحكومة السورية هي الأدنى أجراً والأشد فقراً وسكانها هم الأضعف وقائياً، وبوادر تعويضهم وبلسمة حالتهم السيئة لا زال طي الكتمان.

على خلفية الواقع المادي السيء، ظهرت بعض صور التكافل الاجتماعي في الوسط المدني ك(الإعفاء من الأجار وتقديم المساعدات الغذائية والمالية) إلا أنها ليست كافية، فالأمر بحاجة إلى خطط طارئة لتأمين الحماية المجتمعية وعلى إدارات سوريا الثلاث والمغتربين وأصحاب رؤوس الأموال تنفيذ إجراءات اسعافية منها:

- تقديم التعويض المالي لمتضرري العزل المنزلي من أصحاب الدخل المحدودة.
- إعفاء أصحاب المتاجر والمستأجرين من الضرائب والآجار.
- إعفاء المواطنين من فواتير الكهرباء والماء..
- محاسبة تجار الأزمات وفرض رقابة تموينية صارمة على الأسعار.
- تنظيم المغتربين جمعيات نزيهة لجمع وتحويل الأموال إلى مناطقهم.
- تشجيع صور التكافل المجتمعي بين الناس.
- استثمار وسائل الاعلام لتوحيد الجهود الخيرية وتشجيعها.

الزعماء .. بين واجب الظهور والتنصل من المسؤولية

اقتداءً بالبلدان المتنورة وأسوة بالمجتمعات الواعية فكرياً وصحياً وإنسانياً، من الواجب الوطني والتاريخي على القادة مخاطبة شعوبهم في محنها واستثمار منابر الاعلام لمنحهم جرماً معنوية تشد أزرهم وتخفف من مصيبتهم، وهذا ما لم نلمسه في سوريا حيث كان ظهور أصحاب الرأي والقرار سابقاً لأضعف الأسباب واليوم كان غائباً، فباستثناء لقطات خاطفة ظهر فيها الرئيس السوري بشار الأسد مع الوزير الروسي سيرغي شويغو لم تشهد شاشات التلفزة مخاطبته للمجتمع السوري بمناسبة جائحة كورونا وماتله في الاتجاه قادات المعارضة السورية وهم أكثر ممن بعثوا برسائل سطحية من بيوتهم، على العكس تماماً فإن درجة الوعي كانت أكثر ظهوراً في جسد الإدارة الذاتية إذ خاطب الجنرال مظلوم عبدي قائد قوات سوريا الديمقراطية المجتمع ودعا أفرادها للالتزام بالإجراءات الصحية وتحمل المسؤولية.

في حالات الحرب وتفشي الأوبئة، يعدّ الرؤساء وقادات المجتمع الأكثر تهديداً لأن تحوم الشائعات والأخبار الكاذبة حول مصيرهم، لذا فإن بروزهم على العلن من شأنه أن يطمئن الشعب ويقطع الطريق أمام تداول الأنباء المضللة، عموماً الظروف الاستثنائية تلمع معدن القادة و استراتيجية رؤاهم وتبين في المقابل حقيقة من ينشد الفوقية والاستعلائية في خطابه.

ختاماً .. ما الحل؟!!

في نهاية المطاف، هي تحديات كبيرة مفتوحة على كافة الفرضيات والسيناريوهات، لا سبيل للبشرية فيه سوى لتكاتف ونيل الأناية، والسوريون المثقلون بعبء الحرب واليوم أيضاً بالجائحة، عليهم مهمة تأجيل خصوماتهم ومراجعة حساباتهم بعيداً عن لون الانتماء السياسي الذي ينتمي إليه كل حزب أو قوم أو طائفة، فالقرار الصحي الموحد والسليم من شأنه أن يجنب البلاد من خطر تاريخي يهدد الجميع دون استثناء.

كيف كشف كورونا وباء (زيف الأنظمة وهشاشتها)

مركز الفرات للدراسات

تعيش عدة بلدان حالياً حالة حروب نظامية بين أطراف متعددة تستخدم فيها كافة أنواع الأسلحة التقليدية تقريباً. وفي خضم هذه الحالة يظهر عدو جديد في مواجهة جميع الأطراف يعرف بـ (COVID-19) أو (فيروس كورونا) وما يختلف عنه هذا العدو الجديد ذكائه، فهو سريع وغير مرئي وبوسعه التوغل دون أن يُلاحظ. لذا يتوجب على الخصم استخدام كافة وسائل أسلحته لإيذائه أو قتل أكبر عدد منه للحيلولة دون انتشاره بشكل أكبر وإيقافه للانتقال من خطة الدفاع والوقاية إلى الهجوم.

في البداية وعند ظهور هذا الفيروس، وجده البعض فرصة للتشفي بالمتضرر، علّ هذا الفيروس يقضم الكثير من سمعته وينهكه. ولكن لقلة الإدراك وكثرة الاستهتار، لم يدرك العالم انه يواجه جيش جائع من الفيروسات، واكثر ذكاءً، وصرامة للعيش خارج المضيف (الجسم)، وأشدّ فتكاً داخل الجسم، لذا لا تفيد أية وسائل دفاع أو هجوم حديثة من تلك التي تتباهى بها الدول المُصنعة من (طائرات ودبابات أو اسلحة نووية)، فترسانة "كورونا" وتعدادها وإرادتها هائلة، فحلفائه أقوى وأكثر، ويتسلل بسهولة عبر كافة وسائل دفاعات الجسم البشري (الأيدي والوجوه) ليولج داخل الجسم، وينتقل منه إلى مضيف آخر عبر العطس والسعال.

فالمواجهة مع هذا العدو ليس بالسهولة التي توقعها الشامت والمتضرر والمتفرج، كونه كشف عن أعراض وأوبئة تعاني منها (الأنظمة الحالية) مما يصعب التغلب عليه كما نتوقع، فبحسب "فيليب سترونج" أحد العلماء الذين أثروا في تطور علم الاجتماع الطبي في المملكة المتحدة، إن أي وباء أو إصابة جديدة تسبب ثلاثة أوبئة ("الخوف، ثم الاخلاق، ثم العمل) مستنداً في ملاحظته إلى الدراسات التي تعود الى وباء "الموت الاسود" في أوروبا في القرن الرابع عشر. فالخوف : وهي الاستجابة الأولى للوباء بأنه سيصبح تهديداً وجودياً للبشرية، أي بعبارة "نحن جميعاً سنموت"، أما الاستجابة الثانية: فهي تفشي المرض كحكم على الفشل البشري، نتيجة سوء التقدير السياسي، والاستجابة الثالثة: هي الانخراط في العمل، مهما كانت نتائجها، والذي يهدف بفعل "أي شيء" حيال هذا التهديد.

فظهر فيروس "كورونا" وانتشاره السريع، وكيفية الاستجابة أو مواجهته، كشف عن أوبئة أو أعراض نعاني منها نحن البشر والأنظمة باختلاف مستوياتها لمواجهة هذه الحالات، نذكر منها:

متلازمة الرُّهاب عبر التهويل (الكورونوفوبيا)

غرور هذا الفيروس خلق الذعر لدى الجميع، مما أكسبه سمعة جعله أكثر خوفاً من واقعه. حيث أجبر الناس التزام بيوتهم كأسرى بمجرد إعلان منظمة الصحة العالمية على انه وباء عالمي. إلا أنه تحول إلى "وباء نفسي عالمي" نظراً لأثره النفسي على المصابين والمشتبهين والمهووسين بالنظافة، والسبب بحسب علم النفس نتيجة قلة المعلومات العلمية، والاعتماد على وسائل التواصل الاجتماعي بشكل أكبر، مما يزيد من تفاقم ردود الفعل والخوف، لدرجة الوصول إلى

الكأبة، كما إن أسلوب التعاطي مع حامل الفيروس من حجر وتجنبه وعرض كل ما سبق على وسائل الاعلام، فاقم الوضع بشكل كبير لديه ولدى المشاهد، مما يؤثر على الحالة النفسية، فنوتر شخص واحد في المنزل أو ضمن مجموعة سيؤثر على الباقي سلباً، مما يؤدي إلى ظهور حالات التنمر بشكل كبير، وخاصة مما تعرض له الصينيون في الخارج، ففي مطار هوارى بو مدين الجزائرى، يظهر فيديو لمواطنين ينظرون بدهشة لصينيين ويضعون أيدهم على أفواههم وأنوفهم، كأنهم فيروسات. وفي مصر يظهر مقطع لتعرض راكب صيني للتنمر والسخرية من قبل شباب مصريين طالبوا السائق بإخراجه، وسط مناداته بـ "كورونا"؛ بالإضافة إلى غير الصينيين من الدول الأخرى والتي تتعرض لإصابات كثيرة من الفيروس مثل إيطاليا واسبانيا وايران، أصبح التعامل مع مواطنيهم على أنهم جميعاً حاملين للفيروس، ويتعرضون للتنمر كما الصيني، بالإضافة للمصابين أصبح التعامل معهم كأنه هو الفيروس ذاته، توثقها مقاطع لدفن المتوفيين بكورونا كحرقهم في الصين، ودفنهم في مقابر جماعية في ايران. ومما يضاعف الأزمة النفسية هو التهويل لرهاب هذا الفيروس وبشكل خاص من قبل المعنيين بتهدة النفوس عبر نشر أخبار مرعبة، من شأنها تعزز التوتر لدى الناس، مثل تصريح رئيس الوزراء البريطاني "بوريس جونسون" لشعبه عندما قال "الأسوأ لم يبدأ بعد" وحذر بريطانيا بقوله "المزيد من العائلات ستفقد أحبائها"، وتصريح "انجيلا ميركل" المستشارة الألمانية، بأن "٦٠ الى ٧٠% من الشعب الألماني سيصاب بالفيروس، وتعرضها لموقف محرج، عندما امتنع وزير داخلية بلدها عن مصافحتها، خوفاً من العدوى. وتصريح الرئيس الفرنسي مؤخراً "يمانويل ماكرون" "بأن ما يحصل الآن انما هي البداية فقط"؛ بالإضافة لما سبق تظهر مقاطع على مواقع التواصل الاجتماعي تثير الذعر والخوف، كما في ايران في فيديو لشخصين يلعبان أضرحة مقدسة كتحدى للفيروس، مما يصيب الهلع بشأن انتشاره، لدرجة حرق بعضهم مشفى في مدينة بندر عباس جنوبي ايران، بعد سماعهم بوجود مصابين بكورونا في المشفى، كخطوة لمستوى الخوف لدى السكان.

الاقتصاد الهش وغير المنظم

تقتضي طبيعة البشر في حالة الرهاب والذعر التهافت على المحال بكافة أنواعها الطبية (الصيدليات) والتجارية (التموين) وخاصةً في الدول التي عانت وتعاني من الحروب والأزمات، فالخوف يدفعهم لشراء كميات كبيرة من السلع حتى التي لا تفيدهم كما يحصل الآن التهافت الحاصل على (الكمامات والقفازات الطبية) التي تستعمل فقط للمرضين والأطباء والمصابين. ولا تقي الآخرين من المرض بارتدائه بل تزيد من خطر الإصابة عند تكرار استعمالها أكثر من مرة. مما يؤدي إلى فقدانها في الأسواق مع السلع الأخرى التي ينعكس آثارها على اقتصاد المكان.

وهنا يتمثل الدور الرئيسي لأي حكومة الاستعداد لأية حالة طوارئ لحماية مواطنيها، كما يحدث الآن في غزو (كورونا - COVID 19) والاستعداد للتمويل الطارئ، لذا فالإنفاق الصحي الذي تمتلكه الدول ذات الدخل المحدود بشكل عاجل، يضطرها لطلب منح أو قروض بدون فوائد لتمويل الإنفاق الصحي الذي يكون غير قادر على تحمله. كما في ايران فهي من الدول الأكثر تضرراً من فيروس كورونا، فاقتصادها المتهاك وغير المنظم، نتيجة تخصيص اليورانيوم وتكلفة انتاجها على حساب القطاعات الأخرى، وسلوكها الاقليمي بتدخلاتها مع جيرانها أنهك

اقتصادها مما أثر في تدابيرها الوقائية، الذي تصادم بانتشار الفيروس وبكثافة لدرجة عدم قدرتها على تحمل تكاليف مواجهته نتيجة المسار الذي اختاروه قيادتها. وهو مسار انتحاري يحمل نتائج مدمرة سواءً لإيران أو غيرها من الدول التي لا تراعي تحسين اقتصادها، لمواجهة أية أوبئة أو كوارث مفاجئة.

فإعلان حالة الطوارئ العامة الغير متوقعة (فجأة) لأي دولة كما يحصل الآن مع الجميع، يعني تقلص ميزانيتها التي تتدفق بشكل كبير لمواجهة الوباء؛ بالإضافة إلى انخفاض عائدات التصدير، نتيجة انخفاض السياحة، وأسعار السلع، والتوقف المفاجئ لتدفق رأس المال، مما يضطر الدولة للتدخل بتدفق المال العام لإحداث بعض التوافق بين التدفق الأجنبي الخارج والداخل. وهذا ما يتطلب اقتصاد قوي أو متوازن مهياً لهذه الحالات، الأمر الذي ينعكس على ثقة الشعب بحكومتها جراء تعاملها في هذه المواقف.

غياب الجاهزية والتأهب عالمياً

الصدمة الاقتصادية التي يواجهها العالم اليوم، ما هي إلا نتاج علاقات واتفاقيات دولية مُمزقة، فالمبادرة الفردية لن تحل أي مشكلة جماعية ما لم يتم التوافق على وتيرة واحدة تدفع عجلة الحياة للاستمرار دون توقف كما يحدث الآن، فالفيروس التاجي (كورونا) أوقف الحياة بشكل تام تقريباً وفي كافة أنحاء العالم، في الوقت الذي كان يستطيع فيه العالم العمل على التأهب لهذه الحالات بما ينسجم مع هذا العصر الرقمي، كاستمرار العمل من المنزل، واتخاذ قرارات عن بُعد، وتوفير الصحة والتعليم والخدمات الأخرى عبر الانترنت، والسماح لملايين الناس بمواصلة العمل والدراسة وكسب قوتهم من المنزل، لكن ما يحصل حالياً هو انهيار للاقتصاد وتراجع للتعليم وتدهور في الصحة. فالدعاية حول تدابير الصحة والوقاية والأمن كشفتها وجوه جديدة على الساحة لتبين مدى تراجع دور الرعاية الصحية، ففي أقوى دول العالم اقتصاداً وأكثرها قوة (الولايات المتحدة)، يظهر مرشحي الانتخابات الرئاسية (جو بايدن) الذي يرى بأن الوباء حرب. قائلاً "نحن في حرب مع فيروس"، والشعب الأمريكي يبحث عن نتائج وليس ثورة. ويضيف المرشح الآخر السيناتور (بيرني ساندرز) أن هذا الوباء يكشف "الضعف المذهل" لنظام لا يزال الملايين فيه غير مؤمن عليهم، وأحد أسباب عدم الاستعداد هو عدم وجود نظام. وفي إيطاليا التي شكت من بطئ تقديم المساعدات التي قدمها الاتحاد الأوروبي، وخاصة الطبية. ففعالية الأدوات الاقتصادية أثبتت فشلها في احتواء الأزمة بسبب عدم الجاهزية والتأهب للاستجابة لأي حالة طارئة مما يكشف عن أزمة غير مسبوقه وخلل في نظام الرعاية الصحية والخدمية وعدم قدرة الأنظمة على الاستجابة، دون التأهب لإيجاد بدائل سريعة أو مخزون احتياطي للسلع والمواد باختلاف أنواعها يستعين بها في هذه المواقف. مما حفز هذا الفيروس وحرّضه على الانتشار بسرعة أكبر مما عليه.

الفشل الإداري

الدرس الأكثر أهمية، خلال أزمة هذا الفيروس، هو الصعود السلطوي أو الشعبوي على مستوى العالم، ما يعني عدم توفر وصفة سليمة من إدارة سيئة لا يتوفر لديها الموثوقية والخبرة في أي حالة طوارئ.

ففي الصين، أدى التفشي الحاصل، إلى تفويض الأسطورة القائلة بأن النخب السياسية الصينية، تفوز في مهامها ومناصبها بجدارة وأحقية، فعمدة مدينة "ووهان" (البؤرة الأولى لفيروس كورونا) ادعى أنه لم يكشف عن حجم وخطر الوباء مبكراً كونه بحاجة إلى تفويض من أعلى. إلا أنه كان يستطيع توعية السكان باتباع إرشادات وقائية وحظر بعض التجمعات التي يحضرها أعداد كبيرة كما حصل في إعداد مأدبة ضخمة من الطعام حضرها أكثر من ١٠ آلاف أسرة في ووهان، بتاريخ ١٨ يناير، والذي تسبب في تفشي المرض على نطاق واسع آنذاك، وبعد ٣ أيام عزلت المدينة بأكملها، وهي واقعة تتم على انعدام الإحساس السليم بالمسؤولية.

وفي الولايات المتحدة أثبتت الإدارة فشلها أيضاً؛ سيما في تزايد حالات الإصابة فيها، وعدم جاهزية النظام الصحي، والاستعداد لهكذا أمر؛ بالإضافة إلى تجاهلها لخطر حدوث وباء، خاصة عندما صرح "ترامب" في ٦ مارس ٢٠٢٠، في مراكز السيطرة على الأمراض والوقاية "بعدم التفكير حقاً" في أن جائحة مثل كورونا ستحدث". على عكس إدارة أوباما التي أعدت لهذه المخاطر، ففي عام ٢٠١٤ أسس أوباما جدول أعمال الأمن الصحي العالمي لحشد البلدان المتقدمة لمساعدة البلدان الأقل نمواً وقدرة لاكتشاف الأمراض واحتوائها ومكافحتها قبل انتشارها.

وفي إسبانيا التي تأتي في المرتبة الرابعة لإصابات الفيروس، فشلت الحكومة في اجتماعها في ١٤ مارس ٢٠٢٠ في الاتفاق على تدابير اقتصادية واجتماعية جديدة للتصدي لهذا الفيروس، ومع إغلاق المدارس وحزمة من الخطوات الاقتصادية الأخرى، إلا إن وزراءها اختلفوا في اجتماعهم الأخير على شكل إجراءاتها الجديدة.

كل ما سبق يدل على عدم جاهزية هذه الإدارات لتدارك مثل هذه الكوارث وانشغالهم بأمر آخر ترتبط بالسياسة والسلطة. لينتهي الأمر بوباء أكثر خطورة على البشر، نتيجة الأنظمة الفاشلة، أثبتتها الآن اعلان اليونسكو إن نصف تلاميذ العالم أصبحوا اليوم بلا تعليم، ومن جانبها أعلنت منظمة العمل الدولية أن ٢٥ مليون وظيفة مهددة اليوم بالضياع بسبب الفيروس، لكن هنا نقول كل ما سبق سببه الأنظمة الهشة والادارات الفاشلة.

مبدأ التفرد أو التميز

ما يحدث الآن من عدم القدرة للسيطرة على هذا الفيروس، هو خوض كل طرف المعركة بشكل فردي ضده، وبطريقته الخاصة، حسب أنظمتها الصحية التي يعتمد عليها، وخبراته الطبية، فعدم وجود مشروع طبي منسق دولياً، يعمل على تعبئة جميع الموارد لاكتشاف لقاح ضد هذا الفيروس، يؤخر السيطرة عليه.

فبدلاً من ذلك يسبب الانقسام الحاصل ميل كل طرف إلى المضي بمفرده: انطلاقاً من بؤرة الفيروس في مدينة "ووهان" الصينية وتأخرها لإعلان ظهور الفيروس والتستر عليه. حتى عندما تسربت بعض المعلومات، بدأت بإصدار معلومات غامضة ومضللة، بأنهم يعالجون مرضى الالتهاب الرئوي دون ذكر التاريخ أو العدد.

فلا يزال البعض لا يتعلم من أخطائه، على مدى قرون من سارس و "إيبولا" للوصول إلى الانهيار المالي، ليتطور الآن هذا الفيروس إلى مرحلة "الجائحة"، فالمشاكل العالمية تحتاج لاستجابات عالمية، وليست فردية. كما يحصل الآن بتفرد كل دولة لإنتاج لقاح لمعالجة هذا الفيروس، ليكون السباق. لدرجة انعدام الثقة حول فعالية أو نجاح لقاح أي من هذه الدول.

ثقافة اللوم

ذكاء هذا الفيروس يكمن من خلال الانتقال عبر الطائرات أو أي وسائل نقل أخرى من بلد إلى آخر، وزرع الخلاف بين هذه الدول عبر لوم كل طرف للآخر بنقله إليهم، كاتهام الصين للجيش الأمريكي بزرع هذا الفيروس في الصين. وتصريح الرئيس الأمريكي ببذل الجهود للفوز على هذا "الفيروس الأجنبي"، قاصداً به "الفيروس الصيني"، بالإضافة إلى التتمر الذي يتعرض له أي صيني في الخارج، والجميع يتحاشى مسه ويتفادى مرآه.

ما سبق يمكن تعريفه بـ "ثقافة اللوم" لتتحول من لوم الدول إلى لوم الأشخاص عبر إلقاء اللوم على الآخر لتجنب المسؤولية. ففي "ووهان الصينية" اتهم رئيس بلديتها كبار مسؤوليها بما حصل، كما ألقى مسؤول في مكافحة الأمراض باللوم على الطبقات الحاكمة، وبالوقت نفسه القي مسؤول حكومي اللوم على الجمهور بعدم التزامهم بالقواعد والاستشارات أو عدم فهمها. متجاهلين سرعة انتشار هذا الفيروس وقضمه المزيد من الأرواح نحصد نتائجه حتى الآن.

خلاصة... ربما من المبكر الحكم على هذا الفيروس على أنه خطير لدرجة عالية، وربما يكون مجرد فيروس موسمي، وسيكون هناك في نهاية المطاف لقاح وعلاج فعال له. لكن ما يترتب بعده من تعطيل وحجر واجراءات وقائية، تؤدي لنقص الغذاء والدواء والنشاط الاقتصادي المحبط الذي يؤدي إلى مسيرة تراجع الدول. ففيروس (كورونا COVID-19) لن يكون الوباء الأخير وليس الأسوأ، فالاستمرار بهذا النهج من خلال التعامل الفردي مع أي حالة أو أزمة، سيولد ما هو أشع أو أخطر من "كورونا" ما لم تُكثف الجهود لإنقاذ الناس، وكسب الثقة من خلال اجراءات دولية تعزز هذه الثقة. فالأمراض المعدية الجديدة تُعطل الشعور بالنظام والثقة والاستقرار في غياب الجاهزية. ولا بد من الحذر والعمل بشكل أكثر للوقاية من أي مخاطر مستقبلية فعلى الرغم من زيادة التفاعل بين البشر والحياة البرية، إلا أنها ربما تخلق فرص جديدة للفيروسات للتنقل بين الأنواع، فالبنية الفيزيولوجية، لبعض الحيوانات تحميها من البشر، إلا بنية الأخير لا تحميها من الحيوانات مثل مخاطر تربية الخنازير. فلا تزال الأمراض الأخرى المنتشرة بين الحيوانات مثل "انفلونزا الخنازير وانفلونزا الطيور" تُخضع للمراقبة الدقيقة تحسباً لتطورها إلى عدوى تنتقل بين الأشخاص مما قد يسبب عدد كبير من الوفيات كما فعله وباء "الموت الأسود" الذي انتقل من الحيوانات إلى البشر عبر براغيث حول الفئران الميتة واجتاح أوروبا وتسبب بأسوأ كارثة سجلت في التاريخ نظراً لمعدل الوفيات بين الناس، حيث تسبب بوفاة ما يقارب ٥٠ مليون شخص في أنحاء أوروبا أي حوالي ثلث التعداد السكاني للقارة.

أخيراً وليس آخراً لا نملك سوى الرجاء والتمني بالانتصار على هذا الفيروس واصلاح الأنظمة؛ بالإضافة لذكر بعد التدابير الوقائية والإصلاحية التالية:

- دور الحكومات في حماية الناس من التأثير الاقتصادي نتيجة هذه الأزمة الصحية العالمية، ودعم أصحاب الدخل المحدود أو المؤسسات المغلقة بسبب الحجر الصحي لمواجهة الأزمة.

- معالجة الاقتصاد العالمي والذاتي الهش، لامتنعاص مثل هذه الصدمات، ومعالجة مستويات الديون السيادية، كاقتراب أغلب البنوك المركزية من معدلات الفائض المتدنية عند أي كارثة، لذا فأدواتهم النقدية للتصدي لأي فيروس متجدد صعب جداً.

- التعبئة للعيادات والمراكز الطبية في المناطق الأكثر تضرراً.

- وآخر ما يمكن قوله إن هذا الفيروس لعنة، لكنه ربما يكون نعمة أيضاً في حالة واحدة فقط وهو إذا اعتبر السياسيون والقادة والمتنفذون لهذا الدرس. والتخلي عن حالة الغرور، فالفيروس المنتشر في أي مكان هو خطر على كل مكان، والتخلي عن فكرة "أحمي نفسك فقط"، فالعظمة يجب أن تكون على مستوى الآخرين، والإيمان بضرورة احتواء الوباء أينما كان، بعيداً عن فكرة "الفيروس أجنبي" ومواجهته على أنه حقيقة فكلنا ننتمي لهذا الكوكب.

معركة ادلب... تصفية حسابات في آخر مناطق خفض التصعيد

مركز الفرات للدراسات

بعد سنواتٍ من الحرب التي تشهدها سوريا، بدأت المعارك تحتدم الآن في بقعة جغرافية تقع في شمالها الغربي، وهي إدلب، التي تسيطر عليها المعارضة السورية المسلحة مع فصائل إسلامية متشددة، كما طفى على السطح احتمال مواجهة تلوح في الأفق بين قوى خارجية (روسيا وتركيا) بعد سنواتٍ من العمل لاحتواء فوضى هذه الحرب، مما يُنذر بسفك الكثير من الدماء، و حدوث موجة نزوح هائلة، نتيجة حسابات خاطئة يتم تصفيتها على هذه الارض، وهذه الحسابات هي كالتالي:

سقوط آخر مناطق خفض التصعيد

التصعيد الأخير في إدلب ما هو إلا ترجمة فعلية لانتهاء صيغة أستانا بين تركيا وروسيا وإيران والتي تم الاتفاق عليها بين هذه الدول في ٤ مايو ٢٠١٧، والتي تقضي بإنشاء مناطق خفض التصعيد، بهدف خفض مستوى العنف، وهي تشمل أجزاء من (حمص، الغوطة الشرقية، درعا، القنيطرة، وإدلب) وقد انتهى ذلك بقضم الجزء الأكبر من هذه المناطق لصالح النظام السوري، وما يجري الآن هو اتمام الاتفاقية بطي الصفحة الأخيرة منها في ادلب، كما فعلت في مناطق خفض التصعيد الثلاث الأخرى. وكانت قمة أنقرة الأخيرة بين الدول الثلاث في ١٧ سبتمبر ٢٠١٩، استكمالاً لبنود الاتفاق، وقد ركزت على ادلب كآخر منطقة لإقضاء المعارضة، والخروج بموقف واحد وهو "سورية الموحدة"، ما يعني فوز روسيا وحليفها (أي النظام السوري)، إلا أنّ إقضاء المنطقة الأخيرة كان بمثابة الصفحة القوية لتركيا، لعدم حصولها على أية صفقات أخرى، كما حصل في ما يعرف بعمليتي "درع الفرات" و "غصن الزيتون"، حيث وجدت تركيا نفسها مع شريك مخادع (موسكو) لقناعتها بأن الأخيرة كانت ستعمل على تحقيق توازن للمصالح التركية في سورية، إلا أنّ النتيجة كانت بخروجها كطرف مخدوع ومهزوم، فلم تحصل على منبج أو نل رفعت أو كوباني، وسقوط الورقة الأخيرة (إدلب) يمهد لتقليص نفوذها في سوريا بشكل كبير، ويمكن تلخيص النتائج التي ترتبت على إقضاء تركيا عن المسألة السورية كالتالي:

- تهميش دور تركيا؛ الداعمة الرئيسية للمعارضة.
- إبعاد تركيا عن المفاوضات، وخفض تأثيرها في سورية.
- خسارة دبلوماسية لتركيا على جميع الأصعدة في سوريا بعد سنوات من الحرب.
- عزلة تركيا عن الحلفاء التقليديين، بعد تقاربها مع الروس وتجاهلها للنااتو عبر شرائها منظومات جوية روسية S-400، وعقد اتفاقيات تجارية.
- هزيمة كاملة للمعارضة واستبعادها من المفاوضات بشكل نهائي.
- خسارة الجبهة الليبية، نتيجة انخراطها لجبهة معادية لروسيا.

التسارع لحسم المعركة

إنّ الضغط الكبير الذي تشهده إدلب، هو محاولة يسعى من خلالها الجانبان الروسي والنظام السوري إلى فرض وقائع جديدة على تركيا والمجتمع الدولي، والإصرار على الحسم عسكرياً حتى لو اضطر الأمر إلى المواجهة مع تركيا لكسب انتصار سريع. ومن أهداف هذا الانتصار السريع:

حسم الأمور لصالح النظام السوري، قبل الدخول في أية مفاوضات سياسية من شأنها أن تبقى إدلب تحت سيطرة المعارضة والمجموعات الإسلامية المتشددة وفق اتفاقيات محتملة؛ لذا يسعى الجانبان الروسي والنظام السوري بوضع كل ثقلهما في إدلب، لكسب الأمور لصالحهم، لا سيّما بعد فشل تركيا بفصل الإرهابيين عن (المعتدلين) في إدلب بموجب الاتفاقية المشتركة بين روسيا وتركيا، التي تقضي بتكليف الأخيرة بهذه المهمة.

استغلال الارتباك الأمريكي في المنطقة؛ هذا الارتباك الذي شجّع الجانبين الروسي والسوري على حسم المعركة عسكرياً.

أهمية ادلب الاستراتيجية في الشمال الغربي لتأمين القاعدة الجوية الروسية في اللاذقية من أي هجمات.

أهميتها المعنوية للمعارضة كونها أرض تجمع مقاتلين متشددين ومعارضين للحكومة السورية، كما أنّ المناطق المحيطة بإدلب، كانت نقطة الانطلاق للتمرد على النظام منذ بداية الأزمة بدعم من تركيا، فالسيطرة عليها تقطع خطوط الإمداد من تركيا، ويكسر معنويات المعارضة بشقيها السياسي والعسكري.

أهميتها الحيوية لاستكمال السيطرة على الطريقين السريعين (M4 – M5)، وهي طرق حيوية تمر بمحافظة إدلب، وتعتبر من أهم الطرق البرية الدولية التي تربط سوريا مع الجوار والعالم، ويؤمن سهولة الحركة التجارية والنقل العسكري، ويصل بين أهم مدن سوريا بسهولة أكبر، وقد تجلّى اهتمام روسيا بهذه الطرق عبر إقحامها بكافة الاتفاقيات السياسية؛ حيث ذكر صراحة أهميتها في اتفاق سوتشي أواخر عام ٢٠١٨ واجتماعات آستانا.

حسم المعركة هي بمثابة رسالة من بوتين إلى كافة الأنظمة العربية الأخرى، حول ثقة الحليف بروسيا على عكس الأمريكان، فهي تفي بوعودها حتى النهاية، وتحمي من يلجأ إليها، فمسألة إدلب تهم روسيا أكثر من تركيا، لحفظ صورتها في المنطقة.

تخبط تركي

خلال الأزمة السورية، تحالفت تركيا مع كل القوى العظمى المتنافسة، لحماية مصالحها في سورية، لكن مع اقتراب الحرب من النهاية تحاول تركيا بشتى السبل للبقاء في سورية، فالسياسة غير المتوازنة لرئيسها ابعدها عن الساحة (مع الولايات المتحدة بهجومها على الكرد، وتحالفها مع الروس) (مع روسيا بمعاداتها للنظام ودعم المعارضة في سوريا وليبيا) (مع الاتحاد

الأوروبي من خلال استفزازه بورقة اللاجئين) حتى مع الداخل التركي (بعد مقتل جنودها الأتراك).

وتعتبر إدلب بمثابة الورقة الأخيرة لأردوغان الذي يحاول الحفاظ عليها، بحيث أنه صرّح عن استعداده لخوض مواجهة عسكرية مع العديد من اللاعبين، وهو موقف خاسر، وتصريحاته حول قيامه بعملية عسكرية في إدلب ما هي إلا تصريحات جوفاء. فمحاربة دمشق تعني محاربة (موسكو وطهران) وهذا يعني لأردوغان مواجهة الهزيمة. فقد ينتج عنها الغاء أي اتفاقية تتعلق بالمصالح التركية في سورية. التي ستمتد تأثيرها على الوضع الليبي. فكما إدلب تشكل ليبيا أيضاً صدعاً آخر في شراكة تركيا مع روسيا. فالعلاقات الاقتصادية بين تركيا وروسيا تعتبر تجارة مربحة للغاية (محطة طاقة نووية، أسلحة، سياحة، خط أنابيب الغاز الروسي الجديد) لا تحتمل المخاطرة بها. كما أنّ وجود نقاط مراقبة تركية في العمق السوري، محاطة بمئات الجنود السوريين، من السهل أن يصبحوا رهائن لدى الحكومة السورية، فبقاؤهم هو دلالة للتردد التركي حول الزج بالجيش التركي لخوض حرب مع النظام السوري وحلفائه وترك فرصة لخصومه في الداخل التركي، ليحولوا هذا الصراع إلى اتهام أردوغان بإشراك البلاد في صراع خطير. إلا أنّ تدخلها لا يخلو من الانخراط بشكل غير مباشر كالدعم اللوجستي والعسكري.

ارتباك أوروبي

سيلعب مسار الأحداث في إدلب دوراً أكثر الحاحاً على الدول الأوروبية، لجهة الحفاظ على أمنها ووحدتها. حيث يجد الأوروبيون أنفسهم على هامش التطورات الجارية، فلا أحد منهم على استعداد للمخاطرة لخوض صراع مع روسيا، سيما عندما تكون تركيا متحالفة مع مقاتلين متطرفين على الأرض. فالمزاج السياسي لديها أصبح ينتقد تركيا بشكل متزايد، ولا سيما في تصرفات رئيسها، فقد أصبحوا يرون أنّ تركيا بدأت تنحرف عن القيم المشتركة بينهما نتيجة سياسة أردوغان في ليبيا وشرق المتوسط؛ هذه السياسة التي أصبحت بين المطرقة الروسية والسندان الأوروبي والعربي، والتي قد تؤدي إلى حدوث أخطاء تعود بنتائج كارثية لتركيا.

كما أنّ السياسة المستفزة للرئيس التركي للحصول على الدعم الأوروبي من خلال تهديدها بورقة اللاجئين، أصبحت مكشوفة ومحبطة لهذه الدول، حيث حصلت تركيا على بعض ما كانت تصبو إليه، ولا سيما من ألمانيا عند احتلالها لعفرين، وهي باتت تستخدم نفس التهديدات فيما يتعلق بليبيا، بحجة أنّ سقوط طرابلس يعني تدفق الآلاف إلى أوروبا هرباً من حفر، وباتت إدلب الآن حديث أردوغان والتلويح من خلاله بفتح الحدود أمام اللاجئيين للعبور إلى أوروبا ما لم يحصل على الدعم في سوريا، وهو تهديد سيزيد، ولن يتوقف في إدلب فقط. لذا تحاول أوروبا عدم الوقوف في صفّ طرف ضد الآخر في هذه المعركة، وتحاول العمل مع الطرفين المتصارعين لتحفيز صفقة تنهي الهجوم العسكري، واحتواء التصعيد، منعاً لخلق موجة جديدة من اللاجئيين نحوها، حيث اقترحت عقد اجتماع بين بوتين وأردوغان وماكرون وميركل في الخامس من مارس القادم. وهي خطوة يراها العديد خطوة بعيدة عن الحل، ففي ظلّ هذه التطورات المتسارعة قد يتمّ الحسم العسكري قبل أن ينعقد هذا الاجتماع، وبدأت دول أوروبية

بالبحث عن بدائل، كتحصين حدودها، حيث اقترحت اليونان بناء جدران عائمة في بحر إيجه لمنع تدفق قوارب المهاجرين.

مراوغة أمريكية

لا يزال من مصلحة الولايات المتحدة إنقاذ سوريا من مزيد من الكوارث، فهي وحدها من بين القوى العظمى يمكنها تحفيز استجابة دولية واسعة، وتعزيز المصالح المشتركة للشركاء، وتهميش دور الخصوم، كما يمكنها التعامل مع الروس استناداً إلى أهداف مشتركة.

فبقدر ما تتجاهل الولايات المتحدة مصالحها العميقة في سوريا، إلا أنها لا تستطيع تجاهل ما لديها من شبكة من المصالح، وجميعها تتقاطع في سوريا، سواءً لوقف التمدد الإيراني، أو للحد من النفوذ الروسي، أو تحقيق الاستقرار في الحدود الأردنية، ولبنان. فسوريا تعتبر حيوية بالنسبة للولايات المتحدة. كما أنّ عودة الحياة إلى داعش في سورية هي تهديد للعراق أيضاً.

بالنسبة للولايات المتحدة فهي تتبع استراتيجية تتمثل بتعزيز نفوذها في أية مفاوضات حول مستقبل سوريا، ومن أهم جوانب نفوذها استخدام وجودها في شمال شرق سورية كمصدر قوة، بدلاً من المناطق الأخرى.

ويبدو أنّ ما يزعج تركيا هو وجود تحريض مباشر من قبل الولايات المتحدة على الاستمرار في حماية إدلب، لكن دون تقديم أيّ دعم فعلي لها، وهو ما أشارت إليه تصريحات المسؤولين الأمريكيين حول دعم تركيا في إدلب، لتبدو الولايات المتحدة وكأنها لا تريد أن تسقط إدلب في أيدي الروس أو النظام السوري، أو وجود أي دور نشط لإيران فيها.

وفي الواقع فإنّ دعوة الممثل الخاص للولايات المتحدة "جيفري" إلى دعم تركيا في هذه المعركة هي دعوة تغلّفها الكثير من الشكوك، فعلى الرغم من ذهاب جيفري إلى أنقرة، ودعمه لحشد وتأييد الموقف التركي، إلا أنّ مستشار الأمن القومي أوبراين أعلن أنّ الولايات المتحدة لن تتدخل إلى جانب حليفها في الناتو، فأعضاء الحلف باتوا ينظرون إلى تركيا كحصان طروادة روسي بين صفوفه، بسبب شراكتها وتقاربها في الفترة الأخيرة، وما التصريحات الأمريكية إلا مراوغة لاستغلال نقاط الاختلاف بين أنقرة وموسكو بحيث يؤدي الأمر إلى حدوث تباعد بينهما.

إلا أنّ هذا الدعم لن يتطور كما ترغبه تركيا، وهو ما تبين في عدم استجابة الولايات المتحدة للطلب التركي بنشر صواريخ باتريوت على حدودها الغربية، في إشارة إلى عدم لعب الدور الكبير في حل النزاعات السورية، فإنقاذ أي من الخصوم في إدلب إنما يضر بأولويات المصالح الأمريكية في المنطقة. وخاصة الاتفاق بينها وروسيا فيما يتعلق بالمجال الجوي في سورية (شرقه للولايات المتحدة وغربه لروسيا).

تأثير الأحداث على شمال شرق سوريا كل ما يحصل في شمال غرب سوريا، سيكون له صدى في شمالها الشرقي أيضاً، وهو ما تتابعه الإدارة هناك بصمت، بهدف الاستفادة من التوازن في حال بلغ الخلاف الروسي- التركي أوجه.

كما يمكن لهذه الإدارة أن تحصل على فرصة جديدة للمناورة إذا استمر التصعيد في إدلب ووصل لدرجة انهيار الشراكة الروسية التركية، فمن المحتمل، عند التوصل إلى توافق سياسي بين الحكومة السورية والإدارة الذاتية، أن تتعاون قوات سوريا الديمقراطية مع الجيش السوري في مواجهة تركيا، وهي فرصة لفتح جبهات جديدة انطلاقاً من منبج وتل رفعت نحو مناطق درع الفرات، وقد تستفيد قوات سورية الديمقراطية من التسهيلات التي قد تقدمها روسيا لها في عملياتها ضد الجماعات المسلحة التابعة لتركيا في عفرين. كما يمكن أن تتطور الأمور نحو فتح جبهات في شرق الفرات أيضاً؛ في سري كانييه (رأس العين) و غري سبي (تل أبيض) في حال حدوث توتر كبير بين روسيا وتركيا، وحينها ستفقد تركيا قدرتها على التحرك بأمان في سورية، ولا سيما أنّ المجال الجوي السوري مغلق أمام الطائرات التركية.

ومن ناحية أخرى، فإنّ زيادة التصعيد في إدلب تضعف احتمالية أيّ هجوم تركي على كوباني بضوء أخضر روسي.

كما أنّ عملية "نزع السلاح" أقنعت قوات سوريا الديمقراطية بأنّه من الخطأ الوثوق المطلق بالولايات المتحدة، فقد تواجه هذه القوات خطر تكرار سيناريو إدلب في شرق الفرات على حسابهم، وعليهم ألاّ يتجاهلوا روسيا في سبيل الوصول إلى تسوية سياسية، ويمكن تطبيق هذا التوازن من خلال فتح مساحة أكبر لروسيا دون قطع العلاقات مع الولايات المتحدة.

وفي الختام، لا بد من القول أنّ ما تعرف بالمعارضة السورية بشقيها السياسي والعسكري، لم تدرك أنّ إدلب هي مجرد منطقة ضمن المناطق في اتفاقيات الدول الضامنة التي كانت ترعى مصالح النظام السوري، حيث باتت الأمور تصب في مصلحة الأخير، نتيجة حدوث تحول في أجندات تركيا، بعيدة عن مسار تلك المعارضة، فإدلب هي الحلقة الأخيرة من سلسلة تنازلاتها ونهاية الرهان الخاسر للمعارضة، نتيجة سياسة داعمها (تركيا). فسقوط إدلب هو الصفعة الكبرى والأخيرة للمعارضة، بشكل خاص، وليس لتركيا، التي استغلت هذه المعارضة للعب على حبال صراع النفوذ بين القوى الكبرى في سورية وخارجها. فخسارة دورها المؤثر ونفوذها القوي في سوريا لا يعني أنها لم تحقق الجزء الأكبر من أهدافها فيها، كالحصول على المتمردين في حربها ضد الكرد في شمال شرق سوريا، وإرسالهم لخوض حروبها في الخارج كليبيا، والعمل مع روسيا من خلال الحصول على معدات عسكرية، مثل S-400 واتفاقيات تجارية، مقابل بيع ما تبقى من المعارضة السورية على الأرض.

والآن بعدما انجزت تركيا مهمتها في غري سبي (تل أبيض) وسري كانييه (رأس العين)، فهي ترغب في نقل مقاتليها من السوريين إلى ليبيا وإبعادهم عن إدلب، فالهدف التركي يفرض عليها قطع آلاف الأميال للحصول على الكعكة الكبيرة في إفريقيا (ليبيا)، الأمر الذي أثار رغبة روسيا والنظام السوري بالتوائم مع هذه الأجندات التركية، فالنفعية السياسية والواقعية والهدف المشترك هو من مقومات هذا التعاون.

من جرابلس الى طرابلس... تداعيات المغامرة التركية

مركز الفرات للدراسات

منذ بدء الربيع العربي، وتركيا تحاول الترويج لنظام سياسي جديد يكون نموذجاً للنظم السياسية العربية، فتسعى من خلاله الترويج لمفهوم العلمانية التركية ودمجها بمفهوم الإسلام السياسي ذات الطابع الاخواني؛ على أنها لا تتعارض مع المجتمع الإسلامي ولا النظم العلمانية الغربية، لكن ما يبدو للواقع هو تعاملها مع التيارات الإسلامية كنسيج واحد، وهي ترى إن صعود هذه التيارات واستلامها لمقاليد الحكم في المناطق التي شهدت الربيع العربي، إنما يدعم نفوذها في المنطقة، كونها تمثل النموذج الإسلامي الصحيح لدى العديد من الحركات الإسلامية؛ وخاصة الراديكالية منها، فبحسب رؤيتهم تركيا هي الوحيدة التي بقيت مخلصاً لهذه الانتفاضات، سواء في تونس أو ليبيا أو مصر أو سوريا أو العراق، مما وضعها في خلاف مع الدول الأخرى التي أوقفت دعمها للثورات في ظل سيطرة المتطرفين عليها، على عكس تركيا التي استمرت في دعم هذه الجماعات ذات الميول الإسلامية، وأخرجت الانتفاضات عن مسارها السلمي، وجعلت من الجماعات الإسلامية أدوات تستخدمها لتنفيذ سياساتها وخاصة في سورية وليبيا، وهذا يؤكد رغبة أنقرة في اتباع سياسة خارجية مستقلة، تقوم بما ترغب به دون أي اعتبار لأحد، وهو ما صرح به الرئيس التركي أردوغان في العديد من خطباته بأن "تركيا لديها سياسة خارجية مستقلة، تقوم بعملياتها من أجل "أمنها القومي" دون الحصول على إذن من أي شخص"، وكان آخرها زج الجيش والقوة التركية في ليبيا، لإبراز قوتها ودورها في النزاعات، كما فعلت في سوريا والعراق، لكن هذه المرة مختلفة؛ كونها تحمل تجربة جديدة وهي زج مقاتلين سوريين موالين لها في هذه المهمة وخارج إطار "أمنها القومي" كما تزعم في سوريا والعراق.

يأتي التدخل التركي في ليبيا وفق استراتيجية جديدة؛ فما هي التداعيات وما الخطوات التي سوف تخطوها؟

البداية من جرابلس

عند العودة للفترة ما قبل الثورات والأزمات في الدول العربية تحت مسمى (الربيع العربي) اقتصرت العلاقة التركية العربية على التبادل الثقافي والاقتصادي. إلا إن تركيا سعت إلى مدّ نفوذها في المناطق العربية التي شهدت حالات الفوضى، لبسط نفوذها في المنطقة، بدواعي أمنية أو بطلب من جهات رسمية كقطر، وغير رسمية كالاتلاف السوري وحكومة الوفاق الليبية. وهي تسعى من خلال ذلك جعل نفسها محورياً رئيسياً في العديد من القضايا الإقليمية، فكانت البداية من سوريا وعلى الرغم من أن تركيا لم تكن القوة الخارجية الوحيدة التي تدخلت في سوريا، ولكنها تبقى الأبرز من حيث النتائج السلبية، فبتدخلها ازداد عدد الضحايا، وبضرر أكبر، ونزوح أكثر، فهي بدأت بتجميع فلول المعارضة على كافة انتماءاتها وخلفياتها، وتجنيدهم بهدف تحقيق مصالحها، واعتبار سورية مقاطعة تابعة للدولة العثمانية كما كانت قبل الحرب العالمية الأولى، فكان المدخل من جرابلس، والمبرر قتال تنظيم الدولة الإسلامية، فانضم جيشها

مع الفصائل السورية المسلحة إلى هذه المناطق الحدودية واجتاحت المنطقة تحت مسمى عملية "درع الفرات"، بالتزامن مع إعلان قوات سوريا الديمقراطية تحريرها لمنبج من تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، فكان التدخل التركي كهدف آخر وهو منع تمدد الكرد غرب الفرات وليس محاربة التنظيم كما ادعت، وبذلك أصبح لدى تركيا موطئ قدم في سوريا، لتكون منطلقاً لها وللفصائل السورية المسلحة لمحاربة الكرد، والذهاب لفرض توازنات جديدة في الشمال السوري، مع لاعبين دوليين واقليميين آخرين. وبذلك تكون تركيا قد خطت خطوة باتجاه أهداف استراتيجية أكبر، في مقدمتها محاربة الكرد والوقوف ضد أي مشروع خاص بهم، بالإضافة لكون هذا التدخل جاء بمثابة اعتراف دولي بدورها في الأزمة السورية خلال المرحلة اللاحقة عبر مسار أستانا الذي جمعها بروسيا وإيران.

ومنذ ذلك الحين زادت تركيا من وجودها العسكري على الحدود السورية، وبدأت برفع الرايات التركية وصور زعيمها أردوغان، لتليها فيما بعد غالبية مدن الشمال السوري في غرب الفرات، وتطلق بعدها عملية "غصن الزيتون" عام ٢٠١٨، لتحتل مدينة عفرين بعد قصف مكثف بالطيران والمدفعية، وتهجر أهلها، وبذلك بات النفوذ التركي يمتد من جرابلس في أقصى ريف حلب الشمالي مروراً بمدينة اعزاز شمال حلب وصولاً إلى منطقة عفرين. وتكون قد عززت نفوذها في أجزاء من شمال وشمال غرب سوريا، ليبدو المشهد في المناطق المحتلة تركيا أشبه بالوصاية التركية عليها. أما المرحلة الأخيرة كانت تحت مسمى "نبع السلام" ليطال احتلالها شرق الفرات، حيث استولت على مناطق "سري كانيه / راس العين" و"تل ابيض" وسط تهجير للأهالي؛ وتدمير للبنية التحتية للمدينة نتيجة قصفها الهجمي؛ وحالات السلب والنهب التي قامت بها الفصائل العسكرية السورية الموالية لها.

تبعات التدخل التركي في سوريا

كان من نتائج التدخل التركي في سوريا تبعات كثيرة على عكس ما تروج له بعودة الأمان، نذكر منها:

- جرائم حرب ونزوح مئات الألوف من المدنيين، وفرار الآلاف من عناصر تنظيم الدولة، إبادة وتطهير عرقي، تغيير ديمغرافي وثقافي.

- تعليق عمل المنظمات الإغاثية والتي وصل عددها حوالي ٢٠٠ منظمة، نتيجة القصف العشوائي على المدن.

- ابتلاع مساحات شاسعة من سوريا وعلى مرأى من المجتمع الدولي.

- لعب دور الضامن الكاذب: فصعوبة احتوائها للوضع في ادلب، خلق أوضاعاً مأساوية للسكان، مما سبب تهجير سكان هذه المناطق بعدما وعدت تركيا بضمان أمنها وتأسيسها لنقاط مراقبة لحمايتها، إلا إنها أصبحت في نهاية المطاف هدفاً مباشراً للطائرات الروسية وقوات النظام السوري.

الطريق إلى طرابلس

التدخل التركي في ليبيا ما هو إلا استعراض درامي لاردوغان، لدعم الحكومة الهشة نتيجة حصارها، كما فعلت مع المعارضة السورية، بذريعة أن مؤسس الدولة التركية الحديثة اتاتورك قاتل وأصيب هناك، لإقناع الشعب التركي بضرورة التدخل فيها.

من ناحية أخرى وبعد عملياتها العسكرية الأخيرة في سورية، باتت تركيا ترى نفسها بمزيد من الثقة كقوة إقليمية، وكما كانت الفصائل المعارضة في سوريا تنظر إليها كراعي رئيسي ومنقذ، باتت حكومة الوفاق المحاصرة في ليبيا هي أيضاً تراها بنفس الشكل. أما بالنسبة لتركيا فهي ترى في زج جيشها في ليبيا إبراز لقوتها ودورها في النزاعات، كما فعلت في سوريا، وفرصة لتوسيع دائرة نفوذها واستكمالاً للعمليات العسكرية في سورية والعراق، والقواعد الموجودة في قطر والصومال، فضلاً عن السبب الرئيس والأهم وهو بسط سيطرتها البحرية على حوض المتوسط بمواردها النفطية.

في ليبيا تكون تركيا قد أسست لنفسها وجود قوي في منطقة شمال إفريقيا للمرة الأولى منذ عام ١٩١٢، فهي تسعى بذلك إلى توسيع دائرة نفوذها من خلال المبادرات الاقتصادية والدبلوماسية وأخيراً العسكرية من القرن الإفريقي إلى الخليج ومناطقها الحدودية، لكن هذه المرة دون أن تزج بجنودها للقتال في هذه المنطقة، إنما باستخدام وكلاء للقتال كما في سوريا. تأتي المغامرة التركية في ليبيا وفق أهداف استراتيجية جديدة، فما الأهمية وما الخطوات التي من الممكن أن تخطوها في سبيل ذلك؟

ليبيا كصفقة جديدة

تبدو ليبيا صفقة جديدة، تسعى أنقرة من خلالها الحصول على مكاسب جيوسياسية ليس بأقل شأناً من العراق وسوريا، ويمكن قراءة أهمها كالتالي:

بعد فشلها في عقد اتفاق مع مصر واليونان بشأن ترسيم الحدود البحرية، تكون ليبيا هي الخيار الأخير التي قد تتيح لحكومة العدالة والتنمية للعودة إلى امتيازات ما قبل ١٩٢٣ أي ما قبل اتفاقية لوزان، والتي بموجبها تم تقليص نفوذ الدولة الفتاة بعدة شروط أملت عليها دول الحلفاء وفي مقدمتهم بريطانيا، وأهمها منع تركيا من التنقيب عن النفط والغاز وجعل مضيق البوسفور ممراً دولياً غير خاضع للرسوم التركية، ومع اكتشاف الغاز من قبل إسرائيل في البحر المتوسط في بداية عام ٢٠١٠ ومن ثم لبنان وسوريا، وعدم استطاعة تركيا تجاوز المياه الإقليمية لوجود آلاف الجزر اليونانية فضلاً عن جزيرتي كريت وقبرص، تدخلت في سوريا عبر استخدامها لورقة اللاجئين والمعارضة السورية الخاضعة لهيمنة جماعة الإخوان المسلمين، في محاولة منها لإسقاط النظام السوري، وتأسيس نظام بديل موالي لها؛ على غرار الوضع العراقي الإيراني، ولكن يبدو أنها لم تنجح في الوصول لأهدافها بسبب الدعم الروسي والإيراني للنظام السوري، وجرها إلى تفاهات أستانا التي قوضت من دورها في سوريا، وفي هذا السياق بادر أردوغان بالتدخل في ليبيا عبر عقد اتفاق ترسيم الحدود البحرية مع حكومة الوفاق في ليبيا وسط تحد وتجاهل لأهم الدول المطلة على البحر المتوسط كمصر واليونان وإسرائيل وقبرص

إلى جانب إيطاليا وفرنسا، وموافقة روسية ضمنية شبيهة بالتفاهات التي جرت بينهما في سوريا.

الضغط على روسيا للتراجع عن دعم حفتر، فمن خلال الهجوم الروسي السوري الأخير على إدلب، يبدو أن المحادثات والصفقات الأخيرة بين تركيا وروسيا قد فشلت فتراها تركيا فرصة لفتح خط جديد للعودة إليها وطلب الحوار للحل. وتعتبرها نجاح كبير على ما ستحصل عليه من صفقة في ليبيا على حساب ادلب، والخروج بمظهر المنقذ، حيث حظيت بدعم من ترامب، عندما صرّح بأن تركيا هي الوحيدة التي تستطيع إيقاف " المذبحة " في إدلب.

التنسيق مع روسيا بشكل أكبر؛ وفتح ممر للحل السياسي تشمل أنقرة وموسكو ودمشق، بالإضافة إلى طرابلس. نتيجة محاولات تركيا الفاشلة لفرض سيطرة كاملة على إدلب، لتحقيق أهدافها الاستراتيجية، والسماح للجيش السوري للهجوم لإعادة السيطرة على ادلب.

أما موسكو فتراها فرصة للتقرب من حليف في الناتو، ويضعف عضويتها فيه، الأمر الذي ينتهي بضعف هذا الحلف؛ ونشوب صراعات فيه بين الأعضاء، فتكون موسكو قد حصلت على مكسب دبلوماسي كبير بهذه المناورة، فضلاً عن تأمينها لموطئ قدم في البحر المتوسط من خلال سوريا وليبيا، للتحكم في خطوط الغاز لاستكمال مشروع سيلها الجنوبي، وما الاتفاق الأخير بين بوتين وأردوغان، إلا تأكيداً لرغبتها لإعادة سيناريو سوريا وأستانا.

القتال عبر وكلاء

إن تجنيد جماعات مرتزقة أمر ليس بجديد؛ فقد جندت إيران الشيعة الفقراء من أفغانستان وباكستان للقتال في العراق وسورية، أما تركيا فهي جندت السوريين لقتال الكرد؛ وتجندهم الآن للقتال بالوكالة عنها في ليبيا. وهم عبارة عن مزيج من مقاتلين سابقين، ومقاتلين جدد، والتي تلقت دعماً كبيراً من تركيا، لكن غالبيتهم انضموا للحصول على رواتب، وليس لديهم أي خلفية ثورية أو معادية للنظام السوري، فعندما أنشأت تركيا لأول مرة هذه الفصائل، قبل عملية درع الفرات كانت رواتب المقاتلين مرتفعة بشكل غير عادي، حيث بلغ حوالي ٣٠٠ دولار شهرياً، ثم عمدت تركيا إلى تخفيض هذا الراتب بداية عام ٢٠١٨ إلى حوالي ١٠٠ دولار، وفي بعض الحالات إلى ٥٠ دولار، بهدف دفعهم إلى النهب والسلب في المناطق التي يتم السيطرة عليها كعفرين وسريه كانية وتل أبيض، فبدأ الاعتماد - وإطلاق يدهم - على الأنشطة الإجرامية، كالنهب والخطف لتغطية أجورهم.

وانتهت التسمية الأخيرة لهم بالجيش الوطني السوري، الذي يضم مجموعة من المرتزقة والمتمردين السوريين الذين صادقوا وعاهدوا على القتال إلى جانب تركيا، وقد وثقت العديد من المقاطع عمليات النهب والخطف ومهاجمة المدنيين في عفرين، ثم سري كانييه (رأس العين) وتل أبيض.

الهدف التركي من هذا الجيش أو الفصائل المسلحة التي تعمل في مناطق النفوذ التابعة لتركيا، هو تأمين الدعم المناسب لتأسيس منظومة عسكرية، تستفيد من طاقتها البشرية مهما كانت خلفياتها، واستخدامها كقوة مساعدة لتحقيق أهدافها السياسية بكافة الوسائل، فمنذ عام ٢٠١٨،

قامت تركيا بزجها في عمليات ارتقت لجرائم حرب في سورية، بما في ذلك عمليات الإعدام الميدانية والنهب، دون أي محاسبة، مما حرض تركيا لتنفيذ هذه الخطة في الساحة الليبية، لتأجيج الصراع الداخلي، يكون للسوريين الموالين لها دوراً كبيراً لتنفيذ أجنادات خاصة بسياستها الخارجية.

نقل المتطرفين إلى الداخل الليبي

كانت ليبيا منذ بداية الأزمة السورية، مقراً للجماعات الجهادية، حيث تم نقل مجموعات كبيرة منهم مع الأسلحة إلى سورية عبر تركيا عن طريق وكلاء ودول، فقد كانت مستشفيات اسطنبول تعج بالجهاديين الليبيين.

ومن بين الشخصيات (مهدي الحاراتي أو المهدي الحاراتي)، إيرلندي من أصل ليبي، وقائد سابق لكتيبة ثوار طرابلس خلال الحرب ضد القذافي، ليصبح بعدها قائد لواء الأمة في سورية، وفي عام ٢٠١٧ نشرت السعودية والبحرين والأمارات ومصر إعلاناً مشتركاً وصف ٥٢ شخصاً بأنهم إرهابيون، من بينهم الحاراتي.

أما اليوم فقد انقلبت المعادلة، حيث يتم عملية نقل المتطرفين من سورية إلى ليبيا لمساعدة حكومة الوفاق المدعومة تركيا، حيث أفادت العديد من التقارير عن سعي تركيا إرسال مجموعات من هؤلاء المرتزقة إلى ليبيا عبر عدة منافذ، بدلاً من الجيش التركي، وحصر مهمة الجيش للقيام بدوريات على الشواطئ الليبية لحماية الأصول الاقتصادية التركية الجديدة.

يبقى الأهم، سواء نقلت تركيا متطرفين من سوريا إلى ليبيا، أو إيجاد مهدي حاراتي جديد في ليبيا، يبقى الهدف من هذه السياسة هو دعم الجهاديين في ليبيا كما فعلت في سوريا.

التعويل على فرق (فصائل) محددة

جميع الفرق العسكرية السورية المتطرفة وغير المتطرفة التي تم أو يتم إرسالها الى ليبيا شاركوا في العمليات العسكرية التركية لغزو شمال وشمال شرق سوريا، ولعبوا دوراً مهماً في الصراع المستمر منذ سنوات في سوريا، فتحوّلت الأنظار لإرسالهم إلى خارج سوريا، كون مهامهم الحالية داخل سوريا قد انتهت بموجب الاتفاقيات بين داعمهم الترك والقوى الأخرى لإيقاف العمليات العسكرية، فالآلاف من هؤلاء المرتزقة لم يمانعوا الطلب التركي بإرسالهم إلى ليبيا الغنية بالنفط. ووفقاً للمرصد السوري، بدأت تركيا بفتح مراكز للتجنيد في حلب لإرسال الشباب إلى غرب ليبيا براتب شهري يصل إلى ٢٠٠٠ دولار، ووفقاً لوسائل الإعلام الروسية إن تركيا قد أرسلت بالفعل آلاف المقاتلين إلى شمال افريقيا.

حسب بعض الصحف، تأتي في مقدمة المجموعات السورية مجموعات مرتبطة بـ "فيلق الشام" المدعومة تركيا ومرتبطة بالإخوان المسلمين، ومعروف بجرائمه من خطف ونهب في عفرين وصولاً إلى رأس العين (سري كانييه) وتل أبيض.

فرقة السلطان مراد: يعد أكبر وأقوى فصيل موالي لتركيا ضمن مناطق سيطرته في درع الفرات، ومعروف بعلاقته بجماعة الإخوان المسلمين، وأكثر من مارس أنواع التعذيب على

السوريين، نفسياً وبدنياً، وهو فصيل من الجماعة التركمانية المسلحة الأخطر والأبرز في حلب، يتكون من تركمان سوريا، ومعروف بارتكاب جرائمه في عفرين، من قتل وتعذيب.

يمكن القول إن أنقرة قد عمّمت تجربتها المنفردة في التعذيب على السوريين من خلال هذه الفصائل، كونها سياسة ممنهجة في السجون التركية، فسجون فرقة السلطان مراد أفضل مثال حول الانتهاكات التركية ومرتزقتها بشكل ممنهج. حيث كانت هذه الفرقة مسؤولة عن الجرائم المروعة ضد الكرد في شمال سورية، وانتشارهم في ليبيا قد يوقف هجوم حفتر، وبأي ثمن.

كتيبة صقور الشام: من أبرز الفصائل العسكرية المرتبطة بتركيا، والمعروف بعدم عدائيتها تجاه (تحرير الشام/ جبهة النصر سابقاً)، كما كان لها تنسيق معها من قبل. وتشتهر بتوجهها السلفي، ومعروفة بعملياتها الانتحارية عبر السيارات المفخخة.

هذه الأسماء والأوصاف للفرق العسكرية الموالية لتركيا، تشير بأنها ليست فقط جماعات جهادية أو متطرفة، تتبع ايديولوجية دينية، وإنما أيضا وكلاء للحكومة التركية، الممزوجة بين الاسلاميين والقومية التركية والسورية، ولكنهم في الأساس مجرد مرتزقة.

أما بالنسبة للداخل الليبي، هناك فصائل تعود في أصولها العرقية إلى تركيا، وهذا ما يقوي الدور التركي للحصول على شعبية ليبية ومواصلة الدعم العسكري لهذه الفصائل الموالية لها، من بينها الفصيل الليبي الرئيسي من مصراتة الذي يدعم حكومة الوفاق وتشكل قوات رديفة ومساعدة لهذه الفصائل المذكورة أعلاه.

في النهاية يبقى الأمل الرئيسي لأنقرة، التدخل في ليبيا على غرار ما فعلته في سوريا، كما تأمل من خلال تغيير ديناميكيات ساحة المعركة، لتعزيز أوراقها بصفتها سمسار قوي في ليبيا تماماً كما كان دورها في سوريا، من خلال تواصلها مع الضامنين الرئيسيين في سوريا وهما روسيا وإيران.

لكن الدور السوري للقتال في ليبيا من أجل الجيش التركي تعتبر جرأة من الأخير، وسياسة جديدة لإيجاد آخرين للقتال من أجلها. كما إن الخطوة التركية الأخيرة بإرسال قوات الى ليبيا، ستمهد لدول أخرى للجرأة باتخاذ نفس الخطوة، وخاصة السعودية ومصر.

لذا فالتدخل التركي في ليبيا يعتبر مغامرة خطيرة، كونها ستصطدم بمنافسين آخرين لها أبرزهم مصر واليونان وإسرائيل وفرنسا وإيطاليا، فضلاً عن روسيا التي ستعمل على جر تركيا إلى المستنقع الليبي مثلما فعلت في سوريا، لاسيما وأنهما القوتان اللتان دعمتا أطراف الصراع في سوريا منذ وقت طويل وها هما يلتقيان مجدداً على ساحة جديدة ويدعمون القوى المعارضة فيها، وهي مهمة أكثر صعوبة من سوريا، وربما تنتهي باتفاقيات كما جرت في الأخيرة، كون ليبيا تشكل أرضية مهمة للاستراتيجية الروسية، لما فيها من موارد ضخمة؛ ولقربها من أوروبا، بما في ذلك منشآت روسيا البحرية في طرطوس السورية. لذا فالمكافئات التركية لروسيا في ليبيا قد تكون مغرية لموسكو كما في سوريا، مما يؤثر على الدور التركي ويصعب عليها مهمتها في ليبيا، ولكن يبقى المكسب الأكبر لموسكو هو زج المقاتلين السوريين في هذه المعركة، لتخفيف الضغط عليها في سوريا واقضاء ما تبقى منهم فيها.

واشنطن وموسكو.. من التفاهم في غرب الفرات

إلى المواجهة في شرقه

د. ريبير خلف

باحث في مركز الفرات للدراسات

لم يعد خافياً على أحد دور الولايات المتحدة وروسيا كطرفين متصارعين في أي نزاع بالرغم من تعدد القوى الأخرى المشاركة فيه. لكن حالة العداء أساساً تدور بين هذين الخصمين عبر وكلائهم، وقد شهدت العلاقات بينهما صراع وتحالف وتنافس وشراكة.

وفي سوريا، يبدو التنافس بينهما لا يختلف عن أجواء الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، ورغم تعارض الأهداف لكن الاتفاق كان بتجنب أي صدام عسكري بينهما.

أما في شرق الفرات يبدو أن المعادلة اختلفت في الآونة الأخيرة، فقد تتحول إلى صدام عسكري، وتعود أسبابه إلى التفاوت والاختلاف في النوايا، فروسيا تسعى لسحب ذريعة التدخل الأمريكي بالقضاء على الجماعات الإرهابية واستغلال الفرصة لتوسيع نفوذها في المكان بحجة بسط السيادة السورية على الحدود السورية الشمالية الشرقية، وفي المقابل الولايات المتحدة تسعى لخلق أهداف واستراتيجيات أخرى، لمنع هذا التمدد وتمكين وجودها، بدأت بمسمى " داعش أولاً " و" حالياً " تأمين النفط " بذريعة منع سيطرة الجماعات الإرهابية عليها.

لكن أياً من الطرفين لم يلتزم بقسمته بل أصبح مُصرّاً على إخراج الآخر من هذا المكان، بدأت ملامحه بتصادم بين دورياتهما واشتعال السلاح بين جنودها، ولا يدري أحدٌ كيف وأين تنتهي، مما ينذر لمشاكل أخطر إن تطورت، فتواجهما في نفس المكان، أمر غير مقبول لأي منهما. فالانقسامات الحاصلة في سورية، وضعت القوات الأمريكية مع حلفائها في الصدارة في شرق الفرات، أي أن الوجود الروسي في هذه المنطقة كان من الأمور الشبه مستحيلة. ومع التغيير الحاصل في الآونة الأخيرة والانتشار الروسي في شرق الفرات، بدأت بالعمل على سحب هذه الصدارة وتحويل المكان من محمية أمريكية إلى محمية روسية، وبذلك أصبحت المنطقة مسرحاً لمشهد جديد بين لاعبين جدد وهم الولايات المتحدة وروسيا بعدما كان الحديث حول تركيا والكردي. ويمكن قراءة وتحليل تطور المشهد كالتالي :

من التفاهم إلى التصادم

منذ بدء الحرب السورية، وجدت الكثير من القوة الإقليمية تدخلها في الساحة الساخنة، فرصة لحل النزاع بينها وبين الخصم، فآلية الحد من خطر التصعيد أو المواجهة الغير مقصودة، كان المفتاح لحل النزاعات الاعتيادية بينها. فكانت البداية بين الولايات المتحدة وروسيا حول أشكال محددة من التعاون بينهما، تهدف للتقليل من خطر التصعيد والحوادث الغير مقصودة لمنع التصادم، وهو ما شجع لاعبين آخرين لاتخاذ اجراءات مماثلة، كإسرائيل وتركيا. إلا أن مثل هذه التفاهمات هي جزء من السياسة الاضطرارية وتتطلب بعض الثقة، يسعى كل من الطرفين

لتجنب حادث أكبر ربما تؤدي لحوادث مباشرة، لكن هذه التفاهات لم تخلو من بعض الحركات الاستنزائية لأسباب متعددة كاختبار لرد الفعل.

ففي كثير من الأحيان سعت روسيا لمانورات خطرة كان الهدف منها اختبار رد فعل واشنطن، فالأحداث التي جرت في دير الزور. في صيف عام ٢٠١٧ ومع فصل مناطق السيطرة في نهر الفرات للسيطرة بين النظام السوري المدعوم من روسيا في غربه، وقوات سورية الديمقراطية المدعومة من التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة في شرقه. بدأت قوات النظام والروس بالرغبة للسيطرة نحو شرق الفرات، مما شكل شرارة فك الارتباط وخلق موجة مخاطر جديدة، حيث هاجمت قوات الموالية للنظام بلدة تحت سيطرة قوات سورية الديمقراطية في جنوب مدينة الطبقة، ورداً على ذلك أجرى قوات التحالف عرضاً للقوة بطائراته، كما وبحسب تصريحاتهم اتصلوا مع نظرائهم الروس للتراجع، الذين لم يلبوا ندائها بإيقاف الهجوم، مما حرض الولايات المتحدة بإسقاط طائرة تابعة للجيش السوري التي كانت تقصف هذا الموقع.

وتلتها حالات اختراق كثيرة للمقاتلات السورية والروسية للأجواء في شرق الفرات، الأمر الذي تساءلت الولايات المتحدة حوله؛ هذه الاستنزافات هل هي اختبار للرد الأمريكي أم مجرد أخطاء؟

وبعد مرور عامين تقريباً على هذه الاستنزافات والخروقات التي تطورت إلى مقتل العشرات من المقاتلين. تأتي هذه المواجهات من جديد في شرق الفرات عقب قرار الرئيس الأمريكي بالانسحاب من سوريا. حيث بدأت روسيا باختبار رد فعل الولايات المتحدة وحلفائها. مما أندر بخطوات أكثر خطورة ومشكلة أكثر تعقيداً مما سبق في شرق الفرات، فقد أصبح المكان مضغوطاً بشكل أكبر مما هو عليه من تدخل تركي واحتجاز لمعتقلي التنظيم وخلاياه النائمة في المدن والانسحاب الجزئي للقوات الأمريكية من شرق الفرات. وتعدّ بشكل أكبر مع انتشار القوات الروسية في المكان وانشاء قواعد عسكرية ومراكز دعم رئيسي لسلاحها الجوي لحماية دورياتها الجديدة. قابلته الولايات المتحدة بإعادة تموضعها في المكان للانتقال من مرحلة قتال داعش إلى تأمين مصادر الطاقة، وتسيير دوريات في المناطق ذات الأهمية الاستراتيجية والغنية بالنفط.

لكن التصعيد الروسي وانتشاره وتنقله في بعض مناطق شرق الفرات بحسب مسؤولين أمريكيين وصل لدرجة تهديد دورياتها ومصالحها في المكان ترتب عليها مناقشات بين الدوريات الأمريكية والروسية، كما وصفوا هذه الأحداث بأنها تأتي في سلسلة رغبة موسكو لاختبار العزم الأمريكي بالبقاء في المنطقة (شرق الفرات)، وهذا ما صرح به الجنرال غرينيكويش، قائد قوة المهام المشتركة في الحرب ضد داعش، "أعتقد أن الروس يختبروننا دائماً، ونطلب منهم عدم اتخاذ أي إجراء استنزائي والالتزام بالبروتوكولات".

السباق نحو حقول النفط

أصبح واضحاً الصراع المكبوت بين القوتين، لامتلاك أهم وأربح ورقة كسبيل للتفاوض على مستقبل الحل السياسي في سوريا، ولتبدو صاحبة النفوذ الأكبر فيها. فشرق الفرات يدر النسبة

الأكبر من إنتاج سورية النفطية، كون عائداتها سيثبت الحل السياسي ويساهم في إعادة الإعمار بالنسبة للطرفين.

وعلى الرغم من انسحاب الولايات المتحدة من بعض مواقع شرق الفرات، إلا أنها ركزت على حقول النفط والغاز، وهذا الانسحاب أدى الى تفاهم بين قوات سوريا الديمقراطية حلفاء "واشنطن" مع الجيشين الروسي والسوري، الأمر الذي سارع في انتشار قوات الأخيرين في شرق الفرات للتقرب بشكل أكثر من هذه الحقول والاتفاق مع القوة المحلية المسيطرة عليه. كما واجهت روسيا سيطرة الولايات المتحدة على حقول النفط والغاز، ضمن مناطق الإدارة الذاتية، عبر الحصول على موافقة البرلمان السوري على عقود لصفقات النفط والغاز مع شركتين روسيتين، مما أدى الى تسريع الخلاف حول هذا الجزء من البلاد، فالجانبان بدأ يرغبان الآن في توسيع نفوذهما في المنطقة.

فالإصرار الروسي للوصول إلى المناطق النفطية والمعابر الحدودية مع العراق في شرق الفرات، قابله إصرار أمريكي لمنعه، مما زاد خطر المواجهة لمناوشات واستفزازات غير مقصودة، قد تتحول من مواجهة بالوكالة إلى مواجهة مباشرة في شرق الفرات. حيث بدأت الولايات المتحدة بتسيير دوريات عسكرية أمريكية على الطريق الدولي الرابط بين بلدة تل تمر والقامشلي، الهدف منها منع القوات الروسية من الوصول إلى المناطق النفطية. وتكررت العديد من المحاولات التي تصادمت فيها هذه الدوريات مع بعضها، تحولت إلى مشادة كلامية وفي بعض الأحيان إلى حالات من الشجار.

إعادة تموضع وتمكين للنفوذ

التحركات الروسية الأخيرة في شرق الفرات، تؤكد تخطيطها لوجود طويل الأجل، لذا فهي تجد أن العلاقة مع قوات سوريا الديمقراطية أمر مهم بشكل خاص كونها تخضع للسيطرة الفعلية لديهم، فالضغوطات التي تمارس على الولايات المتحدة وقرار انسحابها من المنطقة، عزز رغبة روسيا بدفع كامل توجهها نحو المنطقة، واطهار نفسها كبديل لهذه القوات (الأمريكية)، فالقواعد الروسية وانتشارها والأسلحة وجلب أنظمة مضاد جوي متطور إلى مطار القامشلي، تظهر تحركاً روسياً جديداً لبناء نفوذ إضافي وثابت في سوريا، الأمر الذي يترك آثاره على المنطقة بأكملها بما فيها المصالح الأمريكية، مما أثار حفيظة الولايات المتحدة، حيث بدأت هي الأخيرة بتحركات مشابهة، عبر زيادة عدد جنودها وجلب المزيد من الأسلحة، وتوسيع قواعدها العسكرية، لتبدو كرسالة واضحة للروس بثبات وجودها وقطع كافة السبل أمامهم للوصول إلى هذه المواقع أو اخراجهم منها.

خيارات الإدارة الذاتية

هذه المشاكل حتى وإن يراها البعض صغيرة، إلا إنها خطيرة لدرجة عدم وضوح أي تقدم سياسي مستقر أو تجنب جولة أخرى من القتال في شرق الفرات، كما من غير الواضح أن الولايات المتحدة ستحتفظ بوجودها وفعاليتها وحفاظها على المصالح التي تحتاجها المنطقة، ومساعدتها على معالجتها. كون العديد من الاخفاقات هي نتيجة لوضع أهداف غير واقعية ومبالغ فيها، وتفتقر للاستمرارية، مما يزيد من الشكوك في أفعالها، فالمناوشات الأمريكية مع

القوات الروسية، وقطع الطرقات عليها، وجلب الأسلحة ما هي إلا أهداف غامضة وغير واضحة لأحد وحتى لنفسها. أما بالنسبة لروسيا فهي أيضاً تستغل الارتباك الحاصل للإدارة الذاتية في شرق الفرات نتيجة القرار الأمريكي بالانسحاب والهجوم التركي، لإقناعهم بالجلوس مع دمشق والتفاوض الذي لم يسفر حتى الآن عن أية نتائج ملموسة تضمن حقهم، بالرغم من وجود الضامن الروسي؛ الحليف القوي للنظام السوري.

في هذه الحالة تحتاج هذه القوى إلى أفعال أخرى لثبت وجودها وتنال مصداقية أمام حلفائها أو ضامنيها في شرق الفرات نذكر منها:

- تقديم الدعم السياسي والمدني الذي يساعد الإدارة الذاتية في الحفاظ على مكاسبها، وضرورة إقناعها بأنها تتصرف وفقاً لمصالح هذه الإدارة وليس لمصلحة هذه القوى.
- دعم هذه الإدارة في تحقيق أهدافها. ومعالجة المشاكل والمخاوف التي تشعر بها.
- التعامل مع المنطقة كهدف استراتيجي ورئيسي طويل الأمد بالنسبة لها، ووضع استراتيجية واضحة وكبيرة للتركيز على مشاكل المنطقة وساكنيها، ومعالجتها بأسرع وقت.
- الدعم الأمني بما يحقق الاستقرار والأمن الداخلي، وإنشاء مستويات كافية للردع والدفع لخلق قوة محلية مناسبة وقادرة على الدفاع عن نفسها دون أية مساعدة خارجية.
- خلق أرضية قوية ومناسبة للتفاوض مع الحكومة المركزية والجلوس مع الطرفين للوصول إلى حلول ترضي الاثنين.

أخيراً.. يمكن القول بأن هذه التطورات قد أفرزت واقع جديد للعلاقة بين الإدارة الذاتية وباقي القوى تقوم على تضارب في الأولويات وافتراق في الأهداف، فثمة ملامح جديدة ترسم على ضفاف الفرات، سيكون الامتحان الأصعب لعلاقتها مع الأطراف. ويبقى سيناريو التوافق بين القوى الكبرى هو الأنسب للجميع، في حال كان لصالح المنطقة، خاصة أن مثل هذا التوجه ينسجم مع السلوك الروسي والأمريكي، يكون الأساس لشكل الحل السياسي في سورية بشكل عام وشمال شرقها بشكل خاص بما يحقق أهدافها المذكورة أعلاه.

الفصل الثالث:

ترجمات

التدخل التركيّ في سوريا يخدم مصالح إسرائيل الاستراتيجية

*ديميتري شوفوتسينكي

ملخصٌ تنفيذي: الغزو التركيّ لسوريا من أجل حماية إدلب؛ سيغرقها أكثر في حربٍ لن تكون الفائز فيها. في الوقت ذاته، سوف يضعف ذلك نظام الأسد بشدة وقد يسهم في طرد إيران من سوريا.

الحرب التركية مع نظام الأسد في سوريا يعيدُ إلى الأذهان كلمات رئيس الوزراء الإسرائيلي الراحل مناحيم بيغن أثناء الحرب الإيرانية-العراقية أعوام ١٩٨٠-١٩٨٨: "نتمنى أفضل النجاح لكلا الطرفين".

الغزو التركيّ الأخير لسوريا لم يستهدف الكرد؛ ولكن -ومن باب التغيير- كان يستهدف نظام الأسد وداعميه من "محور الممانعة" أيضاً. ومن غير المرجح، أن يستمر وقف إطلاق النار المعلن بين أنقرة وروسيا. حيث باءت جميع محاولات روسيا السابقة في إيجاد حل دبلوماسي في سوريا بالفشل. علاوة على ذلك؛ يتعيّن على الرئيس رجب طيب أردوغان أن يحقق نصراً كاملاً بالنيابة عن المتمردين في إدلب إذا كانَ يرغب في البقاء في السلطة.

أسفرت الضربات التركية الجوية في سوريا عن قتل تسعة من أعضاء حزب الله والعديد من مقاتلي الميليشيات الشيعية المدعومة من إيران والعشرات من القوات السورية. ورداً على ذلك حذرت إيران أنقرة من استهداف المجموعات المحسوبين عليها، مشيرةً إلى أن القواعد التركية تقع في "مرمى نيران" طهران. كما إنها أرسلت المزيد من ميليشياتها لمساعدة النظام السوري في استعادة إدلب.

يُنظر إلى الهجمات التركية باعتبارها مبررة من قِبَل غالبية المجتمع الدولي. حيث جاء ذلك بعد أن أسفرت الضربات الجوية السورية-الروسية عن قتل مئات المدنيين الأبرياء في إدلب وأدت إلى قتل العشرات من الجنود الأتراك.

تملك تركيا ثاني أكبر جيش في الناتو، وهي في وضع جيد يسمحُ لها بالحاقِ أضرارٍ جسيمة بالنظام السوري. من غير المرجح أن تخضع المغامرة التركية في سوريا -التي ألحقت الضرر بالدبابات والدفاعات الجوية والطائرات الحربية والقواعد العسكرية لدمشق- للانتقادات لاسيما أن الأسد وفلاديمير بوتين كلاهما محتقران على نطاقٍ واسع.

في الوقت ذاته، من غير المرجح أن تذهب أنقرة بعيداً في استفزاز روسيا بقتلها لقوات الأسد أو القوات الروسية المشاركة بشكل مباشر. رغم إن تركيا قوة عسكرية هائلة بحد ذاتها، إلا إنها لا تستطيع أن تتحدى روسيا. ولن يسمح لها شركاؤها الأكثر نفوذاً أو قوة في الناتو "حلف الشمال الأطلسي" باتخاذ مثل هذه الخطوات. لا أحد يرغب في حربٍ عالمية ثالثة، خاصة على غرار سوريا. ولكن على أي حال؛ من المحتمل أن يقدم الغرب وإسرائيل الدعم الدبلوماسي، وربما

الأسلحة أو المعلومات الاستخباراتية لأنقرة، حيث يتقاسمان جميعها أهدافاً مشتركة: إضعاف نظام الأسد، وإثبات ذلك بأن روسيا مازالت عاجزة نسبياً في المنطقة، وطرد إيران من سوريا.

إيران ووكلائها في موقف لا يحسدون عليه. لقد خلفت حملة العقوبات التي شنّها الرئيس دونالد ترامب؛ اقتصادها في حالة من الكساد الفظيع. وما لم تسبب أزمة فيروس كورونا في قلب أفاقه، فمن غير المرجح أن يبرح ترامب عن منصبه في نوفمبر؛ وهذا يعني بأن العقوبات ستظل قائمة بل وستصبح أكثر حدة على الأرجح. فقد قُتل الجنرال الإيراني الأعلى قاسم سليماني إلى جانب القائد الأعلى للمليشيات الشيعية العراقية أبو مهدي المهندس في غارة شنتها طائرات أميركية بدون طيار في يناير/كانون الثاني. فقد أدى إسقاط الطائرة الأوكرانية، والاحتجاجات الواسعة النطاق داخل البلاد وانتشار فيروس كورونا إلى تفاقم عزلة إيران؛ كما أنه أحدث مزيداً من الشلل للاقتصاد واستنزف شرعية النظام الداخلية.

ولا تملك الجمهورية الإسلامية الأموال اللازمة لمواصلة الحرب في سوريا. ففي "جوارها القريب" تستهدف قواتها من قِبَل الإسرائيليين (سوريا) في الجنوب، ومن قِبَل الأتراك (سوريا) في الشمال، ومن قِبَل الأميركيين (العراق) في الغرب، وربما قريباً من الشرق من قِبَل طالبان.

ومن المرجح أن تُرى الصفقة الأميركية مع طالبان لتدفع الجماعة لتركيز اهتمامها على عدوها التاريخي "إيران الشيعية". قد تضطر الحكومة الإيرانية قريباً إلى إعادة نشر مرتزقتها الشيعية من سوريا إلى أفغانستان لمحاربة طالبان وغيرها من الجهاديين السُنّة هناك، وهذا من شأنه أن يزيد من تقويض قدرتها على تحقيق أهدافها في سوريا.

ومهما كان عدد الأفراد الذين تنقلهم إيران من العراق أو لبنان، فإنهم سيستهدفون باستمرار من قِبَل قوات العدو. فالنظام لا يملك المال ولا القوة البشرية اللازمة للحفاظ على هذا النوع من الرعاية الغير محدودة، وخاصة مع استمرار التوجه المناهض لإيران في التاجج في بيروت وبغداد.

ومع انتشار فيروس كورونا في كل من العراق ولبنان، والشلل الاقتصادي في لبنان، والعقوبات المرتبطة بإيران التي تضعف حزب الله، فإن قدرة النظام الإيراني على الدخول في حرب مع إسرائيل في أي وقت قريب سوف تكون محدودة؛ مانحاً الدولة اليهودية المزيد من الوقت لتحسين قدراتها والاستعداد لمثل هذه الحرب في المستقبل.

مجموعة التهديدات الاقتصادية والدبلوماسية والصحية -بالإضافة إلى الغزو التركي لسوريا- يشنت انتباه الإيرانيين والروس وغيرهم، الأمر الذي يعطي إسرائيل الغطاء لمواصلة مهاجمة المواقع ذات الصلة بإيران في سوريا والعراق. وهذا يتماشى مع الهدف المعلن لوزير الدفاع الإسرائيلي نفتالي بنت المتمثل في استئصال إيران من سوريا بحلول بداية عام ٢٠٢١.

وفي حين ينشغل الأتراك بملاحقة الأسد وحلفائه من الشيعة، فإنه لن يكون بوسعهم أن يلاحقوا أهدافهم في ليبيا أو كردستان. فمن مصلحة الكرد، مثل تركيا وإسرائيل، ضعف الحضور الإيراني في سوريا والعراق. وإذا تدخل الجيش التركي على خلاف ذلك؛ فإن من المحتمل أن يتمكن الكرد من استعادة بعض أراضيهم التي احتلتها أنقرة. في الوقت الذي تكون فيه روسيا

والأسد أضعف وأكثر تشتتاً، قد يكون بوسع الأكراد إما أن يطالبوا بالمزيد منهم في اتفاق ينضمون فيه إلى سوريا الجديدة، أو أن يساعدوا الجيش السوري ضد الأتراك. من الناحية النظرية، قد يؤدي هذا إلى الحكم الذاتي الكردي أو الوعد بحقوق متساوية في سوريا الموحدة، وهذا غير مرجح ما لم يتم طرد القوى الشيعية المتطرفة من المنطقة بشكل كامل أو هزمهم بشكل قاطع.

تواجه أنقرة كامل محور الممانعة ويتعين عليها أن تستعد لاحتمال توسع الصراع ليشمل روسيا، لذلك فإنها لا تستطيع أن توسع خططها في ليبيا أو ضد الكرد. ومن المرجح أن يستغل الجنرال خليفة حفتر هذا الموقف وأن يستولي على أكبر قدر ممكن من الأراضي في حربه ضد القوات (من سوريا وليبيا) والمدعومة من تركيا. والحقيقة أن دعم تركيا للعناصر الجهادية الموالية لتنظيم الدولة الإسلامية وتنظيم القاعدة يعني أنها من غير المرجح أن تتلقى أي مساعدات عسكرية غربية ملموسة في هذه العملية؛ بل إن الأمر سوف يكون أكثر ميلاً إلى مواجهة قدر أعظم من الرقابة الدولية مع استمرار العملية وتزايد المعاناة الإنسانية.

ومن غير المرجح أن يكتسب طرد تركيا للاجئين السوريين من أراضيها إلى أوروبا - التي أعاققتها حتى الآن المؤسسة العسكرية والشرطة اليونانية - قدراً كبيراً من التعاطف في بروكسل. والأرجح أن يتحول الأوروبيون ضد أنقرة وأن يشجع على تقدم ذلك النوع من حكومات اليمين المتطرف الذي يحاربه أردوغان.

وفي النهاية، من المحتمل أن يؤدي الجمع بين القوة العسكرية الإسرائيلية والتركية، فضلاً عن العوامل الخارجية، إلى إضعاف نظام الأسد بشدة، وإضعاف وتدمير حزب الله والمرتزة الشيعية في سوريا، وإرغام الإيرانيين على الخروج من البلاد. ولكن على أية حال من المحتمل أن يتم إرغام الأتراك أيضاً على الخروج. ولن يتسامح العالم مع دعم أنقرة للعناصر المتطرفة، ولن يُسمح لها بجر روسيا والناتو إلى حرب عالمية.

ومن المرجح أن تترك تركيا الأسد في السلطة خشية استفزاز روسيا أكثر مما ينبغي؛ ومن ثم ترحل بعد فشلها في إعادة تصميم سوريا وكردستان بما يتوافق مع تطلعاتها العثمانية الجديدة. وسوف يأتي المزيد من القوات التركية إلى الديار محمولين في النعوش نيابة عن النظام المنبوذ من قبل شعبه وفي الأمم المتحدة أيضاً. فضلاً عن ذلك فإن اقتصاد البلاد المتعثر لن يسمح بتحقيق النصر في ليبيا. وسوف تكون روسيا قد أتمت مهمتها في الإبقاء على الأسد حياً، وربما استعادة إدلب من الجهاديين في المستقبل والسماح بإعادة اللاجئين إلى وطنهم.

صحيح أن الأسد سوف يكون مكروهاً من قبل العالم بعد أن ارتكب فظائع مروعة؛ وسوف يكون اقتصاده معدماً ولن يملك سوى القليل من القوة الحقيقية، الأمر الذي من شأنه أن يجعل منه معتمداً على موسكو في توفير الحماية. وسوف يُنظر إلى روسيا أيضاً باعتبارها دولة لم تستطع أن تستخدم الدبلوماسية لتحقيق أهدافها، بل وكان عليها أن تلجأ إلى العنف وجرائم الحرب. وهذا من شأنه أن يدفع بلدان الخليج العربي، على الأرجح إلى العودة إلى الولايات المتحدة وأوروبا.

وأياً كان ما يفكر فيه المجتمع الدولي، فمن المرجح أن ينتهي الأمر بموسكو إلى فرض هيمنتها الأحادية على سوريا، بعد أن تطرد تركيا وإيران - كلا خصميهما الإمبراطوريتين التاريخيتين - من البلاد. وهذا من شأنه أن يمنع اندلاع حرب بين سوريا وإسرائيل، بل وقد يؤدي نظرياً إلى السلام بين البلدين. كما يمكن أن يؤدي إلى المزيد من الحقوق للشعب الكردي في سوريا - بما في ذلك الحكم الذاتي - هذا فيما لم يتحدوا بالقدر الكافي للضغط من أجل الاستقلال مرة أخرى. إن التدخل التركي من الممكن أن يؤدي إلى الإطاحة بالعثمانية الجديدة والثورة الشيعية المتطرفة التي تحاول إيران نشرها. مرة أخرى، دعونا نتمنى أفضل النجاح لكلا الطرفين.

*ديميتري شوفوتسينكي: حاصل على الماجستير في السلام الدولي؛ وحل النزاعات من جامعة أركاديا. يعيش في كيبوتس إيريز، إسرائيل، كجندي وحيد (من غير عائلته) في برنامج غارين تزايا (لالتحاق الشباب اليهود في الخارج بالجيش الإسرائيلي). وقد ألحق ب ميتشف ألون (المعسكر التدريبي) في ١٥ ديسمبر.

*المقال نشر باللغة الإنكليزية في مركز بيغن سادات للدراسات الاستراتيجية بتاريخ
٢٠٢٠/٣/٢٩

كلما طال أمد بقاء أردوغان في السلطة، بدت تركيا شبيهة بإيران مركز الفرات للدراسات - قسم الترجمة

بدأت إدارة أردوغان في استخدام القضية الفلسطينية - الإسرائيلية كأداة مهمة لكسب دعم المجتمع الإسلامي، بانتهاج سياسة مماثلة لسياسة إيران.

كان الدعم العسكري الذي قدمته تركيا لحكومة الوفاق الوطنية التي تدعمها الأمم المتحدة في ليبيا سبباً في زيادة قوة تركيا الصلبة في الشرق الأوسط بعد الحرب الأهلية السورية المستمرة. إن إنهاء حالة ليبيا لصالح تركيا يعتمد على حلف الناتو، وفي المقام الأول، أهمية النهج الذي تتبناه الولايات المتحدة في ليبيا. وفي الوقت نفسه، إن الضغوطات الأمريكية القسوى التي تعمل على إضعاف إيران، تفسح المجال اللازم لتركيا لزيادة التدخل العسكري في الشرق الأوسط ودعم الميليشيات. فإن تزايد الوجود التركي وتعاضم نفوذه يعني صعود دولة أخرى مارقة (خارجة عن القانون) في الشرق الأوسط، على حساب تراجع النفوذ الإيراني. وعند المقارنة بين السياسة الإيرانية بعد عام ١٩٧٩؛ عندما وصل النظام الإسلامي إلى سدة الحكم، والسياسة التركية المتبعة بعد الربيع العربي، يصبح التشابه بين البلدين أكثر وضوحاً.

يسعى النظامان إلى إعادة بناء إمبراطوريتهما في المنطقة من خلال الإيديولوجية الإسلامية. ووفقاً للمنظمة السورية لحقوق الإنسان، فإن حكومة تركيا تعمل على تجنيد وتدريب اللاجئين السوريين، ودفع أجور لهم، وإرسالهم إلى الحرب الأهلية في ليبيا. حيث أن هذا العمل من جانب تركيا يذكرنا بجارتها الشرقية إيران، الدولة التي كانت تستخدم اللاجئين الأفغان وتدفع لهم من أجل القتال في حرب إيران بالوكالة في سوريا. فضلاً عن ذلك؛ فإن المقاتلون السوريون في ليبيا يزعمون أنهم هناك للدفاع عن الإسلام وتحرير ليبيا بالكامل من قوات حفتر. فالمقاتلون الأفغان، الذين تجندهم إيران للقتال في سوريا، وظّفوا بطريقة مماثلة، وهي أنهم يحمون العقيدة الشيعية والمواقع المقدسة. وفي كلتا الحالتين، فإن معظم السوريين والأفغانيين لاجئون غير موثقين وقد عدوا بتوفير حياة أفضل لأسرهم.

إن النظام العربي السعودي هو العدو المشترك لكل من تركيا وإيران. فكل منهما يتطلع إلى الحل محل المملكة العربية السعودية باعتبارها تمثل العالم الإسلامي. فالرياض تستمد سلطتها من مدينة مكة المكرمة التي تقع تحت سيطرتها، ويدعم أردوغان وآية الله علي خامنئي مختلف أطراف الصراعات في دول الشرق الأوسط ضد السعودية، لكنهما في الوقت نفسه، يتصادمان في بعض مناطق الحرب، سوريا على سبيل المثال.

فهذا ليس التشابه الوحيد بين حكومة أردوغان وجمهورية إيران الإسلامية في الأعوام الأخيرة. وعلى النقيض من نظام الشاه في إيران، الذي بنى نموده على غرار الإصلاحات الغربية التي طبقها أتاتورك في تركيا أثناء عشرينيات وثلاثينيات القرن العشرين، فإن أردوغان الآن يتبع أسلوب النظام الإسلامي في إيران لأسلمة تركيا.

إن تسليط الضوء على أوجه الشبه في العديد من النواحي السياسية الداخلية والخارجية يساعد في فهم المخاطر التي تنطوي عليها السياسة التركية الحالية في الشرق الأوسط.

السياسة الداخلية

بعد الاستفتاء الذي حول تركيا من نظام برلماني إلى نظام حكومي رئاسي في عام ٢٠١٨، قام أردوغان بنقل تركيا خطوة واحدة نحو نظام استبدادي. ومن خلال هذه المناورة اكتسب المزيد من السلطات التنفيذية والسياسية في تركيا. إن أردوغان هو صانع القرار الوحيد بشأن كل القضايا الرئيسية تقريباً، والعديد من القضايا الصغيرة في البلاد أيضاً. جرت عملية مماثلة في إيران؛ بعد أن أجرى الحزب الإسلامي استفتاء عام ١٩٧٩ لتوطيد منصب المرشد الأعلى على أنه يتمتع بصلاحيات كبيرة على جميع السلطات. ورغم وجود تحفظات داخل كل من البلدين على منح الزعماء القومييين قدراً كبيراً من السلطة الفردية، نجح الزعيمان في التغلب على المقاومة لجعل نفوذهما أكثر مركزية إلى حد كبير.

حاول الحزب الإسلامي في إيران بعد الثورة الإسلامية في عام ١٩٧٩ أن يقلص أو يسحق الأحزاب السياسية الأخرى باعتقال أعضائهم واتهامهم بجرائم مختلفة. وفي سيناريو مماثل، يهاجم أردوغان خصومه في تركيا ويعتقل العديد من المسؤولين المنتخبين. فكلما البلدين يسيطران على وسائل الإعلام ويقيدان حرية التعبير، ويلقيان القبض على عدداً كبيراً من الناشطين السياسيين والاجتماعيين.

إن تركيا تغير مناهج التعليم المدرسي إلى مفاهيم دينية متطرفة، وترفع عدد المدارس الإسلامية. وتظهر البيانات أنه أثناء عهد أردوغان في تركيا فإن عدد مدارس إمام الخطيب (داعية) الدينية ارتفع من ٤٥٠ مدرسة في عام ٢٠٠٣ إلى ٤٥٠٠ مدرسة في عام ٢٠١٨.

المسألة الكردية تعتبر من بين الجوانب الثابتة للسياسة الداخلية للبلدين، والتي كانت قائمة منذ القرن السادس عشر في عهد الإمبراطوريتين العثمانية والفارسية. وقد شكلت الحقوق السياسية والثقافية الكردية، معضلة بالنسبة لطهران وأنقرة منذ زمن طويل، فضلاً عن النضال من أجل الحكم الذاتي والاستقلال. وقد يكون التعامل مع الكرد النقطة الأكثر أهمية بالنسبة لكل من البلدين في التوصل إلى رؤية وسياسة مشتركة.

السياسة الخارجية

لقد منح الربيع العربي - الذي بدأ في أواخر عام ٢٠١٠ - تركيا الفرصة لزيادة نفوذها في الشرق الأوسط؛ على نحو شبيه بمحاولة إيران بزيادة نفوذها في المنطقة. وقد اعتبرت الحكومة التركية هذه الانتفاضة بمثابة "ربيع تركي" لمساعدة بلدان إقليمية أخرى في جلب الإسلاميين إلى السلطة. وفي إيران أطلق عليها خامنئي وصف "الصحة الإسلامية". وعلى هذا فإن مشروع (الأمة الإسلامية العظمى) كان بمثابة الأجندة الرئيسية للسياسة الخارجية لكلا البلدين، والتي يتعين على كل منهما أن يعمل على توسيع سلطاته في المناطق العربية في المقام الأول. ولكن خلافاً لتركيا، بدأت إيران خططها جنباً إلى جنب مع ثورتها الإسلامية في عام ١٩٧٩،

ولكن الربيع العربي أعطى إيران فرصة أكبر لزيادة دعمها للجماعات الشيعية في المنطقة والمساهمة في إضعاف خصومها القدامى مثل حسني مبارك في مصر.

وبانتهاج سياسة مماثلة لسياسة إيران، بدأت إدارة أردوغان في استخدام القضية الفلسطينية-الإسرائيلية كأداة مهمة للحصول على دعم المجتمع الإسلامي.

فقدت تركيا الكثير من حلفائها وأصبحت معادية للمملكة العربية السعودية ومصر والإمارات بعد تزايد التدخل في المنطقة. ولكن القوة الناعمة التركية كانت ناجحة في بعض الحالات، في زيادة هيمنة تركيا على المنطقة قبل الربيع العربي. إن تحوّل تركيا من القوة الناعمة إلى القوة الصلبة مجدداً، في التعامل مع بلدان الشرق الأوسط، كان سبباً في عزل تركيا عن بقية المنطقة من ناحية. ومن ناحية أخرى، كان تغيير السياسة الخارجية التركية، من محاولة الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي إلى التقارب مع الشرق الأوسط، سبباً في إبعاد تركيا عن البلدان الغربية، وبالرغم أن الاتحاد الأوروبي لا يزال يحتاج إلى تركيا كبديل لممر النفط، في حال عدم الوثوق بمصدر النفط الروسي. ولكن تركيا تمكنت من إقامة علاقات قوية مع قطر فقط والحفاظ عليها، بما في ذلك التواجد العسكري في تلك الدولة الصغيرة بمساحة جزيرة. ومن جانبها؛ وجدت قطر نفسها معزولة في منطقة الخليج، وهي هدف لنزاع دبلوماسي مستمر ينشأ من علاقاتها مع تركيا وإيران.

إن كلا النظامين الإسلامي في إيران وحكومة أردوغان في تركيا يستخدمان القوة الناعمة للفوز بقلوب وعقول المسلمين في مختلف أنحاء العالم. ورغم هذا فإن المنافسة المتزايدة الأهمية تدور حول البلدان الأفريقية، حيث أدت المساعدات الإنسانية التي تقدمها إيران وتركيا، والمؤتمرات، والأنشطة الدينية، والأحداث السياسية، والمنح التعليمية إلى زيادة النفوذ بين السكان المسلمين الأفرقة. فضلاً عن ذلك، فإن الطوائف الشيعية والسنية في باكستان منقسمة فيما يخص دعم السياسات التي تنتهجها كل من إيران وتركيا ووجودها العالمي.

إن تحوّل تركيا لدولة مارقة أخرى (كإيران) في المنطقة، يعتمد على طول مدة بقاء أردوغان في السلطة مع سياسة إعادة بناء الإمبراطورية العثمانية، أما فرص التغيير في تركيا فتعتمد على مجيء شخص آخر ويحل محل أردوغان.

بقلم: شكرية برادوست: محللة سياسية، حاصلة على ماجستير في الأمن الدولي بجامعة ليستر سيتي في المملكة المتحدة، وإجازة في القانون من جامعة صلاح الدين في أربيل، وطالبة دكتوراه مختصة بالأمن والاستقرار في الشرق الأوسط في جامعة ومعهد فيرجينيا للتكنولوجيا بالولايات المتحدة الأمريكية، وعضوة في المجلس الإداري في المعهد الأمريكي-الكردي للأبحاث.

لماذا مقتل السليمانى هدية لفلاديمير بوتين؟

دينيس روس

ترجمة: مركز الفرات للدراسات

إن عملية استهداف قاسم سليمانى هي تغيير محتمل في اللعبة الجارية في الشرق الأوسط. والرئيس الروسى فلاديمير بوتين يرى ذلك بالتأكيد. ففي غضون أيام، كان قد هرع إلى دمشق - سوريا؛ ليس لدعم بشار الأسد؛ أو تشديد قبضة موسكو هناك؛ ولكن لإظهار أن روسيا لا تزال لاعبة مركزية ولا يمكن تهميشها إلى الخطوط الجانبية.

كانت زيارته إلى سوريا أحد هذه المؤشرات. ورحلته التالية إلى تركيا كانت مؤشراً آخر. في اسطنبول؛ أصدر هو والرئيس رجب طيب أردوغان - وهما يدعمان بنشاط الأطراف المتناحرة في ليبيا - دعوة مشتركة لوقف إطلاق النار الذي من المقرر أن يبدأ يوم الأحد. هنا كان هدف الرئيس الروسى - بعد وقت قصير من مقتل سليمانى - عرض دوره كحكم حقيقي في المنطقة.

يستمد بوتين الكثير من شرعيته في الداخل الروسى من النجاح الذي حققه مؤخراً في إرجاع روسيا كقوة لا يستهان بها على المسرح العالمى، لقد فشل الأمريكيون والأوروبيون إلى حد كبير في فهم التأثير النفسى لانتهيار الاتحاد السوفياتى؛ وفقدان المكانة والهوية الأساسية على الجمهور الروسى وعلى بوتين نفسه. في حين أنه ربما يكون قد استعاد الاستقرار الأساسى، فإن فشله في تسليم السلع الاقتصادية يؤدي إلى تآكل مكانته تدريجياً. لكن فعاليته في تعزيز مكانة روسيا الدولية تعني الكثير للأشخاص الذين شعروا بالإهانة عندما انهار الاتحاد السوفياتى وظهرت أمريكا كقوة مهيمنة في العالم.

عندما حاولت أمريكا استخدام هذه القوة لأغراض سياسية، ورغم ذلك، أثبتت أنها غير قابلة للاستمرار. لقد سعى الرئيس باراك أوباما إلى تحويل القيادة العالمية للولايات المتحدة عبر البعد عن استخدام القوة واستخدام القوة الناعمة، والتي اسماها القوة الحاشدة، وقدرة الولايات المتحدة على أن تكون مصدر جذب حتى يتمكن الآخرون من تحديد أهدافها ودعمها. الرئيس ترامب ليس أممياً. يجب استخدام القوة العسكرية بطريقة ما مرة واحدة. إنه يهتم قليلاً بالقوة الناعمة، ونتيجة لذلك، لدينا القليل ممن يحتضن أهدافنا ويوجه لدعمنا اليوم؟

من الوهم الاعتقاد بأن الهجوم الصاروخي على القاعدة العراقية التي تضم القوات الأمريكية كان مجمل ما سيفعله الإيرانيون للانتقام. سوف يتصرفون من خلال المراوغة والإنكار، ولهذا السبب، خط ترامب الأحمر بشأن قتل الأمريكيين، سيسبب قلقاً لدى أصدقاء أمريكا في المنطقة.

لذلك يجب علينا. بما أن إيران تستخدم وسائل سرية أو أعمال إرهابية أو هجمات بالوكالة على منشآت نفطية وأهداف سهلة أخرى، فإن الضغط سوف يتراكم مرة أخرى حتى ترد إدارة ترامب على تلك الهجمات. علاوة على ذلك، فإن إعلان إيران بأنها لم تعد ملزمة بأي من الحدود المنصوص عليها في الاتفاق النووي قد يعني أن الجمهورية الإسلامية بدأت تقل بشكل كبير من "وقت الاستراحة" للوصول إلى المواد الانشطارية التي تصنع أسلحة. ماذا سيفعل ترامب بعد ذلك؟ إنه يسخر من أوباما لسياسته تجاه إيران، لكن سياسة أوباما مددت فترة

"الانهيار" النووي الإيراني إلى عام واحد - حتى قبل الهجوم، قال الخبراء إن وقت الاستراحة، أو الوقت اللازم لإيران لتطوير مواد من صنع الأسلحة، تقلصت. إلى أقل من ذلك. سواء كان ذلك من خلال سوء التقدير أو الحاجة إلى منع تحرك إيران نحو سلاح نووي، فإن احتمال حدوث صراع مع إيران لا يزال حاداً.

إن الرئيس ترامب لا يريد صراعاً مع إيران، لكن ليس لديه تلك المقدرة على عقد ونتاج مفاوضات جيدة مع إيران، رغم ترديده دائماً أنه يريد هذه المفاوضات مع إيران، بالتأكيد، لا يهتم المرشد الأعلى آية الله علي خامنئي بالتفاوض المباشر مع قاتل سليمانني. وهنا يأتي دور بوتين -ورغبته في أن ينظر إليه بأنه الحَكَم المركزي في المنطقة ويلعب دوره.

ومن المفارقات أن كلا من ترامب وخامنئي يحتاجان إلى مخرج. يريد ترامب الإظهار بأنه أنهى مشاركتنا في "الحروب التي لا نهاية لها" ولم يطلق حرباً جديدة. خامنئي لا يريد شن حرب مع الولايات المتحدة، والحماسة الداخلية التي يسعى لاستغلالها في مقتل سليمانني لن تغير الواقع الاقتصادي القائم في إيران. من جانبه، لا يريد بوتين أن تنفجر المنطقة مع وجود القوات الروسية فيها.

لذلك يمكن أن يصبح بوتين الوسيط. من المرجح أن يقفز ترامب في فرصة إبرام صفقة نووية جديدة، ولديه معيار واحد فقط: يجب أن يكون قادراً على الادعاء بأنه قام بعمل أفضل من أوباما. لا شك في أن بوتين سيلعب لعبته هنا، حيث يخبر ترامب أنه إذا أراد المزيد (مثل التنازلات في تاريخ انتهاء الاتفاقية، ما يسمى بـ "أحكام الانقضاء")، فسيتعين عليه تقديم المزيد للإيرانيين عن طريق الإغاثة الاقتصادية والاستثمارات.

هذا أمر طبيعي بالنسبة لترامب، وبالنظر إلى رغبته في التوصل إلى صفقة، خاصة في عام الانتخابات، ينبغي أن يوفر له ممن هم حول الرئيس بعض البدايات والعتبات البسيطة ولكن الواضحة التي يجب الوفاء بها لأي صفقة: تمديد أحكام الانقضاء على الأقل ١٥ سنة، من ٢٠٣٠ إلى ٢٠٤٥؛ توفير قدر أكبر من الشفافية بشكل عام، وخاصة فيما يتعلق بمواقع التخزين النووي غير المعلنة، وتدمير جميع المنشآت والمعدات المستخدمة في اختبارات التسليح، وإنهاء عمليات نقل الصواريخ الإيرانية والترقيات الدقيقة للصواريخ الموجودة في جميع أنحاء الشرق الأوسط.

ستكون من المفارقات الكبيرة حقيقةً، فيما لو لعب بوتين - بتأثير من ترمب - دور الوسيط في نزع فتيل التهديد الإيراني.

دينيس روس مساعد خاص سابق للرئيس السابق باراك أوباما، ومستشار وزميل بارز في معهد واشنطن.

مظلوم كوباني: الحوار الكردي-الكردي هو المفتاح الرئيس للوصول إلى الحل السوري-السوري

مقابلة حصرية مع القائد العام لقوات سوريا الديمقراطية الجنرال مظلوم كوباني؛ أجراه موقع
Syrian Democratic Times (SDT)

SDT: من هو مظلوم كوباني؟ كيف كانت تبدو حياتك قبل البدء بالعمل السياسي؟

الجنرال مظلوم كوباني: ولدتُ في مدينة كوباني الكردية الواقعة في الريف الشمالي لمدينة حلب في عام ١٩٦٧. ارتدتُ المدرسة الابتدائية في مدينتي، ومن ثم انتقلتُ إلى مدينة حلب لاستكمال مرحلتَي الإعدادية والثانوية، وأهلّتُ للدراسة في كلية الهندسة المعمارية في جامعة حلب. انخرطت في العمل السياسي والتنظيمي مع الطلبة الكرديين في أوائل الثمانينات حينما كنت في مدينة حلب.

SDT: هل تجد نفسك أقرب إلى العمل السياسي أم العسكري؟

مظلوم كوباني: أن تكون كردياً يعني أن تجمع بين السياسة والعمل العسكري؛ إذ من غير الممكن حماية الشعب الكردي دون العمل على كلا الصعيدين. بدأت العمل في الشؤون الإدارية والسياسية في الوقت نفسه مع بداية الحراك الثوري في سوريا، ولكن مع تزايد وتيرة الهجمات على مناطقنا من قبل ما يسمى بالجيش السوري الحر والقاعدة وداعش، أردت البدء بالعمل العسكري من خلال تنظيم القوات العسكرية في روج آفا لحماية شعبي. والآن أهتم بكل الجانبيين؛ السياسي والعسكري.

SDT: كنت من القادة الأوائل الذين سارعوا إلى المشاركة في الانتفاضة السورية بداية عام ٢٠١١. ما هي الاختلافات بين بدايات عملكم السياسي وعملكم في ثورة روج آفا، وما هي الفوارق في المجتمع بين المرحلتين؟

مظلوم كوباني: واجهنا ضغطاً هائلاً من النظام السوري ضد أي حراك سياسي في سوريا في الثمانينات. وكان الشعب آنذاك يخشى مضايقة أجهزة الأمن السورية، ولكنني أستطيع القول بأننا كنا قادرين على تنظيم الغالبية العظمى من الطلبة الكرد في الجامعات السورية، والكتل الشعبية في المدن والأرياف. حتى أنني أعتقلت لثلاث مرات. أصبح الشعب أكثر تنظيماً في الوقت الحالي؛ حيث نعتبر إِبصال هذا الشعب إلى بر الأمان وحمايته من المجازر من مسؤوليتنا الكبرى.

SDT: ماذا بإمكانك أن تخبرنا بخصوص الفترة الممتدة ما بين ٢٠١١ و ٢٠١٤؟ ماذا كانت الصعوبات؟ من المعروف أن المواقف السياسية للقوى الدولية تجاه ثورة روج آفا لم تكن واضحة، على سبيل المثال؛ موقف الولايات المتحدة الأمريكية. كيف نجحت في استثمار القدرات التي كنت تملكها عندما لم يكن هنالك أية مساعدات أو تعاون من الخارج، على عكس قوى المعارضة الأخرى التي تلقت الدعم المادي والسياسي، وغير ذلك من أشكال الدعم الأخرى؟

مظلوم كوبياني: بدأنا بتنظيم وحدات حماية الشعب (YPG) مع بداية الحراك الثوري السوري في عام ٢٠١١. حيث كانت المسألة معتمدة تماماً على القدرة الذاتية لشعبنا. لم ننتلق دعماً من أي طرف آخر. حيث دعمنا الشعب في البداية، بحملهم العصي وبأسلحتهم وسياراتهم وأموالهم الخاصة. أتذكر أنّ أقوى أسلحتنا في ذلك الوقت كانت بنادق الصيد. ولكن بعد هجمات داعش على مدينة كوبياني والمقاومة العظيمة التي أبداها مقاتلونا؛ بدأت الطائرات الحربية للتحالف الدولي بتزويد مقاتلينا بالدعم الجوي. ومع كل خطوة قمنا بها في تحرير الجغرافيا السورية من إرهاب داعش، كنا نفي بالتزاماتنا بالتعاون بشفافية مع التحالف الدولي. وقد مكنا هذا من توفير منبر للتعاون وتلقي الدعم.

SDT: لماذا اختارت وحدات حماية الشعب (YPG) بعد معركة كوبياني أن تكون حليفةً للتحالف الدولي لهزيمة داعش؟

مظلوم كوبياني: كانت وحدات حماية الشعب (YPG) ملتزمة بشكل كامل بالدفاع عن كوبياني، حيث قاومت مدة ١٢٠ يوماً ضد منظمة إرهابية كانت قد غزت مدناً كبيرة مثل الموصل والرقعة ودير الزور ومنبج في غضون بضعة أيام. وبعد تحقيق التعاون مع التحالف الدولي، ألزمت وحدات حماية الشعب (YPG) نفسها بخطط التحالف، الرامية إلى تقديم الدعم الجوي، وحققنا النجاح في هذا الصدد. وكانت هذه أول قوة في المنطقة تحقق النصر على تنظيم داعش، ضمن إطار هذا الدعم الجوي المقدم.

SDT: أخبرنا عن شعور القوات العسكرية ومعنوياتهم كأول تجربة في محاربة أقوى تنظيم إرهابي في العالم؟ والفترة الحرجة عندما كانت كوبياني على حافة السقوط. ما هي العوامل التي قلبت موازين القوى؟

مظلوم كوبياني: لا أنكر بأن هذه الحرب شكّلت نقطة تحول مهمة في تاريخ نضالنا. هاجمتنا داعش في منطقتي الجزعة وتل كوجر قبل كوبياني، وكنا قادرين على دحر هجماتهم في تلك المناطق. حيث حضّرت داعش نفسها لهجمات أكبر ضد كوبياني، رداً على تلك المقاومة. منذ بداية الحراك الثوري، تعهدنا بحماية شعبنا وأراضينا ضد أية هجمات – ليس فقط في كوبياني وتلك المرحلة - وألزمنا أنفسنا بتحقيق ذلك بكافة الأشكال.

SDT: هل تأكد تواطؤ الدولة التركية مع داعش؟ هل كانت معركة كوبياني نقطة تحول في الحرب ضد داعش من الناحية العسكرية؟ وكم عدد الشهداء الذين ارتقوا في معارك كوبياني؟

مظلوم كوباني: التواطؤ التركي مع داعش واضح للرأي العام، وتم توثيقه بشكل علني عن طريق التقارير والأشرطة الإعلامية المصورة. أعتقد أن كل الأجهزة الاستخباراتية النشطة في المنطقة قد وثقت هذا التواطؤ. جميع إرهابي داعش وصلوا إلى سوريا عبر الأراضي التركية. خلال معركة كوباني؛ أطلقت داعش أكبر هجماتها على المدينة مستخدمة المعابر الحدودية التركية، بمساعدة المدرعات التركية في ساحة المعركة. وكما هو معروف للرأي العام بأن المعابر الحدودية السورية مع تركيا كانت مفتوحة خلال سيطرة داعش عليها بين عامي ٢٠١٤ و٢٠١٦، ولكن أغلقت المعابر الحدودية مع تركيا في وجهنا وهي مازال مغلقة حتى الآن. لقد حصلنا على وثائق المعاملات التجارية التي تمت في ذلك الوقت بين داعش وتركيا. نعم كانت معركة كوباني بداية النهاية لداعش. وقد استشهد خلالها نحو ١٢٥٣ من مقاتلينا وداعمينا في معركة الدفاع عن كوباني.

SDF: كيف تأسست قوات سوريا الديمقراطية (SDF) ولماذا؟

مظلوم كوباني: بعد تحرير كل المناطق الكردية بقيادة وحدات حماية الشعب (YPG)، بدأنا التخطيط لتحرير المناطق ذات الغالبية العربية بدعم من التحالف الدولي. وفي ذلك الوقت، كان من الضروري إشراك شباب وشعب تلك المناطق في تشكيل عسكري أوسع نطاقاً لوحدات الحماية. ولقد استفدنا من تجربة وحدات الحماية الشعبية، التي تضمنت كافة المكونات الإثنية والدينية في المنطقة، ووسعنا من قاعدتها لكي تصبح قوات سوريا الديمقراطية. واليوم قوات سوريا الديمقراطية هي تشكيل عسكري يضم مجالس عسكرية يديرها سكان كل منطقة محلية على حدة.

SDF: من المعروف أن القوى الكبرى كانت عازفة عن إرسال قواتها الخاصة لتحرير الرقة من داعش. لماذا تم اختيار القوات الكردية وقوات سوريا الديمقراطية التي أنشئت حديثاً لمحاربة داعش في "عاصمة الخلافة" المزعومة في الرقة؟ ألم تخف من الفشل؟ ما الذي عزز من تصميمك على إنهاء تنظيم داعش في سوريا؟ هل تعتبر ذلك معركة كردية أم معركة عالمية ضد الإرهاب؟

مظلوم كوباني: لقد التزمنا مع التحالف الدولي لتحرير كل الأراضي السورية من التهديد الإرهابي لداعش، وكنا على استعداد للذهاب إلى كل مكان لمحاربة هذا التنظيم. حيث كانت الرقة العمود الفقري للإرهاب في ذلك الوقت، وكان من الواجب تحرير هذه المدينة لإنهاء سيطرة داعش على المنطقة. في البداية كانت تركيا ضد ذلك تماماً وعرقلت توجهنا نحو الرقة. وفي ذلك الوقت، كنا قد اكتسبنا خبرة من تحرير مدينة منبج، بالإضافة إلى كسبنا ثقة الشعب السوري في القدرة على تحرير المناطق وإدارتها بشكل ديمقراطي.

كانت معركتنا هي لإنقاذ الإنسانية من قبضة داعش؛ حيث شاركنا في ذلك الكثير من الشباب الأممييين من كل أنحاء العالم، واستشهدوا هنا جنباً إلى جنب مع الشباب الكرد والعرب والسريان.

SDF: هل قسد هي قوات كردية أم سورية؟ وهل تستطيع أن تصف لنا قوات سوريا الديمقراطية في جملتين؟

مظلوم كوباني: قوات سوريا الديمقراطية هي قوات وطنية. ونحن نواة لتشكيل الجيش السوري المستقبلي.

SDT: كانت معركة عفرين ومقاومتها وتضحياتها مؤلمة. أخبرنا عن ذلك. لماذا انسحبتم في اللحظات الأخيرة بالتزامن مع اقتراب تركيا من مركز المدينة، بعد المقاومة الشرسة والتضحيات الكبيرة في الريف؟ ما هي أسباب الانسحاب؟ ولماذا أحتلت عفرين؟ لماذا لم تحقق النجاح الذي حققته كوباني؟

مظلوم كوباني: أُجبرنا على القتال في عفرين ضد قوة دولية في معركة غير متكافئة. ومع ذلك، قاومت قواتنا لوحدها، مع الشعب في عفرين، لمدة شهرين، الطائرات، وثنائي أكبر قوة برية في الناتو. وأستشهد أكثر من ألفي مقاتل من قواتنا. وبدأت تركيا بارتكاب المجازر في المدينة في الأيام الأخيرة من المعركة. حيث بدأت طائراتهم بقصف مركز المدينة المكتظ بالسكان وقتلت المئات من المدنيين بينهم الأطفال والنساء. وقد أُجبرنا على الانسحاب لتجنب المجازر والدمار الشامل للمدينة. كانت تركيا تستهدف آلاف المدنيين وساعدها في ذلك، المؤامرة الدولية من خلال الصمت المتواطئ تجاه كل الانتهاكات التي ارتكبتها الجيش التركي.

SDT: بخصوص معركة سري كانيه/رأس العين وكري سبي/تل أبيض. كان من المفترض إنشاء "منطقة آمنة" بينكم وبين تركيا بعمق ٥ كيلو متر وبضمانة الولايات المتحدة وقوات التحالف الدولي. حيث سُحبت الأسلحة الثقيلة، ولكن الغزو التركي الخارجي أدى إلى احتلال مساحة بعرض ١٤٠ كيلو متر وبعمق ٢٠ كيلو متر. ماذا حصل خلف الكواليس؟

مظلوم كوباني: في ذلك الوقت كنا نعمل مع الأميركيان للوصول إلى اتفاق مع الجانب التركي، طرحنا الآلية الأمنية وشاركنا كل بنود الاتفاق بشفافية مع الرأي العام. والتزم شعبنا بكل هذه البنود: بدءاً من إزالة التحصينات الدفاعية وصولاً إلى سحب كافة مقاتلي قوات سوريا الديمقراطية والأسلحة الثقيلة. قمنا بسحب قوات الدفاع من النقاط الحدودية، بناءً على ثقتنا بالوساطة الأمريكية. انتهكت تركيا الاتفاقية ولم يحقق الأميركيان التزاماتهم كوسطاء في هذه الاتفاقية، وكنا أمام حرب شرسة ثانية في غضون ساعات.

SDT: كيف تتعامل مع القوى العظمى في المنطقة الواقعة تحت سيطرتكم؟ روسيا والولايات المتحدة الأمريكية والنظام السوري. إنها معضلة كبيرة. كيف يمكنك التعامل معهم جميعاً؟

مظلوم كوباني: نحن على يقين بأن حل الأزمة السورية يمر عبر اتفاق مع القوى الدولية المذكورة آنفاً. ونسعى إلى العمل ضمن آلية تتمثل في التنسيق مع هذه القوى. المعضلة صعبة بالطبع، ولكننا نعمل في إطار القضية السورية، وهذا النوع من العمل ضروري.

SDT: لقد طرحت مبادرة الحوار الكردي-الكردي. إلى أين وصلتكم؟ وكيف تصف مخاوف القوى الإقليمية وشركائكم بخصوص التقارب الكردي؟ هل سيخدم هذا الحوار؛ الحوار السوري-السوري؟

مظلوم كوبياني: سيثكّل الحوار الكردي-الكردي المفتاح الرئيس للوصول إلى الحل السوري-السوري. إنّ عملية الوحدة الكردية، هي صعبة جداً، نظراً لتدخل القوى الخارجية وتأثيرها السلبي. حيث أعلنت القوى الخارجية معارضتها للوحدة الكردية، ولكننا نعمل مع حلفائنا الأميركيين ودعم القوى الدولية الأخرى لإنجاح هذه المبادرة، ولقد توصلنا ، حتى اللحظة، إلى اتفاق بين كلا الطرفين، من أجل تبني رؤية سياسية مشتركة، و نحن نعمل على استكمال الخطوات التالية.

الأولويات الرئيسية للسياسة الخارجية الروسية

تأليف : ديمتري ترينين

مدير مركز كارنيجي- موسكو.

ترجمة مركز الفرات للدراسات

تواجه موسكو في الوقت الحالي مهمة تحمّل ضغوط الولايات المتحدة وحلفائها، وفي الوقت نفسه تحاول تقليل العزلة السياسية؛ وتكييف الاقتصاد مع العقوبات وانخفاض أسعار النفط، ومواجهة الغرب في مجال المعلومات. منذ فبراير ٢٠١٤، كان الكرملين في "وضع الحرب" بحكم الأمر الواقع، وكان الرئيس فلاديمير بوتين قائدًا عسكريًا. حتى الآن، تمكن الكرملين من التمسك بالمواقف المذكورة أعلاه.

يدّعي الكرملين أنه سيستمر في هذا المسار، وأنه لن يتراجع، ويتعامل مع الغرب من خلال التنازلات والوعود "بالتحسين" وفقًا لوزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف، فإن سياسة إرضاء الغرب على حساب المصالح الوطنية لروسيا قد انتهت. علاوة على ذلك، في خريف عام ٢٠١٥، تحدّثت روسيا مرة أخرى النظام العالمي القائم على هيمنة الولايات المتحدة، بعد أن بدأت عملية عسكرية في سوريا. دمرت موسكو احتكار واشنطن لاستخدام القوة في الساحة الدولية وعادت فعلياً إلى المنطقة، التي تركتها في السنوات الأخيرة للاتحاد السوفيتي.

أولويات السياسة الخارجية الرئيسية لروسيا - وهذا ما ثبت من خلال أفعالها في أوكرانيا وسوريا- هي عرقلة توسيع حلف شمال الأطلسي في أوروبا الشرقية وتأكيد وضعها كقوة عظمى خارج الفضاء ما بعد الاتحاد السوفيتي. تتمثل استراتيجية موسكو في تهيئة الظروف بحيث يضطر شركاؤها السابقون، والمنافسون الآن، وقبل كل شيء الولايات المتحدة، إلى الاعتراف بالمصالح الأمنية لروسيا (كما يراها الكرملين، وليس واشنطن) كقوة عظمى، مع الذي ينبغي حسابه على المسرح العالمي.

وتسترد موسكو بهذه الأولويات في المفاوضات مع الغرب بشأن أوكرانيا وسوريا، والبرامج النووية الإيرانية والكورية الشمالية. بمساعدة اتفاق مينسك الثاني، المبرم في فبراير ٢٠١٥، تأمل موسكو في خلق عقبات لا يمكن التغلب عليها أمام انضمام أوكرانيا إلى الناتو وإدخال عنصر موالى لروسيا في نظامها السياسي. وكنتيجة لتسوية سلام مستقبلية في سوريا، تتوقع روسيا أن تتوقف الولايات المتحدة عن النظر إليها نظرة استعلائية، وأنها ستستعيد دور إحدى القوى الخارجية الرئيسية في المنطقة وتحافظ على سوريا كموقع عسكري جيوسياسي وعسكري.

إن استعداد روسيا للتفاعل مع الأوروبيين حول الوضع في أوكرانيا؛ واقتراحها لإنشاء تحالف ضد "الدولة الإسلامية" في سوريا يرتبطان بواقع أن موسكو تريد تحقيق رفع أو تخفيف تدريجي للعقوبات واستعادة العلاقات الاقتصادية مع الغرب على الأقل في بعض المستويات. تتوقع روسيا من مجتمع الأعمال في الدول الأوروبية - وخاصة ألمانيا وفرنسا

وإيطاليا - أن يجبروا حكوماتهم على رفع نظام العقوبات. تراقب موسكو باهتمام شديد التطورات الحالية في الاتحاد الأوروبي، على أمل أن يفتح تعزيز المصالح الوطنية في سياسات دول الاتحاد الأوروبي فرصاً جديدة لتحسين العلاقات مع الدول الأوروبية بشكل منفصل.

بسبب الانفصال عن الغرب، ازدادت أهمية العلاقات مع الشركاء الآخرين. إحدى المهام الرئيسية هنا هي زيادة إنتاجية العلاقات مع الصين، وهي قوة عالمية متنامية تتمتع بأكبر اقتصاد في العالم، والتي لم تنضم إلى العقوبات ضد روسيا. ومع ذلك، فإن الصداقة الصينية الروسية لها حدودها. لا ترغب الصين في إفساد العلاقات التجارية مع الولايات المتحدة، وتحاول روسيا ألا تصبح معتمدة على شريك أقوى اقتصادياً؛ بالإضافة إلى ذلك، فإن مصالح واستراتيجيات البلدين لا تتطابق دائماً. وبالتالي، فإن الأولويات الرئيسية في هذا الاتجاه هي تعزيز العلاقات مع الصين والحفاظ على الطبيعة الودية للعلاقات الثنائية، ولكن ليس إنشاء تحالف مع بكين.

بدلاً من مجموعة الثماني (الآن السبعة)، التي طردت منها روسيا، تم تضمينها في مجموعة العشرين وبريكس، ويمكن لمنظمة شنغهاي للتعاون (SCO) استبدالها بنظام القمة بين روسيا والاتحاد الأوروبي ومجلس روسيا - الناتو. وبالتالي، يمكن القول أن موسكو تستقر في عالم غير غربي. شركاؤها الرئيسيون هم البرازيل وفيتنام والهند وإندونيسيا وإيران وكوبا وباكستان وجنوب إفريقيا. ومع ذلك، سيمضي الكثير من الوقت قبل أن تشعر روسيا بالراحة في هذه البيئة الدولية الجديدة.

تدعي موسكو أن إحدى أولوياتها هي تطوير التكامل الاقتصادي في أوراسيا. في الواقع، دفعت الأزمة الاقتصادية التي أثرت على المنطقة الأوروبية الآسيوية بأكملها، وخاصة روسيا نفسها، وكذلك مواجهتها السياسية مع الغرب؛ الاتحاد الاقتصادي للمنطقة الأوروبية الآسيوية (EAEU) في مجال مصالح السياسة الخارجية لموسكو إلى الخلف، ومن المرجح أن يستمر هذا الوضع حتى عام ٢٠٢٠. ومع ذلك، فإن الحفاظ على علاقات ثنائية وثيقة مع شركاء مثل بيلاروسيا وكازاخستان سيكون مهماً بالنسبة لروسيا.

بعد سرد الأهداف التي يضعها الكرملين لنفسه، من الضروري أيضاً ذكر الأهداف التي لم يضعها لنفسه ولا يفكر فيها حتى. لذلك، لا تنوي موسكو غزو دول البلطيق أو إنشاء جيوب مؤيدة لروسيا هناك، وتفاقم الكارثة الإنسانية في سوريا من أجل "إغراق" الاتحاد الأوروبي بموجات من اللاجئين وإسقاط المستشار الألمانية أنجيلا ميركل، ولن تستولي على أوكرانيا.

مجموعات التأثير الرئيسية

في جميع القضايا الرئيسية للسياسة الخارجية والدفاع والأمن، لا يزال بوتين يتخذ القرارات الشخصية. لقد كان رئيساً منذ عام ٢٠٠٠ (مع استراحة في الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٢ - ثم كان بوتين رئيساً للوزراء) وهو واحد من أكثر القادة السياسيين خبرة في العالم. يتمتع بوتين بالسلطة المطلقة، والتي تقوم على شعبية غير مسبوقه ومستمرة بين الروس العاديين. السياسة الخارجية التي تهدف إلى العودة بروسيا إلى وضع القوة العظمى هي واحدة من أهم الأسباب لهذه الشعبية. إن معارضة الغرب لسياسة روسيا الراسخة تساعد فقط في تقويتها.

يعمل بوتين مع مجموعة من كبار المساعدين؛ المساعدين وليس الزملاء أو الشركاء - الذين يشكلون مجلس الأمن في الاتحاد الروسي (SBRF)، اختصاص SBRF أوسع من الأمن القومي بالمعنى الغربي المعتاد. يمكن للمجلس التعامل مع أي مشكلة ذات أهمية وطنية تقريباً، بما في ذلك الاقتصاد والتمويل والديموغرافيا وحتى الثقافة. يتخذ بوتين قرارات السياسة الخارجية بناءً على المعلومات التي يتلقاها بشكل أساسي من الخدمات الخاصة.

يلعب خبراء الأمن دوراً مهماً في التفكير في تصميم وتنفيذ قرارات السياسة الخارجية لبوتين. من وجهة نظر هذه المجموعة، تعد العلاقات الدولية كفاً مستمراً لعدة قوى قوية للهيمنة والنفوذ. العداوة تجاه الولايات المتحدة عميقة وصادقة تماماً. الناطق الرئيسي بمصالح هذه المجموعة، سكرتير SBRF نيكولاي باتروشيف، يدعو الولايات المتحدة - صراحةً - بالخصم الرئيسي لروسيا. وتفضل وزارة الشؤون الخارجية، بقيادة لافروف، الأساليب القاسية لتنفيذ قرارات الكرملين.

في جو المواجهة مع الولايات المتحدة، ازداد تأثير المتورطين في الدفاع، والقوات المسلحة وممثلي الصناعة العسكرية، زيادةً كبيرة. أصبح استخدام القوة الحقيقية مرة أخرى أداة للسياسة الخارجية الروسية - سواء في الفضاء ما بعد الاتحاد السوفيتي وما بعده. علاوة على ذلك، فإن الصناعة العسكرية، التي يدعمها برنامج واسع النطاق لتحديث القوات المسلحة، تسمى قاطرة التصنيع الجديد لروسيا. وفقاً لاستطلاعات الرأي من مركز ليفادا، بعد بوتين، يثق الروس بوزير الدفاع سيرجي شويج. ونائب رئيس الوزراء ديمتري روجوزين، الذي يشرف على صناعة الدفاع، هو مثال نادر على السياسي الذي لديه طموحات رئاسية واضحة كجزء من الحكومة "البيروقراطية" في البلاد.

تستفيد دوائر الأمن والدفاع والصناعة من معدلات الموافقة العالية على سياسة الكرملين الخارجية النشطة والقوات المسلحة. بالإضافة إلى ذلك، فإن النخبة السياسية بأكملها تقريباً - بدءاً من مجلس الاتحاد وأحزاب الدوما وحتى المحافظين ورؤساء البلديات ووسائل الإعلام المملوكة للدولة - متحدون في مسألة الوطنية. يتناقض الدعم القوي الذي لا لبس فيه مع سياسة بوتين الحاسمة من قبل الشعب والنخبة مع الرفض الواضح الذي لا لبس فيه لهذه السياسة من قبل المجموعات الليبرالية الصغيرة والمواطنين الأفراد الذين لديهم الفرصة في روسيا اليوم للتحدث، ولكن ليس لديهم تأثير كبير.

لا يعبر مجتمع الأعمال الروسي عملياً عن رأيه في القضايا السياسية، ولكنه قلق بشأن العواقب الاقتصادية السلبية للمواجهة مع الولايات المتحدة وتبريد العلاقات مع الاتحاد الأوروبي. تؤيد الشركات استعادة العلاقات التجارية الطبيعية بين روسيا والدول المتقدمة، لأسباب واضحة أنها غير راضية عن العقوبات الغربية والعقوبات المضادة الروسية وبالتأكيد لا تريد زيادة تدهور علاقات موسكو مع الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي. ومع ذلك، فإن الطبقة العليا من الأوليغارشية في هذا المجتمع تعتمد بشكل كبير على الكرملين وليست مستعدة لتقديم مقترحات لتغيير المسار؛ الشركات المملوكة للدولة تتبع خطوط الحكومة في جميع أنحاء البلاد، والعديد من أصحاب الشركات الصغيرة والمتوسطة وطنيون ويدعمون بوتين.

المبادئ التوجيهية الإيديولوجية الرئيسية

في عام ٢٠١٦، صاغ بوتين الفكرة الوطنية لروسيا:

الوطنية، حسب فهم الكرملين، ترتبط الوطنية في المقام الأول بالدولة باعتبارها القيمة الرئيسية التي تملكها الدولة. والموقف تجاهه هو المعيار الرئيسي لتقييم شخصيات الماضي والحاضر وحتى المواطنين العاديين. تعتبر الدولة الروسية مركز "العالم الروسي"، الذي له جذور روحية وتاريخية في بيزنطة والمسيحية الأرثوذكسية. يشمل "العالم الروسي" أيضاً أوكرانيا (مطروحاً منها المناطق الغربية الكاثوليكية اليونانية)، وبيلاروسيا، ومولدوفا، ومغتربين روسيين في بلدان أخرى من العالم. الدعامة الرئيسية لهذا العالم هي الكنيسة الأرثوذكسية الروسية. يرى بوتين فترة ولايته كمهمة أرسلها إليه الله.

وهكذا، ابتعدت روسيا عن "الخيار الأوروبي" الذي أعلنه بوتين في بداية العقد الأول من القرن العشرين - في الواقع، اتبعت البلاد هذا المسار منذ الإطاحة بالنظام الشيوعي في عام ١٩٩١. يرتبط هذا التحول في روسيا بتراتها الثقافي والتاريخي مع التركيز على عصر الإمبراطورية بمفهوم الأوراسية. بالطبع، لا يزال التأثير الثقافي لأوروبا قائماً، لكن أوروبا ليست حديثة، ولكنها كلاسيكية. يمكن مقارنة وجهات نظر الكرملين حول الاتحاد الأوروبي مع تصور أوروبا من قبل الإمبراطور ألكسندر الثالث وجدّه نيكولاس الأول في القرن التاسع عشر: روسيا في أوروبا، لكنها لا تنتمي إليها. يرى الاتحاد الروسي اليوم نفسه كدولة تحتل موقعاً فريداً في شمال أوراسيا - بعيداً بنفس القدر عن آسيا وأمريكا الشمالية والشرق الأوسط وأوروبا.

الزعماء الروس يسمون أنفسهم بالمحافظين، لكنهم يظنون في الواقع براغماتيين. إنهم على استعداد للقيام بأعمال تجارية مع أي شخص، دون الاهتمام بالأراء الأيديولوجية. لكن ما لا يقبلونه حقاً هو الثورات بأي شكل من الأشكال. وفقاً للكرملين، فإن دعم الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي للديمقراطية وحقوق الإنسان كأداة للسياسة الخارجية يكون أكثر فاعلية في القضاء على الأنظمة الاستبدادية أكثر من البناء اللاحق لنظام ديمقراطي للحكم على أنقاضهما. يوظف الكرملين بعض الليبراليين في إدارات تشرف على السياسة الاقتصادية، وهو ما يتماشى تماماً مع وجهة نظر بوتين، التي تفضل السوق على السيطرة الكاملة للدولة على الاقتصاد.

بالإضافة إلى ذلك، بعد الأحداث التي وقعت في شبه جزيرة القرم وأوكرانيا، أصبح بوتين المعبود للقوميين، والذين يتم الاحتفاظ بهم تحت المراقبة من قبل الكرملين، ك فلاديمير جيرينوفسكي وحزبه الديمقراطي الليبرالي لروسيا . يتم "ترويض" الحزب الشيوعي تماماً في مجلس الدوما، ويعتبر مؤسسه فلاديمير لينين خائناً . كل هذه المجموعات تدعم بشكل رئيسي السياسة الخارجية للكرملين.

القضايا الجيوسياسية الرئيسية والحوافز

الشيء الرئيسي الذي يفلق موسكو وتحدد سياستها اليوم هو بداية عصر انخفاض أسعار الطاقة والمواد الخام الأخرى . أدى الانخفاض الحاد في أسعار النفط إلى انخفاض ملحوظ في الأهمية الجغرافية السياسية لروسيا في عيون شركائها الرئيسيين في أوروبا وآسيا .فكرة روسيا كقوة عظمى في مجال الطاقة، والتي تحظى بشعبية في منتصف ٢٠٠٠ ، قد اختفت تماماً من الناحية الموضوعية، يدفع الوضع الكرملين لتنويع الاقتصاد . ولكن من أجل التنويع الناجح، تحتاج البلاد إلى تبني نموذج اقتصادي وسياسي مختلف تماماً، وخلق جو صديق للأعمال ودعم روح المبادرة والمشاركة في الابتكار التقني.

سيؤدي هذا المنع إلى وضع حد لهيمنة النخب الحاكمة الحالية والمثيرة، وبالتالي لا يمكن دعمها .وهكذا، كانت روسيا مرة أخرى على مفترق طرق . في السنوات الخمس المقبلة، سيتعين عليها اختيار أحد الخيارات الثلاثة: إصلاح الاقتصاد وتفكيك النظام الاقتصادي والسياسي القائم؛ القيام بتعبئة اقتصادية شاملة تحت رعاية الدولة؛ للحفاظ على النظام الحالي مع احتمال تراجع المطول، وفي النهاية، ربما، من الاضطرابات الاجتماعية.

على المدى القصير أو المتوسط، من المرجح أن تواجه روسيا التطرف الإسلامي على حدودها الجنوبية . يخلق الشرق الأوسط حالة من عدم الاستقرار تنتشر بالفعل في مناطق أخرى من العالم الإسلامي، بما في ذلك آسيا الوسطى وجزء من القوقاز . في دول ما بعد الاتحاد السوفيتي في المنطقة التي تمكنت من البقاء على قيد الحياة خلال السنوات الخمس والعشرين الأولى من الاستقلال، هناك علامات مميزة على بداية التغيير التي صاحبت بداية "الربيع العربي" في وقت واحد . في أفغانستان، أنشأت الدولة الإسلامية موطئ قدم لتوسيع نفوذها في جميع أنحاء البلاد وخارجها . ربما يتعين على روسيا، التي دخلت الحرب في سوريا عام ٢٠١٥، أن تقاتل في مناطق أقرب بكثير، وفي الداخل ستواجه تهديدات التطرف والإرهاب التي أثارها الدولة الإسلامية.

على المدى الطويل، تظل المشكلة الديموغرافية إحدى المشكلات الرئيسية لروسيا . تباطأ التراجع السكاني، وقد أدى ضم شبه جزيرة القرم إلى زيادة عدد السكان الروس بمقدار مليوني شخص، واليوم يبلغ ١٤٦ مليون . لكن النقص في اليد العاملة في البلاد أخذ في الازدياد، وما زالت المناطق ذات الأهمية الاستراتيجية مثل الشرق الأقصى مكتظة بالسكان، ودمج المهاجرين من آسيا الوسطى ليس بالمهمة السهلة.

الاقتصاد كمحدد ومحرك للسياسة الخارجية الروسية في المناطق الرئيسية في العالم

في الساحة الجيوسياسية، اعتاد بوتين على المطالبة بأكثر مما يسمح به وزن روسيا الاقتصادي. في بعض الأحيان، يعطي نموذج السلوك هذا نتائج ناجحة بشكل مثير للدهشة، ولكن لا يمكن اعتباره ناجحاً بالفعل، على المدى المتوسط، سوف يتوقف عن العمل إذا لم يتم تنفيذ الإصلاحات من أجل إطلاق إمكانات النمو والتنمية القوية في روسيا، أو عدم القيام بتعبئة الاقتصاد الوطني، مما سيؤدي إلى تأثير إيجابي قصير الأجل، لكنه سيتحول في النهاية إلى كارثة اقتصادية وسياسية للبلاد.

سيكون الإصلاح في مواجهة مع الولايات المتحدة صعباً للغاية، ومن غير المرجح أن تنخفض درجة هذه المواجهة بشكل كبير خلال السنوات الخمس المقبلة. حتى إذا تم رفع العقوبات الأوروبية رسمياً بحلول عام ٢٠٢٠، فإن المخاطر السياسية للمستثمرين الأوروبيين ستظل مرتفعة، والتي ستستمر في إعاقة تطور العلاقات الاقتصادية. التعاون مع اليابان، في ضوء بحثها عن تأمين ضد تعزيز موقف الصين، سيكون محدوداً بسبب الموقف السلبي للولايات المتحدة. سيتعين على موسكو أن تبحث عن طرق للتعايل على نظام العقوبات دون أن تلاحظه واشنطن.

في حين أن العوامل السياسية تعرقل العلاقات الاقتصادية مع الغرب، إلا أن روسيا بحاجة إلى البحث عن فرص في المناطق الأخرى. لن يكون الأمر سهلاً: الصادرات الروسية إلى الدول غير الغربية تتكون أساساً من السلع، التي انخفض سعرها بشكل حاد ومن غير المرجح أن يرتفع بشكل كبير في المستقبل المنظور. لم يتضح بعد ما إذا كانت روسيا والصين ستتمكنان من الارتقاء بعلاقاتهما الاقتصادية إلى مستوى جديد بحلول عام ٢٠٢٠. ومع ذلك، إذا تمكنت روسيا من توسيع مبيعات سلعها في أسواق الصين والهند وإيران وجنوب شرق آسيا والدول العربية في الخليج الفارسي، فستكون قادرة على تعويض جزئي عن انخفاض التجارة مع الغرب وتنويع علاقاتها الاقتصادية.

ماذا تتوقع من موسكو واشنطن وحلفائها الأوروبيين؟

في السنوات الخمس المقبلة، ستكون العلاقات بين روسيا والولايات المتحدة وأوروبا تنافسية ومتوترة. إن موسكو، إذا لم يتم استقراؤها، لن تغزو أراضي الناتو، لكن أحياناً تكون الحوادث على خط المواجهة الجديد ممكنة - من القطب الشمالي ومنطقة البلطيق إلى البحر الأسود، وربما في مكان آخر. سوف تستمر روسيا في محاولة للتعويض عن موقفها الأضعف. يمكن أن تكون طرق التعويض مختلفة تماماً: من تعزيز الاعتماد على سياسة الردع النووي؛ إلى العمل على توازن إيجابي للقوات على الأرض، من اتخاذ القرارات السريعة والإجراءات الجريئة، بما في ذلك الإجراءات القوية، إلى إرباك الموقف والعمليات "المختلطة". وبما أن المخاطر التي تواجه روسيا في هذه المواجهة المتجددة أعلى من المخاطر بالنسبة للدول الغربية، فإنها ستكون على استعداد لتحمل المزيد من المخاطر وإلحاق أضرار أكبر من خصومها.

في ظل هذه الظروف، فإن التدابير الرامية إلى منع تصعيد الصراع بين روسيا والغرب تتسم بأهمية قصوى. الشيء الرئيسي هنا هو منع الحوادث التي تنطوي على الطائرات والسفن العسكرية من خلال تدابير بناء الثقة؛ مراقبة التشغيل العادي لفتوات الاتصال، بما في ذلك بين الجيش؛ وجود وسطاء موثوق بهم من كلا الطرفين وقادرين على إجراء حوار بناء وسري بشأن القضايا المثيرة للجدل والمشاكل المشتركة، على سبيل المثال، في مجال الاستقرار الاستراتيجي.

في أجواء المواجهة العامة، سيتم التفاعل بين روسيا والدول الغربية في أحسن الأحوال في شكل صفقات مبرمة في تلك المجالات التي تنزامن فيها المصالح الوطنية أو تتقاطع معها. هنا لن تبعد موسكو عن الشراكة مع الغرب وهي مستعدة للعمل مع واشنطن وحلفائها. ومع ذلك، فإن الجانب الروسي سيتعاون فقط إذا كان مقتنعاً بأن أمريكا تعاملها على قدم المساواة وتأخذ مصالحها في الاعتبار. في الواقع، هذا هو الهدف النهائي لسياسة الكرملين الخارجية.

لتحقيق هذا الهدف، يتعين على روسيا أن تضمن من الغرب احترام "الفضاء الأمني" الروسي من خلال القضاء على إمكانية انضمام جورجيا أو مولدوفا أو أوكرانيا أو أي جمهورية أخرى من الاتحاد السوفياتي السابق إلى حلف الناتو ومن خلال تزويد هذه الدول بوضع محايد فيما يتعلق بروسيا وحلف الناتو؛ التعاون في حل الأزمات الدولية تحت رعاية مجلس الأمن الدولي، حيث تتمتع روسيا بحق النقض (الفيتو)؛ استعادة العلاقات الاقتصادية الطبيعية بين روسيا والغرب في عملية حل النزاع في دونباس على أساس اتفاق مينسك الثاني وإيجاد صيغة للاعتراف بشبه جزيرة القرم كجزء من روسيا وفقاً لإرادة سكانها.

من وجهة نظر الكرملين، في المسائل التي لا توجد فيها خلافات جوهرية بين موسكو والغرب، ينبغي على روسيا التعاون الكامل مع واشنطن. في حالة وجود اختلافات جوهرية، يجب وضعها بين قوسين حتى لا تمنع الحوار، إن أمكن، كما حدث مع موضوع وضع أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية أثناء محاولة "إعادة ضبط" العلاقات الروسية الأمريكية في عام ٢٠٠٩. لجميع المشاكل بين القطبين، ينبغي البحث عن حلول وسط.

بالنسبة لقضايا النظام العالمي، فإن روسيا لا تقدم بديلاً خاصاً بها للنظام القائم أو الخطط الفخمة لإصلاحها. موسكو لا تعارض النظام العالمي على هذا النحو، ولكن ضد الهيمنة الأمريكية عليه. وبالتالي، فإن ادعاءاتها ليست موضوعية بقدر ما هي ذات طبيعة إجرائية. يريد الجانب الروسي الحصول على مقعد دائم "على المنصة"، مع حق النقض الفعلي أو القانوني، كما في مجلس الأمن الدولي. إنها تسعى إلى أن تكون من بين أولئك الذين يضعون القواعد، وأن لا يقبلوا بشكل سلبي ما طوره المجتمع الدولي بقيادة الولايات المتحدة. ليس من قبيل الصدفة أن تعتبر روسيا دائماً مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة نموذجاً أكثر منطقية من مجلس روسيا والناتو، حيث تعارضه ٢٨ دولة حليفة مرتبطة بتضامن الكتلة.

ومع ذلك، بعد عام ٢٠١٤، عندما كان هناك انقطاع مع الغرب، يتوقع عدد قليل في روسيا من الولايات المتحدة وأوروبا أن يلتقيا بموسكو. مع مرور كل عام، تزداد المواجهة والعزلة -

ويشك الجانب الروسي بشكل متزايد في إمكانية إنشاء نظام عالمي أمين . في رأيها، يتم استبدال الجهاز القديم بأنظمة ذات نطاق إقليمي: شراكة عبر المحيط الهادئ (TPP) وشراكة التجارة والاستثمار عبر الأطلسي (TTIP) . مكملة للتحالفات الأمريكية التقليدية، ومبادرة "حزام واحد، طريقة واحدة" الصينية وما إلى ذلك . دمرت العقوبات التي فرضها الغرب مفهوم "السلام غير القابل للتجزئة"، والذي استثمر فيه الجميع بعد نهاية الحرب الباردة . وبدأت موسكو في إيلاء المزيد من الاهتمام للكيانات الإقليمية ودون الإقليمية: مجموعة البريكس، منظمة شنغهاي للتعاون، الاتحاد الاقتصادي والنقدي، منظمات معاهدة الأمن الجماعي والكيانات الأخرى . من بين المنظمات العالمية، لا يزال مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومجموعة العشرين يعتبران مفيدتين.

سواء كان الأمر كذلك، فإن قدرة روسيا على تحقيق أهداف سياستها الخارجية وإلى أي مدى، يعتمد بالدرجة الأولى على نجاح أو فشل إعادة تشغيل اقتصاد البلاد . وفي السنوات الخمس المقبلة، سنحصل على إجابة لهذا السؤال.

العلاقات الأمريكية التركية آفاق التغلب على الأزمة وبناء نموذج جديد للتفاعل

انا غلازوا

المعهد الروسي للدراسات الاستراتيجية

على مدى سبعة عقود، كانت تركيا عنصراً رئيسياً في استراتيجية أمريكا في أوراسيا والشرق الأوسط.

بعد الانضمام إلى منظمة حلف شمال الأطلسي في عام ١٩٥٢ - بعد ثلاث سنوات فقط من تأسيسها - أصبحت أنقرة الدولة الإسلامية الوحيدة في التحالف العسكري الغربي. خلال الحرب الباردة، احتلت تركيا مكاناً مركزياً في سياسة الولايات المتحدة الدفاعية والأمنية، حيث قدمت كقاعدة أمامية للغرب على الحدود مع الاتحاد السوفييتي لمصالح الولايات المتحدة في الشرق الأوسط.

بشكل عام، احتل موضوع الشرق الأوسط المكانة الرئيسية بين البلدين، في تسعينات القرن العشرين تم تكليف تركيا بمهمة ردع التأثير الإقليمي لإيران والعراق وتطوير العلاقات العسكرية والسياسية مع إسرائيل ضمن الاستراتيجية الإقليمية لتل أبيب، وتنفيذ سياسة الطاقة الأمريكية في المنطقة. ومع ذلك، في تلك السنوات بالفعل، في محاولة للحفاظ على التوازن بين أولوياتها الإقليمية ومصالح الولايات وحلف شمال الأطلسي، أظهرت قيادة البلاد مراراً وتكراراً أن تطلعات تركيا الوطنية في المنطقة تسود على التضامن في الحلف .

على وجه الخصوص، لا يمكن أن تشارك القواعد العسكرية الموجودة على الأراضي التركية في العمليات العسكرية للولايات المتحدة أو الناتو دون إذن خاص من أنقرة.

انهيار عالم ثنائية القطب أجبر السياسيين والخبراء الأتراك على البدء في تطوير سياسة إقليمية جديدة تسمح بتحول استراتيجي إلى الشرق وتقوية نفوذها هناك.

حققت تركيا نجاحاً في وضع نفسها كلاعب إقليمي وعالمي مستقل، مما تسبب كثيراً في إزعاج حليفها الأطلسي.

كل هذا زاد في حدة الخلاف، وقبل كل شيء حول مشاكل الشرق الأوسط، التي خلقت مجالات جديدة لاختلاف المصالح والتي انعكست على التعاون الثنائي.

تدهورت العلاقات بالفعل في عام ٢٠٠٣، بعد التدخل العسكري الأمريكي في العراق، والذي كان ينظر إليه بشكل سلبي من قبل قادة الأحزاب السياسية وأغلب سكان البلاد. ثم استخدمت أنقرة أدوات ضغط غير شرعية على حليفها الأطلسي وحظرت على الجيش الأمريكي استخدام قاعدة أنجريك الجوية. في الوقت نفسه بدأت المشاعر المعادية لأمريكا تنمو في المجتمع التركي. إذ كان في عام ٢٠٠٠، وفقاً لاستطلاعات مركز "Pew Research Center" فإن

٥٢% من المواطنين الأتراك إيجابيين بشأن الإجراءات الأمريكية في الساحة الدولية، في عام ٢٠٠٣ انخفض عددهم إلى ١٥%، وفي عام ٢٠٠٧ إلى ٩% كان هذا هو الحد الأدنى بين البلدان التي أجريت فيها الاستطلاع.

إن الاضطراب السياسي في الشرق الأوسط الناجم عن الثورات العربية يشير بوضوح أكبر إلى التناقضات بين الولايات المتحدة وتركيا في قضايا الأمن الإقليمي، يتعلق الأمر بالأزمة السورية، والقتال ضد الجماعات الإسلامية المتطرفة، والدعم الأمريكي للمقاتلين الكرديين. ونتيجة لذلك، ابتداءً من منتصف عام ٢٠١٠ قائمة التحفظات المتبادلة تنمو باستمرار. شراء تركيا في صيف عام ٢٠١٩ منظومة الصواريخ S400 من روسيا رغم اعتراض أمريكا، والعملية العسكرية التركية في شمال شرق سوريا في العام نفسه شكل أزمة نظامية بين أنقرة وواشنطن. وأخيراً وليس آخراً، ترتبط هذه المشاكل بتغيير الأولويات الاستراتيجية لكلا البلدين ونهجهما لضمان الأمن الإقليمي.

الجدل السياسي الداخلي المستمر في الولايات المتحدة حول تقليص وجودها في الشرق الأوسط، والتوازنات الدولية تظهر ضعف القيادة الأمريكية للعالم، وعدم قدرتها وعجزها عن الوفاء بالتزاماتها. ونتيجة لذلك، يتعين على الولايات المتحدة أن تبحث عن طرق للضغط على حليفها القديم، الذي لم يعد يرغب في اتباعه في أعقاب المصالح الأمريكية، ويؤيد بشكل متزايد بناء نظام جديد للعلاقات الدولية برفض هيمنة القوة الوحيدة.

كل هذه الأمور يجعلنا نتساءل عن آفاق التعاون والتحالف بين الدولتين.

هل ستؤدي الأزمة الحالية إلى فصل استراتيجي نهائي، أم ستكون الأطراف قادرة على المساومة والعتور على نموذج جديد للتعاون؟ للإجابة على هذه الأسئلة، يجب على المرء أن يأخذ في الاعتبار أسباب اختلاف المصالح الأمريكية التركية، ويحدد الشروط التي يمكن بموجبها إعادة ضبط العلاقات.

- تغيير الأولويات الاستراتيجية لأنقرة وواشنطن في الشرق الأوسط:

خلال الفترة الرئاسية الأولى لباراك أوباما كان التعاون بين الولايات المتحدة وتركيا، بحسب الرئيس الأمريكي "شراكة نموذجية".

في المرحلة الأولى من الثورات العربية كان لدى أنقرة وواشنطن مصالح مشتركة ووجهات نظر مماثلة حول الأحداث الجارية في المنطقة.

دعم البيت الأبيض رغبة السلطات التركية في لعب دور رئيسي في تغيير الأنظمة في دول شمال أفريقيا وسوريا، حيث اعتبرت القيادة الأمريكية تركيا نموذجاً لدولة إسلامية، تمكنت من بناء نظام ديمقراطي بطريقة غربية.

وفي المقابل، قام الاستراتيجيون الأتراك أيضاً بتقييم إيجابي، للتقارب مع الولايات المتحدة على مسار الشرق الأوسط، لأنه كان من المفترض أن تساعد في تعزيز تأثير أنقرة على المساحة الجيوسياسية المتغيرة في المنطقة.

ومع ذلك، بسبب الطبيعة المطولة للصراع السوري، والتغير الذي حصل في سياسة الرئيس الأمريكي في سبتمبر ٢٠١٣ باتجاه البحث عن حلول سياسية في سوريا غيرت الوضع وأدت إلى زيادة التناقضات بين البلدين.

بدأت وسائل الإعلام الأمريكية في اتهام الزعماء الأتراك وشخصياً أردوغان بدعم الجهاديين، وانتهاك الحقوق الديمقراطية للمواطنين، والاستبداد. ووصف الصحفيون تركيا بأنها "صديق محلف وحليف مفقود" وخلصوا إلى أنه من الضروري مراجعة مبادئ التعاون الثنائي.

من جانبها، رفضت أنقرة الانضمام إلى التحالف الدولي المناهض لداعش الذي أنشأته الولايات المتحدة في أيلول ٢٠١٤ على الرغم من الضغوطات الكبيرة عليها من قبل البيت الأبيض. بالنسبة لتركيا، ظلت المعركة ضد نظام الرئيس السوري بشار الأسد ذات أهمية قصوى، وبالتالي أصيب القادة الأتراك بخيبة أمل من تحول تركيز واشنطن والمجتمع الدولي من دمشق إلى الحرب ضد الإرهاب.

استغرق الأمر جهوداً دبلوماسية أمريكية نشطة واجتماعات ومفاوضات ثنائية للحصول على إذن من تركيا على الأقل لاستخدام قاعدة أنجريك الجوية التركية لشن غارات جوية على مواقع تنظيم "الدولة الإسلامية".

في الواقع سياسة تركيا بشأن سوريا في هذه السنوات مبنية على رغبة أردوغان في تعزيز موقعه داخل البلاد، من خلال دعم الجماعات الإسلامية المتطرفة التي تقاتل ضد النظام في دمشق.

أصبحت أنقرة مركزاً للمعارضة السورية في المنفى وقناة لتدفق مستمر من المقاتلين الجهاديين الأجانب المتجهين إلى سوريا.

كل هذا أثار انتقادات كل من الكونغرس الأمريكي، والبيت الأبيض ووسائل الإعلام الأمريكية. مع نمو الأزمة العربية، واجهت القيادة التركية تحديات جديدة.

على المستوى الإقليمي، أثر الصراع السوري المستمر سلباً على اقتصاد البلاد والوضع في المناطق الحدودية.

بعد أن خسر حزب العدالة والتنمية أغلبيته البرلمانية في عام ٢٠١٥ وللمرة الأولى منذ أكثر من عقد، قطع أردوغان الهدنة الطويلة الأمد مع العمال الكردستاني، ودخل في تحالف مع حزب الحركة القومية اليمينية المتطرفة، وبدأ عمليات عسكرية واسعة النطاق ضد المسلحين الكرد وتحميلهم مسؤولية زعزعة استقرار الوضع في البلاد.

فقط بعد بدء هذه العملية، سمحت أنقرة للأمريكيين باستخدام رحلات استطلاعية من قاعدة أنجريك في سياق القتال ضد داعش.

في آب ٢٠١٥ بعد دعوات متكررة من الولايات المتحدة للانضمام إلى تحالف مكافحة الإرهاب شارك سلاح الجو التركي لأول مرة في غارات جوية على مسلحي تنظيم داعش في سوريا. على الرغم من تطور التعاون العسكري التركي الأمريكي بسبب القتال ضد داعش، استمرت

الخلافات بين الدولتين في الاتساع. أدى دعم أنقرة للإسلاميين الراديكاليين في سوريا إلى جعل البنتاغون حذراً من تركيا، متهمه إياها بالفشل في منع انتشار التنظيمات الجهادية. بدورها رأت السلطات التركية أصول نمو التطرف في غياب الدعم الأمريكي الكافي للمعارضة السورية المعتدلة. في نهاية رئاسة أوباما عرّف أردوغان سياسة الرئيس الأمريكي في الشرق الأوسط بأنها موحلة "عكرة" وغير واضحة، ووفقاً له فإن موقف أمريكا من سوريا والصراع العربي الإسرائيلي قد تسبب في زعزعة استقرار الوضع في المنطقة وزيادة في عدد الضحايا، بما في ذلك بين المدنيين.

أصبحت العلاقات بين الدولتين أكثر تفاقماً بعد المحاولة الانقلابية في تركيا في صيف عام ٢٠١٦.

حسب أنقرة؛ تصرف المتآمرون بدعم ضمني وموافقة واشنطن، أدى رفض الولايات المتحدة لتسليم الداعية التركي عبدالله غولن، الذي اعتبره القادة الأتراك المحرّض الرئيسي لهذه الأحداث إلى تفاقم هذه الشكوك. من جانبها، كانت إدارة البيت الأبيض قلقة بشأن تصرفات السلطات التركية بعد محاولة الانقلاب.

تحول الاعتقال الأولي لمشتبهين في المؤامرة إلى تطهير واضطهاد لم يسبق له مثيل للمعارضين السياسيين لأردوغان. وصل الأمر باعتقالات لمواطنين أمريكيين متهمين بأن لهم صلات مع غولن.

وبشكل خاص ما حدث من ضجة كبيرة إثر اعتقال القس الأمريكي برونسون عام ٢٠١٦ والذي أدى إلى فضيحة دبلوماسية بين الدولتين.

أثار وصول ترامب إلى السلطة وتغيير الإدارة الأمريكية في تركيا توقعات بتجديد التعاون وحل المشاكل التي نشأت من خلال رئاسة أوباما. ومع ذلك لم تتحقق حسابات القيادة التركية في إعادة سريعة للعلاقات مع الولايات المتحدة. على الرغم من الاتصالات المكثفة رفيعة المستوى، استمرت الخلافات بين واشنطن وأنقرة في التدهور.

التناقضات بين الولايات المتحدة وتركيا في عهد الرئيس ترامب:

في الواقع، ورث الرئيس ترامب عن سلفه مجموعة من القضايا العالقة بين الدولتين. بقيت مصدر أكثر الخلافات خطورة هو الصراع السوري، وقبل كل شيء تحالف الولايات المتحدة مع قوات حماية الشعب "YPG" الكردية العاملة في سوريا، والتي تعتبرها أنقرة منظمة إرهابية على صلة وثيقة بحزب العمال الكردستاني. على الرغم من تصريحات المسؤولين الأمريكيين بأن التعامل مع المقاتلين الكرد سيكون تعامل "تكتيكي" واصلت واشنطن بناء تعاونها العسكري معها وتزويدها بالأسلحة الثقيلة.

لاحق بعض الإيجابية في أفق العلاقة بين البلدين، بعد أن صرح ترامب في ديسمبر ٢٠١٨ بأنه قرر سحب القوات الأمريكية من سوريا. استقبلت أنقرة هذا القرار بشكل إيجابي واعتبرت بأن هذه الخطوة قد تتيح لها الفرصة لتنفيذ خطط طويلة الأمد للقضاء على الوحدات الكردية. ومع

ذلك فيما بعد بدأ بعض أعضاء الإدارة الأمريكية بالتركيز على حقيقة أن الجيش الأمريكي يجب أن يبقى في سوريا لمواجهة التمدد الإيراني.

في تركيا أثار هذا التحول في الأولويات مخاوف من أن الوجود المستمر للولايات المتحدة، حتى بعد هزيمة داعش، سيعني المزيد من التمويل والتدريب لقوات سورية الديمقراطية "قسد" والوحدات الكردية المنضوية تحت لوائها.

مرة أخرى بدأ أردوغان ممارسة الضغط على البيت الأبيض، مطالباً بإقامة منطقة آمنة في شمال شرق سوريا، وهدد بحملة عسكرية في المناطق الحدودية شرق الفرات.

في أوائل أغسطس ٢٠١٩ أعلنت واشنطن وأنقرة أنهم توصلوا إلى اتفاق حول إنشاء مركز عمليات مشترك لإدارة منطقة آمنة تقع في المناطق الحدودية مع تركيا شرق الفرات، وفي سبتمبر بدأوا في تسيير دوريات في المنطقة معاً. ومع ذلك وفي نفس الوقت أعرب بعض المحللين الأمريكيين عن مخاوفهم من أن الولايات المتحدة ستضطر إلى الانخراط أكثر فأكثر في الصراع السوري وتكون مسؤولة عن حماية أمن تركيا.

بالإضافة إلى أن ذلك سيتم من دون تسوية سياسية بين الطرفين التركي والكرد، والأهم من ذلك، تسوية سياسية شاملة في سوريا يمكن أن تصبح المنطقة الآمنة ساحة مواجهة بين نظام بشار الأسد وأنقرة والجماعات الجهادية المدعومة من تركيا والقوات الكردية وكذلك بين الكرد والعائدين من اللاجئين السوريين.

لعدم رغبته في التعمق في الصراع السوري، في أكتوبر ٢٠١٩ أعلن الرئيس ترامب وبشكل غير متوقع انسحاب الجيش الأمريكي من المناطق الشمالية الشرقية من سوريا. بقراره هذا عملياً مهد الطريق لغزو القوات التركية لهذه المنطقة، بدأت القوات التركية عملياتها العسكرية التي سمتهـا "نبح السلام" بعد الانسحاب الأمريكي مباشرة. قبل ذلك بوقت قصير، بأمر من البنتاغون سحبـت القوات الكردية الأسلحة الثقيلة من الحدود مع تركيا، وفككت التحصينات وغادرت المراكز الحدودية.

هذا ما حرّمهم من فرصة الدفاع عن أنفسهم وساعد القوات التركية على السيطرة على العديد من المدن والقرى المهمة استراتيجياً في فترة زمنية قصيرة.

أثار قرار ترامب بسحب الجيش الأمريكي انتقادات حادة في أمريكا من الديمقراطيين والجمهوريين على حد سواء، لأنه يعني في الواقع الموافقة الضمنية على العملية التركية.

الكونغرس الأمريكي أدان الغزو التركي لسوريا وطالب بفرض عقوبات على صناعة الدفاع التركية. في الواقع، الرئيس الأمريكي من خلال تصرفاته أغرق العلاقات الأمريكية التركية في أزمة أكبر من أي وقت مضى. وسط تصاعد التوترات مع أنقرة ألقى بقوة مسؤولون أمريكيون ومراكز أبحاث باللوم على القيادة التركية لدعمها المنظمات الإسلامية المتطرفة. وصف الممثل الخاص السابق للقتال ضد داعش مكغورك في مقال له في "مجلة الشؤون الخارجية" المعارضة السورية المدعومة من تركيا بأنها متورطة في التطرف. تنتشر وجهة النظر هذه في جميع المراكز البحثية الأمريكية. في مارس ٢٠١٩ نشر تقرير في معهد الشرق

الأوسط "الأمريكي" يشير إلى أن الجماعة السلفية الجهادية هيئة تحرير الشام منحت الجيش التركي الوصول إلى جزء من أراضي سوريا الخاضعة لسيطرتها.

على الرغم من أن قادتها حاولوا تجنب التعاون العسكري المباشر مع تركيا، إلا أنهم رحبوا بوجود الجيش التركي كقوة إضافية ضد النظام السوري والجماعات المعارضة المعتدلة.

أدى شراء تركيا لنظام الدفاع الصاروخي الروسي S400 إلى تفاقم الجدل بين الحليفين. قبل بدأ تسليم النظام الروسي المضاد للصواريخ الباليستية إلى تركيا، سادت الدوائر السياسية الأمريكية الرأي القائل بأن التسويات المحتملة من جانب واشنطن إلى جانب تطبيق أساليب الضغط الدبلوماسي ستقنع أو تجبر تركيا بعد عقد الصفقة مع روسيا.

ولهذه الغاية التقى أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي مراراً وتكراراً مع الرئيس أردوغان لمناقشة المشاكل الظاهرة بينهم. في محاولة لإثراء أنقرة عن شراء S400 الروسية.

أخذ البيت الأبيض في الاعتبار رغبته في الوصول إلى التكنولوجيا والإنتاج المشترك لنظام باتريوت الأمريكي. ومع ذلك، فإن هذه الجهود لم تؤد إلى النتيجة المرجوة.

غالباً ما يلوم ممثلو المؤسسة الأمريكية ترامب على السياسات المثيرة للجدل تجاه أنقرة. من خلال دبلوماسية تويتز ، يهدد إما "بتدمير الاقتصاد التركي، أو يدعي أن التفاعل بين الدولتين سيكون ممتازاً".

هذا التناقض واضح بشكل خاص في مجال العلاقات الاقتصادية الثنائية. في أغسطس ٢٠١٨ قام الرئيس الأمريكي بمضاعفة الرسوم على الصلب والألمنيوم التركي ليرتفع إلى ٥٠ و ٢٠% على التوالي. كان السبب الرسمي لذلك هو رفض أنقرة سحب التهم من القس الأمريكي برانسون، ومع ذلك فإن الدوافع الحقيقية على الأرجح كانت ميل رئيس البيت الأبيض لمراجعة الاتفاقيات التجارية مع عدد من البلدان، وكذلك الميزان التجاري السلبي بين الولايات المتحدة وتركيا. الذي تم تحديده لأول مرة في عام ٢٠١٨ تسبب الزيادة في التعريفات الجمركية في انخفاض قيمة الليرة التركية وعملت كمحفز لتدهور الوضع الاقتصادي. وعلى الرغم من أن الاختلافات الهيكلية في الاقتصاد التركي كانت نتيجة لعدد من الاختلالات الاقتصادية الداخلية (مستويات عالية من الاقتراض بالعملة الأجنبية، وانخفاض غير مبرر في أسعار الفائدة المصرفية، وما إلى ذلك) فإن تصرفات البيت الأبيض أعطت أسباباً للرئيس أردوغان أن يلوم الولايات المتحدة على مشاكل البلاد الاقتصادية.

في مايو ٢٠١٩ خفّض ترامب التعريفات إلى المستوى السابق ومع ذلك في نفس الوقت تم استبعاد تركيا من نظام الأفضليات المعمم الذي يسمح للشركات التركية باستيراد سلع معينة من الولايات المتحدة (خاصة السيارات وقطع غيار السيارات والمجوهرات) دون دفع رسوم. رداً على الإجراءات العدائية التي قامت بها واشنطن، بدأت أنقرة أيضاً في زيادة أو تقليل رسوم الاستيراد باستمرار على عدد من السلع المستوردة من الولايات المتحدة. بالإضافة إلى ذلك خفضت تركيا بشكل كبير من إمدادات الصلب والألمنيوم للولايات المتحدة وإعادة توجيه صادراتها إلى الأسواق الأخرى.

هذه "الحرب التجارية" أو "كما يدعونها" إلى جانب التوتر السياسي المتزايد لم تؤثر بشكل خطير حتى الآن على العلاقات التجارية والاقتصادية بين البلدين.

ظل حجم التجارة بين الدولتين على مدى السنوات الخمس الماضية (من ٢٠١٤ إلى أكتوبر ٢٠١٩) ثابتاً وتراوح بين ١٧ إلى ٢٠ مليار دولار.

على الرغم من التناقض الواضح في سياسة الرئيس الأمريكي بشكل عام، فإنه يهدف إلى إبقاء القيادة التركية في مدار النفوذ الأمريكي ومنع التناقض الاستراتيجي النهائي بإتباع مبدأ ((نحن لا نبحث عن الكمال، نحن نبحث عن شركاء)) يمتنع ترامب عن انتقاد السياسات الداخلية للقادة الأتراك وانجرافهم نحو الاستبداد.

عندما استحوذت تركيا على S-400 عارض ترامب فرض عقوبات؛ وألقى باللوم على الإدارة السابقة في الوضع الذي حال دون قيام أنقرة بامتلاك أنظمة الدفاع الصاروخي الأمريكية باتريوت.

بعد الغزو التركي لسوريا في أكتوبر ٢٠١٩. انتقد ترامب مرة أخرى القيادة التركية ((لتصعيد العنف وزعزعة استقرار الوضع في المنطقة)) وفرض عقوبات على كبار المسؤولين الأتراك ورفع الرسوم الجمركية مرة أخرى على واردات الصلب التركي، والتي لم تكن لها تأثير على الاقتصاد التركي. بعد تسعة أيام من إعلان أنقرة وقف إطلاق النار في سوريا رفع الرئيس الأمريكي العقوبات التي لم تدخل حيز التنفيذ بعد، والتي ربما كانت الأقصر في التاريخ الحديث. أحد أعضاء الكونغرس الأمريكي يدعوا إلى نهج أكثر حدة مع تركيا، ويصر على إنهاء التعاون في برنامج تزويد مقاتلات F-35 من الجيل الخامس وفرض عقوبات ضده وفقاً لقانون مكافحة أعداء أمريكا. "CAATSA" لاقتنائها أنظمة الدفاع الصاروخي الروسية.

العملية العسكرية التركية في سوريا أعطت السبب بأن يدفع بعض أعضاء الكونغرس للتشكيك في استصواب الحفاظ على عضوية البلاد في الناتو، على الرغم من حقيقة أن الحلف ليس لديه آلية لاستبعاد أنقرة من الناتو.

في محاولة لإيذاء السلطات التركية قدر الإمكان، في ديسمبر ٢٠١٩ تبنى مجلس الكونغرس الأمريكي لأول مرة بأغلبية ساحقة قراراً يعترف بالإبادة الجماعية للأرمن. رداً على هذه الإجراءات، هدد أردوغان بحظر وصول الولايات المتحدة إلى قاعدة أنجريك الجوية وقاعدة الرادار في كوربتشيك.

دفع هذا التناقض الحاد في العلاقات بين الدولتين، الولايات المتحدة إلى النظر في إمكانية سحب الرؤوس النووية الاستراتيجية من تركيا. إذا قامت أنقرة كما أعلنت في ربيع ٢٠٢٠ بوضع S-400 الروسية في الخدمة، فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة أخرى في التوتر وإدخال عقوبات جديدة أكثر صرامة. كل هذا يمكن أن يؤدي إلى تفاقم الوضع الاقتصادي لتركيا، ومع ذلك فإنه سيعقد أيضاً تحقيق أهداف الولايات المتحدة في المنطقة وسيغير أخيراً نموذج السياسة الخارجية للإدارة الأمريكية.

خبراء أمريكيون حول أسباب الأزمة بين الدولتين:

في سياق تفاقم التناقضات بين الولايات المتحدة وتركيا، يلجأ العديد من مراكز الفكر الأمريكية التي لها تأثير على عملية صنع القرار السياسي في كثير من الأحيان إلى موضوع التفاعل الثنائي بين أنقرة وواشنطن، مع إعطاء تعليمات وتوصيات بشأن تكتيكات إضافية لبناء العلاقات.

يعرب معظم المحللين الأمريكيين عن قلقهم بشأن القطيعة الاستراتيجية مع تركيا، معتقدين أن ذلك سيكون له تأثير سلبي على الدولتين. وهكذا يعتقد الخبراء في معهد واشنطن م. سينغ و ج. جيفري اللذان يشغلان أيضاً منصب الممثل الخاص الأمريكي لسوريا، ووفقاً لهما فإن تركيا والولايات المتحدة يفصل بينهما عدد كبير من المشاكل، وتؤكد تصرفات أنقرة في شمال شرق سوريا مدى الجدل الذي أصبحت عليه العلاقات بين البلدين ومدى اقترابها من القطيعة النهائية. لكن المحللين مقتنعون بأن رفض التحالف مع تركيا وفرض العقوبات عليها سيضر الولايات المتحدة بشكل خطير، لأن تركيا ليست فقط أردوغان، ولكنها دولة إقليمية مهمة جغرافياً وسياسياً واقتصادياً وهي صلة الوصل بين أوروبا والشرق الأوسط وكذلك بين الشرق الأوسط وروسيا. ويعتقد المحللين أن الحفاظ على التحالف التركي الأمريكي له أهمية استراتيجية ويتطلب إعادة توجيه التهديدات المشتركة والبحث عن حلول وسط في تلك القضايا حيث توجد خلافات. من وجهة نظرهم إذا تخلت الولايات المتحدة عن جميع حلفائها الصعبين في الشرق الأوسط، فلن يبقى لديها حلفاء مطلقاً. بالنظر إلى سنوات التوتر بين الولايات المتحدة وتركيا لن يكون من السهل إعادة لغة مشتركة مع أنقرة. "ولكن في عالم المنافسة الاستراتيجية مع قوى أكثر خطورة من الضرورة القيام بذلك".

موقف مماثل اتخذه خبير معهد بروكنغر أ. سلوت والدبلوماسي السابق ومستشار البيت الأبيض ف. جوردون، الذين يعتقدون أن الرئيس ترامب والكونغرس الأمريكي يجب أن يبذلوا كل ما في وسعهم لتجنب المزيد من تدهور العلاقات بين البلدين، ويقول خبراء أن العقوبات الجديدة يمكن أن تدفع أنقرة للحصول على المزيد من الأسلحة الروسية، الأمر الذي سيؤدي بدوره إلى إثارة جولة جديدة من التوتر. ونتيجة لذلك، من الضروري محاولة الحد من الضرر والحفاظ على فرص التفاعل. إذا فشل ذلك، ستتضرر المصالح الأمريكية، وسيستفيد خصوم أمريكا من الوضع الحالي. يؤكد خبراء مؤسسة RAND في تقرير ضخم نشر في يناير ٢٠٢٠ على الحاجة إلى تطوير استراتيجية طويلة الأجل تهدف إلى تعزيز التعاون مع تركيا. يشار إلى أن المتخصصين في أكبر مركز أبحاث أمريكي يعترفون بإمكانية فقدان مؤقت أو حتى دائم لوصول البنتاغون إلى قاعدة أنجريك الجوية وغيرها من المنشآت العسكرية في تركيا، لكنهم في الوقت نفسه يحثون على تعميق الحوار بين الجيش وقادة هيئة الأركان العامة الأمريكية.

يلتزم بعض أعضاء المجلس الأمريكي للعلاقات الخارجية بوجهة النظر المعاكسة مباشرة بشأن آفاق العلاقات الأمريكية التركية. رئيس مجلس ر. هاس المؤرخ الشهير م. بوت بالإضافة إلى المختص بالشؤون التركية س. سوك يعرضون في أعمالهم إلى إعادة التفكير في التفاعل مع أنقرة والتخلي عن الأوهام القائلة بأن التعاون الثنائي يمكن أن يظل قريباً كما كان أثناء الحرب الباردة. وفقاً لكوك على الرغم من حقيقة أن تركيا لاتزال رسمياً عضواً في الناتو لم يعد من الممكن اعتبارها شريكاً للولايات المتحدة لأن الدولتين لم تعد لديها رؤية مشتركة للتهديدات ولا تشترك في المصالح المشتركة التي ربطتها في السابق.

والآن أصبحت أنقرة منافساً وخصماً لواشنطن في العديد من المجالات ، لذا يعتقد س. كوك أن الإدارة الأمريكية يجب أن تتخلى عن المحاولات غير المثمرة لإقناع السياسيين الأتراك بدعم الولايات المتحدة وتنقيح النهج الجذري للحليف السابق.

للقيام بذلك من الضروري تطوير بدائل لقاعدة أنجريك العسكرية وبالتالي تغيير الوضع عندما تعتمد المصالح الأمنية الأمريكية على قرار السياسيين الأتراك.

يجب أيضاً رفض مطالب تركيا بإنهاء علاقات واشنطن العسكرية مع وحدات حماية الشعب الكردية في سوريا، لأن الأكراد كانوا ولا يزالون قوة فعالة في محاربة داعش وتحقيق الاستقرار في الجزء الشمالي الشرقي من سوريا.

وأخيراً يجب على الولايات المتحدة أن توقف تعاونها مع تركيا في برنامج F-35 لأن تفويض المصالح الاستراتيجية لأنقرة لن يكون فعالاً طالما أن جيشها يستفيد من أحدث الطائرات العسكرية الأمريكية، تجدر الإشارة إلى أن مثل هذه النظرة الراديكالية حول آفاق بناء العلاقات بين الدولتين حتى وقت معين كانت استثناء من القاعدة. ومع ذلك بحلول نهاية عام ٢٠١٩ هكذا وجهة النظر أزداد من عدد مناصريها وكسبت عدد متزايد من المؤيدين لها بين المحللين الأمريكيين. وأصبحت سياسة قطع العلاقات مع تركيا مهيمنة في الدوائر السياسية للولايات المتحدة.

وبشكل عام تشير مثل هذه الآراء التي تقدم في الوقت نفسه تكتيكيين متناقضين – "التجميد" – طويل الأمد وتطبيع العلاقات الثنائية بين واشنطن وأنقرة – إلا أن النخبة السياسية الأمريكية تفتقر إلى فهم استراتيجي واضح لكيفية بناء الحوار بين البلدين.

وجهة نظر أنقرة حول أسباب الخلاف مع واشنطن:

ترى النخبة السياسية التركية السبب الرئيسي للأزمة بين البلدين هي سياسة البيت الأبيض الغير منظمة والتي تم التعبير عنها في حالة غير منهجية وغير واضحة، وعدم قدرة الولايات المتحدة على الوفاء بالتزاماتها.

هذه العوامل تثير خيبة أمل أنقرة، لأن واشنطن لا تستطيع أن تقدم لها رؤية مشتركة للمشاكل الدولية، وكذلك تحديد أولوياتها وأهدافها الاستراتيجية.

في أغسطس ٢٠١٨ نشر الرئيس أردوغان مقالاً في صحيفة نيويورك تايمز، أكد فيه أن تركيا عضو مخلص في تحالف شمال الأطلسي، لكنها مستعدة لاتخاذ الخطوات اللازمة لحماية مصالحها الخاصة في المنطقة. بالإضافة إلى ذلك تقول رسالة الزعيم التركي في نصها للولايات المتحدة الأمريكية "فكر بشكل أفضل قبل فوات الأوان وإلا ستضطر تركيا لبدء البحث عن حلفاء جدد".

ويشترك في موقف أردوغان ممثلو كل من الحزب الحاكم في تركيا وكذلك المعارضة. ومع ذلك توجد لدى النخبة السياسية في تركيا المزيد من مشاعر التي تؤيد المواجهة مع أمريكا. بعد محاولة الانقلاب العسكري الفاشل في تركيا عام ٢٠١٦ حيث كما يعنقد القادة الأتراك تورط الولايات المتحدة فيها.

المحيطون بأردوغان يرون تصرفات واشنطن على أنها تهديد للأمن القومي لبلادهم. في الذكرى الثالثة للانقلاب قال أردوغان للصحافيين: ((على الرغم من اتفاقياتنا السياسية والعسكرية مع التحالف الغربي، فإن الحقيقة أنه مرة أخرى تأتي أكبر التهديدات التي نواجهها منهم)). غالبية الأتراك متضامنون مع وجهة النظر هذه، وفقاً لاستطلاع أجرتها جامعة "قادر خاس" عام ٢٠١٨ اعتبر ٨١,٩% من المواطنين الأتراك أن الولايات المتحدة هي التهديد الأول لتركيا. في عام ٢٠١٦ وحتى عام ٢٠١٨ زاد هذا الرقم أكثر من ٣٠%.

كل هذا يجبر القيادة التركية على التحوط من المخاطر وبناء استراتيجية "الموازنة الناعمة" للولايات المتحدة وخلق تحالفات مرنة مع البلدان ذات التفكير المماثل. ووفقاً للخبراء فإن هذا التكتيك يوسع فرص وموقف تركيا في المنطقة، مما يؤثر بدوره على تفاعلها مع الولايات المتحدة والتحالف الأطلسي.

يبدو أن شراء تركيا منظومة S-400 الروسية وتطوير العلاقات الاستراتيجية مع روسيا بمثابة أداة لتأمين حمايتها ضد الولايات المتحدة "كحليف غير موثوق به وخصم يهددها". وبعبارة أخرى، تحولت أنقرة إلى روسيا ليس فقط بسبب خيبة الأمل في السياسة الأمريكية ولكن أيضاً من أجل الحصول على الحماية من عدو محتمل.

تعتبر النخبة التركية تحالف واشنطن مع عدو أنقرة في المنطقة، وحدات حماية الشعب الكردية دليلاً آخر على عداة الولايات المتحدة. ووجهة نظر مماثلة منتشرة بشكل خاص بين ممثلي أحزاب الحركة القومية. البعض منهم يعتبر العمليات العسكرية للقوات التركية في شمال شرق سوريا المرحلة الأولى لمقاومة المشروع الأنجلو أمريكي الإسرائيلي في الشرق الأوسط ، مما يوفر إعادة تنسيق المنطقة لمصلحة هذه الدول.

الخبراء الأتراك مقتنعون بأن مسؤولية استعادة العلاقات بين الدولتين تقع على عاتق الولايات المتحدة. إنهم يتوقعون بأن واشنطن سوف تغير من هيكلية استراتيجيتها الغير واضحة تجاه تركيا، وستبدأ أيضاً في بناء نموذج جديد للشراكة يأخذ في الاعتبار المشاكل التركية. ومع ذلك يلاحظون أنه في جو من عدم الثقة المتبادل وعدم توافق نهجيهما الاستراتيجي لمشاكل الأمن الإقليمي سيكون ذلك صعباً للغاية.

آفاق تنمية التعاون الثنائي

بعد نهاية الحرب الباردة؛ صاغت تركيا نهجاً جديداً للشؤون الدولية على أساس السعي إلى الاستقلال الإقليمي. تشكلت هذه القناعة لدى الساسة الأتراك من خلال رغبتهم في إنهاء عدم التكافؤ في تفاعل أنقرة وواشنطن. ونتيجة لذلك تهدف مبادرات السياسة الخارجية التركية إلى تصحيح العلاقات "غير المتكافئة" و "غير العادلة" من وجهة النظر التركية مع الولايات المتحدة، فضلاً عن التغلب على التبعية لشريك كبير.

في الظروف التي يتصرف فيها القادة الأتراك وفقاً لأولوياتهم الوطنية بما في ذلك عندما لا يتطابق مع موقف الولايات المتحدة، لا يمكن للنخبة السياسية الأمريكية تطوير أي سياسة متماسكة فيما يتعلق بشريكها في الناتو.

على مدى العقد الماضي، الولايات المتحدة تراقب؛ ولكن لا تستجيب للتغيرات العميقة في تركيا. على الرغم من حقيقة أنه في دوائر الأمريكيين الرأي السائد هو أن تركيا "حليف مهم للغاية لأمريكا يجب عدم فقدانه" أصبحت أنقرة بشكل متزايد موضع انتقادات شديدة بل وحتى عقوبات، لاتزال هناك اختلافات كبيرة بين البلدين في وجهات النظر حول قضايا الأمن الإقليمي.

بحسب المحللين طالما ظلت السياسة الأمريكية غير متناسقة، ستميل القيادة التركية إلى اختبار الخطوط الحمراء لواشنطن للحصول على أقصى قدر من التنازلات.

عملية أنقرة العسكرية في المناطق الحدودية السورية، بحسب الخبراء هي عبارة عن هكذا اختبار، والتي سمحت لأردوغان من بين أمور أخرى بالحصول على موافقة من واشنطن لإنشاء منطقة أمنة وفي نفس الوقت لكسب نقاط سياسية داخل البلاد. في السياق نفسه يمكن للمرء أن ينظر في الحادث الذي وقع في أكتوبر ٢٠١٩ عندما قام الجيش التركي بقصف مراكز القيادة الأمريكية في كوباني أثناء عملياتها ضد القوات الكردية في شمال شرق سوريا. أنقرة قالت بأنها قصفت سهواً، لكن ضباط كبار في البنتاغون قالوا إن الجيش التركي كان يعرف بالضبط مكان تواجد الوحدات الأمريكية، وإن القصف كان نوعاً من التهديد للحلفاء الأمريكيين بعدم التدخل في العملية العسكرية للجيش التركي في سوريا.

وصفت وسائل الإعلام الأمريكية هذه الأعمال بأنها "صفعة عثمانية" قام بها أردوغان الذي هدد الولايات المتحدة في أوائل عام ٢٠١٨ رداً على تحذيرات الجيش الأمريكي بعدم عرقلة أفعالهم في سوريا. يشير معظم خبراء البلدين إلى أن الاتجاه الرئيسي في العلاقات الثنائية في المستقبل سيبقى اختلافاً وليس تقارباً.

من الصعب الاختلاف مع هذا الرأي، خاصة مع الأخذ بعين الاعتبار قناعة القادة الأتراك بأنهم متورطون في صراع وجودي ضد الغرب المعادي. مثل هذا الموقف يجعل من الصعب الحفاظ على التعاون البناء لذا فإن مستقبله سيعتمد على ما إذا كانت الولايات المتحدة تريد في نهاية المطاف قبول "تركيا الجديدة" أو ما إذا كانت تفضل العقوبات والضغوط السياسية. حتى الآن سياسة واشنطن الغير متناسقة لا تسمح بتنبؤ إيجابي حول العلاقات الثنائية.

ومع ذلك إذا لم تغير الولايات المتحدة مقاربتها الاستراتيجية لتركيا، ولم تطور نموذجاً جديداً للمشاركة فإن التوترات والمواجهات بين الدولتين سوف تتفاقم ونتيجة لذلك سوف تؤدي إلى اختلاف جيوسياسي نهائي بين الطرفين.

انهيار إمبراطورية الولاية

الكاتب: آكري اسماعيل نژاد

ترجمة: مركز الفرات للدراسات

في فجر الثالث من كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠ قُتل قاسم سليمانى قائد فيلق القدس الإيراني على يد القوات الأمريكية بالقرب من مطار بغداد. وبإمكاننا اعتبار مقتل سليمانى بالنسبة للجيش الأمريكى نقطة انعطافٍ في المعادلات الإقليمية، كما يمكننا اعتباره بدايةً لتخفيض التوتر في المنطقة.

قبل البدء بدراسة الأبعاد السياسية لمقتل سليمانى علينا أن نقرّ بأنّ الجمهورية الإسلامية جعلت من قاسم سليمانى من خلال البروباغندا- رمزاً قومياً- دينياً يمزج بين القومية الإيرانية والتطرّف الشيعي داخل إيران والمنطقة.

كان سليمانى رمزاً لتحقيق اتصال طهران بشرق المتوسط من ناحية، ومن ناحيةٍ أخرى كان رمزاً لسياسة "الدفاع عن المراقد المقدسة"، وبالتالي كان محبوباً من قبل القوات الشيعية المتشدّدة في الجغرافية الشيعية، كما كان يعرف إيران بأنّها "أم القرى" بالنسبة للشيعية.

في الوقت نفسه، سعت پروباغندا النظام، من الناحية الدينية، على مدى السنوات القليلة الماضية، إلى أن تمارس تأثيراً من خلال القول أنّ قاسم سليمانى محمّيٌّ من قوى غيبية، ومن الناحية الأمنية كانت تطلق عليه جنرال الظلال، وكانت تقصد من هذا اللقب، الإحاطة الاستخباراتية بمواقع الخصم أو العدو على مستوى المنطقة.

إذن، فقد كان سليمانى شخصاً هاماً كفرد، كما أنّه كان شخصيةً رئيسيةً بوصفه يمتلك استراتيجية ضمن إطار سياسة تصدير الثورة الإسلامية الإيرانية. هو شخصٌ تحوّل إلى رمز للإمداد الغيبي والقوة الأمنية للجمهورية الإسلامية، ومن الواضح أنّ مقتله يضع هاتين المسألتين بالنسبة للجمهورية الإسلامية أمام تحدٍّ كبير.

ربّما سمعتم كثيراً أنّهم يسمّون سليمانى رجل السلطة الثاني في إيران، ويعود هذا الأمر إلى أهمية سياسة تصدير الثورة الإسلامية في النظام الإيراني، وهذا التوجه يربط بين الأمن الداخلي لإيران وبين تواجدها العسكري في المنطقة.

طبعاً ينبغي أن نذكر هنا أنّ السبب الأصلي للربط بين الأمن الداخلي للجمهورية الإسلامية وتواجدتها العسكري في المنطقة ليس فقط وجود داعش أو أمريكا في الدول المجاورة لإيران، بل إنّ أحد الأسباب الرئيسية والهامة لهذا التواجد هو قضية وجود حكم كردي في كردستان العراق وإدارة ذاتية (روجأفا) في سوريا.

على مدى المائة عام من النظام الأمني في إيران كانت القضية الكردية تحارب وما تزال، بوصفها خطراً أمنياً داخلياً كبيراً.

نظراً لتأثر أجزاء كردستان ببعضها، فإنه من الواضح أنّ إحقاق الحقوق الكردية في الجغرافية العراقية والسورية، بصرف النظر عن النظام السياسي والإداري الذي يوطرها، يُعتبر بمثابة أزمة داخلية إيرانية، وفي هكذا نظام أمني، إذ يخرج التواجد العسكري الإيراني عن إطار تصدير الثورة الصرف، ويتحوّل إلى تواجد استراتيجي، يكون المؤيدون للتواجد الإيراني في دول الجوار متحمسين لقمع القضية الكردية داخل إيران أيضاً.

كان سليمانى أبرز الأشخاص في هذا النظام الأمني الذي حدّده إيران لنفسها، واستناداً إلى هذه النظرة الأمنية وحدها يمكننا تسمية قاسم سليمانى بالرجل الثاني على مستوى معادلات القوة الداخلية لإيران.

وإذا ما نظرنا إلى العشرين سنة لسليمانى على رأس هذه السياسة، يتضح لنا أنّ إزالته، باعتباره شخصاً ذا نفوذٍ كاملٍ في هذه السياسة، تنطوي على أهمية خاصة للكرد.

ينبغي هنا الإشارة إلى أنّ ما يتمّ ذكره في بعض وسائل الإعلام عن دور سليمانى في القمع داخل إيران، إنّما يدلّ على عدم معرفة النظام القمعي للجمهورية الإسلامية؛ فسليمانى كقائد لفيلق القدس وعسكري بارز، لم يكن له دور كبير ورئيسي في سياسة القمع داخل الجمهورية الإسلامية، ويرى بعض المحللين أنّ سليمانى هو صاحب فكرة اللجوء إلى "البطجية" و"الزعران" لقمع الاحتجاجات في إيران، وهذا الأمر بعيدٌ عن الحقيقة وهو أقرب إلى المبالغة أو عدم المعرفة.

لأنّ مسألة اللجوء إلى هؤلاء الأشخاص ليست فكرةً جديدةً في النظام القمعي للجمهورية الإسلامية؛ ففي إيران، وقبل تأسيس الجمهورية الإسلامية، أي في فترة الحكم البهلوية، كان يتمّ اللجوء إلى هؤلاء الأشخاص لأجل الحفاظ على الحكومة والشاه من جهة، ومن جهة أخرى للقيام بالمظاهرات ضدّ الشاه وحكومته، ومن الأمثلة على ذلك حضورهم في انقلاب ١٩ أغسطس (١٩٥٣) للدفاع عن محمّد رضا بهلوي وفي مظاهرات ٥ تموز/يوليو ١٩٦٣ ضدّ محمّد رضا بهلوي.

في حقيقة الأمر كانت أهمية سليمانى في نظام الأمن الداخلي تكمن في وجوده التخريبي في كردستان العراق وروجآفا، وليس في قوّته في منظومة القمع الداخلية.

بالتزامن مع ما تمّ ذكره أعلاه، اتبعت الجمهورية الإسلامية خلال العام الفائت سياسة خلق الرعب في المنطقة، فعقب خروج الولايات المتحدة من الاتفاق النووي، اعتبرت الجمهورية الإسلامية الإخلال بأمن المنطقة، ولا سيما الإخلال بأمن الطاقة في الشرق الأوسط، بمثابة ورقة ضغط دولية ضدّ الولايات المتحدة. وكان في هذا السياق أيضاً، حدوث الهجمات المتكررة على ناقلات النفط في الخليج، واستهداف منشآت أرامكو في المملكة العربية السعودية في سبتمبر ٢٠١٩.

إنّ المجموعات بالوكالة لها دورٌ رئيسيٌّ وهام في سياسة خلق الرعب، وكانت حلقة الوصل ودليل هذه الجماعات في النظام الأمني-العسكري للجمهورية الإسلامية هي فيلق القدس وشخص قاسم سليمانى، وكانت الكفة تميل لصالح المجموعات بالوكالة وإيران حتى قبل مقتل سليمانى، نظراً لأنّهم كانوا قد أخلّوا بأمن الطاقة بشكلٍ كبيرٍ من جهة، ومن جهة أخرى لم تتعرّض هذه

الجماعات لأيّ ضربة كبيرة من خصومها أو أعدائها، وفي الوقت نفسه ما تزال مسألة تشكيل تحالف دولي لحماية الملاحة بغير تخفيض حدّة التوتر في الخليج تدور في حلقة مفرغة.

مع مقتل قاسم سليمانى تحوّلت سياسة رعب النظام إلى سياسة توازن الرعب. ففي سياسة الرعب، كانت الكفة تميل لصالح الجمهورية الإسلامية كونها تمكّنت من خلق حالة الرعب وانعدام الأمن دون أن تصبح هي في حالة انعدام للأمن، ولكن في سياسة توازن الرعب، فضلاً عن أنّها دفعت التكلفة الكبيرة لمقتل سليمانى، فإنّها أصبحت تعيش حالة انعدام الأمن، ومن شأن هذه الحالة أن تقطع يد الجمهورية الإسلامية في خلق الرعب في المنطقة.

المسألة الأخيرة الهامة هي مسألة الإحاطة الاستخباراتية للولايات المتحدة وإسرائيل بسلوك وسياسات الجمهورية الإسلامية في الشرق الأوسط.

إذا جمعنا القضايا المذكورة أعلاه معاً، سيكون بإمكاننا القول إنّ مقتل قاسم سليمانى هو نقطة تحوّل في انهيار الامبراطورية الشيعية للجمهورية الإسلامية من ناحية، ومن ناحية أخرى هو بداية لتخفيض التوترات في المنطقة؛ ومن الممكن أن يكون مقتل سليمانى أمراً مهماً لكردستان العراق وروجافا أيضاً؛ لأنّ سياسة الوجود العسكري للجمهورية الإسلامية قادت المنطقة نحو طريقٍ مسدودٍ، وهذا الأمر (أي غياب سليمانى) سيمنحهم القوة ويتيح لهم خوض مفاوضاتٍ أكثر مع بغداد ودمشق.

العنوان الأصلي للمقال: فروياشى امپراتورى ولايت

تهديدات إيران بالخروج من معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية واحتدام المنافسة النووية في الشرق الأوسط

بقلم: رضا تقي زاده

محلل سياسي وباحث في الشؤون الإيرانية
ترجمة: مركز الفرات للدراسات

إنّ دخول تهديدات إيران بخروجها من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (NPT) حيّز التنفيذ، فضلاً عن حدوث توائم في موقف الاتحاد الأوروبي مع السياسات الأمريكية بخصوص سلوك طهران، من الممكن أن يؤدي إلى خلق منافسة بين ثلاثة دول وهي السعودية وتركيا ومصر، لبناء القدرة على إنتاج الأسلحة النووية.

بدأت ملامح حدوث سباق التسلح النووي بين دول الشرق الأوسط تظهر بعد مضيّ خمسة أعوام على انعقاد مؤتمر فاشل حول مراجعة اتفاقية عدم انتشار الأسلحة النووية في عام ٢٠١٥. ومن المقرر أن يتمّ دراسة سبلٍ فعّالة للحيلولة دون انتشار تكنولوجيا وتطوير وصناعة الأسلحة النووية من قبل ممثلي أعضاء الدول المائة والتسعين في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في نيسان/ أبريل من العام الجاري.

لقد هدّدت الجمهورية الإسلامية بالانسحاب من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، مرّة من خلال حسن روحاني في شهر أيار/ مايو، عقب خروج الولايات المتحدة من الاتفاق النووي مع إيران، وذلك من خلال مراسلة رؤساء الدول الباقية في الاتفاق، ومرّة أخرى خلال ردّ فعل على قرار مجموعة الدول الأوروبية الثلاث (فرنسا وبريطانيا وألمانيا) المراقبة لتنفيذ الاتفاق النووي، والتي سعت إلى تفعيل " آلية فضّ النزاع".

كما أعلنت الحكومة الإيرانية خلال الاضطراب الناجم عن مقتل قاسم سليماني في الثالث من كانون الثاني/ يناير، عن اتخاذ المبكر للخطوة الخامسة من تخفيض التزاماتها النووية، وأكّدت خلال هذه الخطوة، التي وُصفت بانتهاك الاتفاق النووي، أنّها لن تلتزم بأيّ قيود في تطوير برنامجها النووي.

لقد تمّ الإعلان عن الموقف الانتقامي للحكومة الإيرانية المتمثّل بالانسحاب المحتمل من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ردّاً على تجنّب أوروبا شراء النفط الإيراني، وقد كرّر ذلك أيضاً مختلف المسؤولين في الحكومة الإيرانية ومن بينهم علي لاريجاني رئيس البرلمان، والمتحدث باسم الوزارة الخارجية وعدد من النواب، وتحولّ هذا الموقف إلى خطاب سائد في الحكومة.

تأجيج سباق التسلح النووي

إنّ تصريحات ممثلي القوى الأوروبية الكبرى الثلاث حول تفعيل آلية فض النزاع ضدّ إيران، وملاحظات الدبلوماسي البارز في الاتحاد الأوروبي جوزيف بورل، الذي أعلن لاحقاً أنّه أجرى مباحثاتٍ مع ممثلي الجمهورية الإسلامية في فيينا، تشير إلى أنّ مواقف أوروبا بخصوص إيران قد غدت أقرب إلى الولايات المتحدة، وإنّ تفعيل عملية إحالة ملفّ انتهاك إيران للاتفاق النووي إلى مجلس الأمن بحاجة إلى المزيد من الوقت.

التطوّر الآخر الذي سيجعل الوضع أكثر صعوبة بالنسبة للجمهورية الإسلامية، ولا سيّما فيما يتعلّق ببرنامجه النووي والصاروخي، هو انطلاق سباق التسلح النووي في الشرق الأوسط، وذلك في الذكرى الخامسة والسبعين لانفجار قنبلتين نوويتين في مدينتي ناغازاكي وهيروشيما اليابانيتين، وبالتزامن مع انعقاد مؤتمر مراجعة اتفاقية حظر الانتشار النووي في مقرّ الأمم المتحدة.

تتصدّر ثلاث دول؛ هي تركيا ومصر والسعودية سباق التسلّح الجديد في الشرق الأوسط، وهي تترقب تجاوز إيران الخطوط النووية الحمر دون عوائق، حتّى تبدأ هذه الدول بتنفيذ برامجها الخاصة.

قبل بضعة أشهر، قال الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في ذكرى استقلال تركيا: "الدول الأخرى لديها صواريخ ورؤوس نووية، في حين أنهم يقولون لتركيا لا يحقّ لكم امتلاكها! لا يمكن القبول بذلك".

انضمت تركيا عام ١٩٨٠ إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، كما انضمت إلى معاهدة حظر تجارب الأسلحة النووية عام ١٩٩٦.

وكانت قد التحقت بحلف الناتو عام ١٩٥٢، وتوجد على أراضيها الآن-كونها عضواً في الناتو- ٥٠ قنبلة نووية تكتيكية من طراز (B61 50 بقوة انفجار محدودة) في موقع قاعدة إينجرليك التي تستخدمها الولايات المتحدة.

في عام ٢٠١٠ م وقعت تركيا عقداً مع الشركة الروسية "أتوم ستروي إكسبورت" وهي إحدى مجموعة شركات نووية روسية (وهي ذات الشركة المتعاقدة مع إيران في صناعة مفاعل بو شهر النووي)، للتحضير لإنشاء أربع وحدات من محطات الطاقة النووية تبلغ استطاعة كل واحدة منها ١٢٠٠ ميغا واط (أي بمجموع ٤٨٠٠ ميغا واط) في أكويو الواقعة في ولاية مرسين.

على الرغم من وجود مشاكل سياسية (من بينها إسقاط تركية لمقاتلة روسية على الحدود السورية) والمشاكل المالية والمتعلقة بالتسديد، إلّا أنّه من المقرّر أن تبدأ الشركة تدريجياً بالعمل بدءاً من عام ٢٠٢٢ على أن يتمّ الانتهاء منها مع حلول عام ٢٠٢٥.

سيزداد شعور المملكة العربية السعودية بعدم الأمان حيال إيران، ولكن ليس لديها خطة عاجلة لتطوير الأسلحة النووية للحفاظ على التوازن مع جارتها الشمالية القوية. مع ذلك يُقال أنّها تسعى إلى نشر رؤوس نووية باكستانية المنشأ على أراضيها.

قبل أكثر من عقدين، استلمت الرياض عدداً من الصواريخ الباليستية متوسطة المدى من الصين، ومن المرجح أن يتم اتخاذ خطوات لتخصيب اليورانيوم أو شراء مفاعلات نووية صغيرة، في حال خروج إيران من معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية.

إنّ البنى التحتية المصرية أقدم من البنى التحتية السعودية لكنها أكثر تطوّراً منها، وتُعتبر محاولة القاهرة لبلوغ القدرة على القيام بالتجارب النووية أكثر خطورة من محاولات الرياض. دخلت مصر الساحة النووية بشكلٍ متزامنٍ إلى حدٍّ ما مع إيران، واستلمت أوّل مفاعل نووي تجريبي لها من روسيا ونشّطته عام ١٩٥٨.

وعلى الرغم من خسارة مصر لعدد كبير من خبرائها النوويين الذين استقطبتهم دولٌ أخرى، فقد اشترت مفاعلاً نووياً تجريبياً باستطاعة ٢٢ ميغا واط من الأرجنتين، وفي عام ٢٠١٥ وقّعت عقداً مع شركة "روس أتوم" لإنشاء مفاعل نووي باستطاعة ١٢٠٠ ميغا واط، والذي من المقرر أن يتمّ الاستفادة منه خلال أربع سنوات.

ردود الفعل الأجنبية على تصرفات إيران

إنّ أقصر طريق أمام المجتمع الدولي والوكالة الدولية للطاقة الذرية للحيلولة دون حدوث سباق تسلح نووي في الشرق الأوسط هو إيقاف حركة إيران نحو امتلاك القنبلة (النووية)، وإزالة الحاجة إلى المنافسة الإقليمية في هذا المجال.

وفي حال نجاح إيران في امتلاك القنبلة النووية، فإنّ الخاسر الأكبر سيكون إسرائيل التي تمتلك، بحسب روايات موثقة، أكثر من مائة رأس نووي، وفي الوقت نفسه تعتبر امتلاك إيران للقنبلة النووية خطراً على وجودها.

يبدو أنّ الولايات المتحدة وأوروبا عازمتان على التدخّل ضدّ إيران في حال تجاوزها الخطوط النووية الحُمر التي تمّ تحديدها، وبعد إعادة فرض العقوبات من قبل مجلس الأمن الدولي على إيران، من الممكن أن تشمل خطوتهما الكبيرة التالية فرض الحظر على الموانئ الإيرانية في المياه الجنوبية.

إنّ تفعيل تحالفين عسكريين في مياه الخليج العربي بقيادة الولايات المتحدة وفرنسا، يجعل من الممكن والقانوني تنفيذ هكذا قرار، بموافقة من الأمم المتحدة، واستناداً إلى البند السابع من ميثاقها.

لماذا تسعى روسيا إلى الحدّ من نفوذ إيران في سوريا؟

الكاتب: حسين آغاي

باحث في العلاقات الدولية

ترجمة: مركز الفرات للدراسات

قبل أربعة أعوام، عندما قرّرت كل من إيران وروسيا إنهاء سلسلة الخسائر العسكرية لبشار الأسد ومواليه في الحرب الدائرة في سورية، كان أدنى مسؤول في الجمهورية الإسلامية يتوقّع أن تتحوّل روسيا اليوم إلى عائقٍ كبير أمام طموحات إيران الجيوسياسية والاقتصادية في سورية.

بعد بدء العمليات العسكرية التركية في شمال شرق سورية في شهر أكتوبر الماضي، تمّ التوصل إلى اتفاقات مصيرية بين الدولة السورية وكرد سوريا من جهة، وبين أمريكا وتركيا وروسيا من جهة أخرى، حول الوضع الأمني-العسكري في شرق الفرات. وتمّ تجاهل إيران من قبل هؤلاء اللاعبين، وذلك على الرغم من مشاركة إيران الفعالة مع روسيا وتركيا في محادثات آستانا للسلام، وأيضاً صرفها تكاليف مالية ضخمة لأجل بقاء الأسد، وبسط نفوذها في هذا البلد.

مع الخروج البطيء لسورية عن سكة الحرب، وسيرها التدريجي نحو إعادة الإعمار والحلّ السياسي، تشير الدلائل إلى أنّ روسيا قد اتخذت خطوات متسقة وبعيدة النظر، لإضعاف وتقليل نفوذ إيران في سورية، وفي ظلّ استمرار موجة الاحتجاجات الشعبية الواسعة في العراق ولبنان، وبالنظر إلى الآثار المدمّرة نتيجة سياسة "الضغوطات القصوى" لترامب تجاه إيران، فإنّ هذه الخطوات من شأنها أن تكتب لإيران مصيراً مريئاً، على غرار الاتحاد السوفييتي في حرب أفغانستان (١٩٧٩-١٩٨٩).

وبالنظر إلى التوضيح الوارد في المقدمة، تخطر الأسئلة التالية في أذهاننا: ماهي جملة الخطوات التي اتخذتها روسيا في سبيل الحدّ من نفوذ إيران في سورية؟

وبعد ثماني سنوات من الحرب في سوريا، ماهي الأهداف الجيوسياسية والجيواقتصادية التي يسعى الكرملين إلى تحقيقها في هذا البلد وفي العمق الإقليمي؟ واستناداً إلى الفرضيات المطروحة، ولأجل تحقيق هذه الأهداف، لماذا على روسيا أن تسعى إلى تقليل نطاق الوجود الإيراني وعمق نفوذه، ولا سيّما في المجال العسكري-الأمني والاقتصادي، وإلى حدّ ما السياسي في سورية؟ وأخيراً، كيف يمكن تقييم مستقبل الوجود الإيراني في سورية، في ظلّ العودة المدهشة للروس إلى منطقة الشرق الأوسط؟

إيران وروسيا؛ من التعاون إلى التنافس في سوريا

قبل التلاشي المادي لداعش، والهيمنة العسكرية التدريجية للجيش السوري ومواليه على جميع المناطق الخالية من التوتر (باستثناء إدلب)، كانت سوريا مسرحاً لمشاركة مستمرة بين روسيا وإيران وتركيا، وقد تحوّلت في الأشهر الأخيرة إلى ميدان منافسة شديدة بين هذه الدول الثلاث الضامنة للسلام في سوريا.

الآن، وبالنظر إلى الوضع الميداني في سوريا، يمكننا أن نستنتج أنّ الأفول المادي لداعش، وبقاء الأسد في السلطة، والضعف النسبي لهيمنة الولايات المتحدة في المعادلات الجيوسياسية المعقدة في سورية، ولا سيّما بعد دخول روسيا والجيش السوري إلى المناطق الخاضعة لسيطرة قوات سوريا الديمقراطية في شرق الفرات، يُعتبر، إلى حدّ كبير، من الأهداف الاستراتيجية الهامة التي حققتها روسيا، وذلك من خلال إيجاد تقارب تكتيكي مع إيران وتركيا.

لكنّ التطورات الأخيرة في الحرب السورية أدت أيضاً إلى الاختلاف والصراع حول أولويات ونهج ومصالح هؤلاء اللاعبين الأساسيين الثلاثة.

فيما يتعلّق بالتعاون الإيراني-الروسي في سورية، فالحقيقة هي أنّه منذ سبتمبر ٢٠١٥، وكّما ساهم المستشارون العسكريون الإيرانيون والقوات الشيعية المدعومة من طهران في تقليص السيطرة العسكرية لداعش في سورية، وفي استعادة المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة، فإنّ روسيا كانت تسعى إلى الاستفادة من ورقة إيران، لأجل تحقيق أهدافها في سورية، ولكن كلّما عرّض هذا التعاون التكتيكي مصالح الكرملين للخطر، على المستويين السياسي والأمني، وضعت روسيا عقبات لا حصر لها أمام طموحات الجمهورية الإسلامية.

وبينما تواجه إيران عقبات جدّية لتغطية تكاليف وجودها العسكري في سورية (بسبب الانخفاض الكبير في عائدات النفط) وذلك على إثر الانسحاب الأحادي من قبل ترامب، من الاتفاق النووي، وفرض عقوبات شديدة عليها من قبل الولايات المتحدة، فإنّ روسيا تستفيد من ضعف إيران في أنسب الأوقات، حتى تدشّن مشروع الحدّ من نفوذها في سورية.

إضعاف إيران في سورية

لطالما سعت روسيا إلى حلّ الميليشيات الموالية لإيران، ووضع القوات، التي تدعمها إيران منذ سنوات، تحت حمايتها. وبموازاة هذه الجهود، فقد سعى الروس أيضاً، من وراء تشكيل قوات موالية للكرملين (قوات الفيلق الخامس والسادس)، إلى إحلال هذه القوات بشكلٍ تدريجيّ، محلّ القوات الموالية لإيران في سورية، والتي غالبيتها قوات شيعية.

وبالتالي، يمكننا استنتاج أنّه على الرغم من أنّ الجمهورية الإسلامية كانت تنظر إلى الحرب السورية كفرصة لها لتوسيع "عمقها الاستراتيجي" في سورية وخارجها، وذلك تحت راية محاربة داعش، بضوء أخضر روسي، ومن خلال التعاون التكتيكي مع تركيا. لكنّ روسيا، ومن خلال تبنيها استراتيجية براغماتية وانتهازية، لديها نهج تحليلي آلي تجاه الوجود الإيراني في سورية.

وبعبارة أخرى، إذا كانت التحركات والتدخلات الإيرانية (على سبيل المثال، تكثيف المواجهة مع إسرائيل قرب مرتفعات الجولان) تضرّ بالمصالح الجيوسياسية والاستراتيجية لروسيا على المدى الطويل في سوريا، وتؤدي إلى مضاعفة حالة عدم الاستقرار في سوريا، فإنّ الكرملين يقوم على الفور بمنع طهران من أن تكون صاحبة اليد المنافسة العليا في مختلف المجالات، وذلك يكون إما من خلال روسيا نفسها، أو من خلال سلاح التوازن غير المباشر مع إيران؛ أي اللجوء إلى اللاعبين المنافسين الآخرين، وإشراكهم في العمل، حتى لو كان هذا الإشراك إشراكاً تكتيكياً.

إنّ الإجراءات التي تقوم بها روسيا؛ مثل الضوء الأخضر المتكرر لروسيا للهجمات الإسرائيلية على مواقع القوات الحليفة لإيران، وتشكيل مجموعة عمل مشتركة من قبل روسيا وإسرائيل، لإخراج القوات الأجنبية من سوريا وتحقيق الاستقرار فيها، وزيادة التعاون الروسي-التركي، في سبيل تحقيق الكرملين لأقصى استفادة من ورقة أنقرة، لأجل خلق توازن مع القوة الأمريكية ونفوذها في سورية، وتوجيه ضربة إلى حلف الناتو، كذلك الالتفاف على إيران، لتحقيق الاستفادة القصوى، وجني الأرباح الكبيرة من مشاريع إعادة الإعمار في سورية (في حقول النفط والغاز)، كلّ هذه الإجراءات ليست سوى جانب واحد من الجوانب العديدة للجهود الفعالة التي تبذلها روسيا لأجل تقليص النفوذ الإيراني في سورية.

من المهم ذكر هذه الملاحظة، وهي أنّ روسيا لن تزيج على الفور البيادق المدعومة من إيران عن الرقعة الجيوسياسية للشطرنج السوري.

لا شك أنّ الجمهورية الإسلامية تفتقر إلى القدرة الكافية على التنافس مع الجهات الفاعلة الأخرى، نظراً للأسباب الاقتصادية والسياسية في الداخل والخارج، لكنّها، من خلال مواردها المحدودة، وأيضاً من خلال علاقات طهران مع الأسد، ستستمرّ في الانخراط في المشهد السياسي والأمني في سورية.

لكن تكمن النقطة الهامة هنا؛ فمن خلال إلقاء نظرة على التاريخ سندرك أولاً: إنّ الروس أخذوا درساً من أنور السادات (رئيس جمهورية مصر الأسبق) الذي طرد المستشارين العسكريين السوفييت من مصر، وتعلّموا ألاّ يتقوا بأصدقائهم وحلفائهم الإقليميين أكثر مما ينبغي. لذلك ليس من الواضح ما إذا كانت روسيا ستعطي الضوء الأخضر لبقاء الأسد في السلطة، أو أنّ الرئيس السوري سيفوز بأغلبية في انتخابات ٢٠٢١، هذا بعد أن نفترض نجاح عملية إعادة صياغة الدستور السوري.

ثانياً: يبدو أنّ إيران فقدت، على المدى الطويل، أهميتها ودورها بالنسبة للروس فيما يتعلّق بمعادلات القوة في سوريا، و أنّ روسيا تتماشى الآن مع اتجاه ونوع التطورات الجارية، وتتوي أن تلعب، على المدى القصير والمتوسط، بورقة تركيا، بدلاً من ورقة إيران المليئة بالمتاعب، وذلك للأسباب الرئيسية التالية:

١- لتتمكّن من إشراك تركيا بشكل أكثر فعالية، مقارنةً بإيران، في مشاريع إعادة الإعمار في سورية، لأنّها على اطلاع تامّ بقيود العقوبات المفروضة على الجمهورية الإسلامية.

٢- إنّ إدخالها لتركيا بدور الضامن في الصراع الدائر في شمال سوريا، من شأنه أن يحدّد الولايات المتحدة بشكلٍ أكثر فعالية، ويخلق صدعاً في علاقات تركيا مع حلف الناتو.

الانتقال السياسي في سورية مرهونٌ بخروج إيران

يدرك الرئيس الروسي فلاديمير بوتين جيداً أنّه لن يكون من الممكن انتقال سوريا من المرحلة العسكرية إلى المرحلة السياسية، كذلك لن يتمّ تسريع عملية إعادة الإعمار، بدون تمويل أوروبا ودول الخليج العربي. وقد صدر عن الأسد إشاراتٍ قوية وواضحة تشي بإعادة العلاقات مع دول الخليج العربي، واحتمال عودة سوريا إلى مقعدها في جامعة الدول العربية مستقبلاً. بالإضافة إلى ذلك ترغب روسيا في تطبيع علاقات دمشق مع دول الخليج بشكلٍ تدريجيّ.

من جهةٍ أخرى، يبدو أنّ أوروبا ودول الخليج العربي الغنية، ومن بينها السعودية والإمارات، قد ربطت مساعدتها في عملية إعادة الإعمار في سورية بخروج إيران منها. ولذلك، يبدو أنّ روسيا-اللاعب الواقعيّ- ستضطر أخيراً، في سبيل تحقيق أهدافها الاقتصادية والجيوسياسية بعيدة المدى في سوريا والشرق الأوسط، إلى لجم القوات التي تدعمها إيران في سورية، وستمهّد الطريق تدريجيّاً لإنهاء وجودها العسكري في سورية، وبذلك لن تضحي بمكاسباتها الجيوسياسية التاريخية في سوريا من أجل التعاون المليء بالمتاعب مع إيران.

لا شكّ أنّ نتيجة الحرب السورية ما تزال غير واضحة، كما أنّه لا يمكن التنبؤ بمسار التغيير والتحويلات في منطقة الشرق الأوسط المليئة بالاضطرابات، لكن ما يبدو واضحاً هو أنّه مع مضيّ ما يقارب ثماني سنوات على بداية الأزمة السورية، فإنّ روسيا هي الراح الأكبر في صراع القوى في سوريا؛ الصراع الذي استفادت منه روسيا من أجل عودتها إلى الشرق الأوسط، بعدة فترة من الحضور القوي بين أعوام (١٩٥٥-١٩٨٠) خلال الحرب الباردة.

هذه المرّة أراد الروس، بدخولهم الحرب بشكلٍ مدروسٍ وحذر، أن يضعوا أنفسهم كقوة أساسية إلى جانب الولايات المتحدة؛ حيث تنوي روسيا في البداية إقامة هيكل ثنائي القطب على مستوى المعادلات الأمنية-العسكرية والجيوسياسية لهذا البلد، ومن ثمّ إذا سارت التطورات لتأمين مصالح الكرملين، فإنّها ستوسّع هذا الهيكل وتعممه كمشروع لبناء نظام إقليمي أو حتى دولي.

إذا التزم ترامب بتنفيذ قراره، المتمثل بانسحاب أمريكا من الشرق الأوسط، بشكلٍ عملي وحقيقي، فحينها يمكننا القول إنّ الشرق الأوسط سيدخل، بشكلٍ تدريجيّ، مرحلة ما بعد أمريكا، وسيتمّ تعزيز النفوذ والهيمنة الروسية فيه، وهي المرحلة التي ستشجّع الروس، أكثر من ذي قبل، على تنفيذ مشروع بناء نظام إقليمي، لكي تحافظ دوماً على إيران ضعيفة ومضطربة، لكن غير متورطة في الحرب مع أمريكا، وتلهيها بخططها المهيمنة، وأهدافها بعيدة المدى في المنطقة.

الفصل الرابع

مقالات رأي

لمحة عن ثورة الإعلام الكردي في روج آفا وسوريا

لزيك إبراهيم

مرَّ الإعلام الكردي في سوريا بمخاض عصيب نتيجة التضييق الممارس عليها من قبل النظام السوري؛ وقلة الكوادر ذات الخبرة؛ وقلة الإمكانيات، لكنها شهدت ثورة حقيقة مع انطلاقة ثورة روج آفا وشمال سوريا، واستطاعت أن تقطع أشواطاً كبيرة في زمن قصير، وافتتحت الكثير من الوسائل الإعلامية، وإنشاء جيش إعلامي، لعبوا دوراً بارزاً في إيصال حقيقة ثورتهم إلى الرأي العام والعالمي.

ويصادف اليوم ٢٢ نيسان يوم الصحافة الكردية؛ التي دخلت عامها الـ ١٢٢ منذ تأسيس أول صحيفة كردية باسم "كردستان" عام ١٨٩٨، التي كانت تصدر بالأحرف العربية من العاصمة المصرية القاهرة، ولو عدنا بالنظر إلى التاريخ السياسي والإعلامي الكردي في سوريا وروج آفا سنجد أن بدايات الحركة الإعلامية في روج آفا تعود إلى بدايات ظهور الصحافة الكردية تقريباً؛ إلا إن هذه الحركة لم تشكل حالة إعلامية لجهة تحقيق التواصل مع الشعب؛ وأن تكون صلة الوصل بين الجماهير وبين الواقع، لذا لم تستمر فترة طويلة.

ولو نظرنا في الوضع الكردي في سوريا منذ النصف الثاني من القرن المنصرم، وما تعرض له الكرد من قمع وإنكار ممنهج لجميع الحقوق السياسية والثقافية والقومية وكذلك الإدارية على يد النظام البعثي وكذلك محاولات الصهر التي تعرض لها على الصعد القومية والثقافية وما تبعه من حظر للغة والثقافة الكردية وكذلك حظر وقمع مختلف أشكال الحراك السياسي. فإن الحديث عن وجود حالة إعلامية كردية في روج آفا قد يكون تعبيراً مجازياً، إذا اعتبرنا الإعلام هو التعبير الموضوعي عن عقلية الجماهير وميولها واتجاهاتها.

منذ ستينيات القرن المنصرم اقتصرَت الحركة الإعلامية الكردية على الإعلام الحزبي؛ والذي تمثل بإصدار جرائد أو نشرات دورية حزبية تفتقر إلى جميع مكونات النشرة الإعلامية من حيث الشكل والمضمون، هذه النشرات الحزبية كانت تصدر من قبل الأحزاب الكردية؛ وتوزع على نطاق ضيق جداً، لذلك فهي لم تساهم في تطوير الحالة الإعلامية؛ ولا حتى في تطوير الكادر الإعلامي الكردي.

الوسائل الإعلامية الكردية التي ظهرت في روج آفا وسوريا قبل الثورة

في ٢٦/١٠/١٩٣١م حصل الأمير جلادت بدرخان على الموافقة من الحكومة السورية في إصدار مجلته "هاوار"، وطبع العدد الأول منها في دمشق في ١٥/٥/١٩٣٢م وتوقفت مجلة هاوار عن الصدور نهائياً عند العدد (٥٧) في ١٥/٨/١٩٤٣م. حيث كانت المحتويات الرئيسية للعدد الأول لمجلة هاوار مخصصة لقواعد اللغة الكردية *Alfabeya kurdi* واحتوت أيضاً على قاموس كردي *Ferhengok* وعلى أشعار مثل قصيدة *Buhar* (الربيع) وغيرها من مواد مثل مقال للدكتور كاميران بدرخان.

وبتاريخ ١٩٤٣/٤/١م صدرت مجلة رونا هي (النور) والتي أصدرها الأمير جلادت بدرخان في دمشق وقد كانت دوريتها كل شهر، وأصدرت أعدادها باللغة الكردية، العدد الأخير لمجلة رونا هي كان في شهر آذار ١٩٤٥م صدر منها ٢٨ عدد فقط.

أما مجلة صوت كردستان التي صدرت عام ١٩٨٦ باللغة العربية لعبت دوراً كبيراً في نشر الوعي الوطني والفكر الثوري في روج آفا خاصة بين الطلبة والفئة المثقفة. صدور مجلة صوت كردستان في روج آفا وسوريا؛ وكذلك صحيفة برخدان التي صدرت أيضاً باللغة الكردية والعربية شكلت ولو نسبياً حالة إعلامية على تواصل مباشر مع المجتمع؛ ومصدراً للمعلومات بين أبناء روج آفا والثورة المتصاعدة في باكور خاصة إن هذه المجلات كانت تنشر على الدوام أخبار المعارك الدائرة بين الثوار الكرد والجيش التركي. كما ساهمت هذه المجلات في ظهور كادر إعلامي جديد يحمل مفهوماً مختلفاً للإعلام.

وبهدف توسيع رقعة الإعلام الكردي والعمل على إيصال صوت القضية الكردية إلى العالم وبشكل خاص إلى العالم العربي تأسست مجلة سوركول الصادرة باللغة العربية في العاصمة اللبنانية بيروت عام ١٩٩٦م بترخيص من وزارة الإعلام اللبنانية، وشكلت المجلة منبراً للمثقفين الكرد لإيصال صوتهم إلى الرأي العام العربي كما استقطبت العديد من الأعلام العربية الديمقراطية والتقدمية.

هذه المجلات كانت توزع سراً في مدن روج آفا وسوريا وكان اقتناء أحد أعداد المجلة سبباً كافياً ليتعرض صاحبها للاعتقال والسجن.

هذه المجلات وغيرها لم تشكل أيضاً حركة إعلامية حقيقية نظراً للحظر والقمع الذي مارسه النظام البعثي فكان جمع المقالات ومن ثم تحريرها وطباعتها يكلف الكثير من الوقت والجهد والخطورة، كما أن توزيع الأعداد وتمريرها عبر الحدود أيضاً كلف الكثير من الوقت والتكاليف.

الطفرة الحقيقية في الإعلام الكردي بشكل عام حدثت مع افتتاح فضائية "ميديا تف وروج تف"، ورغم أنها كانت تبث من الخارج إلا إنها منحت حيزاً كبيراً للحراك الكردي في روج آفا ولعبت دوراً كبيراً في توعية وتعبئة المجتمع واستنهاضه لتلبية مسؤولياتها تجاه ثورة التحرر. وبرزت أهمية فضائية روج تف بشكل كبير أثناء انتفاضة ١٢ آذار ٢٠٠٤ حيث ساهمت وبشكل كبير وحصري تقريباً في نقل الأحداث وبالتالي ساهمت في الحد من إمكانية إقدام النظام البعثي على ارتكاب مجزرة كبيرة بحق الكرد في روج آفا.

في الأعوام التي تلت انتفاضة آذار تعرض الكرد في سوريا وروج آفا لحملة قمع ممنهجة أدت على مدى عدة أعوام إلى ما يشبه الشلل في الحراك السياسي والتنظيمي الكردي بما فيها الحراك الإعلامي. حيث تعرض العديد من المثقفين والإعلاميين للملاحقة والاعتقال والسجن.

الوسائل الإعلامية التي رافقت ثورة روج آفا

مع انطلاق الثورة السورية في ١٥ آذار عام ٢٠١١ وانطلاق ثورة شعب روج آفا لاحقاً برزت الحاجة إلى تطوير حراك إعلامي كردي يواكب الثورة ويكون لسان حالها، بالإضافة إلى تعبئة

الجماهير وتأهيلها لأداء مسؤولياتها. ولم تنحصر ضرورات وجود إعلام بديل في هذا المجال فقط بل تعدت ذلك لتصبح ضرورة حتمية لعدة أسباب من أهمها أن أطراف دولية وإقليمية تدخلت بشكل سافر في الوضع السوري لتنفيذ أجنداتها الخاصة واستنفرت في سبيل ذلك آلة إعلامية ضخمة جداً استطاعت إلى حد كبير التحكم بمسار الثورة، والأهم من ذلك إن بعض هذه الأطراف تعادي أي تحول ديمقراطي حقيقي في سوريا كما أنها تعادي وبشكل استراتيجي القضية الكردية والشعب الكردي.

القوى الديمقراطية والثورية في روج آفا وعلى رأسها الشعب الكردي أدرت هذا الواقع؛ وسعت من أجل تأسيس حراك إعلامي حر يمثل إرادة مكونات المنطقة ويكون لسان حال طموحاتها ومطالبها المتمثلة في الحرية والديمقراطية والإدارة الذاتية.

الحراك الإعلامي الجديد والبديل في روج آفا بدأ عملياً بالتزامن مع الحراك السياسي والشعبي وتطور معها بشكل مطرد.

القطاع الإعلامي في روج آفا يشهد الآن ثورة إعلامية حقيقية لجهة عدد المؤسسات والمنابر الإعلامية التي تأسست أولاً؛ ولجهة كونها تعكس إرادة ولسان حال جميع مكونات روج آفا وتنسجم مع نهج الخط الثالث الذي اختارته هذه المكونات في تعاملها مع الحالة الثورية في سوريا.

لقد تمكنت هذه المؤسسات الإعلامية أولاً من تصويب المسار الثوري لشعوب روج آفا، وكذلك التصدي لكل محاولات تشويه إرادتها ومحاولة جرها إلى مستنقع الحرب الأهلية والنزاع المسلح والاقْتتال.

فكان تأسيس جريدة رونا هي التي تأسست مع بداية الحراك الثوري في روج آفا؛ واعتبرت خطوة نوعية لجهة صدورها في روج آفا، والتي تأسست في ١٤/١٠/٢٠١١ خلال اجتماع عقده ٨ متقفين وصحفيين من مقاطعات روج آفا الثلاثة؛ وكان هدفها البدء بتوعية المجتمع الكردي بشكل خاص وإظهار الحقائق بشفافية وموضوعية. وأصدرت الجريدة العدد رقم صفر في ١٦ تشرين الأول ٢٠١١، ووزعت ٥٠٠ نسخة منها ضمن محافظتي حلب ودمشق ومقاطعات روج آفا الثلاث.

وكانت الجريدة تصدر كل أسبوع مرة بعدد صفحاتها آنذاك ١٢ صفحة تضم أخبار محلية، فكر، من الصحافة، تحقيقات، سياسة، كردستانيات، الثقافة والمجتمع وطبعت باللغة العربية بوجود صفحة فقط باللغة الكردية بسبب قلة عدد القراء باللغة الكردية في البداية.

وتمكنت الجريدة من خطو خطوات جدية وجوهرية في مجال الصحافة المطبوعة؛ وزادت من عدد النسخ الأسبوعية تدريجياً انطلاقاً من ٥٠٠ نسخة فقط، حتى وصلت اليوم إلى ١٠ آلاف نسخة يتم توزيعها في أقاليم شمال سوريا.

وبالتوازي مع زيادة عدد النسخ، ازدادت عدد صفحات الجريدة حتى وصلت من ١٢ صفحة إلى ٢٠ صفحة الآن، وتحولت من أسبوعية إلى نصف أسبوعية.

واستمرارها ووصولها إلى يد أكبر شريحة من القراء باللغتين العربية والكردية. وتمكنت الجريدة خلال مسيرتها القصيرة نسبياً من تأسيس كادر صحفي محترف في مختلف المجالات، ويعمل لصالح الصحيفة الآن العشرات من المراسلين والمحريين والفنيين كما افتتحت مكاتبها وفروعها في العديد من مدن مقاطعات روج آفا وشمال سوريا.

كما تأسست في روج آفا محطات إذاعية للمرة الأولى أيضاً في تاريخ روج آفا. ولكن الحدث الإعلامي الأبرز ربما هو تأسيس فضائية روناهاي، وهي أول فضائية كردية تأسست في روج آفا، وهي بدورها استطاعت خلال مسيرتها من تأسيس كادر إعلامي استطاعوا أن يكونوا مرآة لعكس حقيقة ثورة الشعب في روج آفا وشمال وشرق سوريا للشعب في الداخل والخارج.

بالتزامن مع حاجة هذه المنابر الإعلامية إلى استقاء الخبر والمعلومة من مصادرها الحقيقية، تأسست وكالة أنباء هاوار في الأول من آذار/مارس عام ٢٠١٣ كأول وكالة أنباء كردية في روج آفا ووزعت شبكة مراسلين في جميع مدن ومناطق روج آفا وسوريا، وأصبحت خلال فترة قصيرة المصدر الأهم للأخبار في روج آفا.

ومثلما لعبت المرأة الكردية الدور الريادي في ثورة روج آفا، بادرن لتشكيل إعلام خاص بالمرأة أيضاً في روج آفا لتكون مرآة لنقل نضال المرأة إلى الرأي العام والعالم، فكان ولادة "اتحاد إعلام المرأة الحرة" RAJIN عقب الكونغرانس التأسيسي الذي عقد في الـ ٣٠ من شهر نيسان ٢٠١٣، وبهذه الخطوة ازداد عدد النساء العاملات في مجال الإعلام وتوسع نطاق عملها في كافة أرجاء روج آفا، وكان لهذا دور في اجتياز مكون واحد، فقد انضمت العشرات من النساء من كافة المكونات إلى مجال الإعلام، ولهذا انتشر هذا التنظيم في كافة مناطق الشمال السوري.

بالإضافة إلى هذه المنابر تصدر في روج آفا حالياً العشرات من المجلات والصحف، وافتتاح عدد من المواقع الإعلامية على شبكات الانترنت؛ وافتتاح مراكز للأبحاث والدراسات، منها المستقلة؛ ومنها ناطقة باسم مختلف المؤسسات السياسية والمدنية، ومنها تخصصية مثل المجلات التابعة للمنظمات النسائية وكذلك المنظمات الشبابية.

ولتنظيم العمل الإعلامي ودعمها وحماية كوادرها دعت الحاجة لتشكيل "اتحاد الإعلام الحر في روج آفا" والذي يشرف على عمل هذه المنابر الإعلامية؛ ويعمل من أجل ضمان استقلالية هذه المنابر وكذلك ضمان حقوق الصحفيين والإعلاميين العاملين في روج آفا وشمال وشرق سوريا.

أهمية الثورة الإعلامية في روج آفا

بالعودة مرة أخرى إلى أهمية هذه الثورة الإعلامية ودور المؤسسات والمنابر الإعلامية التي تأسست في روج آفا إبان الثورة، فهي تشكل أولاً دعماً للتصدي لمحاولات تشويه ثورة روج آفا وشعوبها، من خلال التزامها بقضايا الشعوب والمكونات وكذلك إظهار الصورة الحقيقية لواقع الحال في روج آفا.

وثانياً لكونها تشكل نافذة روج آفا على العالم الخارجي وإيصال صوت الثورة وصوت إرادة الشعوب إلى الرأي العام العالمي.

وثالثاً وربما الأهم هي أنها تشكل صوت المقاومة التي يبديها أبناء روج آفا ضد مختلف الهجمات التي تشنها المجموعات المرتزقة على المنطقة، وقد لعبت دوراً لا يستهان به في هذا المجال من خلال إيصال صوت المقاومة إلى جميع أرجاء العالم حتى تحولت مقاومة مقاتلي وحدات حماية الشعب والمرأة إلى مثال للمقاومة ضد الإرهاب العالمي، والتي تداولته مختلف وسائل الإعلام العالمية.

المعوقات التي واجهت الوسائل الإعلامية في روج آفا

مثلها مثل أية ثورة أخرى فإن ثورة الإعلام أيضاً لا بد أن تشوبها بعض المنغصات والنواقص والمعوقات التي لا بد من تجاوزها لتحقيق ثورة إعلامية متكاملة تضمن تأسيس إعلام بديل يمثل صوت المجتمع الحر.

الحراك الإعلامي المتطور في روج آفا في ظل الثورة وفي ظل الإدارة الذاتية الديمقراطية شابته العديد من المنغصات والنواقص لعل أبرزها نقص الكادر المهني والاحترافي وكذلك نقص المعدات والإمكانيات المادية نظراً لما تعيشه مقاطعات روج آفا من حصار مستمر.

هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فقد برزت تجربة الإدارة الذاتية الديمقراطية في روج آفا كنموذج بديل للأنظمة السلطوية، وثم تشكيل الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا بعد تحرير مناطق واسعة من الشمال السوري، والتي تأسست معها الكثير من المؤسسات الإدارية والخدمية والأمنية في روج آفا وشمال سوريا. الأمر الذي يضاعف من مهام الإعلام كوسيلة مهمة وأساسية في تدريب وتوعية وتأهيل المجتمع بما يضمن ترسيخ الإدارة المجتمعية من جهة، ومن الجهة الأخرى لكونها وسيلة للكشف عن مكامن الخلل والخطأ والفساد في جميع مرافق الإدارة الذاتية والفيدالية الديمقراطية والإشارة إليها بما يضمن تصويبها وتصحيح مسارها.

وبالنظر إلى المهام الجسام المناطة بالإعلام الكردي فإن من الأهمية بمكان تجاوز هذه النواقص والشوائب للرقي إلى مستويات تكون بحق السلطة الرابعة لتصحيح الأخطاء داخلياً، ومنبراً لإيصال صوت الثورة وشعوب المنطقة إلى الرأي العام خارجياً.

شهداء ثورة الإعلام الكردي في روج آفا

خلال مسيرة الثورة الإعلامية في روج آفا وشمال سوريا استشهد كوكبة من الزملاء الصحفيين أثناء قيامهم بواجبهم الإعلامي ونقل حقيقة الأحداث في روج آفا وشمال سوريا إلى الرأي العام العالمي، فمنهم من استشهد على يد مرتزقة داعش وآخرون على يد الاحتلال التركي.

ومن ضمن كوكبة شهداء الإعلام في روج آفا وشمال سوريا الذين استشهدوا بهجمات لداعش أثناء تغطية الأحداث في الجبهات وبين النازحين، ثلاث شهداء كانوا يعملون لدى وكالة أنباء هاوار ANHA وهم دليشان إيبش وهوكر محمد ورزكار دنيز الذين شاركوا في تغطية حملة عاصفة الجزيرة لتحرير ريف محافظة دير الزور من مرتزقة داعش، حيث فقدوا حياتهم خلال

مجزرة ارتكبتها المرتزقة بعد تفجير سيارات مفخخة بين جمع من المدنيين وصلوا إلى المناطق المحررة حيث كانت دليشان وهوكر ورزكار ينقلون إلى الرأي العام العالمي لحظات تحريرهم ووصولهم إلى المناطق الآمنة، واستشهدوا في التفجير.

كذلك الإعلامي مصطفى محمد مراسل فضائية رونا هي الذي استشهد أثناء تغطيته لحملة تحرير مدينة منبج من مرتزقة داعش، حيث انفجر لغم أرضي كانت المرتزقة قد زرعت في منازل المدنيين.

بالإضافة إلى إعلاميين استشهدوا بقصف واستهداف جيش الاحتلال التركي على روج آفا وشمال وشرق سوريا.

ففي تاريخ ١٣-١٠-٢٠١٩ الموافق ليوم الأحد تعرضت قافلة مدنية كانت متجهة صوب مدينة رأس العين/سريه كانيه - وذلك لمساعدة الجرحى والمدنيين العالقين في المدينة جراء هجمات الاحتلال التركي ومرتزقته - لقصف من قبل الطائرات التركية لدى وصول القافلة إلى السوق المركزية في المدينة. ونجم عن القصف فقدان ١٤ مدنياً لحياتهم وإصابة ٧٤ آخرين من بينهم صحفيين.

والصحفيين الذين فقدوا حياتهم في قصف الطائرات هم كل من سعد الأحمد مراسل وكالة أنباء هاوار ومحمد حسين رشو مراسل قناة جرا الكردية الايزدية، وداد أرمجي مخرج أفلام وثائقية، أما في تل أبيب/ كري سبي فقد فقدت الإعلامية في مكتب الإعلام لوحدة حماية المرأة دوفان كفر لحياتها في تاريخ ١٣-١٠-٢٠١٩.

وخلال سنوات الثورة والمقاومة التي لاتزال مستمرة استشهد أيضاً عدد من الإعلاميين والصحفيين الذين كانوا يعملون في المركز الإعلامي لقوات سوريا الديمقراطية ووحدة حماية الشعب ووحدة حماية المرأة أثناء تغطيتهم للعمليات العسكرية في الجبهات، ومنهم من استشهد أثناء قصف طيران الاحتلال التركي بتاريخ ٢٥ نيسان ٢٠١٧ لجبل قرجوغ والذي أدى لاستشهاد ٤ إعلاميين وإصابة عدد آخر.

ماعدًا عشرات الجرحى من الإعلاميين الكرد الذين كانوا يتابعون تغطية أحداث ثورة شعبهم ومقاتليهم بوجه المجموعات المرتزقة والاحتلال التركي.

المصادر والمراجع:

- ملفات وأخبار من وكالة أنباء هاوار ANHA
- مقالة بعنوان "الإعلام الكردي تواريخ هامة إعداد آلان عثمان، المنشورة في موقع مركز كلكامش للدراسات والبحوث الكردية.
- تقارير الانتهاكات بحق الصحفيين من أرشيف موقع اتحاد الإعلام الحر.
- البيانات الرسمية للمراكز الإعلامية لقوات سوريا الديمقراطية ووحدة حماية الشعب والمرأة.

كورونا ونظرية المؤامرة

م. إبراهيم حسين أحمد

استُخدم مصطلح نظرية المؤامرة بشكل ملفتٍ للنظر في الفترة الأخيرة؛ وخاصة بعد انتشار فيروس كورونا (كوفيد ١٩)، وأنصار النظرية قالوا إن الفيروس المنتشر ما هو إلا صناعة أمريكية لضرب الاقتصاد الصيني؛ مستندين إلى توتر العلاقات الاقتصادية بين الصين وأمريكا، وأكدوا أن الحرب البيولوجية قد تنبأ بها الكثيرون، والتي ستستخدم كحرب من الجيل الخامس، ضد دولة تنافس أمريكا في السوق العالمي.

بدأ الجيل الأول من الحروب؛ في عصر الدول القومية الذي تلى الامبراطوريات، حيث دارت الحروب بين جيوش واضحة المعالم؛ تملكها دولٌ كاملة السيادة، وكان السلاح المتطور الوحيد عبارة عن بندقية بدائية إلى حد كبير، بينما الجيل الثاني، بدأ مع الحرب العالمية الأولى، والفرق بين هذا الجيل والجيل الأول كان تطور القدرة على إنتاج النيران والأسلحة، أما الجيل الثالث، فقد بدأ مع الحرب العالمية الثانية، حيث لم تعد الحروب على خط الجبهة كما في الأجيال السابقة، بل تطورت إلى طائرات ودبابات ومدافع وصواريخ طويلة المدى، وأما الجيل الرابع فقد تخلّى عن السلاح، وأصبح استهداف القطاع المدني؛ ودعم الجماعات الإرهابية؛ واستخدام منظمات المجتمع المدني لصالح العدو؛ وغيرهم؛ هدفاً؛ بحيث تصبح الدولة ضعيفة من الداخل، ثم تتهاك وتسقط، وهناك من يقول أن انهيار الاتحاد السوفييتي كانت نتيجة طبيعية لذلك الجيل من الحروب.

أما الجيل الخامس كما ذكرنا فيقولون إنه حرب بيولوجية.. بكل بساطة اصنع مرضاً وانشره في دولة، يكون كفيلاً بالقضاء عليها، وبالتالي تدمير اقتصادها، فهل كان كورونا حرباً بيولوجية ومؤامرة من دولة تجاه أخرى؟

بشكل عام؛ انقسم البشر -عندما تناولوا الفيروس الجديد- إلى من يقول إنه غضب من الله على البشرية، ومن يقول إنه غضبٌ من الطبيعة؛ وانتقام لنفسها؛ بعد أن أفسد الانسان فيها، وقسم قال إنها نظرية المؤامرة تطلُّ برأسها من جديد، والفيروس من صنع البشر، ولكلّ هؤلاء حججه وبراهينه، وهنا لن نناقش القسمين الأولين، لأن المفاهيم تكاد تتوحد حينما نذكر القوة الإلهية والطبيعة، فكلاهما غضب بنظر مناصريها.

من المعروف أن مصطلح نظرية المؤامرة يشير إلى تأويل حدث أو موقف ما؛ اعتماداً على مؤامرة بدون أي مبرر لها، وهو فعلٌ غير قانوني أو مأساوي تقوم به حكومة أو جهات قوية، تستهدف جهة أخرى، قد تكون قوية أو ضعيفة. تكون نتائج نظريات المؤامرة في أغلب الحالات عبارة عن افتراضات تتناقض مع الفهم التاريخي السائد للحقائق البسيطة.

عندما ظهر فايروس كورونا المستجد في مدينة ووهان الصينية، بدأ الإعلام بسرد القصة؛ بتفاصيل مرعبة، وبدأ مع ذلك التحليلات والتأويلات لسبب ظهور هكذا فايروس، وفي الصين تحديداً، وفسره الكثيرون استناداً إلى نظرية المؤامرة، أنه استهداف لدولة الصين العظيمة؛ بعد

أن أصبحت قوة اقتصادية تنافس الولايات المتحدة الأمريكية في أسواق العالم أجمع، إذن فالحرب البيولوجية بدأت!، وبعدها بفترة؛ فسّر البعض أن القصة ليست متعلقة بفيروس، بل هو غاز السارين الذي تسرّب وأصاب جنوداً أمريكيين في أفغانستان ومنه انتقل إلى الصين عندما قدّم هؤلاء الجنود إلى الصين وشاركوا في عرض عسكري أو ما شابه، مستدلين باتفاق السلام الذي حصل بين الولايات المتحدة الأمريكية وحركة طالبان، كي لا تفضح حركة طالبان غاية الأمريكيين في الهجوم البيولوجي الأمريكي على الصين، نعم؛ هناك من قال ذلك، مبتعداً عن المنطق كل البعد، فهل هكذا حدث يمكن أن يُكتم من قبل حركة طالبان، وكأن السرّ بات بين شخصين فقط!، وما هو الفرق بين الفيروس والغاز، إن كان الأمر عبارة عن غاز فقط، فلماذا تحصل العدوى إذن؟

بعد ذلك انتشر المرض بشكل هائل في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وهنا ترسخت نظرية المؤامرة بشكل أكثر حدة، خاصة أن العالم كله يعلم التوتر في العلاقات بين الولايات المتحدة من جهة؛ والصين وإيران من جهة أخرى، إذن تبين من المتأمر ومن المتأمر عليه! متناسين أن شخصاً واحداً إن زار الصين -وخاصة بؤرة تفشي المرض المتمثلة بووهان- وحمل الفيروس؛ يمكنه أن يصيب دولة كاملة، وهذا ما حصل في كل الدول.

وبعدها انتقل المرض إلى مراحل أخرى، حيث ظهر في أوروبا، ورافق ذلك الأبحاث التي أجريت على الفيروس والمرضى؛ حيث قالوا إن الفيروس يصيب كبار السن فقط؛ لتظهر نظرية المؤامرة بلون آخر، وادعوا في هذه الحالة، أن الفيروس تم إنتاجه للقضاء على كبار السن فقط؛ الذين يشكلون عبئاً على الحكومات الأوروبية وغيرها من الحكومات، وسرعان ما أكّدت الأبحاث أن الفيروس يصيب الأطفال أيضاً، وقد صرّحت وسائل إعلام عن وفاة أطفال نتيجة العدوى!

وعندما ظهر المرض في الولايات المتحدة الأمريكية؛ المتهمة أصلاً بإنتاج الفيروس، وأخذت الإصابات تتزايد فيها إلى حدّ تجاوز الصين، نسي أصحاب نظرية المؤامرة موضوع تأمر أمريكا على الصين، وأخذت النظرية منحىً آخر، وهو أن الحكومات -أو الحكومات العميقة- كلها متفقة على انقاص عدد البشر؛ لأهداف تتعلق بالزيادة الكبيرة في عدد سكان الأرض.

إن تفشي مرض كورونا أدّى إلى تغيير الكثير من المفاهيم على مستوى العالم، خاصة بعد أن كشف عن المستوى المتدني للمنظومة الصحية لبعض الدول، والتفكير خارج مفهوم الاتحاد؛ حيث كل دولة اهتمت بشعبها أولاً، مما أعاد فكرة القومية إلى الساحة مرةً أخرى، بعد تقوقع الدول على نفسها؛ بالإضافة إلى حالات القرصنة التي ظهرت لسفن الشحن الطبية.

بالإضافة إلى الضربة الهائلة التي تلقاها الاقتصاد العالمي ككل، وتخصيص مليارات الدولارات لمواجهة هذا الفيروس، فقد وقّع الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، على أكبر حزمة مساعدات مالية في تاريخ الولايات المتحدة على الإطلاق، بقيمة ٢ تريليون دولار، لمواجهة العواقب الاقتصادية لفيروس كورونا؛ بالإضافة إلى تدخل الجيوش من أجل التصدي لهذه الكارثة، وهناك توقعات بكساد اقتصادي كبير؛.. وهذا ما يطرح سؤالاً، هل لدولة أن تكون غبية لهذه الدرجة لكي تطوّر فيروساً قاتلاً وتشلّ به اقتصادها؟

عندما ظهر فيروس الإيدز (فيروس نقص المناعة المكتسب)؛ ربط الكثيرون ظهوره بنظرية المؤامرة، مستندين إلى بعض النظريات التي تقول: إن فيروس نقص المناعة هو من صنع منظمة الصحة العالمية، التي قامت بهندسته وراثيًا عام ١٩٧٤، وقال أحد مناصري نظرية المؤامرة وقتها إنها محاولة لخلق فايروس قاتل، وادعى آخرون أن هذا الفيروس من صنع وكالة المخابرات الدولية أو المخابرات السوفيتية كوسيلة للحد من سكان العالم.. وهذا ما يتكرر اليوم مع كورونا، لكن بشكلٍ أكثر سذاجة.

تغيّرت وتبدّلت نظرية المؤامرة - في حالة كورونا - بتغير مكان ظهور الفيروس؛ وهذا يجعل من هذه النظرية - حسب أبسط قوانين العقل والتحليل المنطقي - مجرد زوبعة في فنان؛ وإن كل نظرية إن لم تستند إلى أسس علمية، فهي تبقى مجرد تخمينات لا تغني عن الحقيقة شيئاً، وتفشّي هذا المرض الذي أصاب أكثر من مليون شخص حول العالم هو أكبر من كل الحكومات؛ وأكبر من كل نظريات المؤامرة.

الفصل الخامس

تقارير

تقرير أعدة مركز الفرات للدراسات عن استبيان حول سياسة المجلس الوطني الكردي

تقرير عن استبيان ونتائجه أعدة مركز الفرات للدراسات بتاريخ ١٧ / ٣ / ٢٠٢٠ حول رأي
الشارع الكردي بسياسات المجلس الوطني الكردي ودوره كجزء من الائتلاف السوري.

فهرس المحتويات

- الملخص التنفيذي
- المقدمة
- الهدف من الاستبيان
- منهجية الاستبيان
- وصف أسئلة الاستبيان
- آلية التقديم
- الفئة السكانية المستهدفة
- النتائج والتوصيات
- الملاحق

الملخص التنفيذي

الأحداث التي جرت في شمال شرق سوريا، شكّلت العديد من الانقسامات في الأحزاب السياسية الكردية، فالتداعيات التي أنتجتها العمليات التركية في غصن الزيتون ونبع السلام، قتلت وشرّدت وهجّرت شريحة واسعة من المجتمع الكردي، لذا سعت هذه الأحزاب إلى توفير سياق مناسب لتمثيل هذا المجتمع.

وهنا يناقش التقرير نتائج الإجابة عن سؤالين اعتمدهما مركز الفرات للدراسات كاستبيان أجراه بتاريخ ٢٠٢٠/٢/٢٣ لغاية ٢٠٢٠/٣/٣. لاستخدام هذه النتائج كوثيقة وأداة لتحليل رؤية السكان من الكرد في سورية عن (المجلس الوطني الكردي)، من خلال تقييم مدى ملائمة استراتيجيته لقضايا الكرد، ونتائج هذه الاستراتيجية فيما يتعلق بتمثيله لحقوقهم أو تفريطه بها.

والسؤالين هما:

١. كيف تقيّم بقاء المجلس الوطني الكردي ضمن الائتلاف السوري حتى الآن؟
٢. كيف ترى اتفاقية المجلس الوطني الكردي مع الائتلاف حول عودة المهجرين لمناطقهم المحتملة من قبل تركيا؟

واستخلص التقرير بتقديم نتائج الرد على هذين السؤالين، وتحليل هذه الردود والخروج ببعض التوصيات.

المقدمة

منذ بداية الأزمة السورية، ارتفع عدد الأحزاب الكردية؛ وكثفت جهودها؛ لتشكيل حركة موحدة يتطلع إليها المجتمع الكردي في سوريا بشكل عام، فكان من أحد الداعين لهذا الهدف هو (المجلس الوطني الكردي)، الذي تأسس عام ٢٠١١ واستطاع تشكيل ائتلاف شامل للعديد من الأحزاب والحركات السياسية الكردية.

وبدأ يروج نفسه على أنه يلتزم بالمبادرات والقوانين الدولية وتشجيع الحوار، كما إنه انخرط مع العديد من الجهات الفاعلة المختلفة في سوريا والخارج والأمم المتحدة، وتركيا، وروسيا والولايات المتحدة.

الهدف من الاستبيان

التساؤل حول التحرك السياسي للمجلس الوطني (اقليمياً ومحلياً). من خلال إجراء استبيان، الهدف منه الاطلاع على آراء الشارع الكردي، واستقراء رؤيتهم حوله توجهاته السياسية على إنها جزء من الآمال التي يعوّل عليها أي كردي في سوريا أو مخيب لها. خاصة بعد غزو الجيش التركي وما يسمى بـ (الجيش الوطني السوري) في عفرين وسري كانييه (راس العين) وكرّي سبي (تل ابيض)، والقيام بانتهاكات تتعلق بحقوق الانسان. والتزام المجلس بعضويته في (الائتلاف السوري)، الداعم الرئيسي للعمليات العسكرية التركية في مناطق الكرد. ورفضه التخلي عن فكرة ارتباطه بها بالرغم من ردوده المضادة لتصرفات الجيش الوطني السوري

وداعمه الدولة التركية ابان ذلك الغزو. فكان لا بد من طرح هذين السؤالين لتقييم دورهم السياسي هذا. هل هو فعّال أم لا؟

منهجية الاستبيان

اعتمد منهج الاستبيان طرح أسئلة منتقاة ومحورية بهدف الحصول على معلومات يراها المركز ضرورية للإجابة عن أسئلة؛ أو استفسار؛ أو إتمام أي دراسة أخرى تتعلق بموضوع المجتمع الكردي واعتمادها كوثيقة من خلال:

تحديد شكل الأسئلة وصياغتها:

حيث يتم طرح أسئلة مقيّدة - يُطلبُ فيها إجابة محددة - تكون:

- بسيطة وسهلة وتتماشى مع مستوى كافة الشرائح الموجودة.
- أسئلة واضحة، تدور حول فكرة واحدة.
- لا تتطلب تفكير عميق.

وصف أسئلة الاستبيان

إن تبني المجلس الوطني الكردي فكرة أنه جزء من الثورة السورية، ومناصر للحركة الكردية في سورية، عزز الخلافات بين مؤيد ومعارض له، بسبب موقفه من الأحداث الجارية وخاصة فيما يتعلق بالکرد. فقد كانت الآراء تتنوع حول تجانس مواقفها أو عدم اتزانها، فكانت الفكرة بإجراء استبيان من خلال طرح سؤالين واضحين ومتجانسين للفئات العمرية (من سن ١٨ وما فوق) ولكلا الجنسين، لاستبيان النسب المتفاوتة بين المؤيد والمعارض له ولمواقفه بالشكل التالي:

- كيف تقيّم بقاء المجلس الوطني الكردي ضمن الائتلاف السوري حتى الآن؟ الهدف من هذا السؤال تحديد النسب المختلفة من العينات المختارة فيما إذا كانت تؤيد وجود المجلس الوطني الكردي ضمن الائتلاف واعتبار ذلك ضماناً للخروج بمكاسب تضمن الحقوق القومية الكردية، أو أن هذا الوجود هو تقريظ لهذه الحقوق.

- كيف ترى اتفاقية المجلس الوطني الكردي مع الائتلاف حول عودة المهجّرين لمناطقهم المحتلة من قبل تركيا؟ وهي اتفاقية بين "المجلس الوطني الكردي" و"الائتلاف السوري" في يناير ٢٠٢٠، تقضي بعمل "آلية إنسانية" لضمان عودة نازحي مدن وبلدات شمال وشرق سورية؛ الذين هجّروا وفرّوا من منازلهم، جرّاء العمليات العسكرية التركية بمشاركة فصائل سورية تحت مسمى (الجيش الوطني السوري) التابع للائتلاف.

الهدف من هذا السؤال هو رصد رؤية الكرد حول هذه الاتفاقية، فالانتقاء العشوائي للعينات المستهدفة، كانت الوسيلة الرئيسية للوصول إلى العدد الأكبر من الكرد، لتشمل السكان المحليين بالإضافة إلى المهجّرين والنازحين (الفئة الأكثر تضرراً من هذه العمليات). لمعرفة النسب

المتفاوتة بين المؤيد منهم؛ والذي يراها (الاتفاقية) كسبيل لعودتهم إلى ديارهم، وبين المعارض الذي يراها شرعنة للاحتلال التركي.

آلية التقديم

تم اعتماد أسلوب الاتصال المباشر، عن طريق اللقاء بين الباحث والمشارك، يستطيع الباحث من خلالها شرح هدف البحث ومغزاه، بالإضافة إلى تشجيع المشارك للإجابة.

الفئة السكانية المستهدفة

اتبع هذا الاستبيان، منهجية تركزت على إجراء لقاءات لمجموعة من الفئات المعنية في مناطق شمال شرق سورية، وتم اختيار المواقع من خلال أخذ عينات عشوائية، من سكان المنطقة. بالإضافة إلى:

النازحين داخلياً: ممن اضطروا إلى الفرار وترك منازلهم أو أماكن إقامتهم المعتادة نتيجة الغزو التركي والفصائل الموالية له.

المهجرين: ممن أجبروا على ترك منازلهم وأراضيهم نتيجة ضغوط متنوعة مورست عليهم من قبل المجموعات المحتلة.

وقد استهدف الاستبيان غالبية المدن والبلدات الكردية. وتكليف مُعدي المقابلات باستكمال المسوحات باستخدام استمارات ورقية، وتجميع البيانات عن التوزيع العمري والجنسي والوظيفي والتعليمي. ثم إعداد قائمة نهائية بالمواقع عن طريق دمجها في قائمة رئيسية واحدة، وتحديد العدد الإجمالي الذي بلغ ٨٢٠٠ استمارة.

النتائج والتوصيات

اعتمدت نتائج الاستبيان على الدقة من خلال تقديم معلومات حول المجموعة السكانية المستهدفة، لذا فهي غير تمثيلية من الناحية الإحصائية، إنما عشوائية، قدمت مؤشرات تتعلق بمصداقية المشارك بملء الاستبيان، من خلال اعتماد أسئلة محايدة وغير مباشرة. وملئ بعض البيانات الخاصة بالمشارك. حيث أظهرت النتائج النسب المتفاوتة من حيث الجنس والفئة العمرية، كما هو مبين في الملاحق. وعليه خرج التقرير بمجموعة من النتائج والتوصيات اعتماداً على نتائج أسئلة الاستبيان التي كانت:

فيما يخص السؤال الأول:

كيف تقيم بقاء المجلس الوطني الكردي ضمن الائتلاف السوري حتى الان؟ والذي تضمن خيارين وهما:

تقريب بالحقوق القومية الكردية حيث بلغ نسبة وعدد الذين أيدوا هذا الخيار (٧٤,٦% كنسبة عامة أي ٦١١٦ من أصل ٨٢٠٠ شخص).

سبيل لتمكين الحقوق الكردية حيث بلغ نسبة وعدد الذين أيدوا هذا الخيار (٢٣% كنسبة عامة أي ١٨٨٩ من أصل ٨٢٠٠ شخص).

أما فيما يخص السؤال الثاني:

كيف ترى اتفاقية المجلس الوطني الكردي مع الائتلاف حول عودة المهجرين لمناطقهم المحتلة من قبل تركيا؟ والذي تضمن خيارين وهما:

شرعنة الاحتلال التركي: بلغ نسبة وعدد الذين أيدوا هذا الخيار (٨١،٤) كنسبة عامة أي ٦٦٧٤ من أصل ٨٢٠٠ شخص).

سبيل لعودة المهجرين لديارهم حيث بلغ نسبة وعدد الذين أيدوا هذا الخيار (١٨،١) كنسبة عامة أي ١٤٨٦ من أصل ٨٢٠٠ شخص).

لذا يرى معدو التقرير حسب هذه النتائج، أن وجود المجلس ضمن الائتلاف يعتبر من أهم نقاط ضعفه، والذي يقف عائقاً أمام تقبله كردياً لتحقيق أهدافهم في سوريا (كما هو موضح في الجداول أدناه).

كما إن النسبة الأكبر من مشاركي الاستبيان يرون وجود المجلس ضمن الائتلاف وسياساته كتقريب لحقوقهم مقابل النسبة القليلة المؤيدة. إنما يلزمه (المجلس الوطني الكردي) بضرورة إعادة النظر في سياساته، لتأسيس بيئة مناسبة له في المنطقة، وإعداد خطط تتناسب مع رؤية الكرد ككل، والعمل على:

النظر إلى نتائج هذا الاستبيان بجدية، والبحث عن طريقة للاستفادة في إعداد برنامج أفضل يعزز وجوده في المنطقة.

تفعيل الحوار بشكل جدي مع كافة الأطراف الكردية بما يضمن الخروج برؤية موحدة تحقق مكاسب الشعب الكردي في سورية، وتكون وحدة الرؤية سبيلاً للمطالبة بعودة النازحين والمُهجرين إلى أراضيهم. ويحقق الهدف حول توحيد الصف الكردي الذي يصر على إخراج التركي ومواليه من أراضيهم.

ملحق الجداول

مدينة الفريجة، سيدي الكريج
مركز الفرات للدراسات يُجري استطلاع رأي حول ائتلاف الروي الكردية بشأن التصورات المحلية
والإقليمية بهدف تقييمها من خلال سؤالين يتم الإجابة عليهما من قبلكم، لذا نرجو منكم تعبئة هذه
الاستمارة بوضع إشارة على الجواب الذي تتخذه يعبر عن رأيكم.



العمر:	المستوى الدراسي:	العمل الحالي:
الجنس: ذكر - أنثى	مكان الإقامة:	

1	كيف تقيم بقاء المجلس الوطني الكردي ضمن الائتلاف السوري حتى الان؟	
	<input type="checkbox"/> عريط بالتحول العربية الكردية	<input type="checkbox"/> سبيل لتأمين التحول الكردية

2	كيف ترى اتفاقية المجلس الوطني الكردي مع الائتلاف حول عودة المهجرين لمناطقهم المحتلة من قبل تركيا؟	
	<input type="checkbox"/> خروعة الائتلاف التركي	<input type="checkbox"/> سبيل لعودة المهجرين لبلادهم

استبيان السياسة

الجنس	العدد	النسبة العامة		
ذكر	6904	84.2%	8200	عدد المشاركين في الاستبيان
أنثى	1282	15.6%		
غير معروف	14	0.2%		
كيف تقيم بقاء المجلس الوطني الفردي ضمن الائتلاف السوري حتى الآن؟				
العدد	النسبة العامة			
6116	74.6%	1	تربط بالحقوق القومية الثردية	
1889	23.0%	2	سبيل لتمكين الحقوق الثردية	
195	2.4%	3	بدون إجابة	
كيف ترى اتفاقية المجلس الوطني الفردي مع الائتلاف حول عودة المهجرين لمناطقهم المحتلة من قبل تركيا؟				
العدد	النسبة العامة			
6674	81.4%	1	شرعة الاحتلال التركي	
1486	18.1%	2	سبيل لعودة المهجرين لديارهم	
40	0.5%	3	بدون إجابة	

